الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد / تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في النحو والصرف بعنوان:

التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص

من إعداد الطالب:
إبراهيم عبد الهادي

إشراف:
أ.د: عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/العرابي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئـــيسا
أ.د/عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د/ أحمد قريش	أستاذ محاضر"أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د/ ناصر بلختير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د/هشام خالدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

أيا قارئي ياصديق الطريق   أنا الشفتان وأنت الصــدى

سألتـــــك بالله كن ناعماً   إذا ما قرأت حروفي غــداً

الإهداء

إِلَيْهَا......وَالصَّمْتُ أَنْطَقُ

شكر و تقدير

كانت أمنية طال احتباسها، طوبة كل وامق للغة الضاد، للنظر فيها بشكل مـــن الأشكال؛ فبما رحمة من الله وفضل منه تيسرت أسبابها، ووجدت مصرفـها، واتخذت سبيلها؛ فله الحمد في الأولى والآخرة رب العالمين.

والشكر لمن له الفضل علي -أستاذي الدكتور عبد الجليل مرتاض- فشملنـــي جـــــوده، ووسعني كرمه وعطاؤه؛ فآواني وبحثي برعاية، وتعهدنا بعناية، فلكم الشكر والمجد والفخر لعلمكم الغزير، وإنتاجكم الوفير، وصوتكم اللساني الجهير. أَمَا وإن كل من يستبح كنزاً من المجد يَعْظُمِ؛ فَأَنْعِمْ بالمجد مجدكم، وَأَكْرِمْ بالصيت صيتكم، وأنتم الأعلون بفضل الله، وعسى ربي أن يسبغ عليكم من نعمه ورحماته مقدار ما أسلتم من أحبار لخدمة هذا اللسان، وقد سالت أودية بقدرها، ويسبل عليكم من آلائه معشار كل حرف اكتتبتموه أكفاء ما انتويتم لصون هذا اللسان، وتقويم هذا البيان، ويهبكم الحياة العريضة، ويجمعكم في رحاب الجنات مع المعلمين الأوائل من الأنبياء والعلماء والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقاً.

والشكر لأساتيذي في قسم اللغة العربية بجامعة تلمسان والقائمين على هذا القسم لقاء ما تكرمو به من خدمة وعناية، فلهم الشكر جزاءً وفاقاً لما قدموه ويقدموه لخدمة العلم والمعرفة.

كشاف الرموز و الإشارات

تح = تحقيق

ج = الجزء

ص = الصفحة

ق.م = قبل الميلاد

ق.هـ = قبل الهجرة

ط = طبعة

مج = المجلد

مز = مزيد

م = المسند

م.إ = المسند إليه

م = السنة الميلادية

هـ = السنة الهجرية

مقدمة

يتساءل القارئ لكل نص كيف انساقت الكلمات يتبع بعضها بعضا في التوارد خِلْفَةً بسلك غير مرئي فيما يوسم بالتركيب. و ياليت شعري كيف لهذه اللبنات أن تتعاشق فتتعانق وتتوامق؟ وكيف تتماهى بإزاء بعضها في جمل فلا تكاد تتناهى؟ فإذا بالتركيب سبب للانبهار، وإذا بالنظم مكمن للإعجاز، وإذا بالبيان ضرب من السحر، ثم ترى الناس بعد ذلك يتفاضلون؛ فهذا الكاتب أشد بلاغة من ذاك، وهذا الشاعر أكثر فصاحة من ذاك، ومورِدهما اللغوي واحد، كما أن معجمهما الشعري متوحد.

و ياليت علمي ما هو مميز تلك الأشعار الحسان؟ بل ما الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر؟ حتى يكون الأول أشد أسراً للمتلقي من الثاني. و أنَّى هو معدِن الجمال في الشعر الجاهلي وفي شعر المعلقات خصوصاً؟ حتى تنبو عن غيرها وتتمايز عن سواها، فإذا هي مُلْتَحَدُنا إن أردنا جيد الكلام الموزون، وهي مَفْزَعُنا إن أردنا ثبتاً لتركيب لغوي محدد، أو أردنا مرجعاً لشاهد لغوي معين. ماذا يميز لغتها و أسلوبها؟ وبم تنفرد تراكيبها و أنسجتها؟ ونحن نزعم أن الكلمات لا مزية لها منفردة، ولا شأن لها شاردة مالم تتراص مع غيرها، وتنتظم مع سوائها في أسلوب يُفَضَّلُ أم يُرَذَّلُ انطلاقاً من انتظامه أولاً وأخيراً.

وَمَا أَحْسَنَ مَا فعلت الدراسات الحديثة المهتمة باللغة لَمَّا اتخذت من التركيب مادة للدراسة تحاوره وتجاوره. وَ نِعِمَّا هي دراسات المحدثين إذ تحوم حول التركيب اللغوي كأول تمرحلات الكلام؛ ومن ثمة يُشَادُ بهذه الدراسات إذ تهتم بالتطبيق ليكون عنواناً للتنظير، حتى ولو كان منطلق سعيهم لغير هذا الغرض؛ بل باسم قولهم أن النحو قد نضج حتى احترق، وأن كتابات السابقين لم تبق مجالا للتنظير ولم تذر، وما بقي للبحث غير هده المدونات اللسانية والمأثورات القديمة لمن أراد أن ينقب، حتى ولو كان هذا التنقيب غرضاً لذاته لا يفضي إلى مبتغى سواه، وكأني به لعبة مغلقة أُريدت هي ولم يرد بها غيرها.

والحق إن الأجدر بالأمر؛ أن تكون هذه الدراسات التطبيقية مطلع البحث قبل القول في التنظير. أَوَلَسْنَا ندعي بأن الدراسة اللغوية دراسة وصفية، وأن القواعد اللغوية هي استنباطات من كلام العرب فصحائهم ومقدميهم، ونحن علينا استحكامها سيراً على هداهم و نهجا لِسِمْتِهِم. وقد يكون هذا الاستقراء هو ما أعوز القدماء إذ تعاجزوا على حصر واستقراء جميع كلام العرب. من أجل هذا وذاك، وفي مساق هذه الدراسات

التطبيـــقية، وفي فلك هذا السراب من البحث التطبيقي؛ كان موضوعنا وضعاً لليد على واحدة من المدونات اللسانية الجاهلية؛ فوقع العنوان هكذا:

التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص

اختيار البحث (الدوافع والأسباب)

إن القول بدوافع اختيار البحث يضطرنا إلى الإقرار بأسباب ذاتية وأخـــرى موضوعية، وبين هذه و تلك علاقة؛ بحيث أن الأولى توجه الثانية. و لَعَمْـرُكَ أن الذاتية أول، والموضوعية في المحل الثاني؛ لأن المرء لا يعجزه أن يَلْحَنَ إلى مخارج ومنافذ موضوعية تزكي رغباته الذاتية وتشرعها، فأسباب البحث أول الأمر خصوصية ذاتية ثم نبحث لها عن مسوغات علمية تقوم لها سنداً عَضُداً.

وإن شئت قلت: إنها أسباب أُحكمت بأوتاد تشد إلى تلك الأسباب وإلى تلك الأوتاد، وحنين بلغة الأسباب والأوتاد إلى بيئة الأسباب والأوتاد، وإلى تلك القوافل القافية، وإلى البيوتات من الشَّعر بالأبابيت من الشِّعر، وحنين إلى أهل الوبر والمدر، وإلى تلك البيئة البدوية الزاهــــرة، والروضة الأُنُف الزاخرة التي صنعت من الضعف قوة. وإنها لرغبة في النفس غير جموحة إلى كل ما هو قديم عتيق استجابة لرأي حصيف؛ بأن يتكأ الإنسان على الهوية، ويرجع بخطوة إلى الوراء لانطلاقة معتدة للأمام حين الارتطام الحضاري، وتدافع أمواج المدنية الحضرية.

- وقد وقع الاختيار على الشعر الجاهلي لأنه نموذج كلام العرب ومثاله في الفصاحة والبلاغة، ويمثل عصر الاحتجاج الذي اعتمده اللغويون لضبط قوانين اللغة.
- ووقع الاختيار على إحدى المعلقات؛ لكونها أحسن الشعر الجاهلي وأجوده. ووقع الاختيار على عاشر المعلقات بحثا فيما بين السبعة والعشرة والعلاقة بين المعلقات السبعة الأولى وما عداها.
- أما اختيار الجانب النحوي والتركيبي فهو في الحقيقة انتحاءً لاتجاه التخصـــــص أولا، ثم لكون النظم هو مكمن الإعجاز في كتاب الله، والتركيب سر الجمال والبلاغة في كل قول، والنحو هو موجه الكلام وضابطه ونظامه السيار.

- وكذا إيماناً بضرورة تكافل الدراسات وتكافئ الجهود للاطلاع على أدب العصر الجاهلي أولا، ثم استقراء لغته ثانياً؛ فهذا الاستقراء كفيل بتغير بعض القوانين اللغوية والتعديل في بعضها الآخر، وربما إضافة قوانين أخرى غيرها وإجازة بعض ما كان محظورا.

أهداف البحث ومراميه

- يتوخى البحث الاطلاع على عبيد بن الأبرص ويرى مكانته بين شعراء الجاهلية ومكانة معلقته بين المعلقات.
- ويهدف البحث إلى تصويب أحكام النقاد التي انساق إليها المحدثون اتباعا للقدماء من غير تفحص وتدقيق في الحقائق.
- ويسعى إلى الكشف عن سبب اختلال أوزان المعلقة، وإبانة زلل من يدعي اختلال مجمل أشعار عبيد واضطرابها.
- ومن مرامي هذا البحث الاطلاع عن إحدى المدونات اللسانية، وإحدى النصوص القديمة التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج؛ وبالتالي الكشف عن حقيقة الاستقراء الذي عمد إليه نحاتنا مع بداية الدرس اللغوي، والنظر في توافق القواعد النحوية مع المسموع الفصيح.
- يهدف البحث إلى الحكم على انتماء المعلقة إلى الشعر الجاهلي أم عدم انتمائها من خلال التركيب؛ وليس في مستويات اللغة أَدَلَّ من المستوى التركيبي على الشاعر وبيئته.

منـــــــــاهج البحث

إن موضوعا كهذا يفرض علينا بداية منهجاً تاريخياً يتبين الظاهرة في بيئتها، ويحيلها إلى مستقرها، ويحيط بملابسات وظروف هذه المادة الأدبية. ثم يفسح هذا المنهج الطريق لصنوه الوصفي التحليلي؛ الذي يكتسح ساحة البحث، ويظلل أكثر جوانبه؛ لأن غاية الموضوع في الأول والأخير هي دراسة تحليلية تشرِّح الظاهرة وتصفها؛ فيعتلي هذا المنهج المنوط بالاحتكام إليه ذروة سنام البحث.

ولا يمكن للبحث بعد ذلك أن يتجاوز المنهج المقارن؛ لأن موضوعه إنما هو قصيدة في زمرة من مثيلاتها؛ فلا محيص للحكم على هذه القصيدة من النظر في سواها، ولا وجود لها

إلا في وجود غيرها. كما لا يتمنع البحث من اعتماد المنهج الفني في مواضع من سيره مما يتوجب اعتماده اضطراراً ولات حين مناص. وتتساوق هذه المسالك والمناهج ترفد المنهج التحليلي حتى يمسي المنهج المتبع في مجموعه تكاملياً.

خطـــــــــــة البحث

وقد سار البحث على خطة ارتضاها انطلاقا من العنوان الذي يشمل جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي؛ فانعقد في مستهل البحث بعد مقدمته مدخل حول الشاعر ومعلقته وشـــــعره، منقباً في حقيقة انضمام قصيدة عبيد إلى المعلقات. ثم قَفَّى هذا المدخل بفصل أول تنظيراً، ناظراً في التركيب النحوي ومناحيه بين الإفرادي والإسنادي، فدرس نقطتين كبيرتين أولهما التركيب النحوي، وثانيهما الجملة النحوية في القديم وفي الحديث وفي الشرق وفي الغرب، منتهياً إلى حصيلة لهذا الفصل تتضمن وجهة نظر إلى التركيب وإلى الجملة وتقسيمها، وإلى نظرية العامل.

ثم عمد البحث إلى فصل ثان تطبيقاً على المعلقة محور الدراسة، موسوم هكذا: الجملة الفعلية في المعلقة؛ فشرَّح الجملة الفعلية في المعلقة، وأجمل خصائصها في نقطـة أخيـــرة، على أن أخص ما يخصها؛ أنها تُعْتَمَد للوصف والحركية في سير الأحداث؛ لذلك وجدها تتكاثر في المطلع وفي الختام. ثم تلا هذا الفصل فصل ثالث يقابل سابقه بوسم: الجملة الاسمية في المعلقة. وقد آثر البحث دراسة الجملة الاسمية مقابل الفعلية للكشف عن قولهم إن الجملة الفعلية أليق بالوصف حيث الحركية والفاعلية، وحيث تجدد الأحـــداث وتزجيتها، والجملة الاسمية أليق بالمجالات التي تحكمها الرتابة والسكون و الاستمرارية.

وليس لمن أراد التعرف إلى أفكار الشاعر ونفسيته وخلفياته إلا أن يدرس هذين النمطين خلاف الجملة البسيطة والمركبة التي تكون دراسة نحوية قد لا تفضي إلى شيء سوى دراسة التبسيط والتعقيد في التركيب، بالإضافة إلى أن هناك عامل منهجي جعل البحث يدرس هذين النمطين، وهو تقارب نسبة ورودهما في المعلقة؛ ولرصد هذا راح البحث يقترح الجداول والدوائر والنِّسب. و ما كان من الهين للبحث الولوج في مجمل مواضيع النحو وقـواعد اللغة؛ إذ ظل يكبو و يتكأد الصعاب، لاسيما مع اختلافات العلماء وتشابك مواضيـع النحـــو، أين عَلِقَ يهيم بنفسه في كل واد سحيق.

مصـــــادر البحث وموارده

و قد أفاد البحث من جملة من الدراسات التي سبقت في هذا المجال مضموناً ومنهجاً مما ينصرف موضوعه إلى التركيب وإلى الجملة مثل: "المعلقات دراسة أسلوبية" لأحمد عثمان أحمد، "نظام الجملة في المعلقات" لأحمد محمود نحلة، "السبع المعلقات" لعبد الملك مرتاض، "التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس" مذكرة ماجستير لبلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، وغير هذه الدراسات مما أثبته البحث وأحال عليه في مواضعه. أما دراسة صبري إبراهيم السيد[1] فلم يجدها تمت إلى موضوعه بصلة كبيرة؛ لأنه درس فيها الجملة الخبرية والجملة الانشائية مما يتعلق بعلم المعاني لا علم النحو.

وقد رجع البحث إلى جملة من كتب اللغة والأدب تليدها وجديدها، نذكر مثلاً: جهمرة الخطابي، أغاني الأصفهاني، حيوان الجاحظ في الأدب. وكتاب سيبويه، ومقدمـــة خلـــــف، ومقتضب المبرد في اللغة. ومن الكتب الحديثة نذكر: "في الأدب الجاهلي " لطه حسين، "تاريخ آداب العرب" للرافعي ، "تاريخ الأدب العربي" لبلاشير. أما من كتب اللغة نذكر: "النحو الوافي" لحسن عباس، "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، "الخلاصة النحوية" لتمام حسان، "في النحو العربي نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" لعبد الرحمان الحاج صالح، "نظرية اللغة العربية" لعبد الملك مرتاض.

وقد شكا البحث من هذه الكتب كثرة وقلة في آن واحد؛ ففي الوقت الذي تفيض فيه مكتباتنا من كتب النحو والقواعد، وحيثما تول وجهك؛ فثمة الكافي والشافي والوافي، من الكتب الحديثة التي تزدهي بها رفوف المكتبات، هذه التي لا تعيد إلا مكروراً، ولا تبعث إلا منشــوراً؛ في هذه الآونة تُفْلِي حتى التراب عن كتب اللغة المصادر القديمة، والموارد الحصينة التي يؤتمن الأخذ منها فلن تجد لها من أثر.

وَ بَـــعْدُ: هذا ما مكنني فيه ربي آشكر أم أكفر، ولست زاعماً أني ابن بَجْدَتِهَا، ولا قائلاً أني ابن جَلَا. إمَّا أن أكون قد أصبت فيما ندبت؛ فذلك من محض توفيق ربي، ثم إن أستاذي الفاضل عبد الجليل مرتاض قد ساقني إلى كل مكرمة سوقاً جميلاً، وإن كنت لأنسى فما أنسى لا أنسى قوله: خذ هذا الموضوع ولن تندم. بنظرة ثاقبة إلى جواهر المواضيع، ومن قُدِّر له

[1]- لغة القرءان الكريم في سورة النور، دراسة في التركيب النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

أن يطلع على البحث يجد فيه من أفكاره اللسانية الرائدة وربما المتفردة، وكان لي فيها مَغْنىً عما فاتني من طيب نصائحه وتوجيهاته، لفرط انشغالاته. وَرُبَّ إشارة طرف، أو إيماءة حرف أَبه لها أستاذي أم لم يأبه أنارت لي دروب البحث أشواطاً. فأَعْظِمْ بسيدي وَحِيدُ نَسْجِهِ، وسراج زمانه، ومبرز أقرانه، وزهرة أترابه، وله الفخر والشكر لقاء ما انتدب له نفسه من خدمة اللسان. وَ إمَّا لا أخطأت سبيل البحث فوزر زلتي علي وحدي، وفي الخطأ سلوة وعبرة، وشفيعي أني لم آل جهداً، ولا ادخرت وسعاً مما جادت به قريحتي، أو مما ملكت يدي في سبيل البحث. ولله كل ليلة حالكة الجلباب، غذافية الإهاب وقفت فيها على البحث بصيراً، وفي سبيل الله كل قائلة عَكَّةٍ أَكَّةٍ استرقها مني البحث حسيراً. و وجب علي شكر القائمين على مكتبة دار الحديث، والقائمين على مكتبات الجامعة على ما تكرموا به من الكتب مدداً. وهو موقف يستحق الثناء حقاً، فعلام أرهقتهم وأتعبتهم فلا وهنــوا ولا تبرمـــوا، فلهم الشكر ذخراً خذام العلم وميسري سبله ومناحيه.

إعداد الطالب: إبراهيم عبد الهادي

تلمسان في: 03 أكتوبر 2013

المدخل:
معلقة عبيد بين الشعر الجاهلي

أولا: المعلقات الجاهليات

ثانيا: عبيد بن الأبرص شعره ومعلقته

ثالثا: حصيلة المدخل

أولا: المعلقات الجاهليات

1-1 الشعر العربي فذلكة تاريخية

1-2 تعريف المعلقات

1-3 المعلقات بين السبعة والعشرة

1-1 الشعر العربي:(فذلكة[1] تاريخية):

تميزت جزيرة العرب بتضاريسها الوعرة، ومناخها القاسي؛ فكان الإنسان العربي في بيئته القاسية، حيث الجبال الشاهقة، والوِهاد المنخفضة السحيقة. فعرف في أوليات حياته الجذب والمحل والجفاف، يسترعي مواطن الكلأ، ويتربع القِفَفَ بإبله وغنمه، لا يرجو غير المطر إذ يستغيثه فيغيثه.

فكانت حياته العامة، وحياته الفكرية بدائيتين. و قد كانوا: « لا يجيدون كثيــــراً من العلوم، ولا ينشطون في مزاولة الحرف والصناعات، وكل ما توصلوا إليه من العلوم البسيطة كان مبنياً على قوى النظر وصدق الحس، مستمداً من التجربة حيناً، ومن تقليد من جاورهم وخالطهم أحياناً. »[2]

فهو إذ اِستبد به الضجر؛ لم يجد ملاذه في غير الكلمة.« وكان للفظ في أفواههم طعماً خاصاً، لم يُمْنَحْه أَيَّ فم في أي بلد غير هذا البلد الموحش؛ إذ لم يكن لدى العرب في مواطنهم أي فن من الفنون الأخرى، يصلهم بالحياة من حولهم غير الكلمة. فهي قد سدت حاجة الإنسان العربي الفنية، وأرضت مطالب عقله وقلبه معاً، فأغناه ذلك عن أن يلتمس فناً غير فن الشعر، الذي حوى كل معطيات الفنون وأسرارها.»[3]

ولقد فزعت العرب إلى الكلمة وحدها، إذ لم تجد حرفة غيرها، فَغَنِيَتْ بهـــا عن غيرها « وكل أمة تعتمد في استيفاء مآثرها، وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب وشكل من الأشكال، وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك علم الشعر الموزون المقفى، وكان ذلك هو ديوانها»[4]

---

[1] - ورد هذا المصطلح عند عبد الجليل مرتاض في كتابه دراسة في الساميات واللهجات العربية القديمة، الجزائر، دار هومة، طبعة 2005.

[2] - حسين الحاج حسن: حضارة العرب في عصر الجاهلية، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط4، 2006، ص45.

[3] - العرابي لخضر: الشعر الجاهلي وفنون التعبير الأخرى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، مج2، نوفمبر 2000.

[4] - الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، 1999، ج1، ص72.

والشعر هو ذلك النوع الذي يلتزمون فيه حدوداً معينة، يعتمد إشراف الخيال، وحلاوة اللفظ وأناقته، وجمال المعنى وبهجته، مع خضوعه دائما لقيود الوزن وحدود القافية. قد يكون سمي كذلك؛ لأنهم شعروا به وفطنوا إليه،[1] أو يكون الشعر بمعنى العلم والإدراك، كأن تقول: "ليت شعري؛ بمعنى ليت علمي."[2]

جاء في كتاب العين: شعرت بكذا أشعر شعراً، لا يريدون من الشعر المبيت، إنما معناه فطنت له وعلمت به، ومنه ليت شعري، أي علمي، وما يشعرك أي ما يدريـــــــك، وتقول شعرته: أي عقلته.[3]

فالشعر ديوان العرب، وسجل أيامهم، و حامل أخبارهم. والعرب القدماء أكثر الأمم شعراً، لهم فيه التصرف العجيب، والاقتدار اللطيف، دونوا فيه عواطفهم وأعمالهم ومفاخرهم.[4] و أنت لا تعرف أنساب العرب وتواريخها وأيامها إلا من جملة أشعارها. والشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها.

و قد يكون مثلما يزعمون؛ أن ما ساعد الوصول إلى الوزن: الغناء والسجع، فالمسافة بين الكلام والوزن قد قصرت بالسجع، وازدادت قصراً باقتران السجع بالغناء.[5] وعلى هذا الزعم نلفي بروكلمان ومن لَفَّ لَفَّه من المحدثين، مثل جرجي زيدان، ونيكلسون، وأحمد حسن الزيات. فيزعمون أن بداية الشعر الفنية كانت سجعاً، هذا الذي تحول إلى رجز. فيما يقول آخرون بأن الرمل هو المرحلة الفنية الأولى لبداية الشعر. أما شوقي ضيف وإبراهيم أنيس؛ فينفيان أن يكون الرجز أول الشعر؛ إلا أن يكون أكثر شعبية لا غير. والحق أن ثمة قرائن عديدة تبعث على الظن بأن السجع أول الشعر؛ كارتباطه بالغناء، وكذا ارتباطه بالشعرية.[6]

---

[1] - مصطفى السيوفي: تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، القاهرة، الدار الدولية، ط1، 2008، ص69.

[2] - رضوان محمد حسين النجار: الحس الجمالي في النقد الأدبي ألاستحساني، تلمسان، مطبعة كنوز، ط1، 2010، ص47.

[3] - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: أحمد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003، ج2، ص337.

[4] - كارلوا نالينوا: تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى بني أمية، مصر، دار المعارف، ط2، ص66.

[5] - أمين مصرني: شعرية الإيقاع في القصيدة العربية الجاهلية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م – 1433هـ.

[6] - عبد العزيز نبوي: دراسات في الأدب الجاهلي، مؤسسة المختار، ط3، 2004، ص52.

والبدايات أبداً مجهولة؛ فجهلنا لبداية الشعر الفنية، كجهلنا لبدايته الزمنية. ومن الصعوبة بمكان الوقوف على أوليات الشعر، إذ ليس بين أيدينا وثائق تاريخية أو أدبية تؤرخ لهذه البداية الغامضة.[1] بل كل ما في الأمر أننا نردد قولة الجاحظ المشهورة:« أما الشعر فحديث الميلاد، صغير السن، أول من نهج سبيله، وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر، ومهلهل بن ربيعة ...فإذا استظهرنا الشعر غاية الاستظهار فمائتي عام.»[2] والحق إن الجاحظ عَنَى نضوج الشعر، وإلا فإن الشعر العربي مر بطفولة موغلة في القدم لم تصلنا، ومن غير المنطق أن يظهر الشعر ناضجا لأول وهلة، بل وامرؤ القيس نفسه نروي له قوله:

عوجا على الطلل القديم لعلنا نبكي الديار كما بكى ابن خِذَامِ[3]

والكتب لا تخبرنا شيئا على ابن خذام، الذي يشير إليه الشاعر إيماءة إلى من وقف قبله على الأطلال. والباحث في الكتب يجد شعراً لجد امرئ القيس، وآخرين من أعيان القرن الثالث الميلادي.[4] فَلْيَكُن هذا القرن هو البداية الزمنية للشعر بالاستناد إلى أقدم مـــا وصلنا؛ لأنه« ليس من الممكن مثل هذا الكمال في صناعة حديثة؛ لأنه من المعلوم أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه، وكل مبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه، لابد من أن يكون قليلاً ثم يكثر، وصغيراً ثم يكبر، وضعيفاً ثم يتقوى.»[5]

وَيُتْلَى علينا خبر الشعراء؛ إذ كان الواحد منهم يكتب البيت والبيتين، حتى كان المهلهل بن ربيعة، الذي طول الشعر. فـــ«أول من يروى له كلمة تبلغ ثلاثين بيتا من الشعراء

---

[1] - يوسف خليف: الروائع في الشعر الجاهلي، الهيئة المصرية العامة، 1983، ص11.

[2] - الجاحظ: المرجع السابق، ج1، ص74.

[3] - وفي الديوان: "عوجا على الطلل المحيل لأننا"؛ "لأننا": لغة في" لعلنا"

ينظر امرؤ القيس: الديوان، بيروت، دار صادر، ص116.

[4] - نجد من أسماء الشعراء في القرن الثالث الميلادي: عمرو بن عدي اللخمي، خزيمة بن نهد القضاعي، وجذيـمة بن الأبرش(268م)، ونجد لحجر بن معاوية آكل المرار (وهو جد امرئ القيس الثالث، أول ملوك كندة)، قوله:

إن من غرَّه النساء بشيء بعد هند لجاهل مغـــرور

حلوة العين واللسان ومر كل شيء يمر منه الضمير

كل أنثى وإن بدت منـها آية الحب حبها خيثـــعور

ينظر سعد بوفلاقة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور والفنون والخصائص، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006، ص35 وما بعدها.

[5] - كارلو ناللينوا، المرجع السابق، ص68.

مهلهل»[1]. وطالما ارتبطت بداية الشعر بحرب البسوس، منذ أوائل القرن الخامس الميلادي، حيث أَتْرَاب المهلهل ومنهم: المرقش الأكبر، المرقش الأصغر، جليلة البكرية، سعد بن مالك، والحارث بن عباد.[2]

وربما يكون ابن قتيبة(276هـ) حين يذكر بأن المهلهل أول من قصد القصائد ؛[3] قد استند في حكمه إلى قول الفرزدق: "ومهلهل الشعراء ذاك الأول".[4] بينما رجلٌ قديم الذكر، كابن سلام الجمحي (231هـ) يقول:« وكان أول من قصد القصائد وذكر الوقائع، المهلهل بن ربيعة التغلبي.»[5] على أنه _الشعر_ مما يبدو اتخذ شبه دورة زمكانية؛[6] بحيث انتقل من ربيعة؛ ومنهم المهلهل والمرقشان، ثم تحول إلى قيس؛ ومنهم النابغة الذبياني وزهير بن أبي سلمى، ليستقر به المقام في تميم.[7]

وليس وزراً أمر البدايات، حيث يبدو أن الباحثين استيأسوا منها، في ظل غياب المدونات التي تحيلنا عليها، وفي ظلال تَخَيُّم بعض الزُّعُوم الأساطير التي ترفعه إلى آدم حيناً، وإلى إبليس طوراً، وإلى عاد وثمود أطوارًا أخرى.[8] وإنما وزرٌ أنقض ظهر الباحثين ثقيلاً؛ هو كيفية انتقال الشعر الجاهلي إلى عصور التدوين. وهي مسالك مشوكة عسرة سلكها، فليس سهلاً ما ندعيه؛ أن يُحْمَلَ الشعر الجاهلي لا تَلُوكُه إلا الشفاه، ولاتعلِّكه إلا الأفواه، لولا أن يتوافر على الموسيقى والترنيمات، ويرتبط بالغناء وبالحذاء. فلا دَرَّ دَرُّ

---

[1] - قول للسيوطي، عبد العزيز نبوي، مرجع سابق، ص49. والمهلهل أقدم شاعر نجد له ديوان شعر، ينظر الديوان، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.

[2] - المرجع نفسه، ص48 وما بعدها.

[3]- الشعر والشعراء: تحقيق وشرح، محمود أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص288.

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره: " أخو بني قيس وهن قتلنه" أرده الشاعر في قصيدة يفتخر فيها بنفسه؛ بأنه ورث الشعر عن الشعراء الأوائل. ينظر ديوان الفرزدق، شرح وتقديم كرم البستاني، دار الأبحاث، ط1، ص349.

[5] - طبقات فحول الشعراء: تحقيق محمود أحمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ص39.

[6] - بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء: التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغات والآداب، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص13.

[7] - ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد قزقزان، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1995، ص192.

[8] - أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة، 1978، ص11.

اللغويين الرواة «الذين تجشموا في الحفاظ عليه الأسفار والأخطار، وقدموه مصوناً لعلماء التدوين، فرعوه حق رعايته، ولم ينوءوا بعبالة حمله».[1]

ولقد يبلغ بالجاهليين الكَلَفُ، فيتعلقون بالشعر ويعقلونه، مما يحيلك على مَبْلَغِ اهتمامهم به، وحرصهم على حفظه وإنشاده.« فما تكلمت به العرب من جيد المنثور؛ أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحْفَظُ من المنثور عُشْرَه، ولا ضاع من الموزون عُشُرُه.»[2] وتلك طوائف ثلاث تَعْقِلُ عن الشاعر شعره: طائفة الرواة، وطائفة الشعراء الرواة،[3] وأخرى غير هاتين؛ أفراد فصيلة الشاعر نفسه أو أفراد قبيلته، لِكَلَفِهِمْ بما يحفظ أيامهم، ويذكر أمجادهم.

ولسوف يتهيأ من الأسباب السياسية والدينية والقبلية،[4] ما يكفل بجمع هذه المادة الشعرية التقاطاً من أفواه رواتها. وذلك بعد أن يطلع علينا فجر الإسلام إلى أن يتاح لهذا الأدب مدونوه في نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي، ليتخذ من روايته_ الأدب_ علماً بقواعده وأصوله إبَّان عصر التدوين مستمداً قواعدَه - هذا العلم- من قواعد رواية الحديث النبوي الشريف. فهذا أبو عمروا بن العلاء(154هـ)،وخلف الأحمر (180هـ)، والأصمعي(215هـ) ومن نحا نحوهم من جهة.[5] وحماد الراوية(156هـ)، والمفضل الضبي(178هـ)، وأبو عمرو الشيباني(213هـ)، ومن امتطى ركبهم من جهة أُخْرَى.

غير أن بعض الظروف والملابسات حالت دون نقله تاماً ومضبوطاً ضبطاً لا يطرقه ارتياب. فهذا الشاعر البدوي ينقح وينظم أشعاره من حين إلى آخر؛ مما يؤذي إلى تعدد الروايات.[6] فزهير ابن أبي سلمى ينظم قصيدته في أربعة أشهر، وينقحها في أربعة

---

1 - أحمد تيمور زيات: السماع والقياس، القاهرة، دار الآفاق، ط1، 2001، ص09.

2 - الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ج1، ص287.

3 - سامي يوسف أبو زيد، منذر كفافي: الأدب الجاهلي، دار المسيرة، ط1، 2011، ص155,

4 - قولنا الأسباب السياسية والدينية والاجتماعية؛ إشارة إلى بداية الدرس اللغوي العربي، فبداية رواية الأشعار لوصف اللغة العربية ولفهم كتاب الله، الذي أنزل بلسان عربي مبين. وقد حض بعض الخلفاء على رواية الشعر، كقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه. ينظر عبد الجليل مرتاض: بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1، 1988.

5 - قولنا من جهة؛ إشارة إلى المذهب البصري، الذي شدد في رواية الأشعار عن العرب الأقحاح، مقابل المذهب الكوفي الذي لم يشدد

6 - سامي يوسف أبو زيد، منذر كفافي: الأدب الجاهلي، ص43 وما بعدها. وينظر بلاشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: إبراهيم الكيلاني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1973، ص118.

أشهـــر، ويلقيها في أربعة أشهر.[1] ولربما عَنَّ له في مرحلة التنقيح أن يبدل لفظة مكان أخرى. في حين أن اللفظة الأولى خرجت من فِيهِ فلم يعد يملكها. علاوة على أن:« كثيراً من رواة الشعر ذهبت بهم حروب الفتح، فذهب معهم شطر كبير.»[2] ولعل ذلك ما عناه أبو عمروا بن العلاء (154هـ) حين قال: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا؛ لجاءكم علم وشعر كثير. بَلْهَ عامل النسيان، وما عُرِف بالنحل والوضع، بتقويل شاعر ما لم يقله، أو دس بيت في قصيدة الشاعر. [3]

وذلك ما يبعث على بعض الشك والارتياب، وهذه الثُّلْمَة من الشك، قد تَشُقُّ شرخاً في جسم اليقين. ولقد شهد شاهد من أهلها(أهل اللغة العربية)، وآخر من أَلَدِّ أعدائها على بُطْلَان ما ندَّعيه من الأدب والشعر الجاهلي. وهذا أحد الأشهاد طه حسين، الذي يبني فلسفة النقد والرفض لديه على ثلاث أُثْفِيَاتٍ، تتكئ على أرضية المنهج الفلسفي لديكارت في البحث عن حقائق الأشياء؛ بأن نتجرد من كل شيء كنا نعلمه كأن لم يكن شيئاً، ونستقبل موضوع بحثنا ونحن براء من كل فكرة مسبقة. فيطفق طه حسين ملتمساً الحياة الجاهلية الاجتماعية والواقع المعاش،كما يصور القرآن بعض جوانبه فلا يجد للحياة في الشعر تصويراً. ثم يعمد إلى الفروق اللغوية بين اللغتين القحطانية والعدنانية فيلفي لشعراء قحطان في جنوب الجزيرة العربية شعراً. بل وامرؤ القيس سابق حلبة الشعراء قحطاني من كندة،[4] فضلاً على أن بني عدنان أنفسهم والدين كثر شعرهم، وتشعبت مذاهبهم فيه، لا يعكسون له اختلاف لهجاتهم في أشعارهم.[5]

وثالثة الأثافي التي تنبني عليها فلسفة طه حسين في النقض؛ هو ما قد نجده بين الفينة والأخرى من ألفاظ التوحيد، وعدم انعكاس وثنية الجاهليين في جاهليتهم.على أن المعايير المستعملة لدى كل من طه حسين ومارجيليوث متقاربة إلى حد يوهمنا بإتباع

---

[1] ـ و لذلك وصف بأنه؛ «أحكمهم شعراً، وأبعدهم من سخف، وأجمعهم لكثير من المعاني في قليل من المنطق». ينظر شرح ديوان زهير بن أبي سلمى،ثعلب، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

[2] ـ أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، القاهرة، دار نهضة مصر، ص28.

[3] ـ ذكر سامي يوسف أبو زيد ثلاث أسباب للوضع والانتحال: امتهن النحل طائفة تحسن قرض الشعر فتعمدت وضعه وإضافته إلى الشعراء، ويعني حماد الراوية.وطائفة أخرى لم تكن تحسن النظم ولا الاحتذاء، ولكنها تحمل كل غثاء من الشعر؛ فتنسب الشعر إلى من لا علم له بالشعر.إضافة إلى "عامل القبائل" إذ كانت تتزيد في شعرها لتزيد في مناقبها.

[4] ـ طه حسين: من تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي والإسلامي، بيروت، دار العلم، ط5،1991،ج1،ص85.

[5] ـ سامي يوسف أبو زيد: المرجع السابق، ص55

أحدهما، أو باتفاق كليهما، على أن الواقع ألّا تأثر بينهما، فالتلاقي تلاق معرفي حسب زعم سامي يوسف أبو زيد.[1] و لقد انتصر لهذا الزعم من انتصر، مثل عبد الرحمان بدوي الذي انطلق من أقوال قديمة لابن سلام، كقوله:« وفي الشعر مصنوع مفتعل، وموضوع كثير لا خير فيه.» منتهياً إلى أن التشكيك قديم في الأدب العربي؛ أما مناوئي طه حسين على وفرتهم[2] _على حده زعم أحمد عثمان_ لم تَحْسُن لهم الإجابة على سؤال طه حسين، حين طرح تساؤل شعراء قحطان مع شساعة البون بيننا وبين لسان حمير في أقاصي اليمن.[3]

نعم قد يطرح إشكال الشعر القحطاني، الذي ينبعث من جنوب الجزيرة في اليمن حيث حمير، وحمير يقول فيها أبو عمر بن العلاء:«ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا».وتأويل ذلك أن الذين وصل إلينا شعرهم هم أبناء سبأ بن يعرب، الذين نزحو إلى الشمال ومنهم اللخميين ملوك الحيرة وملوك غسان والأوس والخزرج من سكان المدينة. أما حمير فهي التي كانت بأرضها في ظفار وصنعاء وما جاورها التي يصدق عليها قول أبي العلاء[4].

وإن تعجب بعد ذلك؛ فعجب مساءلة طه حسين عن حياة الجاهليين في أشعارهم، وألسنة الباحثين العرب والمستشرقين على حد سواء، تشهد بأن حياة الجاهليين لا تكاد تلتمس إلا من خلال أشعارهم. نجتزئ بقولين تمثيلاً لا حصراً، يقول نودلكه الهولندي: «إن عادات العرب الجاهلية وأحوالهم معلومة لنا بالدقة، نقلاً عن أشعارهم»[5]. ويقول لطفي جمعة: « يذل الشعر الجاهلي في جملته على نفوس ناظميه وحياتهم.[6]» ويبدوا أن طه حسين يلتمس الحياة الاقتصادية، وأسلوب المعاملات؛ معاملات الجاهليين فيما بينهم.[7] ومجمل ما نجده من الأشعار تنطوي على الغزل والحماسة والوصف، وغيرها من مواضيع الشعر الجاهلي.

---

[1] - سامي يوسف أبو زيد: المرجع السابق، ص55

[2] - منهم مثلاً : محمد الخضر حسين، كتاب"نقض كتاب في الشعر الجاهلي "، طبعة المكتبة الأزهرية بالقاهرة. وكذا عبد العالي سالم مكرم، كتاب "قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية"، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988، ص09.

[3] - أحمد عثمان: في اللغة والأدب الجاهلي واللغة العربية، مكتبة الشروق، ص 31

[4] - ينظر أحمد عثمان، المرجع السابق، ص37. وينظر مصطفى السيوفي، ص91 _92

[5] - مصطفى السيوفي، مرجع سابق، ص88.

[6] - المرجع نفسه، ص88.

[7] - طه حسين: المرجع السابق، ص87.

قلنا: أن ذلك من طبيعة الجزيرة العربية حيث الإنسان البدائي، والبيئة بدوية في مجملها، إلا بعض أهل المدر. والحق أن من يبحث عما يدل على الصناعة وألفاظها؛ لا يلفي إلا شذرات مما يرد فيها؛ مثل الذهب والفضة والنحاس، مما ينم على أن العرب عرفت يومذاك حضارة، وتعاملت بالنقوذ والذهب، يقول الشاعر المثقب العبدي:

ومن ذهب يلوح على تريب   كلون العاج ليس بذي غصون[1]

أما عن ألفاظ التوحيد، والكلمات الإسلامية، فلا يخفى علينا أن الجزيرة العربية عرفت قبيل الإسلام بانتشار الحنفية بعض الانتشار، إلى جانب الديانات الأخرى التي كانت تُعَاوِر العربي في بيئته، من يهودية ونصرانية ووثنية؛[2] فقد عرفت العرب قُس بن ساعدة الأيادي، وورقة بن نوفل، وأمية بن الصلت.[3] فيرجح أن تكون الأبيات الحكمية والألفاظ الإسلامية، صادرة عمن تأثروا بالحنفية أمثال زهير بن أبي سلمى، وعبيد بن الأبرص.[4]

2-1 تعريف المعلقات:

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس " العين والقاف واللام" أصل صحيح يرجع إلى معنى واحد؛ وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يشيع الكلام فيه والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه.[5]

قال أبو ذؤيب الهذلي:

تبرأ من دم القتيل وبــــــزه   وقد عَلِقَت دم القتيل إزارها[6]

---

[1] - رضوان محمد حسين النجار: دراسات في الأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام، مطبعة برصالي، ط2، 2009، ص105.

[2] - تواجدت اليهود في الجزيرة العربية في يثرب، وخيبر، وتيماء. والنصرانية انتشرت في شمال بلاد العرب حيث الغساسنة، وشرق بلاد العرب حيث المنادرة، كما عرفت المسيحية في قلب الجزيرة العربية. أما الوثنية فكانت بسبب عمرو بن لحي الذي نشر الأصنام في بلاد العرب بعد مجيئه من الشام. ينظر حسين الحاج حسن: مرجع سابق، ص181 وما بعدها.

[3] - هو أبو الصلت عبد الله بن أبي ربيعة، من شعراء الطبقة الثانية وقيل من الطبقة الأولى، كان قرأ الكتب السماوية، ولبس المسوح وتنسك. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1988، ج4، ص03.

[4] - حسين أحمد حسن: مرجع سابق، ص187.

[5] - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيرت، دار الجبل، ط1، 1991، مج4، ص127.

[6] - المرجع السابق: ص127.

وورد في لسان العرب: علق بالشيء علقا، نشب فيه، وعلق الشيء بالشيء ومنه وعليه: ناطه والعلاقة: ما علقته به.[1] ومنه قولهم: "ليس المتعلق كالمتأنق".[2]

أما المعلقة في قوله تعالى:(ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً)[3]جاء في تفسير ابن كثير عن ابن عباس - رضي الله عنه- (52هـ): المعلَّقة أي لاهي ذات زوج، ولا هي مطلقة.[4] وأورد صاحب جامع البيان عن تأويل آي القرآن أنها: لاهي ذات زوج، ولا هي أيِّم.[5]

والمعلقات سميت بذلك لأنها كانت تعلق على أستار الكعبة، إذ كان الشعراء يَفِدون كسواهم إلى مكة المكرمة، تعظيما للكعبة. فينشدون الشعر حولها، أو في أسواق معروفة عندهم كسوق عكاظ، وذي المجنة وذي المجاز، وقيل قد سميت المذهبات؛ لأنها كتبت بماء الذهب. وقد سميت بالطوال، والسُّموط، والسبعيات، والجاهليات...[6]

ومن الباحثين قدمائهم والمحدثين؛ من يفند خبر التعليق، أمثال نودلكه الذي يرى أن تسميتها بالمعلقات تشبيها لها بالقلائد التي تعلق في النحور.[7] ولعلنا نجد في طليعة المنكرين لخبر التعليق: مصطفى صادق الرافعي، حيث يستند بذلك إلى أسس انتهت به إلى الحكم على خبر التعليق، فهو يقول:« ولم نر أحداً ممن يوثق بروايتهم وعلمهم أشار إلى خبر التعليق، ولا سمى تلك القصائد بهذا الاسم ... كالجاحظ، والمبرد، وصاحب الجمهرة، وصاحب الأغاني...»[8] ويجد الرافعي علاوة على هذا من القدماء من ينفي

---

[1] - ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار المعارف، مادة" ع ل ق"

[2] - المتعلق: الذي يكتفي بالعلقة، وهو القليل من الشيء. أي ليس الراضي بالبلغة من الشيء، كالمتخير المتأنق. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري،ج2، ص189.

[3] - سورة النساء، الآية 129.

[4] - ابن كثير: مختصر تفسير ابن كثير، محمد علي الصابوني، بيروت، دار القرآن الكريم، ط7، 1987، مج1، ص445.

[5] - الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير(310هـ)، بيروت، دار الفكر، 1984، ج5، ص313.

[6] - أحمد عبد الله فرهود: المعلقات العشر، حلب، دار القلم،ط1، 1988، ص08.

[7] - التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، ص15.

[8] - المعلقات سيرة و تاريخا: الدار البيضاء، ط1، 1982، ص52، ص37. وينظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، القاهرة، مكتبة الإيمان، ط1، 1997، ص80 وما بعدها.

خبر التعليق حين يزعم له ابن خلكان، أن أبا جعفر النحاس(338هـ) قال بأن حماد الراوية(155هـ) هو الذي جمع السبع الطوال.[1]

قال أبو جعفر النحاس:« واختلفوا في جمع القصائد السبع، وقيل أن العرب كانوا يجتمعون بعكاظ فيتناشدون الأشعار، فإذا استحسن الملك قصيدة قال علقوا لنا هذه وأثبتوها في خزانتي. وأما قول من قال إنها علقت بالكعبة؛ فلا يعرفه أحد من الرواة.»[2] فعدم صدور الخبر عن الصدر الأول من الرواة قام حجة للرافعي ولأبي جعفر النحاس قبله على عدم صحة الخبر.

وقد يكون زعم الرافعي حقيق بالصحة؛ لولا أن يتداركه نجيب محمد البهيتي الذي سوف يتتبع الخبر تاريخيا. فيوشك أن يقنعنا، لما يبين لنا بأن الخبر تواتر نقله تاريخياً. فقد كان ابن عبد ربه الأندلسي يقر بشأن التعليق:« وقد بلغ من كلف العرب بالشعر وتفضيلها له؛ أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة، وعلقتها بأستار الكعبة... والمذهبات سبع، يقال لها المعلقات.»[3]

أما ابن الكلبي (402هـ) فيزعم أن أول شعر علق في الجاهلية شعر امرئ القيس، علق على ركن من أركان الكعبة، ثم أحذر بعد أيام الموسم لما نظر إليه.[4] يضيف لنا مع خبر التعليق خبر الإنزال، وعلى أَيَّةِ حال؛ فقد أثبت خبر التعليق لدى ابن رشيق(456هـ)، وابن خلدون(807هـ)،[5] وابن كثير(774هـ). ولما يلتفت البهيتي إلى مرحلة التدوين أو ما قبله يهرع إلى خبر مفاده: أن الخليفة الأموي، معاوية بن أبي سفيان رأى قصيدتي عمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة، معلقتين على الكعبة دهراً، وكانتا من مفاخر العرب.[6] فيكون

---

[1] - وفيات الأعيان: تح: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط4، 2005، ج2، ص205. وقد كان حماد مشهوراً بالكذب في الرواية وعمل الشعر وإضافته إلى الشعراء المتقدمين ودسه في أشعارهم.تنظر: أمالي المرتضي، غرر الفرائد ودرر القلائد للشريف المرتضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967، القسم الأول، ص131.

[2] - شرح القصائد المشهورات: بيروت، دار الكتب العلمية، القسم2، ص125.

[3] - العقد الفريد: تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، بيروت، المكتبة العصرية، 2004، ج6، ص104.

[4] - نجيب البهيتي: المعلقات سيرة وتاريخاً، ص35.

[5] - المقدمة: تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، ط2، 1996، 584.

[6] - البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، مج1، ص519.

معاوية أول شاهد على الخبر لدى نجيب البهيتي، وقد سميت بالمعلقات انطلاقا من وصفه لهما بأنهما كانت معلقتين.[1]

ونلقى في مقدمة شرح الزوزني ما يشير إلى أن المعلقات لم تعرف إلى عصر حماد الراوية، الذي جمعهما ليشير إليها المفضَّل الضبي(168هـ) وأبو زيد القرشي(170هـ) باسم السُّموط لا المعلقات، ويشير محقق شرح الزوزني إلى أن السُّموط أطلقت على المعلقات وعلى سواها.[2] فالسِّمط كما ذكر البهيتي خيط النظم لأنه يعلق، وقيل هي قلادة أطول من المخنقة.[3] والسُّموط: القلادة يكون لها معاليق على الصدر.[4]

وقد ذكرنا من ذي قبل أنها سميت بعدد من التسميات: كالطوال، والسُّموط، والسَّبعيات والقصائد الطوال، ولا يغلب مصطلح المعلقات إلا بعد أَمَدٍ فيطغى. نقدر زمن انتشاره بعهد ابن عبد ربه، وإن كان هذا الهرج يدل على شيء؛ فإنما يدل على أن هذه القصائد ذات شأن فيُستبعد قول من زعم أن هذه القصائد لم تكن شيئاً حتى جمعها حماد. فعدم ثبوت مصطلح المعلقات لا يقدح في كونها كانت مشهورة.

وإن كان لنا في المسألة رأي زعم - وهو زَعْمٌ لعمرو أبيك ليس بِمَزْعَم- فإننا نرى أن الرافعي على صواب؛ لأن أيدينا - والآن- خاوية مما قد يدل دلالة قاطعة علــــى صحة الخبر، غير أنه هو الآخر لا ينفي الخبر؛ إلا باستناده إلى قول أبي جعفر النحاس، وعدم ذكر المصطلح من طرف الرواة الأوائل، وهذا لا يكون معياراً للنفي. وقد بَانَ اضطراب المصطلح أيما اضطراب، بل وأن المصطلح النقدي ظل طول الدهر وفي كثير من أطوار حياته مضطربا.[5]

أما البهيتي فقد أفادنا بتواتر الخبر تاريخيا؛ غير أن الدليل يعوزه على نقل الخبر قبل معاوية... إلا أن نُغَلِّب ظن الدكتور عبد الملك مرتاض؛ بأن التعليق إن كان وقع؛ فقد يرجح

---

[1] - المعلقات سيرة وتاريخا: الدار البيضاء، ط1، 1982، ص52.

[2] - شرح المعلقات العشر: بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991، ص18 وما بعدها.

[3] - البهيتي: مرجع سابق، ص28.

[4] - معجم مقاييس اللغة، ص274.

[5] - ينظرعبد الملك مرتاض: السبع المعلقات، الجزائر، دار البصائر، ص64.

وقوعه على عهد بني أمية لا عهد الجاهلية[1]. أم أن هذه المعلقات كانت مشهورة على الأقل لأنه لا يوجد دخان بلا نار، ولا نار بلا مأدَّة.[2]

ومهما يكن من أمر فإن المعلقات عرفت بوصفها عيون الشعر العربي.« وخير شعر العرب، وأدلة على لغتهم وبلاغتهم، ووصف حياتهم الاجتماعية، ومناحيهم في الحياة. عني العلماء بشرحها وجمعها وشرحوها شروحا مختلفة مختصرة ومطولة، كما عني كثير من المستشرقين بترجمة بعضها إلى لغاتهم، والتعليق عليها.»[3]

وقد عكست المعلقات بحق الحياة الجاهلية، وإيديولوجية الإنسان الجاهلي؛ فنقلت حماسته وشدة بأسه؛ فإذا هو شجاع مقدام في الحروب، أو سبع ضرغام فيما يسمى بالحماسة. ووقف مع قبيلته موقف السَّنَد والمعاهد؛ فمدح وأثنى، وخلَّد مناقب قبيلته وأبقى. فأضطره ذلك المدح إلى ركوب نقيضه سعياً لكشف الضد بالضد؛ فهجا وشتم عدوه، وكان بلسانه على عدوه أشد مضاضة من وقع الحسام.

بكى واستبكى، وخاطب الربع وشكا؛ تفجعاً على موتاه وقتلاه في الحروب. فأبدع صوراً من الرثاء غاية في الجمال. وبعد ذلك قام شعره أنيساً؛ فتاه به الخيال والتصور الشعري إلى أبعد أعماقه، فوصف أدق المعالم، ونعت أعمق الجزئيات. وكان من بين ما وصف المرأة فنعتها حسياً فيما يعرف بالغزل الماجن، ومعنويا فيما يعرف بالغزل العفيف. وكان مجمل شعره تغزلا وتزلفاً كيف لا؛ وقد ملكت عليه المرأة وجدانه وعقله، في كَنَفِ هذه المعيشة الضَّنْكى، التي تصور له المرأة ملاذاً ومتنزَّها عن أقراحه وأتراحه.

و لا ننسى بعد ذلك أنه عكس خلاله الكريمة، وشمائله الحميدة؛ من كرم وحلم وإقدام. كل ذلك شكل له مادة لشعره. و ملاك ذلك كله قول ابن رشيق:« أَنْ بُنِي الشعر على أربعة: الرغبة والرهبة والطرب والغضب.»[4] ومنها تتفتق أغراض الشعر الأخرى، ولقد يكـــــون أبو تمام (232هـ) أقدم من تعرض لتقسيم الشعر إلى: الحماسة، والمراثي، والأدب، النسيب

---

[1] ـ المرجع السابق، ص71.

[2] ـ المرجع نفسه، ص63.

[3] ـ الزوزني: شرح المعلقات العشر، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991، ص21.

[4] ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ص246.

الهجاء، الأضياف، المديح، الصفات، السير، النعاس، الملح، ومذمة النساء.[1] أمـــــا قُدَامة بن جعفر (310هـ) [2] فيجتزئ منها سِتَّ موضوعات: المديح، الهجاء، النسيب، المراثي الوصف، والتشبيه.

3-1 المعلقات بين السبعة والعشرة:

يتساءل دارس الأدب الجاهلي عن فحولة الشعراء أمارتها، و عن الفطاحلة المفلقين من الشعراء سماتهم، ومعايير النقاد في تفضيلهم شاعر على آخر، حتى يتيه الدارس بين آرائهم في أشعر الشعراء. وقد جاء في الجمهرة:« أشعر الشعراء أهل الوبر خاصة، وهم امرؤ القيس (72ق، هـ)، وزهيـــــــــــــــر بن أبـــي سلمى(627م)، والنابغة الذبياني(ت 602م)، وفي الطبقة الثانية الأعشى الأكبر (629 هـ)، ولبيد بن ربيعة (ت 660م)، وطرفة بن العبـد (ت 529م)، وقيل إن الفرزدق قال: امرؤ القيس أشعر الناس، وجرير قال: النابغة أشعر الناس، والأخطل قال: الأعشى أشعر الناس... والقول عندنا ما قال أبو عبيدة ، امرؤ القيس ثم زهيــر و النابغة و الأعشى و لبيد و عمر بن كلثوم».[3]

و الحطيئة يُسأَل من أشعر الناس فيجيب: الذي يقول، وهو يريد عبيد بن الأبرص.

من يسأل الناس يحرمونه وسائـــل الله لا يخيــــــب [4]

وإنا لا نعرف مقياساً ثابتاً تُعرض عليه أشعارهم، حتى يُفضَّل من يُفضَّل؛ مما حدا ببعض الدارسين أن يزعم أن الاختيار إنما وقع تبعاً للذوق وحده؛ إذ أن الأحكام لا تستند إلى أسس موضوعية أو قواعد فنية، فانصرف كل ذي هوى إلى ما يهواه في الشاعر ففضله. [5] وقد ذكر السيوطي جلال الدين (ت911هـ) أن كل قبيلة اِدَّعت لشاعرها التقدمة؛ فيقرر أن للشعراء أولاً لا يوقف عليه.[6]

---

[1] - سامي يوسف أبو زيد، مرجع سابق، ص85.

[2] -ينظر المرجع نفسه. وينسب إلى قدامة أنه أول من عرف الشعر تعريفا مدرسياً، "قول موزون مقفى يدل على معنى". عبد الملك مرتاض: قضايا الشعريات، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009، ص37.

[3]- النص بتصرف ، أبى زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة،1978،ص35

[4]- ابن عبد ربه: العقد الفريد، ص104.

[5]- أحمد عبد الله فرهود، زهير مصطفى اليازجي، المعلقات العشر،ص 07.

[6] - المزهر في علوم اللغة و آدابها: ضبط فؤاد على منصور، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط1، 1998" المجلد الثاني، ص 404.

ويتساءل الدَّارس بعد هذا، عن اختيار السبعة الشعراء دون سواهم، ما حقيقة الرقم سبعة، أَكَان يُفترض أن يضاف معهم شاعراً مثلاً، ثم ما خطب النابغة الناقد الشاعر، الذي تُضْرَب له قُبة من أدم في سوق عكاظ فيخضع الشعراء لحكومته؟[1] فما خطبه لِيُقص من السبعة إلى العشرة. وما بال صنّاجة العرب الذي هو أشعر الشعراء إذا طَرِب،[2] وقد كان شعره مادة إعلامية مؤثرة. والحق إننا نعتقد أن الـــرقم سبـــعة، اقترن لدى الجاهليين في النفوس، بمعنى من الروحانية، وقيام هذا الاعتبار عند العامة يتجاوز هذا المعنى إلى تعازيم السحرة كما يقول البهيتي.[3] فالسماوات سبـــــــــعٌ و الأرضون مثلها، والأيام كذلك، وعندما جمعت القـــراءات المتواترة؛ جمعت على سبع قراءات قرآنية، و إلا فما كان لأحدهم -الرواة- أن يضيف شاعر إلى الزمرة قبل أن يحذف شاعر ليحافظ على الرقم سبعة.

وقد روى عن المفَضَّل إذ يعددهم: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة، والأعشى ولبيد، وعمرو بن كلثوم، وطرفة.[4] و يقول ما نصه: «هؤلاء أصحاب السبع الطوال التي يسميها العرب السموط، فمن قال أن السبعة لغيرهم، فقد خالف ما أجمع عليه أهل العلم و المعرفة، وقد أدركنا أهل العلم يقولون أن بعدهن سبعاً ما هن بدونهن...» ثم يورد بعدهن المجمهرات، فالمنتقيات، فالمذهبات، فعيون المراثي السبع فالمشوبات، فالملحمات، وهذه عنده التسعة و الأربعون قصيدة عيون أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.[5]

أما حماد فيعددها: امرؤ القيس، و طرفة، وزهير، و عمر بـــــــــن كلثوم، و الحارث بن حلزة، و لبيد بن ربيعة، و علقمة. فهو يثبت الحارث و علقمة مكان النابغة، و الأعشى.[6] فعلقمة الذي لا نجد اسمه اليوم ضمن أسماء المعلقاتيين كان مثبتاً لدى حماد و له بعض الحق في الصدارة، أَوَلَم يُلَقَّب بالفحل، وهو من سَيُبَاري امرئ القيس، في كنف حكومة أم جندب؛ فإذا هو يغلبه.[7]

---

[1] - ينظر الحس الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، ص 51

[2] - سئل يونس عن أشعر الشعراء فقال: امرؤ القيس إذا ركب، و النابغة إذا رهب، وزهير إذا رغب، و الأعشى إذا طرب، وعنترة إذا غضب، ينظر أحمد عبد الله فرهود، ص 08.

[3] - المعلقات سيرة وتاريخاً، ص72.

[4]- شرح المعلقات السبع الزوزني، ص 11.

[5]- جمهرة أشعار العرب، ص36

[6] - شرح المعلقات السبع الزوزني، ص19

[7]- الحسن الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، ص 50.

وسيظل العدد "سبعة" فيما يبدو إلى أن يزمع أبو جعفر النحاس بوضع شرحه على القصائد؛ فإذا هو يجد حول عددها اختلافاً، وكانت على ما يبدو إيديولوجية الرقم سبعة قد انكسرت، فضم إلى السبعة: قصيدتي النابغة، و الأعشى، يقول أبو جعفر :« فهذا آخر السبعة المعلقات المشهورات، على ما رأيت عليه أهل اللغة يذهبون إليه، منهم أبو الحسن بن كيسان و ليس لنا أن نعترض عليهم في هذا فنقول في الشعر ما هو أجود، من هذا كما أنه ليس لنا أن نعترض في الألقاب و إنما نؤديها على ما نقلت إلينا نحو المصدر و الحال و التبيين و رأيت من ذهب إلى أن قصيدة الأعشى وهى: "ودع هريرة إن الركب مرتحل".[1] و قصيدة النابغة و هي : "يا دار ميّة بالعليا فالسند". [2] من هذه القصائد. و قد قلت إن هذا لا يؤخذ بقياس؛ غير أننا رأينا أكثر أهل اللغة يذهبون إلى أن أشعر الشعراء امرؤ لقيس، وزهير، و النـــابغة و الأعشى إلا أبا عبيدة قال أشعر شعراء الجاهلية امرؤ القيس، وزهير، والنابغة فحدانا قول أكثر أهل اللغة على إملاء قصيدة النابغة، وقصيدة الأعشى لتقديمهم إياهما؛ و إن كانتا ليستا من القصائد السبع عند أكثرهم».[3]

فَجُمع الكُلُّ من لدن أبي جعفر تفادياً للاختلاف، ولم يبق سوى علقمة الذي لم تنقل عنه الأخبار شيئاً، وربما يكون قد أُقصي لكونه شاعراً مقلاً، وقد جعله القيرواني من الشعراء المقلين.[4] بينما أُثبت شعر النابغة و الأعشى، لذهاب أكثر أهل اللغة إلى جعلهما من أشعر الشعراء مثلما هو صريح في نص أبي جعفر النحاس.

فيكون أبو جعفر النحاس بذلك أول من جمع شرح تسع معلقات. أما ابــــن الأنبا ري (ت 300هـ)[5] فقد وضع شرحا على المعلقات لم يتجاوز السبعة، و كذلك الزوزني لم يتعد السبع المعلقات وذلك بَيِّن في قوله: « هذا شرح القصـــــــائد السبع؛ أمليته على حد الإيجاز والاقتصاد، على حسب ما اقترح على، مستعيناً بالله على إيمانه».[6] أما ما نجده من قولهم شرح المعلقات العشر الزوزني؛ فهي إضافة بغية تعميم الفائدة من لدن المحقق، حيث نجد له

---

[1] - عجز البيت: "وهل تطيق وداعاً أيها الرجل".

[2] - عجز البيت: "أقوت وطال عليها سالف الأمد". ديوان النابغة، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986، ص30.

[3] - أبو جعفر النحاس: شرح القصائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العليمة، الجزء الثاني.

[4] - هو القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنبا ري، ينظر، أبي الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 119.

[5]- شرح المعلقات السبع الزوزني: الطبعة الرابعة، 1980، ص 5.

[6]- شرح المعلقات العشر الزوزني: طبعة دار مكتبة الحياة ، ص 21.

قوله: « وقد رأينا إتماماً للفائدة وزيادة في التدقيق و التحقيق؛ أن نضم إلى المعلقات السبع التي اختارها الزوزني، المعلقات الثلاث الأخرى».[1]

أما دخول عبيد بن الأبرص حلبة المعلقاتيين فلم يفصل فيه أحد. و لا نعلم إلا أن الخطيب التبريزي هو أول من أضافه إلى المعلقاتيين، وقد رغب إليه أحد معاصريه أن يضع شرحاً ملخصاً لتلك القصائد التسع مع قصيدة عبيـــــد بن الأبرص؛ لأن الشروح المعروفة «قد طالت بإيراد اللغة الكثيرة والاستشهـــادات عليها، و الغرض المقصود منها معرفة الغريب و المشكل من الإعراب، و إيضاح المعاني وتصحيح الروايات وتبيينها".[2]

لكن التبريزي لم يذكر سبباً لاختيار معلقة عبيد وإلحاقها؛ أَلِشَاعريةٍ في شخص عبيد، أم لجودة في معلقته، وهي أجود شعره، أم لطولها، و قد نُعتت المعلقات بكونها طوال. مع أننا نستبعد تعليق معلقة عبيد على أستار الكعبة إلى أقصى البعد، لأنها ليست من المعلقات أصلا. لكن يظل السؤال مطروحاً لماذا ألحقت بالمعلقات و هي ليست منها؟.

وهذه المعلقات العشر فيما يلي كما أثبتها الخطيب التبريزي.

*معلقة امرؤ القيس بن حجر الكندي و مطلعها:

قـفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللّوى بين الدّخول فحومـل

*معلقة طرفة بن العبد البكري و مطلعها:

لخولة أطـــلال ببرقة ثهـــمد   تلوح كباقي الوشم في ظـاهر اليـد

*معلقة زهير بن أبي سلمى الرَّبعى (من بني ربيعة):

أمــن أم أوفى دمنـــــة لم تكلّم   بحومـــانة الدرَّاج فالمتثـــــــلم

*معلقة لبيد بن ربيعة العامري و مطلعها:

عفت الديار محــــــلها فمقامها   بمنىً تأبَّد غولها فـــــرجا مهـــا

*معلقة عنترة بن شداد العَبسي و مطلعها:

هـل غادر الشعراء من متردّم   أم هل عرفت الـدار بعـــــد توهم

---

[1]- الخطيب التبريزي: شرح المعلقات العشر: تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ، 2012، ص 7.

[2]- المرجع السابق، ص07.

*معلقة الحارث بن حلزة اليشكري و مطلعها:

آذنتنا ببينها أسمـــــــــــــاء   رب ثاو يمل منـــه الثـــــــواء

*معلقة الأعشى (أبو بصير) القيسي و مطلعها:

ودع هــريرة إنَّ الـركب مرتحل   وهل تطيق وداعـــاً أيها الـرجل

*معلقة النابغة الذبياني و مطلعها:

يا دار ميَّة بالعليــاء فالســـند   أقوت و طــال عليـــها سالف الأمد

*معلقة عبيد بن الأبرص ومطلعها:

أقفر مـــــن أهلـــــه مَلحوب   فالقطبيات فـــــالذَّنـــــوبُ[1]

---

[1]- عن شرح المعلقات العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، الجزائر ، دار الوعي ، الطبعة الثانية ، 2002.

وينظر: أحمد الأمين الشنقيطي، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، حققه وأتم شرحه: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 2005.

ثانياً: عبيد معلقته وشعره

2-1 عبيد بن الأبرص

2-2 شعر عبيد

2-3 معلقة عبيد

2-1 عبيد بن الأبرص:

هو عبيد بن الأبرص بن حُنْتُم، وقيل بن جُشْم،[1] بن عامر، بن مالك، بن الحارث، بن سعد، بن ثعلبة بن دودان، بن أسد، بن خزيمة، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر.[2] من بني أسد؛ وهي قبيلة عدنانية، يُرفع نسبها إلى مضر بن نزار، وهي ذات بطون كثيرة منها بنو كاهل بنو تميم بن دودان بن أسد، بنو ثعلبة بن دودان بن أسد ، وبنو عمرو ، كانت بلادهم فيما يلي الكَرْخ من أرض نجد، وفي مجاورة طيء، ومن مياههم دارة ملحوب. أما عبادتهم؛ فكانوا يعبدون عطارد بن خُزَيمة من العدنانية.[3]

جاء في الأغاني: أن عبيداً شاعرٌ فحلٌ فصيحٌ، من شعراء الجاهلية.[4] أمه اسمها أُمَامَة، لا يُعرف زمن مولده، من المقدمين الأوائل في الجاهلية.[5] غير أن ابن سلام، وهو محمد بن سلام، أبو عبد الله راوية مشهور (ت846م ،232هـ) جعله في الطبقة الرابعة من طبقات الشعراء، قائلاً فيه:« عبيد بن الأبرص قديم الذكر، عظيم الشهرة، وشعره مضطرب ذاهب، لا أعرف إلا قوله:" أقفر من أهله ملحوب" ولا أدري ما بعد ذلك».[6]

وذلك ما اضطر ابن رشيق لأن يجعله من المقلين، قليل الشعر في أيدي الناس على قدم ذكره، وعظم شهرته، وطول عمره، يقال إنه عاش ثلاثمائة سنة. ملحقاً أيَّاه بطرفة بن العبد البكري، وعلقمة الفحل، وعَدَي بن زيد ،[7] عَينُ الطبقة الرابعة التي عناها ابن سلام، فطرفة بن العبد قد أعجلته الوفاة وهو في مقتبل عمره، ورغم أن شروح المعلقات

---

[1] - أورده ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ج1، ص260.

[2] - الأصفهاني أبو الفرج: الأغاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 2004،مجلد22، ص 58.

[3] - ينظر: عمر رضا كحالة، القبائل العربية القديمة و الحديثة، بيروت، دار العلم لملايين، الطبعة الثانية، 1968، ج1، ص 64.

وينظر: أديب النوايسة، المعجم الشامل للقبائل العربية والأمازيغية، عمان، دار كنوز للمعرفة العلمية، ط1، 2007، ج2، ص48 وما بعدها.

وينظر: الطيب محمد سليمان، موسوعة القبائل العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001، ج2، ص47.

[4] - أبو الفرج الأصفهاني، ص58.

[5] - عبيد بن الأبرص، الديوان، بيروت، دار صادر، 1964، ص 5.

[6] - طبقات فحول الشعراء ، ص 139.

[7] - ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعراء و آدابه، تحقيق ، محمد قزاقزان و آخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1988، ص217.

تجعله في المرتبة، الثانية، بعد امرئ القيس.[1] أما علقمة بن عبدة؛ فهو من تميم بن ربيعة الجوع [2] مُقل رغم تسميته بالفحل؛ لمباراته امرئ القيس، أم لغير هذا السبب .[3] بينما عدي بن زيد العبادي، بن حماد بن أيوب، من زيد مناة، من بني تميم سكن الحيرة. و علماؤنا لا يرون شعره حجة. [4] وهو نصراني حكيم، مقل لقلة شعره في أيدي الرواة.[5]

ومهما يكن من أمر؛ فإن عبيد كان سيداً من سادات قومه، يدب عن أحسابهم. وكان منادماً ملازماً لحجر بن الحارث أبي امرئ القيس الذي كان ملكاً على بني أسد. ولما تمرد بنو أسد على حجر، و رفضوا أن يدفعوا له الجباية، وقتلوا رسله؛ غضب وسار إليهم بجُنده، وأخذ سرواتهم؛ فجعل يقتلهم بالعصا، و سمو عبيد العصا، و حبس منهم عمر بن مسعود بن كندة بن فزارة الأسدي و كان سيداً، و عبيد بن الأبرص. و أباح أموالهم و صيَّرهم إلى تهامة و أبى أن يساكنهم في بلد؛ فسارت بنو أسد ثلاثاً، ثم إن عبيداً قام؛ فقال أيها الملك اسمع مقالتي:

يا عين فابكي أمـــــا بني   أســـد فهـم أهـل الندامة[6]

فرق قلب حجر حين سمع قوله؛ فبعث في أثرهم فأقبلوا، ولم يطل الأمر حتى ثـاروا عليه، و قتلوه. فهددهم ابنه امرؤ القيس بفرسان قحطان، و بأنه سيُحَكّم فيهم ظُبَا السيوف و شَبَا الأسِنَّة؛ شفاءً لقلبه، و ثَأْراً لأبيه، فخاطبه عبيد بن الأبرص بقصيدة يفتخر فيها بمآتي قومه و يتحداه، قال :

ياذا المخوفنا بقتـــــ   ـل أبيه إذلالاً وحيـــــناً[7]

و ليس يهمنا من هذا و نحن في إطار البحث العلمي؛ إلا أنه شاعر قبيلة بلا مُدَافع. أما تفاصيل مقتله؛ فقد أورد صاحب الأغاني، قصتين حول مقتله لا تبتعد إحداهما على الأخرى

---

[1] - ينظر مثلاً: ابن النحاس: شرح القصائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص53.

[2] - الشعر والشعراء، ج 1، ص 214.

[3] - المرجع السابق، ص214.

[4] - المرجع نفسه ، ص219.

[5] - الأخفش الأصغر: كتاب الاختيارين المفضليات و الأصمعيات، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق ، ط1، 1999، ص 703.

[6] - عبيد بن الأبرص: الديوان، ص 06.

[7] - المرجع السابق: ص06. وينظر تفاصيل القصة في الأغاني، ج23، ص 59.

إلا يسيراً، و لا تنأى كذلك عن بعض الأساطير، و الخرافات الأباطيل؛ مما يُلْتَمَسُ جلياً. أَئِنْ كان ذلك من وحي الاعتقادات تارة، أم من تفنن القصاصين تارة أخرى.

و مؤذى القصة الأولى: أن المنذر بن ماء السماء، كان من منادميه رجلان (خالد بن المضلل، وعمرو بن مسعود بن كِلْدَة)، أغضباه يوماً في بعض المنطق؛ فأمر بقتلهما، ولما أصبح سأل عنهما، فَأُخبِر بهلاكهما، فندم على ما فعل، فأمر ببناء غُرَّيَيْن[1] فبُنِيَا عليهما، و جعل لنفسه يومين في السنة، يوم بؤس و يوم نعيم، أول من يطلع عليه في يوم نعيمه، يعطيه مائة من الإبل شؤماً، أي سوداً، و أول من يطلع عليه في يوم بؤسه يعطيه رأس ظَرِبَان[2]أسود، ثم يأمر به؛ فيذبح و يغرى بدمه الغريان.[3]

وكان من سوء حظ عبيد، أن طلع عليه في يوم بؤسه فقال المنذر: هلا كان الذبح لغيرك يا عبيد ؟ فأجاب عبيد : أتتك بِحَائِنٍ رجلاه[4] فأرسلها مثلا.

فقال المنذر: أو أجل بلغ أَنَاه، ثم قال له أنشدني، فقد كان شعرك يعجبني

فقال عبيد : حال الجريض دون القريض، وبلغ الحزام الطبيين [5] فأرسلها مثلا.

فقال له آخر ما أشد جزعك من الموت ؟!

فقال: لا يرحل رحلك من كان معك، (6) فأرسها مثلا.

فقال المنذر: قد أمللتني فأرحني قبل أن آمر بك !

فقال عبيد: من عزّ بزّ، فأرسلها مثلا.

1- الغُرِّيَان : بناءان مشهوران كانا بالقرب من الحيرة، و الغُرِّي: البناء الجيد.

2 - الظربان: حيوان في حجم القط أسمر اللون، مائل إلى السواد

3 - قوله: يغري أي يطلي.

4- الحائن: الذي قرب هلاكه، ينظر المثل في الجويني: فرائد الخرائد في الأمثال: تحقيق : عبد الرزاق حسين ، الأردن، دار النفائس، ص 38

ويجعل إميل بديع يعقوب لهذا المثل موردا آخر غير هذا المورد، في شأن الحارث بن جبلة الغساني. ينظر: موسوعة أمثال العرب، بيروت، دار الجبل، ج2، ص66.

5 - ينظر المثل في الميداني: مجمع الأمثال، بيروت، دار مكتبة الحياة، 961/ص 38.

6 - ذكره أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1988، ص 290.

فقال المنذر : أنشدني قولك: "أقفر من أهله ملحوب " فقال .

أقفر من أهله عبيـــــــــــد   فليس يبدي و لا يعيـــــــــــد

فقال له المنذر: يا عبيد ! ويحك أنشدني قبل أن أذبحك، فقال:

والله إن مت مـــــــا ضرني   وإن عشت ما عشت في واحدة

فقال المنذر : إنه لابد من الموت، ولو أن النعمان أي ابنه عرض لي في يوم بؤس؛ لذبحته فاختر إن شئت الأكحل، وإن شئت الأبجل، و إن شئت الوريد.

فقال عبيد «ثلاث خصال كسحابات عاد،[1] واردها شر وراد، وحاديها شر حاد، ومعادها شر معاد، و لا خير فيها لمرتاد. وإن كنت لا محالة قاتلي، فاسقني الخمر حتى إذا ماتت مفاصلي، و ذهلت ذواهلي؛ فشأنك وما تريد» . فأمر المنذر بحاجته من الخمر حتى إذا أخذت منه وطابت نفسه، دعا به المنذر ليقتله، فلما مَثُل بين يديه أنشأ يقول:

وخيرني ذو البؤس في يوم بؤسه   خصالا أرى في كلها الموت قد برق

كما خيرت عـــــاد من الدهر مرة   سحائب ما فيها لدى خيرة أنـــــــق[2]

سحائب ريح لم توكـــل ببــــلدة   فتتركــــــــــــها إلا كما ليلة الطلق[3]

فأمر به المنذر فَفُصِد، فلما مات غري بدمه الغريين، وقد ضرب المثل بيوم عبيد عند العرب لليوم المشؤوم الطالع.[4]

ولقد نكون انحرفنا عن لَاحِبِ البحث الذي يرتضيه، في هذا المجال القصصي، الذي لا يكاد يغني كبير غناء. و لا يشفع لنا إلا إنْ كان بين دفتي القصة، ما يمكن أن يقوم أَمَارة على نقطة من نقاط البحث. أما من حيثيات القصة الثانية؛ و قد وردت في الديوان، و في الأغاني معزوة إلى هشام بن الكلبي راويها. تتفق اتفاقا كلياً مع القصة الأولى فـــي المطلع

---

[1] - ينظر المرجع السابق، ص 290.

[2] - الأنق: الإيثار

[3] - الطَّلَق: وجع الولادة، و الأصل سكون اللام.

[4] - ينظر الديوان، ص 09. و ينظر : الأغاني ص 61. و القصة معزوة إلى محمد بن عمران المؤذن.

و الختام، و لا تكاد تختلف في شيء مع سابقتها؛ إلا في كون المنذر هذه المرة مع أحد صحابته، الذي يدعوه إلى ترك عبيد عساه أن ينتفع بمدحه، غير أن عبيداً يـــوقن بالهلاك و ذلك بَيِّن في رده على رديفه إذ سأله: ما ترى يا أخا أسدٍ ؟ فأجاب: أرى المنايا علـــى الحوايا[1]

و يستنشده المنذر، فينشد قوله:

هي الخمر تكنى بأم الطلاء   كما الذئب يدعى أبا جعدة[2]

و يسأله المنذر مديحاً يسرى في العرب، فيأبى عبيد؛ و إنْ أغراه بالإفراج عنه، بل و إن ألح عليه بعض من حضر الموقف، حتى ييأس المنذر من أمره فيأمر بقتله.[3]

وليس لنا أن نظن ظناً بصحة هذه الروايات أم بعدمها؛ غير أنها لا تخلـــو من عبث الرواة أغلب الظن و أن – دلَّتنا على بعض المفاتيح – إن جاز لنا هذا الإطلاق؛ لتمثل بعض ملامح شعره مسبقاً،كما أن المبالغة لا تقدح في كون عبيد قُتل من قِبل المنذر.

1-2 شعر عبيد بن الأبرص:

تطالعنا أحكام النقاد حول شعر عبيد، مخبرة إيانا باضطراب شعره و ذهابه و ربما مجمل الأحكام المتبناة، مبنية على قول ابن سلام، بكون شعر عبيد مضطرب ذاهب.[4] على أن حكم إمام النقاد ابن سلام، لا يخلو ذاته من تناقض، فهو لا يعرف له غير معلقته "أقفر من أهله ملحوب " و يحكم على شعره بأنه مضطرب ...أَيَكُون ابن سلام حكم على ما لا يعلم؟ وفيم حكم الاضطراب والرجل لا يعلم لعبيد غير نص المعلقة؟

ثاني الاثنين ابن رشيق القيرواني الذي يجعله شيخ كبير من شيوخ الصناعة، و مُقَدَّم في السن على الجماعة ، إذ يقول له النعمان يوم بؤسه أنشد فيقول: حال الجريض دون القريض[5] و إذ يجعل ابن رشيق عبيد من شيوخ الصناعة، وينعى عليه امتناعه عن إنشاد

[1] - جمهرة الأمثال، ص 290.

[2] - المرجع لسابق، ص 290.

[3]-ينظر الديوان، ص 10وما بعدها. و ينظر الأغاني.

[4] - ينظر ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، القول ذكر آنفاً

[5] - ابن رشيق القيرواني: العمدة ص 358.

منذر كَأَيٍّ شاعر مطبوع؛ إذ لم تسعفه قريحته لنسج شعر لحينه- على رأي ابن رشيق- وقد عرضنا قصة عبيد مع المنذر كاملة، فلم يطل من تفاصيلها من أطال، إلا ليبين حكـــمة عبيد، و لقد أورد أشعاراً في معاريض الحوار فكيف خفيت على ابن رشيق؟ ليأخذ من مَثَلِ عبيد دليلاً على عجزه، و إنما أَبى عبيد أن ينشد المنذر فأجابه : حال الجريض دون القريض.

و الحق أن الأساطير التي أحاطت بحياته الغامضة في ذاتها تحمل الكثير من الشـــك و الارتياب، حتى ليجعله طه حسين من أصحاب الخوارق و الكرامات لما عمـــــرّ طويلاً، وكان صديقاً للجن و السماء معاً، والرواة يعرفون شيطان عبيد، و اسمه هبيد.[1] فلولا هبيد لما كان عبيد ؛[2] و بذاك تكون أخبار عبيد أكبر مطعن لطه حسين، في تحامله على الشعر الجاهلي.

و الغريب من هذا كله؛ ما يروي في الكتب من قصة إلهامه الشعر، التي لا يمكن أن يتقبلها العقل بحال من الأحوال، نحاول أن نوردها فيما يلي: في كثير من الإيجاز، لأنها من مظاهر غموض حياة عبيد - في نظرنا- بل هي الباعث على أحكام النقاد فيما بعد.

مفادها: أن عبيداً كان رجلاً مقلا، لا مال له، فأقبل ذات يوم ومعه غنيمة له، وأخته ماوية ليوردا غنمها فمنعه رجل من بني مالك بن ثعلبة، وجبهه.[3] فانطلق حزيناً مهموماً للذي صنع به المالكي.

فأتي شجرات يتفيأ ظلالها حتى نام هو و أخته؛ فلما نظر إليه المالكي على تلك الحال، أنشد يقول:

ذاك عبيـــــد قد أصاب ميّاً   ياليته ألقحها صبيـــــــــاً

فحملت فوضعت ضاويـــــــــاً[4]

[1] - طه حسين: من تاريخ الأدب العربي، ص 215.

[2] - ذكر الخبر صاحب الجمهرة.

[3] - جبهه: ضربه على جبهته.

[4] - الضَّاوي: القليل الجسم ، المهزول، وقد ورد في قول الشاعر:

فتى لم تلده بنت عم قريبة   فيضوى وقد يضوى رديد الغرائب

سمعه عبيد، فرفع يديه ثم ابتهل قائلا: اللهم إن كان فلان ظلمني ورماني بالبهتان؛ فأدِلني منه (أي اجعل لي منه دولة) ، ووضع رأسه؛ فأتاه آت في المنام بكبة شعر (والكبة مجموعة من الخيوط)، ألقاها في فيه ثم قال: قم؟ فقام يرتجز يعني مالكاً، وكان يقال لهم بنو الزنية يقول:

يا بني الزنيـــة ما غركـــــم فلكـم الويـل بسربال حجـــر[1]

و قصة أخرى؛ هذه المرة حيكت نسوجها، و عبيد في زمرة من رفاقه، حيث وجد شجاعاً يتمعَّك على الرمضاء (يتمرغ في التراب) من العطش، فسقاه عبيد، ولم يكن له من الماء غير ما سقاه به، و لما جَنَّ عليهم الليل؛ أدركهم خطب ما، فإذا بالشجاع يهتـــف بعبيد، وقد أضلَّ طريقه ناسجا ًشعراً ليهديه الطريق، هادياً له بكراً فركب عبيد البكر، وبلغ به أهله مع الصبح، فنزل عنه وحل رحله و خلاه، فغاب عن عينه.[2]

أَفَلَا يكون لزاما بعد هذا على النقاد أن توجه إليه سهام النقد، مع اعتقادنا أن تلك الأحكام لم تكن صادرة عن دراسة موضوعية لشعر عبيد دائماً، و نحن حين نسأل عن شعر عبيد، إنما نسائله عن مدى تحقيقه بحور الشعر أولاً، ومدى تصويره للحياة الجاهلية الاجتماعية، كما نسائله أن يمثل قبيلته أفضل تمثيل كسواه من الشعراء.

ولو ذهبنا إلى الكتب؛ لوجدنا أن عبيداً في سِلْك الشعراء الذين امتهنوا المدح حيث تذكر تقلبه بين بلاط الكندي، والد امرئ القيس، و بلاط الحيرة[3] و يجعله كارلوا نالينو[4] في صَفِّ الشعراء الجاهليين الوثنيين الذين لازموا أمراء الحيرة و غسان و مدحوهم و امتنعوا عن خشونة أهل البادية، لتقربهم من أحوال سكان المدن و الرفاهية و الترف، وإن كان "نالينو" يستثني عبيد بعض الاستثناء من هذا الحكم، وهو يفتخر أحياناً على منوال أهل البادية، و أكثر ما وصلنا من شعره يجري في الكلمة و الاعتبار.[5]

---

[1] - ينظر ديوان عبيد، ص 14، و ينظر الأغاني، ص 58.

[2] - ينظر الديوان ص 15، و ينظر الأغاني، ص58.

[3] - حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي وتاريخه، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثالثة، 2003م، مج 01، ص 207.

[4] - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية، ص 81 وما يعدها.

[5] - ينظر المرجع السابق،ص81.

و الحمد لله أن شعر عبيد ليس غزيراً تلك الغزارة التي تستعصي علــى الضبــــــــط و الإحصاء؛ حتى يفلت من بين أيدينا، بل يكاد دارسه أن يعد أبياته عداً، أو يستظهرها استظهاراً، و بالنظر إلى مجمل شعره؛ لا نجد له تلك الكثرة الكاثرة من المدائح التي تسلكه في زمر المادحين، ثم إن عبيداً كان شاعراً مقلاً، و لو اتصل بالملوك كما فعل النابغة الذبياني مثلاً لكان من الموسرين، أَمَّا إن كان طَعَّم شعره بأبيات حكمية في الغالب؛ فَنَعَم حتى اغتدت هذه العادة عنده سُنَّة مُتَّبعة، بأن يهدي لنا مع كل قصيدة بيت أو بيتين حكميين.[1]

و الحق إنه ليس لنا إلا أن ندرس شعر عبيد على عكس ما قرر نالينو، في إطاره البدوي لأن الشعر العربي القديم في أصوله هو شعر بدوي، وربما وجدت تأثيرات حضرية لبلاط اللخميين في الحيرة، وفي محيط أكثر ضآلة في بلاط الغسانيين أيضاً فـــــي وقت مبكراً، و لكنها بلا شك كانت ثانوية.[2]

فعبيد كغيره من شعراء الجاهلية، يتكأ على خلفية اجتماعية، و إن شئت قوميــــــــة « والشعر الجاهلي ليس هزلاً من الهزل، و ليس رغاء جماعة من البداة المتعجرفين، طابعهم العنجهية ....و إنما هو اللباب الفذ من حياة أمه فذة، هو العمدة التاريخية العربية الأولى في تصوير حياة العرب بأيديهم في ذلك العهد تصويراً مباشراً ».[3]

و الشعر الجاهلي يعكس بحق الحياة الجاهلية، وحياة القبيلة، إنْ في أساليبه، أو في مواضيعه، أو حتى في أخيلته وتصويراته، فإن أخذنا المدح مثلاً؛ فلا يكون حسب شوقي ضيف إلاّ مَعِين التربية عند أسلافنا، ومن جهة ثانية تاريخهم و أمجادهم الحربية، بل هي وثائق تاريخية أساسية، إذ قد تنفرد بتصوير بعض الحقائق التي لا نجد لها ذكراً و لا ظلاً في كتب تراثنا التاريخي.[4]

فهل لنا إذن أن نذهب مذهب عز الدين إسماعيل؟ زاعمين أن العمل الفني نتيجة مجهود فردي، ولكن حصيلته الشعرية والفكرية مستمدة من علاقة الفنان بالمجتمع الذي يعيـــــش

---

[1] - إيفالد فاجنر: أسس الشعر العربي الكلاسيكي، ترجمة: سعيد حسن بجيري: القاهرة ، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى: 2008، ص23.

[2] - نجيب محمد البهبيتي: تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1989، ص46.

[3] - شوقي ضيف: فصول في الشعر و نقده، مصر، دار المعارف، ص17.

[4] - حسني عبد الجليل يوسف: الأدب الجاهلي قضايا وفنون ونصوص، القاهرة، المختار، الطبعة الثانية، 2003، ص20.

فيه، و القصيدة الجاهلية بهذا صورة القبيلة و إيماء إلى واقع القبيلة، و الأديب هو الضمير الواعي لمجتمعه، وعين المجتمع الفاحصة المدققة الذكية الواعية التي يرى بها كل ما غفل عنه غيره، أو لم ينتبهوا إلى حقيقته، و أهميته.[1] ولقد رأينا عبيد كيف استعطف حجر الكندي شفيعاً في قومه؛ بل رأيناه كيف نافح عنهم عندما تهددهم ابنه امرؤ القيس، حيث كان لسانهم و المدافع عنهم.

ولذلك لا نعجب من إصراره على الحنين في كل حين، بحيث كثيراً ما يقف على الذكريات الذاهبة، ويستحضر أقوامه وديارهم العافية، من ذلك قوله من الطويل:

تذكرت أهلي الصالحين بملحوب   فقلبي عليهم هالك جد مغلوب[2]

وقوله من الخفيف:

لمن الـدار أقفرت بالجنـــاب   غير نـــؤي و دمنة كالكـتاب

و ندرك من ذلك موقفه من قبيلته، فلا يكون بدعاً من الشعراء لأن أكثر الشعراء في الجاهلية من أكرم الناس على قومهم، لأن موقف الشاعر من قبيلته كان التغنـــي بمناقبها، ورثاء موتاها، و هجاء أعدائها.[3] فالشاعر ينفع قومه بهجائه، كما ينفعهم بمدحه. وكم كان الشاعر يخيف أعداء قبيلته بهجائه، وقد بلغنا عن عادة الشعراء إذا أرادوا الهجاء أن الواحد منهم كان يلبس حلة خاصة كحلل الكهان، و يحلق رأسه و يدهن أحد شقي رأسـه و ينتعل نعلاً وحداً.[4] و لا تَعْزُبُ عنا مكانة الشاعر الجاهلي بين قومه، وأهمية الشعر في الشهرة الذيوع، بحيث كان مادة إعلامية توظف لصالحك، أم توظف ضدك.

إذاً؛ فأول ما يمكن أن نقرره: هو أن عبيداً مَثَّل قبيلته أحسن تمثيل كغيره مـن الشعراء؛ و لكن قد يصدق عليه قليلاً أو كثيراً ما ذهب إليه حسن عبد الجليل يوسف، من أن الشاعر الجاهلي تردد بين نصرة قومه التي تفرضها عليه العصبية و القبلية و الضرورات الاجتماعية، و بين نصرة الإنسان بعامته، فظل الشاعر في أكثر الأحيان منحصراً في إطار

---

[1] - ديوان عبيد، ص 37.

[2] - الديوان، ص 70.

[3] - أحمد أمين: فجر الإسلام، موفم للنشر، ص 93.

[4] - حسن عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص92.

قبيلته؛ و إن كان على وعي من ضرورة تجاوز إطار القبيلة إلى فضاء إنســـــاني رحيب، فاخترق نظام القبيلة إلى هذا النظام أحياناً .[1] ولذلك نجد بين الفينة والأخرى بين قصائد عبيد بيت أو بيتين حكميين نذكر قوله مثلاً :

حلفت بالله أن الله ذو نعم لمن يشاء وذو عفو وتصفاح[2]

وقد يدنو شعره من أشعار الصعاليك، الذين تستوقفنا ظاهرة غريبة في آرائهم وهي إسرافهم في الكلام على الموت و الدهر الذي يبلي الحياة، ويفرق بين الأهـــــــــــل و الأصحاب؛ فأكثر شعرهم على شكوى الزمان و صروفه وتقلباته.[3] و إن كان ذلك يحيلنا على شيء؛ فإنما يحيلنا إلى خبرة عبيد، ومداراته لهذه الحياة، وتقلبه فيها بين نوائب الدهـــــر و حدثاته. يقول عبيد:

كم من فتى مثل غصن البان في كــرم محض الضريبة صَلْت الخد وَضَّـــاح

فارقتــــه غير قَالٍ لي و لســــت له بالقال أصبح في ملحودة ناحـــــي

هـل نحـــن إلا كأجســاد تمر بهــا تحت التراب و أرواح كــــــــأرواح[4]

وتستهوي عبيداً المرأة على غرار مجمل الشعراء الجاهليين؛ فيخصها بغير يسير من أشعاره تغزلاً و تزلفاً، وتقرباً ووصفاً، و أكبر ما يستميلنا في تجربته الشعرية سيطرة عامل الكبر عليه، حتى تستفزه الشيخوخة لمالها من ارتباط في أذهاننا بما يوحي إلى انتهاء وفوات الأوان، فيخص إحدى حبيباته بقصيدة مطلعها:

زعمـــت أنني كـــبرت و أني قلَّ مـــا لي وضـن عنى المـــوالي

و تجربة الشيخوخة في الشعر تبدو أصيلة، والخوف من الشيخوخة إنما هو في جوهره تعبير عن إحساس المرء بأنه لم يستطع أن يحيا حياة منتجة؛ و بالتالي فهي رد فعل يقوم بها الفرد تحقق ذاته.[1]

---

[1] - حسن عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص 34.

[2] - مصطفى السقا: مختارات من الشعر الجاهلي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2007م، ص27.

[3]- ينظر البستاني: أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام، بيروت، دار نظير عبود، 1989،ص 86.

[4] - مختارات الشعر الجاهلي، ص29.

و على العموم فقد تناوب في شعر عبيد، غزل و شيء من الحكمة و بعض المديح، أما ما غلب عليه بشكل يلتمس، فوصفه للأطلال، والديار الخربة، و تذكره الظاغين و الراحلين، ولايُسْتَغْرَب عليه كسواه أن ينظر إلى الطبيعة و يمعن في وصفها وهو يعايشها، غير مصارم لها بهجران، ويواصلها وهو غير منفصل عنها بحائط أو بنيان. والوصف أعظم ركن يعتمد عليه شاعرهم في مختلف أبوابهم.[2] فهذا وصف للمهاة، و ذاك وصف للظبية، وتشبيه الحبيبة بها.

و أكبر ما يهمنا في هذا المبحث، هو تَبَيُّن ما يقال من اضطراب شعر عبيد، وكونه غير مطبوع، كما قد يُفْهَم من قول ابن رشيق السابق. و بالنظر إلى مجمل أشعاره نجد أنه عَزَفَ على مجمل بحور الشعر، وقد ذكرنا له من ذي قبل بيتا من الطويل، أول بحور الشعر الذي يتلاءم مع سائر الأغراض.[3] وآخر من الخفيف، الذي يخف على اللسان؛ لتعاقب أسبابه في أوائل أجزائه و أواخرها، و الأسباب أخف من الأوتاد.[4] وقد ركب عبيد البسيط في قوله:

يا صاح مهلاً أقل العدل يا صاح   و لا تكونن لي باللائم اللاَّحي[5]

وقد نسج على المنسرح قائلاً :

ما رعدت رعدة و لا برقت   لكنها أنشئت لنا خِلَقه[6]

فالبسيط من البحور البهية الرصينة، سمي بسيط لانبساط الأسباب في أجزائه السباعية، أو لانبساط الحركات في عروضه وضربه في حال خبنها.[7] و المنسرح الذي أبى معظم شعرائنا المحدثين النظم عليه، على حد قول إبراهيم أنيس لاضطراب وزنه؛ إلا أن رجاء عيد يري أن وزنه حسن الموسيقى، متدفق النغم، ولعل سهولته على اللسان هو سبب

1- ينظر حسني عبد الجليل يوسف، ص371.
2 - بطرس البستاني، المرجع السابق، ص 80.
3 - زبير دراقي: محاضرات في موسيقى الشعر،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1998، ص34.
4 - المرجع نفسه: ص80.
5 - مختارات الشعراء: ص 27.
6 - ديوان عبيد بن الأبرص: ص98.
7 - لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص113،77.

تسميته بالمنسرح.[1] وقد استخدم عبيد في غير هذين الموضعين الكامل الذي تكاملت حركاتـــه، وهي ثلاثون حركة.[2] و الوافر الذي توافرت حركاته، ولم يجئ على أصله.[3]

وعموماً فقد زاوج عبيد بين هذه الأبحر، ولا يغلب إلا البسيط حتى إنـــــه ليطـغى، والطويل أحياناً. و أوزان الشعر قوالب للانفعالات التي تجيش بنفس الشـــــاعر، تتناسب مع حالاتها و تجانس صورتها، وهذه الانفعالات كثيرة جداً منوعة أشد التنوع، مركبة أعقد التركيب.[4] و لا يمكن لشاعر أن يعبر عن انفعالاته دون أن يزاوج بين هذه الأوزان.

وإذا سألنا عن أهم ما يميز شعر عبيد؛ فليس لنا أن نَمْرُقَ عما ما جاء في الديوان، من تميزه بلغة خشنة جافية ، تنم جلياً على لغة العصر الجاهلي، وألفاظ وحشية و أكثر ما تكون خشونة ألفاظه في وصف الديار الخالية، ووصف الناقة، و الحرب أما في سوى ذلك فتلطف بعض اللطف وتنجلي.[5]

و تلفت الانتباه بعض قوافيه العويصة، كالصاد والضاد والطاء، مما لا يتيسر فهمه دون اللجوء إلى المعاجم؛[6]

غير أننا إذا أعملنا العقل مع بعض هذه اللغة الجافية الكزّة؛ نلتمس شيئاً من التحدي باللغة ذاتها، وَكَأَنّي بركوب هذه القافية من لدن عبيد أمراً مقصوداً، لإفحام غيره.

وقد أشار أستاذنا محمد مرتاض[7] إلى سمة من سمات الجمالية في إحدى قصائده وهو يتحدى الشعراء. وكأنه على شيء من التميز بالحذاقة، والمهارة على حساب أَتْرَابه، يقول في القصيدة التي مطلعها:

أرقـــــت لضوء برق في نشاص   تلألأ في ممـــلاة غـــصــــــاص[1]

---

[1] - لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 113،77.

[2] - حسني عبد الجليل يوسف: علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003، ص76-27.

[3] - حسني عبد الجليل يوسف: علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003، ص76-27.

[4] - نجيب محمد البهيتي: تاريخ الشعر العربي، ص86.

[5] - الديوان: ص16.

[6] - المرجع نفسه: ص16.

[7] - مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 66-67.

سـل الشعــراء هل سبحوا كسبحي بحـور الشعــر أو غاصوا مغــاصي

لســـــــاني بالنثـــــير وبالقــوافــي وبالأسجاع أمــهر في الغيـــــــاص

من الحـــــــوت الذي في لـج بحر يجيد السبـــح في لجــج قـــــلاص

إذا مـــــا باص لاح بصفحتيــــــــه وبيــص في المكـــر وفي المحـــــاص

يعلق محمد مرتاض: « لقد حفلت هذه القصيدة بنعوت و تشبيهات، وصور أشبه ما تكون بالرموز، أو التجريدية في الرسم، مما يساند رأي "هيجل" بأن الشعر أكمل الفنون؛ وذلك بأن الشاعر يتباهى في هذه الأبيات بشعره في سلاسته و متانته، وقوة سبكه، وطلاوته، وهو ما يجعله يفوقهم جميعاً، مشبها نفسه بالسمكة في الغطس، والتلاعب مع الأمواج، والتقلبات طافياً و غاطساً و الاندفاع حسب التموجات».[2]

قلنا: لعله يريد الإفحام فيستعمل هذه اللغة المغرقة في البداوة، وهو إذا يتحدى قولاً؛ يريد أن يتحدى عملاً فيأتي بهذه الألفاظ التي يظن أنها قد لا تدرك، فضلاً على تكرار حرف الصاد الذي يحمل رنين أو طنين ما؛ ولكن هذا الرنين يُعْتَدُّ به للقوة، لا للسجع والترنيم.

---

[1] - مختار الشعر الجاهلي: ص432.

[2] - النص بتصرف، ينظر مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم، ص 66.

2-3 معـــــلقة عبيـــد:

وما المعلقة إلا بعض شعر عبيد في الحقيقة؛ إلا أننا خصصناها بمبحث لكونها محل الدراسة، وكونها من شعره الفخري، وهو أحسن ما وصلنا منه.[1] غير أن الكتب لا تذكر سبباً لنسجها.

و الآن يُعرض شعر عبيد على محك النقد؛ لأن أوزان المعلقة بادية الاضطراب و الارتجاج، حتى يضطر شوقي ضيف إلى القول بأن العلماء لما تعقبوا الخليل في حصره أشعار العرب في خمسة عشر وزناً؛ لم يجدوه أغفل من الإحاطة إلا قصائد قليلة، منها معلقة عبيد: "أقفر من أهله ملحوب".[2] فلذلك يخرج المعلقة من دائرة أوزان الخليل، وربما لم يعتد بها كشعر أصلاً.

و القول باضطراب أوزان المعلقة، قَمِينٌ بالصحة أيما جدارة. و إذا انتسبت أوزانهـــــا؛ فإنما تنسب إلى مجزوء البسيط.(والمجزوء ما حذف منه تفعيلة من الصـــــدر و أخرى من العجز).[3] مع غير قليل من الزحافات والعلل، وربما خرج الوزن من مجزوء البسيط إلى مخلّعه.(و مخلّع البسيط، هو ذاته المجزوء مع بعض التغيرات في العروض والضرب منه، مما لا يتوافر في المجزوء).[4]

أقفـــــــر من أهلـــــه ملحـــــــــوب   فالقطبيات فالذنـــــــــــــــــــــــــوب

أَقْــــــفَرَ مِنْ / أَهْلِهِـــيْ/ مَلْحُوْبُوْ   فَلْقُـــطْبِيْـــــ/ يـاْتُ فَذْ/ ذَنُــوْبُـــوْ

مُتَــفْعِلُنْ/ فَاْعِلُنْ / مَفْعُوْلُــــــنْ   مُتَـــــفْعِلُنْ/فَــاْعِلُنْ / فَعُوْلُـــــنُ

ونحن نرى كيف تضطرب أوزان المعلقة مع مجمل الأبيات؛ بل نجد الأوزان تتراوح بين مجزوء البسيط، ومخلّعه مع كثير من التغيرات التي نعجز على الإحاطة بها، حتى توشك أن تخرج من دائرة البحور الخليلية.

---

[1] - ديوان عبيد: ص 23.

[2] - شوقي ضيف: فصول في الشعر ونقده، ص 41.

[3] - محمد سعيد إسبر: الخليل معجم في العروض، بيروت، دار العودة، ط1، 1986، ص 16.

[4] - رضوان محمد حسين النجار: الخليل إلى الخليل، تلمسان، برصالي، ص78.

وإذا أخذنا مثال آخر لتتوضح اضطراباته؛ على أن نتبين المخلّع في هذا المثال، وقد قلنا آنفاً أن المخلع هو نفسه المجزوء مع تغييرات؛ فالمجزوء ما حذفت منه تفعيلة:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن

العروض الضرب

وهذه هي العروض الثالثة من أعاريض البسيط وتكون مقطوعة،[1] لها ضرب واحد مقطوع مثلها :

مستفعلن بالقطع ← مستفعل ← مَفْعُولن

وهذا العروض وضربها، تخبنان [2] وهي مقطوعة مع المخلع:

مَفْعُولن بالخبن ← مُتَفْعِلْ ← فعولن

يقول عبيد: عيناك دمعهما سروب كـــأن شأنيهما شعيب [3]

عَيْـنَــاكَ دَمْـ / عُـهُـمَا / ســــرُوبُـو كَأَنْنَ شَأْ / نَيْهِمَاْ / شَـعِيْـبُـــو

مســتـــــفعلن / فـَعِلُن / فـــعولن مُتَفْعِـلُــن /فاعلن /فعـــولـــن

وَلَئِنْ خان الوزن عبيداً في معلقته؛ فإنه لم يجانب الشكل العمودي لبنية القصيدة عمومـــا، والمعلقة الجاهلية خصوصا. تلك البنية التي أنبأنا عنها ابن قتيبة (ت276هـ) بقوله :«...مقصد القصيدة إنما ابتدئ فيه بذكر الديار و الدمن والآثار، فبكى وشكا، و خاطب الربع ... فالشاعر المجيد من سلك هذه الأساليب، وعدل بين هذه الأقسام؛ فلم يجعل واحداً منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيه فيمل السامعين، ولم يقطع و بالنفوس ظمأ إلى المزيد»[4]

ولقد أردف الشاعر (عبيد) في مطلع معلقته عدداً من المواضع التي أقفرت؛ و كأن الإقفار صار سنة لهذه المواضع، فكل من حلها محروب. غير أن عبيداً لا يوظف تذكر

---

[1] - القطع: علة من علل النقص يحذف بها ساكن آخر الوتد المجموع، ويُسّكن الحرف المتحرك قبله.

[2] - الخبن :زحاف يحذف به الثاني الساكن مثل: فاعلن؛ فعلن .

[3] - رضوان محمد حسين النجار: المنظومة في العروض و القوافي الموسومة، تلمسان، برصالي، ط1، 2007،ص 164.

[4] - الشعر والشعراء: ص 76.

الديـــــــار، و تفقد الآثار لصبوة في الحبيب؛ و إنما يتذكر القوم الذين انمحت آثارهـــــــــم، وبادت ديارهم.[1]

وسيساق الشاعر في معرض هذه الذكريات إلى صيِّبٍ من الحكم يعقب بعضها بعضاً. و إن كان لنا أن ندانيه في حكمه بشاعر من شعراء المعلقات؛ فهو أقرب ما يكون إلى زهير بن أبي سلمى.[2] غير أن عبيداً يفصل بهذه الحكم بين ذكر الطلل، ووصف الناقة؛ ما حمل بعض النقاد على القول بأن الأبيات الحكمية مدسوسة دساً؛ لكونها خرجت عن تقاليد العرب الأقدمين بهذا الفصل، ثم لكونها تضمنت إقراراً بالتوحيد.[3]

تدور الحكمة في معلقة عبيد حول زوال النعم، والاعتصام بالله، و العمل أبداً و دائما مهما تقلبت الأحوال. لكن هذه الحكمة لا تخلو من السذاجة والبساطة والسطحية، التي تعكس برصانة حقيقية واتزان من حنكة الدهر.[4] ثم ينقلب الشاعر إلى وصف الناقة الصاحب في قطع الأمواه و المفازات، و يستميله وصف صاحبه هذا، فَلَنِعْمَ الرفيق رفيقه « والبدوي الأول تفتحت عيناه لنور الدنيا، وكان ينظر إلى ما حوله من ضروب الحيوان فلا يعجبه شيئا مثل ما تروقه الإبل؛ فهي أَجْدَى عليه من كل حيوان و أعظم فائدة».[5]

و إذ يضرب عبيد عن وصف الناقة صفحاً؛ يتذكر فيذكر فرسه الكريمة السرحـــــــوب، فتلقى من الوصف نصيبها وهذه سوف تلهمه نفساً شعرياً؛ حيث يخصها بقسط أوفر من النعوت. ولعله أن ينفرد هنا في وصف فرسه بأن يشبهها بالعقاب السريعة التلقي لما تطلبه.[6] وانقضاضها على الثعلب الذي تصيبه سوف يمنح عبيد مدداً شعرياً.

---

[1] - ينظر مطلع المعلقة في الديوان، ص 23.

[2] - زهير بمعلقته التي نسجها على أعقاب نهاية حرب عبس و ذبيان مادحاً هرم بن سنان، و الحارث بن عوف . التي وردت فيها ألفاظ التوحيد وأبيات حكمية ما يدل على تَحَنُّفِ زهير أم أن يكون ذلك مجرد خطرات تمر بخاطره كما يقول شوقي ضيف. ينظر ديوان زهير، شرح حمدو الطماش، بيروت، دار المعرفة،ط2، 2005، ص06.

[3] - حنا الفاخوري: المرجع السابق، ص211.

[4] - المرجع السابق: ص211.

[5] - عبد السلام هارون: قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مكتبة السنة، ط1، 1986، ص07.

[6] - أسس الشعر العربي الكلاسيكي ، ص177.

تجدر الإشارة إلى تساوق أفكار المعلقة، وهي تخلو من الوحدة التأليفية ومن الترتيب.[1] إضافة إلى ما ذكرناه من ذي قبل من إقحام الحكمة بين الطلل ووصف الناقة. أما معانيها فهي سطحية بدائية، وليست المعلقة بدعا من الشعر الجاهلي ذي المعنى الواضح، الذي يخلو من التعقيد بل هو أقرب إلى البساطة والوضوح و صدق المعنى وسذاجته، والبعد عن العمق والتكلف ببسط المعاني بأقل ما يمكن من الألفاظ.[2]

وَ رُبَّ متسائلٍ عن الخيال وهو العنصر الذي يتناول المعاني والأفكار والحقائق؛ فيلونها تلويناً خاصاً بواسطة التشبيه أو الاستعارة.[3] و أكبر ما تقوم عليه الشاعرية إنما هو عنصر التصوير و التخييل؛ ذلك أن النفس تتوق إلى مُدْرَكَات الخطاب، لاسيما إن توارت وراء حجاب.

قلنا للمتسائل بأن البيئة بدوية، و خيال الشاعر يومذاك لا يخترق المستوى الملموس للأشياء، ولا يتعداه إلى مستوى تجريدي من شأنه أن يفاجئ أفق القارئ. ولذا لا نجد من تصويرات عبيد إلا تمثيله للموت شخصا مقيم بأرض القوم، فيتلقف كل من حل بتلك الأرض، في قوله " أرض توارثها شعوب."[4] ويحرك عنصر الخيال عبيد حينما يشبه فرسه باللِّقوة (العقاب) بقوله:" كأنها لقوة طلوب .[5] ثم يقص قصتها مع الثعلب. عدا ذاك فإن المعاني بسيطة مبسوطة، و خيال الجاهليين لم يتسع للملاحم والقصص الطويلة؛ لانحصاره في بادية متشابهة الصور محدودة المناظر، ثم لماديتهم و كثافة روحانيتهم.[6]

وعجباً لطه حسين كيف يتخذ من هذا الذي ذكرناه مَثَارَ نقذ في معرض هجمته الشعواء على الأدب الجاهلي. فيقر بأنه لا يخلو من إسفاف وضعف وسهولة اللفظ والأسلوب؛ مما لا يمكن أن يضاف إلى شاعر قديم.[7] ويسوق قول الشاعر:

---

[1] - حنا الفاخوري: المرجع السابق، 209.

[2] - سعد بوفلاقة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور، عنابة، منشورات باجي مختار سيدي عمار، 2006، ص143.

[3]- مصطفى السيوفي: المرجع لسابق، ص110.

[4] - الشَّعوب: الموت، وعجز البيت هو: وكل من حلها محروب .

[5] - اللِّقوة: العقاب، وعجز البيت هو: تخر في وكرها القلوب.

[6] - بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، ص41.

[7] - طه حسين: المرجع السابق ،ص 216.

يا ذا المخوفنا بقت   ل أبيه إذلالاً وحينا

ثم كون شعر عبيد لا يخلو من كلمات التوحيد ... مع أننا لا نتصور أن يضاف هذا الشعر لغير الشعر الجاهلي؛ حيث السذاجة والبدايات الأولى. أم أنه (الشعر) يمكن أن يصدر من شاعر عباسي حيث كان الانتحال، وحيث تموج الحياة العربية، وعمق التصوير !؟

أما كلمات التوحيد فتثير الشك حقاً؛ ولكن هذا الشك ما يفتأ أن يتوارى، حينما نعلم وجود من كان من العرب على ملة إبراهيم -عليه السلام- قبل الإسلام، وحينما نعلم وجود موحدين كقُس بن ساعدة الأيادي خطيب العرب قاطبة، الذي يؤمن بالبعث، و يدعو إلى نبذ عبادة الأوثان. وأمية بن الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي الشاعر. بل يزعم أحمد الهاشمي أن كان للعرب دين؛ و لكنه دين ضعيف، لا يخلصون له ولا يصل إلى أعماق نفوسهم.[1]

و إن ساغ لنا بعد هذا أن نشطح شطحة حضرية؛ لقراءة المعلقة قراءة حداثية، وجدنا أن الطلل رمز للحب والحياة و الفناء على حد سواء؛ بل رمز لتحاور الشعر مع الوجود .[2] فالوقوف على الأطلال، كالوقوف على القبور، تذكرة وعبرة. لكن الوقوف على القبور يبعث على النفور؛ لكونه يتصل بالفناء اتصالا موضوعيا.[3] بينما الأطلال تحمل ذكري وحنين إلى الماضي و إلى الأهل. و يكاد عبيد أ ن يجسد لنا هذا الترميز أفضل تجسيد؛ عندما يردف الوقفة الطللية بأبيات حكمية، كما لو أنه أدرك قيمة الحياة، و أيقن بنهايتها و فواتها.

أما حديث الناقة الذي نراه يتكرر مع كل المعلقاتتين على وجه التقريب؛ فلا يكون إلا مرتبطاً بأفكار عقائدية ما؛ وذلك بأن تكون أمراً مرعباً أو مرغباً. و الحقائق يومئذ تستند إلى العقائد لا إلى البيِّنَات ... فهل يمكن أن تكون الناقة نذير شؤم حين يصيبها أذى عند أهل الجاهلية الثانية، قبل شعراء المعلقات مباشرة.[4] وهل يمكن أن يكون حديث الناقة تعلق بالحيوانية، تعلق الخائف من الموت والفناء، و الراغب في الحياة والخلود. فتؤول الناقة في الشعر إلى رمز إما للحياة و إما للوفاة؛ وذلك بأن الجاهليين علموا من خبر ناقة صالـــــــــح - عليه السلام- ما علموا من أن ثموداً عقروا الناقة، فاصفرت وجوههم لليوم

---

[1] - جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: بيروت مؤسسة المعارف، ص11و ما بعدها.

[2] - حسني عبد الجليل يوسف: المرجع السابق، ص 371.

[3] - المرجع السابق، ص 371.

[4] - عبد العزير نبوي ، المرجع السابق.

الأول، ثم احمرت لليوم الثاني، ثم اسودت لليوم الثالث، ثم أتتهم صيحة كالصاعقة لليوم الرابع، فتقطعت قلوبهم في صدورهم فأصبحوا في ديارهم جاثمين.[1] فأهلكت ثمود بسبب الناقة بعدما ما كانت تقتات من لبنها؛ فكانت الناقة سبباً للفناء و الحياة معاً. أم ارتبطت عندهم الناقة بمعنى من الروحانية لاسيما بعد أن رأوا أن سبب قيام حرب البسوس هو ضرب كليب بن ربيعة ناقة البسوس خالة جساس بن مرة، فما كان من جساس إلا أن صرعه،[2] فنشبت الحرب. كل ذلك وارد في أمر الناقة.

ويظل عبيد محاطاً بهاجس الفناء، يتعقبه في نص المعلقة مع قصة العقاب وهي مشهد حافل بالحركة حيث تلتقى صورة العقاب الصائد، بصورة الفرس الصائد. في حين يؤدي فيها الثعلب دور المستسلم الذي يتعقبه الموت و العقاب يرمز للقدر والموت ذاته، وينقض العقاب على الثعلب؛ غير أنه لا يستسلم للوهلة الأولى. فيمثل صراع تخوضه الأحياء كافة في مواجهة الموت. وهي صورة منتزعة من واقع الحياة.[3]

---

[1]- ينظر تفسير قصة ثمود: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1980، ج1، ص52.

[2]- سامي يوسف أبو زيد، منذر كفافي ، مرجع سابق ، ص222.

[3]- المرجع نفسه، ص232.

ثالثاً: حصيلة المدخـــل

ومجمل ما يمكن أن نستخلصه من نتائج كنقاط عملية من مدارسة شعر عبيد؛ أن لم يخرج عن تقاليد الشعراء يومذاك في أغلب الأحايين؛ بحيث وقف على الأطلال فبكى وشكـــــا، وخاطب الربع. بل إن الوقوف على الأطلال في شعره يتكرر بشكل مثير للانتباه.

- إنه استغرق في الوصف كغيره من الشعراء؛ فوصف الطبيعة البدائية التي تحيط بـــه، كما نال عنده موضوع الناقة و الفرس حظه من الوصف.
- تستثير الانتباه في شعره وجود أبيات حكمية في معظم قصائده؛ مما يحيلك على رجل نكبه الدهر، وطالته صروف الزمان .
- تتراءى في أشعاره بعض قصائد المدح، لكنها قد لا تجاوز في العدد عدد أصابع اليد الواحدة، حتى نسلكه في زمرة المتصلين بالملوك والأمراء. بل وبحسب إقلاله وضعف حيلته، يكون أقرب إلى الصعاليك أو إلى زهير بن أبي سلمى لاسيما إذا اعتددنا بأبياته الحكمية .
- تميز شعره ببعض القوافي العويصة، و الألفاظ الخشنة. تتوارى خلفها معان سطحية بدائية في الأغلب، بألفاظ غالبا ما تكون سهلة جزلة.

وبعدُ: بات لِزَاماً أن نقرر وبالنظر إلى معلقته؛ في اضطراب أوزانها، وفي سذاجة معانيـــها، مع أنها تخالف تقاليد المعلقات في إدراجها للحكمة بين الوقفة الطللية، ووصف الناقة. نزعم أنها لا تمثل إلا شعراً جاهلياً مُغْرِقاً في البداوة، وفي ثنيات أشعاره ما يوحي فعلا إلى قدم ذكره، وطول عمره. فَلِمَ لَا نسوِّغ لأنفسنا أن نظن إلا ظناً أ ن معلقة عبيد تمثل مرحلة متقدمة للشعر، و لربما كانت أسبق من معلقة امرؤ القيس نفسه، وقد علمنا من تعريفه أنه من منادمي أبيه، ورأينا من بعض أمرهما أنهما التقيا يوماً فسأل عبيدُ امرئ القيس: كيف معرفتك بالأوابد فيجيبه امرؤ القيس: سل تجدني كما تريد. فهو يسأله سؤال الممْتَحِنِ المبْتَلِي.
وهذا عبيد يصف طول عمره قائلا:

أدركت أول ملك نصر ناشئا وبناء ســــــــدان وكان أبيـــــدا

وطلبت ذا القرنيين حتى فـــا تنى ركضا وكدت بأن أرى داؤودا

الفصل الأول

التركيب النحوي

أولا: مفهوم التركيب في النحو

ثانيا: مفهوم الجملة في النحو

ثالثا: حصيلة الفصل الأول

أولاً: مفهوم التركيب في النحو

1-1 التركيب في اللغة والاصطلاح

1-2 التركيب الإفرادي

1-3 التركيب الإسنادي

1-1 التركيب في اللغة والاصطلاح:

رَكِبَ فُلانٌ فُلاناً يَرْكَبُه رَكْباً؛ إذا قبض على فودي شعره، ثم ضربه على جبهته بركبته. والمركَّب الذي يغزو على فرسه غيره. والمركَّب: المثبَّت في الشيء، كتركيب الفصوص. رجلٌ كريمُ المَرْكَبِ؛ أي كريم أصل منصبه في قومه.[1]

وقد جاء في متن اللغة:[2] ركبه ركوبا؛ أي علاه. ركَّبه وضع بعضه فوق بعض، جعله يركب. والركِيب: المركب في الشيء، كالنصل في السهم. وقد ورد مثل هذا في معجم الوسيط؛ فالرَّكِيب: المركب في الشيء، كالفص في الخاتم. وتراكب الأمر: تراكم، رَكَّبَه: جعله يركب، والشيء وضع بعضه على بعض، وضمه إلى غيره. وَتَرَكَّب: تكوَّن، وتألَّف ومطاوعة ركّب.[3]

والتركيب: انضمام كلمة إلى أخرى، وهو كلامي وغير كلامي. الكلامي: ما كان بحكم المفرد، عبد الله ،الحيوان الناطق ، وتعتبر الجملة هي المركب المفيد أي مجموعة كلمات مترابطة في معنى تام.[4] والتركيب كالترتيب، لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدماً و تأخراً. وجمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة.[5]

2-1 التركيب الإفرادي:

المركب: ضم كلمة إلى أخرى لا عن طريق سرد الإعداد: كتاب، باب، قرطاس فالمركب إذاً؛ ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعنى. و مصطلح المركب يختلف عن لفظ الكلمة؛ إذ مصطلح المركب غير مفرد، في حين كان معنى الكلمة مفردا.[6]

و الأصل فيه الدمج بين أجزاء الكلمة؛ فقد عبّر علماء اللغة عن ربط جزئي الكلمة المركبة، ويبدو أن مصطلح التركيب الذي يعنى تكوُّن لفظتين استعاره عدد من العلماء

[1] - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ج5، ص364-365.

[2] - أحمد رضا: بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959، مج2، ص 638-639-340.

[3] - إشراف أحمد أبو حاقة: بيروت، دار النفائس، ط1، 2007، ص 479.

[4] - أنطوان الدحداح: معجم لغة النحو العربي، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، 2001،ص 284.

[5] - الجرجاني الحنفي (ت816هـ): التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، شركة القدس للتصوير، ط1، 2007، ص 98.

[6] - على أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص20.

المتأخرين؛ ليدل على إسناد لفظتين بعضهما إلى بعض، إذ شاع هذا المصطلح مؤخراً. ويستعمل كثيراً رغم أنه لا يؤدي الدلالة الحقيقية على الإسناد بين الركنين من أركان الجملة.[1] فالمركب تلاصق وحدتين دالتين، و كتاب سيبويه يشير إلى أن المركبات في اللغة العربية كثيرة لكنها محصورة قاعدة منها.[2] نذكر من المركبات الإفرادية:

أ- المركب الإضافي:

هو: ما كان مركباً من اِسمين، أولهما نكرة، وثانيهما معرفة أو نكرة. و يمكن أن يحل بينهما حرف من الحروف (من، اللام، في)؛ خاتم ذهب، باب حجرة، مكر الليل، يقول المبرد:« فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله، مفرد أو مضاف؛ صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعاً اسما واحدا.»[3] ويطلق كذلك على ما ركب من مضاف ومضاف إليـــه، مثال: عبد الله، عبد الملك.[4] أما ما يتعلق بهذا المركب من أحكام؛ ففي تثنيته، يثنى صدره فنقول: هما عبدا الله، ولقيت عبدي العزيز.[5] ومثل هذا في الجمع؛ فلا يؤخذ في الاعتبار إلا صدره. وقد نتساءل عن حكم النسبة إليه؛ فالنسبة تكون إلى أعرف شقيه دون الآخر، فتنسب لابن الزبير بقولك: زبيري، وتنسب إلى امرئ القيس، بقولك: امرئي. وإنما حذف من المركبات أحد الجزئيين من النسب؛ كراهة استثقال زيادة حرف النسب ثقله، على ما هو ثقيل بسبب التركيب.[6]

---

[1] - كريم ناصح الخالدي: نظرات في الجملة العربية، عمان دار صفاء، ط1، 2005.ص19.

[2] - عبد الجليل مرتاض: الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، الجزائر، دار هومه، ط2، 2009، ص192.

[3] - محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص79.

[4] - عبد الجليل مرتاض: المرجع السابق، ص194.

[5] - حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14، ص131.

[6]- رضي الدين الاستربادي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزقزاق و آخرون، دار الفكر، 1975، ج2، ص71. وأنت تنسب إلى مضاف المركب الإضافي أو المضاف إليه منه؛ بحيث يؤتمن الالتباس، ولما سأل سيبويه الخليل عن قولهم في عبد مناف: "منافي"، قال الأصل أن يقولوا عبدي، ولكنهم قالوا منافي، مخافة الالتباس، ينظر الفسيح، ص195.

ب-المركب المزجي:

وهو كل وحدتين مؤلفتين؛ لتدلا على كلمة واحدة أو وحدة دالة مستقلة بذاتها، نحو: سيبويه، بعل بك، حضر موت، نيويورك.[1] وورد لدى سيبويه في المتن باسم الشيئين الذين ضمّ أحدهما إلى الأخر، فجعلا بمنزلة الاسم الواحد؛ كعيضموز (العجوز الكبيرة) وعنتريس (الناقة الصلبة)، مشيراً إلى أن من العرب من يضيف الشق الأول إلى الشق الثاني؛ كإضافة "بعل" إلى "بك"، يريد أنه يجعلهما اسمين مختلفين لاسم واحدٍ.[2] يقول جرير:

لقيت بالجزيرة خيل قيس فقلتم مار سرجس لا قتالاً [3]

حيث أضاف "مار" إلى "سرجسِ" مانعاً "سرجسَ" من الصرف للعلمية و العجمة [4]

يثني المركب المزجي بمساعدة "ذا"؛ تتصرف معه حيث نقول: هناك ذوو البعلبـــــك، وذاتا، و ذواتا، و ذوي ،وذاتى، أو ذواتى بعلبك، و هكذا يثني و يجمع؛ غير أن من العرب من يعرب المركب المزجي بالحروف كالمثني الحقيقي، يقول: البعلبكيان والبعلبكيين، و الخلويهيون. ومنهم من يجيز تثنية صدره وحده معرباً، يقول: الحضـــــــران، البعلان، السيبان (حضرموت، بعلبك، سيبويه)، ويأتي في حالتي النصب والجر بالياء.[5]

أمـــــا النسبة إليه، فتنسب إلى صدره، قائلا: بعلي، تأبطى، نسبة إلى بعلبـــــــــك و تأبـــط شــــراً؛ غير أن من العرب من يجيز النسبة إليه كما هو، فيقولون: بعلبكي. ومن العرب كذلك من ينسب إلى مصرعيه كليهما، فيقول بعلي بكي، تأبطي شري، كقول من نسب إلى رامهرمز:

---

[1] - الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

[2] - المرجع السابق ،ص 196.

[3] - ويروى البيت هكذا: قال الأخيطل إذ رأى راياتهم يا مار سرجس لا نريد قتـــــــــالا

"مار سرجس" من أولياء تغلب. شرح ديوان جرير، ضبط وشرح: إيليا الجاوي، الجزائر، دار الأبحاث للترجمة والنشر، ط1، 2009، ص568.

[4] - عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

[5] - حسن عباس، النحو الوفي، ص 131.

تزوجتـها راميـــــــــــــــة هرمزية بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق [1]

و تنضوي تحت هذا القسم عدد من المركبات؛ مما يبنى عند العرب على فتح الجزئيـــــن، كالظروف المركبة تركيباً مزجيا، كقولنا: صباحَ مساءَ، يومَ يومَ ، بينَ بينَ، إذ تبنى على فتح الجزئين في محل نصب، وكذا الأحوال المركبة تركيبا مزجيا، كقولنا: فلان جاري بيت بيت.[2]

ومركب آخر يعد أقيس وأحصر و أبين المركبات المزجية.[3] وهو المركب العددي من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ وهو مما يبنى على فتح الجزئين، ولا يستثنى منه إلا "اثنا عشر" حيث يعرب صدرها إعراب المثنى؛ أما عجزها فمبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.[4] فنقول: اثنا عشر، اثني عشر، اثنتا عشر.

جـ- المركب الوصفي:

يعرفه إبراهيم عبادة كونه: الهيئة التركيبية المكونة من اسم ووصف، أو ما في معناه؛ بحيث يوضح الوصف أو ما في معناه الاسم السابق عليه، أو يخصصه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما كان منه بسبب.[5] كأن نقول: الإنسان الكامل، الرجل الأمين، أي ما كان مركبا من صفة وموصوف، ولعل تثنيته وجمعه ألا يكون فيهما كبير حرج؛ بحيث يثنى الصدر منه و العجز، فنقول: الرجلان الفاضلان، و الرجلين الفاضلين.[6]

[1]- الرضي، شرح الشافية ، ج2، ص 72.

[2] - عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998، ص76.

[3] - الفسيح ، في ميلاد اللسانيات العربية، ص196.

[4]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 85-86.

[5]- الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية.

[6]- عباس حسن النحو الوافي، ص 132.

3-1 المركب الإسنادي:

إن المركب الإسنادي بكل بساطة: ما كان بين جزئيه إسناد أصلي.[1] وهو ما ورد بالفرنسية باســـــــــــــــم: le syntagme prédicatif فهي نسبة بين لفظين تتآلف لتفيدنا بحكم، و أدناه عنصران؛ الموضوع: théme؛ وهو عبارة عن المؤلف المباشر الذي يمثل المحور الأساسي للجملة، وهو المبنى عليه، و المحدث عنه. والمحمول: (prédicate) وهو المحدث به كالخبر.[2] المركب الإسنادي يتألف من عنصرين بينهما علاقة إسناد؛ يتجلى لنا ذلك في قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ):«إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت؛ فقد يجب عليك مذكوراً بعد المبتدأ لابد منه، و إلا فسد الكـــلام و لم يصغ إليك»[3]

ولم يكن سيبويه بعيداً عن الرؤية القائلة بأن الفكر البشري يتميز بثلاث وظائف أساسية.

1- عرض للموضوع الذي نتحدث عنه، 2- الحكم: هو الإفصاح أو التعبير عن المحمول.3- المحاكمة: وهي عبارة عن الربط بين حكمي الموضوع و المحمول [4]

و ما الله	بغافل عما تعملون
↓	↓
موضوع (مسند إليه) =مبتدأ	محمول (مسند) =خبر
↓	↓
و ما ربك	بظلام للعبيد
↓	↓
موضوع أو محدث عنه	محمول أو محدث عنه [5]

ولعل من أحكامه - المركب الإسنادي - ألا يرخم، و لا يتغير في الحكاية، فتقول هذا تأبط شراً ورأيت برق نحره، وجاءني درّى حبا، كما لايثنى و لا يجمع، كأن نقول: كلهم درّى حباً، و كلاهما تأبط شراً. كما أن من أحكامه ألا يضاف و لا يصغر.[1]

1- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 119.

2- عبد الجليل مرتاض، الفسيح، ص192.

3- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص119.

4- عبد الجليل مرتاض، الفسيح، ص192.

5- المرجع نفسه، ص 193.

أ- قرينة الإسناد:

إن أهم ما يجمع بين التركيب سواء أكان إفراديا أم إسناديا؛ هي ما يسميه النحويون: النسبة. و النحاة يتحدثون عن النسبةِ؛ و ذلك بتحديد العلاقة بين مؤلفات التركيب؛ فإما أن تكون هذه العلاقة بنسبة إسنادية فيكون التركيب جملة؛ و إما أن تكون بنسبة غير إسنادية، فتكون العلاقة تقليدية فقط، و لا يكون التركيب جملة. وعليه يسمون النسبة الأولى النسبة الأساسية أو الكلية، وهي التي يقوم عليها المفهوم الحقيقي للجملة المستقلة ويسمون الثانية نسبة جزئية أو فرعية؛ لأنها لا يتوقف عليها في الغالب المعنى الأساسي للجملة و لا يختل بحذفها كعلاقة الصفة بالموصوف و المتضايفين[2]

فالإسناد علاقة خاصة، محتواة في علاقة عامة هي النسبة. و العلاقة الإسنادية: إضافة شيء إلى شيء أو ضم شيء إلى شيء.[3] أو ضم الكلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى حيث يفيد الحكم، وهو نقطة الارتكاز؛ لأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. وهو ارتفاع نسبة تامة بين كلمتين لوجود علاقة تبين تعلق إحداهما بالأخرى؛ لأن علاقة الإسنـــاد؛ هي المكون الأساسي للجملة أو الوحدة الإسنادية.[4]

والمراد بالإسناد عند الرضي[5]: « أن يخبر في الحال أو بالأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى؛ على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به» فقوله :"أن يخبر" احترازا عن النسبة الإضافية وعن التوابع و متبوعاتها، وقوله: "في الحال" كما في: قام زيدا أو زيدا قام، وقوله: "في الأصل"، ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائـــــي، نحو: لتضرب وقوله: "على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه". احترازا عن كون الفعل خبراً أيضا عن واحد من المنصوبات، نحو: ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة؛ فإن المرفوع "زيد" أخص بالفعل وأهم بالذكر من المنصوبات "عمرا وضربه".

---

[1] - المرجع نفسه، ص193.

[2] - توامة عبد الجبار: القرائن المعنوية في لنحو العربي ، رسالة الدكتوراه، معهد الآداب واللغة العربية ، جامعة الجزائر،1994-1995، ص40.

[3] - الجرجاني علي بن محمد بن علي: التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس ،ط1، 2007،ص51.

[4] - رابح بومعزة: الجملة والوحدة الإسنادية في النحو العربي، ص112.

[5] - عن شرح الكافية، ينظر نظرات في الجملة العربية، ص45.

وإذا ورد الإسناد في تعريف الجرجاني:" نسبة أحد الجزأين إلى الآخر"[1]؛ فإن هذه النسبة والتعليق قرينة معنوية في اللغة العربية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمـول، أو مسند ومسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة. في حين أن هذا الإسناد الذهني لا يكفي في اللغات الهندأوربية إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء.[2]

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن الجملة كانت تتضمن في استعمالاتـها القديمة شيئا من هذا الربط اللفظي في الإسناد، معبرا عنه بفعل الكينونة. ولكنه انقرض في الاستعمال الشائــــــع، وبقي له آثاراً احتفظت به بعض الشواهد الشعرية، مثل قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيـــــــــل   إذا تهب شمــــــأل بليــــــــل[3]

ومثل هذه المواضع يستشهد بها النحاة على زيادة "كان"، ثم استعاضت -على رأي المخزومي- علاقة الإسناد باستعمال فعل الكينونة، باستعمال الضمير "هو" كما في قوله تعالى:(الله هو الغني الحميد)[4] غير أن أحمد سليمان ياقوت يَرُدُّ ما ذهب إليه المخزومي، بأن السامية لم تعرف فعل الكينونة كرابطة إطلاقا، وإنما ورد الفعل في هذا الموضع وفي سوائه زائداً لإقامة الوزن، واستشهد بشواهد شعرية على وقوع "كان" زائدة بين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه.[5]

ب-<u>المسند والمسند إليه:</u>

وهما عماد كل تركيب إسنادي، إنـها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منهما. وما عداهما فضلة يستقل الكلام دونها.[6]والجملة في العربية تنعقد من هذين العنصرين

[1] - التعريفات، مرجع سابق، ص51.

[2] - توامة عبد الجبار، المرجع السابق، ص45

[3] - المرجع نفسه، ص46

[4] - الآية 15، سورة فاطر.

[5] - توامة عبد الجبار، المرجع السابق، ص47

[6] - عن شرح المفصل لابن يعيش: ينظر بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، ص34.

الأساسيين[1] وما سواهما في الجملة من التوابع التقييدات.[2] وقد عرفهما صاحب الكتاب بأنهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بد."[3] ولكن سيبويه في مواطن من الكتاب يبين أن "المسند إليه" هو: "المبني عليه" أي "الخبر" و"المبتدأ" هو "المسند"، حيث يقول: "فالمبتدأ مسند و المبني عليه مسند إليه"، و هذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده؛ أن المبتدأ هو المسند إليه، و الخبر هو المسند في الجملة الاسمية. و أما في الجملة الفعلية فالفعل مسند، و الفاعل مسند إليه.[4] فالاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه، و الفعل يصلح لكونه مسندا لا مسند إليه والحرف لا يصلح لأحدهما.[5]

ولقد تشدد القدماء في ضرورة تلازم العنصرين؛ فما من فعل إلا ومعه فاعل، و ما من مبتدأ وإلا ويتلوه خبر. وَمَنْ طَلَبَ مظهر التلازم عندهم؛ فما عليه إلا أن يولي وجهه تلقاء أبواب نحوية؛ ليتجلى له ذلك ظاهراً. ولو جئنا مثلا: باب عامل الرفع في الجملة الاسمية لوجدنا أن البصريين على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، و الخبر مرفوع بالمبتدأ.[6] والكوفيون على أن المبتدأ والخبر ترافعا. وقد بنى الكوفيون رأيهم في رفع كل منهما على أساس التلازم بينهما، واحتياج كل منهما إلى الآخر. وهذه الملازمة تعني التكامل في المعني؛ لأن معني المبتدأ تكميل معني الخبر، و باجتماع المعنيين يصبح كلاما.[7] فهذا الباب و كثير من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة التلازم؛ كأن يَنُصَّ ابن هشام على ألّا يكون ما يحـــــذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه.[8]

و الحق أنه لا يصح اعتماد التلازم في المواطن كلها؛ فلابد من عُمد الجملة حتى يتم المعنى، وما دونهما فضلة قد لا يتعذَّر الاستغناء عنها، بل كثيراً ما يرد المسند و المسند إليه لكن يظل المعنى مع ذلك ناقصا؛ إلا أن تأتي بالفضلة الظرف أو الحال أو التمييز أو غير ذلك

---

[1]- لأن المتكلم لا يمرق عن أن يكون مريداً إفادة السامع حكما معلوما له على أمر آ خر معلوم له كذلك. بدوي طبانة: معجم البلاغة العربية، بيروت، دار ابن حزم، ط4، 1997، ص42.

[2] - محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص34

[3] - الكتاب، ج1، ص23.

[4] - بناء الجملة العربية، ص34.

[5] - عن شرح الكافية، ينظر بناء الجملة العربية

[6] - الجرجاني، العوامل النحوية، تحقيق و شرح محسن قطب معالي، الإسكندرية، مؤسسة حورس، ط2، 2010، ص138.

[7] - نظرات في الجملة العربية، ص31.

[8] - المرجع السابق، ص42.

من المكملات؛ حيث تكون هي قصد المعنى ومدار الحديث.[1] وهل يكتمل المعنى بالاجتزاء بالمسند و المسند إليه في قوله تعالى:(وما خلقنا السماء و الأرض وما بينهما لاعبين)[2] فإن العنصرين الأساسين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحال المعينة (لاعبين).وإذا حذفت هذه الحال؛ اختلت الجملة أيما اختلال في معناها.[3]

ويقرر الخالدي أبعد من ذلك زعماً؛ إذ يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحـــــد؛ إذا كان التركيب يوحي بتمام المعني من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الثانـــــي أو تقديره.[4] وذلك بناء على دراسة قام بها أحمد عبد السّتار الجواري في الأسلوب القرآنـــي، حيث قرر أن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية على الأغلب في أربعة صور:

1- جملة الشرط حين يقع الجواب جملة؛ فيكتفي فيه بأحد الركنين دون أن يكون الأخر مذكوراً في كلام متقدم إلا إشارة، أيَّ إشارة، قال تعالى:(فمن كان منكم مريضـــــا أو على سفر فعدة من أيام أخر)[5]
2- حين يكون المبتدأ موصوفاً، قال تعالى:(بلدة طيبة ورب غفور)[6]
3- في مواضع معينة بعد الاستفهام؛ سواء أكان حقيقا أم غير حقيقي؛ كأن يكون الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغني به عن الركن الآخر في التركيب، قال تعالى:(أفمن كان على بينة من ربه و يتلوه شاهد منه)[7]
4- بعد القول: وهو كثير كثرة تلفت النظر، نحو قوله تعالى:(ويقولون طاعة)[8] كما وجد الجواري في الجملة الفعلية قدرة على الاستغناء بالفعل وحده؛ فلا يحتاج إلى الفاعل قال تعالى:(كلا إذا بلغت التراقي وقيل من راق وظن أنه الفراق)[9] وقد تقرر للجواري

---

[1] - المرجع نفسه، ص62.

[2]- الآية 16، سورة الأنبياء.

[3]- محمد حماسة عبد للطيف، بناء الجملة العربية ، ص36.

[4] - نظرات في الجملة، ص55.

[5] - الآية184، سورة البقرة.

[6]- الآية 15، سورة سبأ.

[7]- الاية17، سورة هود.

[8] - الآية 81، سورة النساء.

[9]- القيامة، الآية62

بعد الدراسة أن بعض الأسماء التي يأتي بها بعد الإسناد تكون مشحونة بالمعنى و الإيحاء؛ بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها. وهذه نماذج من التعبير الفني جَنَى عليها تمسك النحويين بطرفي الإسناد؛ فأذهبوا بذلك روعته ورواءه.[1]

ج-<u>علم التراكيب:</u>

إن نظرة إلى جهود القدماء؛ تحيلنا على فكرة مفادها: أنهم ركزوا جهودهم على الكلمة مفردة، والصيغة الصرفية شاردة، ولم ينظروا إليها مسوقة بين قريناتها. ولا يُلْقَى عليهم التثريب في ذلك؛ لأنهم وجدوا أن العربية تقوم في أساليبها على الصيغة والإعراب في مجملها.[2] ولذلك كانت دراسة التركيب تحتل حيزاً ضمن مشاغل النحاة واللغويين، أقل ما يقال فيه أنه ضيق.[3]

وكان النحو يُعْنى بالصيغة والإعراب، غانيا بهما عن التراكيب والأساليب، من تقديم وتأخير وحذف وإنشاء الذي استأثر به علم المعاني.[4] وكانت أولى المحاولات الناضجة في التركيب عند نحاة العرب؛ هي التي قام بها عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، فنال بعض التقدمة بنظرية النظم، التي تقوم عل أساس التعليق:تعلق اسم باسم، وتعلق فعل باسم، وتعلق حرف بهما.[5] فما الكلام في نظره إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علـــم النحـــــو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي رسمت فلا تزيغ عنها.[6]

والواقع أن ما ينبغي أن تُصْرف له الجهود؛ هو "الجملة"[7] ؛ لأنها أول الكلام. وما حديثنا إلا مجموعات من الجمل؛ وذلك ما كان من الدراسات اللغوية الحديثة، التي أصبحت

---

[1]- نظرات في الجملة العربية، ص65 وما بعدها.

[2] - الصيغة: البنية الصرفية، والإعراب: بَيَانٌ على المعاني. ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، عمان، دار الفكر، ط1، 2007، ص31.

[3] - المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة، الجزائر، ديوان المطبوعات ،1982، ص12.

[4] - كاصد الزيدي: دراسات نقدية في اللغة والنحو، عمان، دار أسامة، ط1، 2003، ص72.

[5] - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992، ص55.

[6] - المرجع السابق، ص525.

[7] - وهذا ما اتجه إليه البحث؛ إلى بناء الجملة، وذلك منذ سنة 1957، ينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط4، ص135.

تعني بالتركيب أكثر من ذي قبل، فصار علم التركيب يعني بدراسة علاقات النظام اللغوي عند علماء اللغة المحدثين، وفحص بنيته على مستويين: المستوى السطحي الدال، والمستوى السطحي المدلول، بعد أن أدرك المحدثون أن التركيب اللغوي يخضع لنظام وقواعد معينـــة، كالذكر والإظهار والوصل والربط، فانصرف الدرس اللغوي عن الكلمات إلى دراسة العلاقة بين الوحدات التركيبية للجملة، متراصة ومتماسكة نحويا ودلاليا.[1]

فعلم التراكيب يختص بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر بعدها وحدات صغرى تحتويها وحدات كبرى، لها سلوك داخل النظام. وانتقل النحو من دراسة الحالة إلى علم تعاملي، فتركز النظر على السياق، وتغيرت بعض المفاهيم نحو التركيب.[2]

[1] - لحسن بلبشير: تركيب الجملة في مقامات الحريري، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة تلمسان، 1994، ص34.

[2] - المنصف عاشور: المرجع السابق، ص15.

ثانيا: مفهوم الجملة في النحو

2-1 الجملة عند القدماء

2-2 الجملة عند المحدثين

2-3 الجملة عند الغربيين

1- الجملة عند القدماء

1-1 الجملة العربية(اصطلاح المصطلح)

1-2 الجملة هي الكلام

1-3 الجملة غير الكلام

1-4 تقسيم الجملة عند القدماء

1-1 الجملة العربية (اصطلاح المصطلح):

جاء في أساس البلاغة: جمل فلان: يعامل الناس بالجميل، وأجمل: الحساب والكلام، ثم فصله وبينه، وتعلم حساب الجمل، وأخذ الشيء جملة، وجمل الشحم أذابه، واجتمل وأجمل؛ أكل الجميل، وتجمَّلي:تعففي، واستجمل البعير: صار جملا.[1]

والجملة وحدة إسنادية تضمن مسندا ومسندا إليه، يكونا عمدة هذه الجملة. ويحققان المعنى المفيد. يجوز إلحاق العمدة بفضلات غايتها توضيح المعنى وتحسين الكلام. تسمى الجملة أيضا الكلام المفيد.[2]

أما مصطلح الجملة بمعناه اللغوي؛ فقد ورد في الكتاب غيرما مرة، عدَّها حسن عبد الغني تسع مواضع.[3]من ذلك قول سيبويه:« وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا؛ لأن ذا موضع جمل»[4] هذا الموضع الذي يرى رابح بومعزة، أن استعمال "الجمل" إنما يعني الجمل النثرية.[5] وليس لنا أن نتعسف في هذا لنقول أن سيبويه استعمل مصطلح الجملة في موضع وحيد، هو هذا الموضع فيكون ذاك مدار اختلاف.[6]

غير أن ذلك لا ينفي أن يكون صاحب الكتاب استعمل ألفاظا غير لفظ "الجملة" للدلالة عليها؛ كأن يقول: « لو قلت فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك هذا عبد الله.»[7]فما معنى قوله كلاما مستقيما؟ إلا أن يكون جملة.[8] إذ أن لمصطلح الكلام في كتاب سيبويه معان كثيرة، من بينها وأكثرها دورانا الجملة.[9]

---

[1] - الزمخشري: أساس البلاغة، بيروت، دار صادر، ط1، 1992، ص100.

[2] - أنطوان الدحداح: معجم لغة النحو العربي، ص116.

[3] - مفهوم الجملة عند سيبويه: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2007، ص27.

[4] - الكتاب،ج1، ص32.

[5] - الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، دمشق، دار مؤسسة رسلان، ص12.

[6]- قلنا موضع الاختلاف؛ لأن ثمة من يزعم أن سيبويه ذكر الجملة بمعناها الاصطلاحي في هذا الموضع فقط. وثمة من يزعم أن كلمة الجملة لم ترد البتة بمعناها الاصطلاحي.

[7] - الكتاب،ج2، ص88.

[8] - عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص291.

[9] - المرجع السابق، ص291.

فلا نعدم الصواب إذا قلنا أن سيبويه وَعَى الجملة دلالة، وإن لم يعبر عنها اصطلاحا. وَرَاعَى بعض جوانبها؛ كأن يقول في باب المسند والمسند إليه:« هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: "عبد الله أخوك، و"هذا أخوك.»[1]

وإذا دقق في استعمال الجملة؛ قال: "الكلام المستغني".[2] كقوله:« ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في كنت إلى المفعول الذي به يستغني الكلام؛ فإنما هذا موضع إخبار، وبها يستغني الكلام.»[3]

يريد سيبويه من الكلام المستغني؛ الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه، لأنه قد استقل لفظاً ومعنى.[4] وذلك من سيبويه غير عجيب؛ بأن يعبر عن الجملة بمصطلحات متباينة، لعادة قد تعودها مع المصطلح النحوي عامة؛ إذ أن طريقته تمثلت في الوصف أو التعبير عن الفكرة.[5] وقد يكون باستعماله مصطلح الجملة "لغة" (إفرادا وجمعا) قد بدر البدرة الأولى؛[6] لتوظيفها لدى من بعده، إن لم يكن قد وظفها حقا.

وإذْ يَتَلَقَّى أستاذنا عبد الجليل مرتاض نبأ استعمال المبرد لمصطلح الجملة طفرة؛ من غير إرهاصات أو بوادر مسبقة فلا يَسْتَسِيغُه؛[7] لَهو جانب من التدقيق الحصيف، من أن يقوم في ذهن عاقل؛ أن يَلِدَ المصطلح ويستقر للحظة ولادته، دون أن يرتج من ذي قبل. وقد يكون مخرج ذلك ما يرجحه عبد الرحمان الحاج صالح من أن يكون شيخ المبرد(ت285هـ)، وهو المازني(ت247هـ) قد استعملها هو أيضا، وقد يكون الأخفش الأوسط(سعيد بن مسعدة ت215هـ)، تلميذ سيبويه(ت180هـ)، وأستاذ المازني قد استعملها. ذلك أنه أول نحوي

---

[1] - الكتاب،ج1، ص21.

[2] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

[3] - الكتاب، ج1، ص74.

[4] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

[5] - عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1983، ص122. وينظر: أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي(دراسة نقدية تحليلية)، القاهرة، دار الثقافة، 1990،ص04.

[6] - حسن عبد الجواد الأسدي: المرجع السابق، ص26.

[7] - يرتاب الباحث حول هذا الطرح ارتياباً. ينظر الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص187.

يستعمل كلمة فائدة، بمعنى العلم المستفاد من الكلام.[1] فَيُرَجَّح إذن؛ أن تكون هذه سبيل مصطلح الجملة إلى المبرد. كما يرجح أن يكون الفراء(ت207هـ)، هو أول من استخدم مصطلح الجملة عرضا في كتابه "معاني القرآن"، في مساق قوله: « وكذلك قوله تعالى:(سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون)[2] فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم؛ تبين الرفع الذي في الجملة.»[3] وهذان سبيلان للمصطلح قبل أن ينضج على يد المبرد(ت285هـ)، الذي أورده في مقتضبه بقوله:« باب الفاعل وهو رفع وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة بحسن السكوت عليها.»[4]

وما هَلَّ القرن الثالث الهجري حتى كان المصطلح ذا شيوع وذيوع يُلْتَمَسَان. وهذا ابن السراج يكثر من استعماله؛ وإن كان ممتزجا بالكلام.[5] وتكفي إطلالة عجلى إلى فواتح كتابه الأصول لنلفي قوله: «...فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما، وأنهما جملتان لا تستغني بعضهما عن بعض ... »[6] و قوله: «أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً»[7]. أما تلميذه أبو علي الفارسي؛ فكان أَلْهَجَ نحاة القرن الرابع بهذا المصطلح وأكثرهم نظراً فيه. وقد أفرد للجمل باباً في كتابه العسكريات.[8]

2-1 الجملة هي الكلام:

أما تعريف للجملة لدى علماء القرن الثالث؛ فلا نسأل عنه؛ لأنهم ضربوا عنه صفحاً. فلا ابن السراج الذي أكثر من القول به طرق تعريفه. ولا الزجاجي(311هـ) الذي عادت إليه الرياسة بعد المبرد في بغداد[9]، والذي ينسب إليه كتاب الجمل. ولا حتـــــى ابن شقير

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص291.

[2] - الآية 193، سورة الأعراف.

[3] - رابح بومعزة: المرجع السابق، ص16.

[4] - المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994، ج1، ص146. وهذا الذي عليه أكثر الباحثين؛ أن المبرد أول من استعمل مصطلح الجملة،ينظر مثلا: علي أبو المكرم، مقومات الجملة العربية، القاهرة، دار غريب ط1، 2006، ص20.

[5] - نظرات في الجملة العربية، ص16.

[6] - الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،ص59.

[7] - الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص65.

[8] - رابح بومعزة: المرجع السابق، ص17

[9] - وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، كان يخرط الزجاج، ثم لزم المبرد، فأخذ عنه النحو ينظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 2004، ص194. وينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، مراجعة: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001، ص105. وينظر: بغية الوعاة في طبقة اللغويين

(ت317 هـ) الذي ينسب له كتاب الجمل،[1] أورد للجملة تعريفاً. وإنما شأن التعريف سيؤجل إلى علماء القرن الرابع الهجري؛ إذ هم بإزائه فريقان:

أ-ابن جني (ت392هـ):

إن ورود الجملة والكلام متلازمين؛ يستثير إشكالية ما إذا كانت الجملة غير الكلام، أم هي إياه. والحق أن التوفيق بينهما سيستدام إلى القرن السادس الهجري مع ابن جني، فعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، الزمخشري (ت538هـ)، فأبي البقاء العكبري (ت626هـ).

و الفارسي (ت377هـ) أستاذ ابن جني هو أول من يقرر كون الكلام هو الجملة وهي إياه.[2] فقد يكون اتصال ابن جني بأستاذه، أو التزامه بكتاب سيبويه هو من أحاله إلى زعمه أن الجملة هي الكلام. والحق أن ابن جني لا يستسيغ ذلك؛ إلا بعد تفحص دقيق للمصطلحات التي تتوارد عليه في هذا الباب: القول، الكلام، الجملة.

فالكلام ليس من كلَّم (فكلَّم: تكليم)، ولا من تكلَّم (فتكلم: تَكَلُّم)، والكلام بهذا اسم مصدر وعلى ذلك جمهور البصريين.[3] فكلم: سمعته يتكلم، وكلمته وكالمته: وكانا متصارمين فصارا يتكالمان، وموسى: كليم الله.[4]

وكَلَمَه كَلْماً: جرحه، والكَلَام: المعنى القائم بالنفس وكالمه مكالمة: ناطقه، وكلَّمه تكليما: حدَّثه وجرحه، والكلام: المعنى القائم بالنفس، يدل عليه بالعبارات، وينبه عليه بالإشارات.[5]

والنحاة، السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004، مج1، ص338. وينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية، دار النذير، ص30.

[1]- يختلف الباحثون بين مثبت لصحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن شقير ونافي لذلك، فيكون حينئذ من نصيب الخليل.

[2] - نظرات في الجملة العربية، ص16.

[3] - حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، بيروت، المؤسسة العربية، ط1، 2001، ص21.

[4] - الزمخشري: أساس البلاغة، ص550.

[5] - معجم النفائس الوسيط، ص1084. ويطلق الكلام على مثل قولنا:زيد قائم، لتضمنه إسناداً مفيداً، ينظر: شرح كتاب الحدود، الأبدي(عبد الرحمان بن محمد بن محمد ابن القاسم المالكي النحوي ت 920هـ)، تحقيق: المتولي بن رمضان أحمد الدميري. وقد جمع قطرب معاني الكلام في قوله: أما الحديث فالكـــــــلام والجرح في المرء الكِلام
والموضع الصلب الكُـلام للبيـــــس والتصـــــلب

شرح مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم.

أما الكلام حسب ابن جني:« فكل لفظ استقل بنفسه. مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام.»[1] أما القـــول _ حسب ابن جني_ فهو « كل لفظ مُذِلَ به اللسان، تأَما كان أو ناقصاً. فكل كلام قول؛ وليس كل قول كلام.»[2] فمعيار الكلام لدى ابن جني هو تمام المعنى من عدمه، والقول يطلق من حيث هو لفظ لسان؛ ولا نسأل عنه أَتَمَّ أم نَقُص.

وهو _ ابن جني _ يستند إلى كلام سيبويه في التفريق بين القول والكلام، بقوله:« اعلم أن قُلْتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها؛ وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا. »[3] تم يُعَقِّب ابن جني:« ...إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام؛ لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة. »[4]

فيكون ابن جني أول من وَحَّدَ بين الجملة والكلام، وقصر دلالة الجملة على القول المفيد المستقل. ولم يدع إلى العلاقة الإسنادية في الجملة. على عكس صِنْوِه أبي الحسن الرماني(ت384هـ) الذي يعرفها _ الجملة _ في كتابه "الحدود النحوية" بقوله: « الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة.»[5]. في تعريفه دعوة صريحة للإسناد، وأن الجملة محمول وموضوع بينهما حكم ينتهي بفائدة.[6] و لا تخفى على أحد نزعة أبي إلى الحسن الرماني المنطقية، وتحليلاته العقلية، فيذهله هذا التعريف.

ب- <u>عبد القاهر الجرجاني:</u>

ويأتي بعد ابن جني ممن يذهبون إلى عَدِّ الجملة هي الكلام؛ عبد القاهر الجرجاني، إذ يقرر أن:« الواحد من الاسم و الفعل و الحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف فيها اثنان فصاعداً فأفاد، نحو: " خرج زيد" سمى كلاما، و سمى جملة »[7] والحق أن الجرجاني يختلف مع ابن

---

[1] - الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1، ص20.

[2] - الخصائص: ج1، ص19.

[3] - الخصائص: ص19.

[4]- المرجع نفسه: ص19.

[5]- مقومات الجملة العربية: ص20

[6]- المرجع السابق: ص20، وما بعدها.

[7]- على أبو المكارم مقومات الجملة العربية، ص65.

جني في استخدام الإسناد؛ لأن ابن جني لا يقول بالإسناد ، في الوقت الذي يبدوا لدى الجرجاني جلياً في كتابه دلائل الإعجاز، حين يتحدث على التعليق، فهو يقرر بعد أن يستعرض أمثلة التعليق: من تعلق اسم اسم، وتعلق فعل بفعل ، وتعلف حرف بهما. بألا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة..."[1] فالجملة عند الجرجاني قائمة على الإسناد. أما إذا عَرَض له النداء إذ لا إسناد ظاهر فيه، وهو كلام من حرف وفعل، فيقرر أن يقدر فعل مضمر يدل عليه "يا" النـداء كـــ" أعنى، أريد، أدعو"،[2] فتكون جملة النداء بذلك فعلية.

جـ- أبو البقاء العكبري(ت 626هـ):

أما أبو البقاء العكبري، الذي يرى رأي البصريين أن الكلام اسم مصدر؛[3] فإنه أورد في المسائل الخلافية بأن الكلام هو الجملة المفيدة فائدة تامة، وهو ما تؤكد به الجملة لغاية الفهم و الإفهام، وأوضح بدقة أن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلاّ بالجملة المفيــــــــــدة، والكلام أو الجملة عنده مجموع شيئين فصاعداً تترتب على اجتماعهما فائدة تامة؛ تستفاد بالأوضاع و الاجتماع.[4]

د- الزمخشري (ت538هـ).

الزمخشري يجاهر ابتداءً بالعلاقة الإسنادية؛ حين يطابق بين الجملة و الكلام، فيعرف الكلام كونه:« المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، و هذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم» ، ثم يقول: "ويسمى جملة" .[5] وذكر ابن يعيش مثل ذلك في شرح

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992، ص 08.

[2]- حسن منصور الشيخ، المرجع الأسبق، ص 24.

[3]- المنصف عاشور: التركيب عند أن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص13.

[4] - ينظر أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشروق العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص35.

[5] - الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، تقديم إميل بديع يعقوب، محمد على بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999، ص33.

المفصل للزمخشري، حيث قال:« إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ... فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها». [1]

3-1 الجملة غير الكلام:

أ- رضي الدين الاسترابادي (ت686هـ)

يكون رضي الدين الاسترابادي بعد ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ) ممن يمعن في التفرقة بين الجملة و الكلام. يعرف ابن الحاجب الكلام:«ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم» [2]

ويفسر الرضي فكرة الإسناد بأنها علاقة تتحمل في ذاتها صوراً، وتحمل -بطبيعتها- أشكالا، فثمَّة الإسناد الأصلي، والإسناد غير الأصلي. وثمة المقصود لذاته، وغير المقصود لذاته. والإسناد في الكلام مختلف عن الإسناد في الجملة. فإسناد الكلام أصليا مقصود لذاتـــه، وإسناد الجملة بأصالته يمكن أن يكون مقصودا لذاته، وغير مقصود. [3] يقول الرضي مستدركاً على ابن الحاجب في تعريفه للكلام:« وكان على المنصف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود، ما تركب به لذاته؛ ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف؛ فإنها مع ما أُسنِدت إليه ليست بكلام ... ويخرج بقوله المقصود ما تركب لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال، أو في الأصل، وفي الصفة ، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً. [4]

ومفاد ذلك كله أن يقر لك الرضي بأن الكلام: ما تضمن الإسناد الأصلي ، و كان مقصوداً لذاته، أما الجملة فما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودا لذاته أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، فكل كلام جملة ولا ينعكس. [5] فحد الجملة لدى الرضي: يكمن في الإسناد غير أنها قد تكون جزءاً من كلٍّ أكبر منها.

1- عن شرح ابن يعيش على المفصل ينظر التركيب النحوي في المثل العربي.

2- مقومات الجملة العربية، ص26.

3- المرجع نفسه.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه، ص27.

وهذه الفكرة فكرة الإسناد المقصود لذاته، والمقصود لغيره، هي ما يتبناه ابن مالك (672هـ)؛ إذ يفرق بين الكلام والجملة، ليقول:« أن الكلام: ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»؛[1] لأن الجملة حسب رأي ابن مالك، وان تضمنت إسناداً، إلا أن هذا الإسناد قد يكون لغيره، يقول :« واحترز بأن قال (مقصود لذته)، من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها؛ فإنه إسناد لم يقصد هو و لا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل جزء كلام. وذلك نحو قولك: "قاموا"، من قولك: "رأيت الدين قاموا" "وقمت حين قاموا".[2] هذا التفريق(بين الجملة والكلام) الذي سيكون دُولَةً بين الدين تَلَوا هؤلاء فلا يكاد يشذ عنه أحد.[3]

ب- <u>ابن هشام الأنصاري(ت 761):</u>

يخص ابن هشام الجملة باهتمام واسع في مجمل كتبه، ويعرف الكلام كونه: لفظ مفيد، وأقل ائتلافه من اسمين، أو فعل واسم[4]. ويصر على كون الكلام غير الجملة؛ فهو -الكلام-: « القول المفيد المقصود، الذي يحس السكوت عليه».[5] حيث يقرر أن من ذهب إلى أن الجملة هي الكلام، إنما لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت. ويُرَاد بصحة السكوت :كون الكلام متضمنا للإسناد الأصلي، وكونه مقصودا لذاته.[6] ليقرر في "المغنى" بأن الجملة لا ترادف الكلام ،كما يتوهمه كثيرا من الناس... و الصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة، و كل ذلك ليس مفيدا فليس كلاماً.[7]

فابن هشام يحُدُّ الجملة بناء على توفرها على علاقة إسنادية؛ وإنما يتحرَّج من أن يعد الجمل الصغرى كلاماً، إذ أنها تسمى لتراكيب أكبر منها، وأن الإسناد فيها لم يُقصد لذاته.

---

[1]- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة، ط1، ج1، 1990، ج1، ص05.
[2]- المرجع السابق، ص05.
[3]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص 27.
[4]- شرح قطر الندى وبل الصدى: تقديم، إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004، ص 291.
[5]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق محي الدين محمد عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ص51.
[6]- شرح قواعد الأعراب: تحقيق محمد بن مصطفى القوجري، بيروت، دار الفكر، ط1، 1997، ص13.
وينظر: حسن موسى الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، دار البشير، ط1، 1994، ص15.
[7]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت، المكتبة العصرية،1995،ج2، ص54.

ج- جلال الدين السيوطي:

ويأتي السيوطي(911هـ) بعد ابن هشام ليأخذ العصا من وسطها، وهو إذ يقرر أن الجملة غير الكلام، بقوله: «ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري في " المفصل"، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام؛ قال ويسمي الجملة، و الصواب أنها أعم منه".[1] و يخالف ابن هشام في كون الإفادة تحصل بالإسناد، فيشترط في الجملة هي الأخرى الإفادة .[2] أما قول ابن هشام لجملة الصلة، وجملة جواب الشرط، فيرى السيوطي أن إطلاقها من قبيل المجاز:« أما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً وجواباً أو صلته فإطلاق مجازي، لأن كلا منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان».[3] فيبدو أن فكرة الإسناد في الجملة نشأت مع عبد القاهر الجرجاني، لتكون ارتكاز كل جملة. غير أنه يقع الخلاف بين حقيقة الإسناد في الجملة، و حقيقته في الكلام

4-1 تقسيم الجملة لدى القدماء.

لا يخرج النحويون القدماء عن التقسيم الثنائي للجملة، فهي اسمية وفعلية و العبرة بصدرها، إنْ كان صدرها فعلاً؛ فهي جملة فعلية، وإن كان اسما؛ فجملة اسمية. مرادهم صدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما.[4] فعدوا جملة. "عبد الله قام" اسمية، و اضطربوا في عَدِّ جمل مثل : "أعندك زيد"، "أفي الدار زيد" اسمية أم فعلية أم ظرفية.[5]

وقد دفع هذا إلى ظهور فريق آخر يقر بوجود نوعا آخر هو الجملة الظرفية، وفريق آخر يقرر وجود أنواع أربعة حيث يضيف الجملة الشرطية كقسم قسيم للتقسيم الثنائي.[6] مع الظرفية التي تصدرها ظرف أو جار ومجرور.

---

[1]- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية، ص 55.

[2]- نوار عبيدي: التركيب في المثل العربي القديم، مطبعة المعارف ،ط1 ، 2005،ص43.

[3]- المرجع السابق، ص43.

[4]- محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص90.

[5]- المرجع السابق، ص90

[6]- علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص29.

ويعد الزمخشري أول من أشار إلى التقيسم الرباعي: (اسمية، فعلية ، ظرفي، شرطية) غير أنه قد يكون أخذ التقسيم من أبي على الفارسي (377هـ)،[1] بينما أضاف الزمخشري الجملة الظرفية التي يمثل لها بقوله: "خالد في الدار"، فيجعلها متكونة من مبتدأ وخبر وقع عنده ظرفاً أو جاراً ومجروراً .[2] ولعل آخر من استخدم مصطلح الجملة الظرفية في القديـم، هو ابن هشام (761هـ)، حيث أطلقه(المصطلح) على المصدرة بظرف أو الجار والمجرور نحو : أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟ إذ قدرت "زيد" فاعلا بالظرف أو الجار و المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.[3]

فرغم توحد المصطلح إلا أن التخريجات تتشعب إلى ثَلَاثِ شِعَبٍ: بأن تكون جملة اسمية (مبتدأ وخبر) كما رأينا لدى الزمخشري، أو بتقدير فعل متعلق بالظرف فيكون الاسم بعد الظرف فاعله، أو فاعلا للظرف عينه فتكون الجملة بذلك ظرفية، وهذا رأي ابن هشام الذي يجعل الجمل ثلاث أقسام: فعلية و اسمية و ظرفية فَيُقْصِي الشرطية.[4]

ويرى ابن يعيش أن الجمل في الأصل قسمان لا ثالث لهما : اسمية و فعلية؛ لأن الشرطية في أصلها جملتين فعليتين؛ الشرط: (فعل و فاعل)، والجزاء: (فعل وفاعـــــل) و الظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو "فعل وفاعل"[5] وعلى رأيه من القدماء ابن الأنباري أبو البركات (577هـ) الذي لا يرى للقسمين ثالثاً.[6]

- تقسيم الجملة عند ابن هشام:

يعد ابن هشام الأنصاري أوّل من خص الجمل المعربة، و الجمل غير المعربة بباب مستقل.[7] فجعلها سبعاً تقابل سبعاً. أما التي لا محل لها من الإعراب؛ فهي التي لا تحمل حركة إعرابية، بينما التي لها محل إعرابي تتحمل حركة إعرابية (رفعاً، نصباً، جراً جزمـــاً).وكلا النوعين لا غِنىً عنه؛ إذ يؤدى وظيفة معنوية، وإنما تختص الجمل المعربة

---

[1]- حسني المنصور الشيخ، المرجع السابق ص33.
[2]- التركيب في المثل العربي القديم، ص44 .
[3]- المرجع السابق، ص44.
[4]- علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص15.
[5]- التركيب في المثل العربي القديم، ص44-45.
[6]- المرجع السابق، ص45
[7]- حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص62.

بحملها لمعنى جديداً مستقلاً يضاف إلى معنى الكلام، في حين أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب تؤكد معنى سابقاً لها، فهي مرتبطة بالكلام، ولا تحتوى على معنى مستقلا ابتداءً.[1]

/1 الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

1. الجملة الابتدائية: وتسمى: "المستأنفة" -عند ابن هشام- ويجعل المستأنفة نوعان: الجملة المفتتح بها النطق مثل: "زيد قائم"، و الجملة المنقطعة عما قبلها "مات فلان رحمه الله"
2. الجملة الاعتراضية: الجملة التي تعترض بين شيئين متطالبين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، و ليست معمولة لشيء منه."[2] كما في قول زهير بن أبي سلمى:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش   ثمانين حولا -لا أبالك- يسأم

3. الجملة التفسيرية : وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، مثل قوله تعالى(واسروا النجوى الذين ظلموا :هل هذا إلا بشر مثلكم)
4. الجملة المجاب بها لقسم، نحو قوله تعالى:(و القرآن الحكيم أنك لمن المرسلين)
5. الواقعة جواب الشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن ب"الفاء" و لا "إذا" الفجائية (لو، لولا، لما، كيف) كقولنا: "إن تقم أقم".
6. الواقعة صلة لاسم أو حرف: " جاء الذي أبوه قام".
7. التابعة لما لا محل لها من الإعراب، نحو: " قام زيد، ولم يقم عمرو"

/2 الجمل التي لها محل من الأعراب:

1) الواقعة خبراً، وموضعه رفع في باب المبتدأ، ونصب في باب "كان" و"كاد".
2) الواقعة حالا، وموضعها نصب.
3) الواقعة مفعولا، وموضعها النصب؛ إن لم تنب عن فعل
4) الواقعة مضاف إليه: وهي التي يضاف إليها اسم، ومحلها الجر تقدر بمصدر؛ وإن لم يكن معها حرف مصدري.

---

[1] - علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، عمان، الدار العلمية الدولية، ط1، 2002، ص27.

[2] - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل و أشباه الجمل، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ط1981،3، ص64.

5) الواقعة بعد "الفاء" جواب لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً.

6) التابعة لمفرد: المنعوت بها، المعطوفة بالحرف، و المبدلة.

7) التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في النسق و البدل.

*نشير إلى أن ابن هشام في المغني يضيف جملتين بقوله:« هذا الذي ذكرت من انحصار الجمل التي لها محل في سبع، جار على ما قرروا. و الحق أنها تسع، و الذي أهملوه "الجملة المستثناة" "والجملة المسند إليها"».[1]

[1]- ينظر نحو الجمل: مختار بوعناني، وهران، الفجر، 1995، ص137.

2- الجملة عند المحدثين

2-1 إشكالية العامل

2-2 الاتجاه المحافظ

2-3 الاتجاه المجدد

2-4 تقسيم الجملة عند المحدثين

1-2 إشكالية العامل:

يحاول المحدثون تجنب الكثير من السقطات التي وقع فيها القدماء ببإذرات محمودة، وكان من عظيم ما يثير انتباههم؛ النزوع نحو بحوث الجملـــــــــــة و التركيـــب، الذي أغفله القدماء. ذلك أن: ومضات كانت تنثر من أعمال القدمـــاء، فتمس النظام العام لبناء الجملة مساً مباشراً، ثم لا تلبث أن تخبو دون أن تترك وراءها أثراً لنظرية شاملة.[1]

وأول ما أراد المحدثون تجاوزه نظرية العامل[2] ، التي تنم عن تعلق شوائب الفلسفة والتحليلات المنطقية بالنحو العربي: «... ذلك أن ما لا يقبل الجدل؛ أن فكرة العمل النحوي إنما هي مجرد تصوير عقلي لا وجود له. »[3] فكان مبعث لكثير من التأويلات التي لا يرتئيها التوصيف اللغوي، وكان الحديث عن الإعراب عند النحاة مظهراً من مظاهر النشاط العقلي، وكان الإعراب عندهم أثراً من آثار العوامل التي أكسبها النظر العقلي مظهر العلة وقوة النسب".[4]

لا ندري كيف يكون الإعراب مظهرا من مظاهر النشاط العقلي؛ و النحويون مطبقون على أن الإعراب وضع للبيان عن المعاني؛ فالرفع عَلَم الابتداء أو الفاعلية أو عَلَم العمدة، و النصب عَلَم الفضلة و الجر عَلَم الإضافة.[5] وقد جرّ المحدثون الخلاف إلى التقسيم تقسم الكلم، بحيث رأوا أنه لا يستوعب جميع كلمات العربية، بل إن التقسيم قد يضم كلمات غير متجانسة بحيث مجموعة واحدة تأثيرا بالتقسيم الفلسفي. أضافوا مجموعات أكثر دقة و تخصصا؛

---

[1]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، القاهرة، دار نوبار،ط1 1997، ص09.

[2]- لقد تتبع سليمان ياقوت النظرية تاريخياً، ينظر كتابه: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص63 وما بعدها.

[3]- المرجع نفسه، ص28.

[4]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص66.

[5]- فاضل صالح السامرائي:الجملة العربية والمعنى،عمان، دار الفكر،ط1، 2007، ص31. وهكذا بدأت نظرية العامل بهذا التعليل البسيط ولم تشبه بادئ الأمر مع عبد الله الحضرمي(117هـ) والخليل شائبة لا من المنطق ولا من الفلسفة. وقد وردت تعليلات عبد الله بن إسحاق الحضرمي في كتب النحو. ينظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص31. والمدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط7، ص19. والمدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ط1، 1987،ص17. وألفية النحو العربي، سيدي محمد ولد داد وأحمد، الجزائر، دار المعرفة، 2009، ج1، ص45. وأصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006، ص152. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، الأردن، دار الأمل، ط2، 2001، ص65. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، القاهرة، دار المعارف، ص39.

فأقسام الكلام لدى تمام حســـــان و تلميذه مصطفى الساقي؛[1] هي: الاسم، الصفة، الضمير، الأداة، الفعل، الخالفة و الظرف.

ومهما يكن من أمر فإن المحدثين وجدوا بدائل عن نظرية العامل، التي تحكم التركيب كفكرة التعليق: الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي.[2] وقد تقترح فكرة للبحث أخراة شاملة، تغني النظر اللغوي عن فكرة العامل، تتمثل في ظواهر تركيبية في الجملة هي الارتباط و الربط و الانفصال.[3] بأن تنشأ العلاقة بين الألفاظ أوثق ما يكون بأدوات الربط وغيرها.

2-2 الاتجاه المحافظ:

يكون عباس حسن في طليعة المحافظين في تعريفه للكلام والجملة، وهو من يتطلع إلى أن يكون كتابه " النحو الوافي" من أيسر الكتب للمعلم والمتعلم سويا. فيجعل الجملة والكلام في المفهوم سواء؛ فهي وهو: «ما تركب من كلمتين أو أكثـــــر، وله معنى مفيد مستقل، مثل: أقبل ضيف، فاز طالب»[4] بيد أنه ينفي على الجملة الواقعة خبراً، أ وصلة، أو نعتاً، أو حالاً أن تسمى جملة خبرية؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذي كانت مستقلة فيه، فإذا صارت صلة أو تابعة لغيرها؛ لم يصح تسميتها خبرية، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب تنفرد به و تقتصر عليه وحدها، بل هي لذلك لا تسمى كلاما ولا جملة؛ فعدم تسميتها خبرية من باب أولى،[5]لكن عباس حسن لا يذكر لنا اسما لهذه الجمل في هذه الحال.

و يستدرك على بعض كلامه من إيجاب التركيب و الإفادة المستقلة، أن ترد حالات لا يذكر فيها الجزأين المركبين، بل تغني ذكر إحداهما، عن ذكر الآخر إلاّ تقديراً.[6]

وقريب منه ما يذهب إليه ريمون طحان، إذ يقر أن الكلام ما تركب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد، غير أن ريمون يجعل الجملة هي الوحدة الكتابية الدنيا

---

[1]- مصطف حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة دار نوبار،ط1979،1،ص09.

[2]- المرجع السابق، ص102.

[3]- مصطفى حميدة، المرجع السابق، ص 204.

[4]- حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14، ص15.

[5]- المرجع السابق، ص15.

[6]- المرجع نفسه، ص16.

للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام، بحيث يكون حَدُّ الجملة دلاليا؛ كونها أقل قدر من الكلام. وَحَدُّهَا بنيوياً؛ تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية إسنادية.[1] ففي ثنيات حديث ريمون يتضح تخصيصه للجملة، إذ هي بعض الكلام؛ فيما يجعل عباس حسن الجملة هي الكلام، و إن ما يجمع بين الرجلين التركيب و الإفادة.

2-3 الاتجاه المجدد:

أ- تمام حسان:

نلتمس لدى المحدثين تحررهم من أغلال الثنائية التي عهدناها لدى القدماء، من علاقة الجملة بالكلام، ويبدو أن ذكر الجملة مكان الكلام أو العكس غير ضائر. فتمام حسان يعرف الكلام اِتباعا لدي سوسير: « الكلام هو النشاط العضلي الصوتي الفردي».[2] ثم يبتدع مصطلح " المجموعة الكلامية" فيعرفها هكذا :« مجموعة من الكلمات أيّاً كان عددها، ما دامت تقع بين سكتتين و تستغرق مرّة واحدة من مرّات التنفس ...سواء كانت جملة مفيدة أو جزء من جملة أو كانت كلمة واحدة».[3] ويعتمد تمام حسان هنا على نية المتكلم في تحديد الكلام بالحركات العضوية، وتحديد مجموعاته بالسكتتين.[4]

ثم يقابل تمام بين اللغة و الكلام، فيقرر:« ... الكلام عمل، و اللغة حدود هذا العمل، و الكلام سلوك، واللغة معيار هذا السلوك، و الكلام نشاط، و اللغة قواعد هذا النشاط، و الكلام حركة، و اللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً، و البصر كتابة، و اللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله ونكتبه كلام، و الذي نقول بحسبه، و نكتب بحسبه هو اللغة...»[5] فالكلام ملك الفرد، و اللغة قواعده وضوابطه. وغير خفي تأثر تمام بالدراسة الوصفية للغة؛ بل يدعو إليها. فلا غرو إذن أن يتأثر بأفكار سوسير في ثنائية اللغة و الكلام.

ب- إبراهيم أنيس:

1- ريمون طحان: الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبنانية، ط2، 1981،ص44.

2- مناهج البحث في اللغة: الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986، ص39.

3- المرجع السابق، ص57.

4- التركيب في المثل العربي القديم، ص55.

5- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ج1، ص32.

يعرف إبراهيم أنيس الجملة:« في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر »[1] فلذلك لا يمكن أن نسوقه في زمرة المجددين؛ لأن تعريفه هذا يقترب من تعريف حسن عباس، و الذي عليه القدماء و بعض المحدثين كعبده الراجحي، بقوله:« الكلام الذي يتركب من كلمتيـــــــــــن أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»[2]وجورج مونان من الغربيين، بقوله:« الجملة عبارة عن التعبير عن فكرة أو شعور، بواسطة كلمة أو كلمات تستخدم بصورة معينة لفعل المعنى المقصود».[3] وهذه التعريفات يجتذبها عنصر التركيب و الإفادة، لكن إبراهيم أنيس يخالف تقسيم القدماء للكلام بكونه: اسم ،ضمير، و أداة، و فعل.[4] حيث يضيف الأداة.

جـ- مهدي المخزومي:

يسعى مهدي المخزومي إلى التوصيف اللغوي في النحو العربي، لينفضه من أدران التأويلات العقلية، فلا يسأل في تعريف الجملة إلاّ على تمام الفائدة؛ بحيث يعرفها:« الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع».[5] فالجملة فكرة يبوح بها القائل. -حسب المخزومي- يزكي هذا موقفه إزاء جملة الشرط؛ إذ هي جملة واحدة لأنها تعبر عن فكرة تامة واحدة، و ليست جملة الشرط بجزئيها إلاّ وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، و تعبير لا يقبل الانشطار.[6]

و يلازمه هذا المذهب إلى جملة النداء؛ فهي لا تعد جملة و لا تستحق هذا الإطلاق لأن الجملة إنما تقوم على أساس الإسناد الذي يحدث فكرة تامة. أما قولهم: "يا عبد الله" مثلاً، لا يعدو فوق كونه أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، فأسلوب النداء مركب لفظي، لا يرتفع إلى منزلة الجملة. لأن الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التي يصح السكوت

[1]- التركيب في المثل العربي القديم، ص55 وما بعدها.

[2]- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998، ص83.

[3]- رابح بومعزة: المرجع السابق، ص27.

[4]- التركيب في المثل العربي القديم، ص56.

[5]- التركيب السابق، ص56.

[6]- مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت، المكتبة العصرية، ص57.

عليها، تتألف من العناصر الثلاث الإسنادية.[1] فالإسناد و تمام الفكرة دعامتا الارتكاز في تعريف مهدي المخزومي.

2-4 تقسيم الجملة لدى المحدثين:

أ- الاتجاه الأول:

وهو اتجاه يجاري القدماء في تقسيماتهم، فلا يزيغ عنها والجملة (اسمية وفعلية) وهو مسعى بيّن إلى التبسيط. فعباس حسن يقول بأن الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد كالفعل مع فاعله، ومع نائب فاعله، في مثل : "فرح الفائز" "أُكْرِمَ النـــــابغ"؛ و تسمى هذه الجملة: "فعلية"، لأنها مبدوءة -أصالة- بفعل، وكالمبتدأ مع خبره أو مع ما يغني عن الخبر في مثل: "المال فاتن"، و "هل الفاتن مال؟" وتسمى الجملة " اسمية " لأنها مبدوءة -أصالة- باسم فالجملة إما: "اسمية" وإما "فعلية ".[2] على أن يحترز في تقدم الفعل والاسم، بقوله " أصالة" من التقديم البلاغي، كقولنا: "محمداً أكرمت"، فالجملة فعلية تقدم فيها مفعول الفعل للحصر.[3]

و ثاني الاثنين اللذين يجاريان القدماء ابتغاء التيسير عبده الراجحي، بقوله:« الجملة العربية نوعان لا ثالث لهما؛ جملة اسمية، جملة فعلية...»[4] فكلاهما يبحث عن أصل الجملة. وربما كان على قولهما مبارك مبارك في كتابه قواعد اللغة العربية.[5]

ب-الاتجاه الثاني:

و نسوق في هذا الاتجاه محمود أحمد نحلة، بحكم أنه لم يخالف القدماء إلاّ يسيراً، بل إنه تكامل مع التقسيم القديم على حد زعم حسين منصور الشيخ.[6] فكانت الجمل عنده بسيطة و مركبة، أما البسيطة فتكون: اسمية و فعلية بمفهومها القديم؛ بيد أنه يصطلح "الجملية" التي

---

[1]- مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص57.

[2]- حسن عباس، النحو الوافي، ص466.

[3]- المرجع السابق، ص466.

[4]- عبده الراجحي، المرجع السابق، ص83.

[5]- التركيب في المثل العربي القديم، ص63.

[6]- حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص95.

يراها تتجسد في كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية. فتكون عينها "الجملة الكبرى" التي عناها ابن هشام؛ غير أن محمود أحمد نحلة يرغب عن هذا المصطلح، لأن الجملة الكبرى، ـحسبه- قسماً قسيماً للجملة الفعلية والاسمية، لا قسماً من الجملة الاسميـــــة، وأن الجملة الكبرى تكون مستقلة في إطار بساطة الجملة، عكس ابن هشام الذي يرى أن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقله.[1]

أما الجملة المركبة: فيراها تصاغ من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتيـــــن، أما النوع الأول فيصطلح عليه التركيب المفرد، بينما النوع الثاني فيصطلح عليه التركيب المتعدد. فيكون التركيب المفرد بإحدى الطريقين: أن تكون جملتين بينهما علاقة دلالية متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي أو غير مرتبطتين، أم تدمج إحدى الجملتين في الأخرى،[2] أما التركيب المتعدد فكأن ترتبط أكثر من جملتين عن طريق إعادة الربط، أم بتكرار التفريع، و إلاّ بهما معاً .[3]

ج- الاتجاه الثالث:

ونسوق في هذا الاتجاه تقسيم كل من تمام حسان، الذي اختلف مع التقسيم القديم بناء على اختلافه مع القدماء في تقسيم الكلمة؛ ففي ظل التقسيم السباعي للكلمة لدى تمام حسان: اسم، فعل، صفة، ضمير، خالفة، ظرف، أداة.[4] وفي ظل التقسيم الرباعي للمخزومـــــي: اسم، فعل، أداة، كناية.[5] تنقسم الجملة إلى جملة اسمية وفعلية، وصفية،[6] وقد يستبدل المخزومي الوصفية بالظرفية.[7] أما تمام حسان؛ فيقسم الجملة من حيث المعنى إلى خبريـــــة، شرطية، طلبية، إفصاحية.[8]

1- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص138

2- المرجع السابق، ص145.

3- المرجع نفسه، ص181.

4- تمام حسان، العربية معناها ومبناها ص88 وما بعدها.

5- التركيب في المثل العربي القديم، ص56.

6- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص82.

7- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص62.

8- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص82.

و ما يلفت النظر في تقسيمها الجملة إلى اسمية وفعلية، النظر إليها على أساس الإسناد؛ فالجملة الفعلية هي ما يكون فيها المسند فعلاً دالا على التغيير و التجدد، و الاسمية هي ما يكون فيها المسند اسما دالا على الثبات والدوام. أما الظرفية: فهي ما يكون المسند فيها ظرفاً،ً أو مضافاً إليه بالأداة.[1] كقوله تعالى:(وبينهما حجاب).[2] وقوله تعالى:(على أبصارهم غشوة.)[3]

فالعبرة بتقديم الفعل أو تأخيره في تعيين الجملة؛ فالجملتان: " طلع البدر" و "البدر طلع" فعليتان كلاهما؛ لأنهما في الحالتين تعبران عن التجدد و الاستمرارية، بل اعتبار جملة "البدر طلع" جملة فعلية- لدى المخزومي- تقدم فيها الفاعل على فعله، تجنبنا الكثير من التقديرات و التأويلات.[4]

ولا يمكن أن نغفل تقسيم محمد حماسة في هذا الاتجاه، وإن لم يتوافق مع التقسيمين السابقين إلاّ أنه يجانب تقسيم القدماء من وجهة نظر قربية منهما.[5] و مفاد تقسيم محمد حماسة أن يجعل الجمل ، إسنادية و موجزة. أما الإسنادية: فهي ما حوت عناصر الإسناد؛ فتتفرع بذلك إلى اسمية و فعلية ووصفية .[6] بينما الموجزة فيذكر فيها عنصر واحدا من عناصر الإسناد، ويحذف الثاني حذفاً واجباً غالباً، ويشمل هذا القسم الفعلية الموجزة؛ مثـــــــل (أتكلم ، استقم) و الاسمية الموجزة، مثل:(الاسم المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية: كان رجل وضيعته).

و الجوابية الموجزة تتجلى في كل إجابة لسؤال، و كان مكتفياً بنفسه، مغنيا في موقف عما سواه (نعم، لا).[7] أما الجمل الغير الإسنادية فتشمل: الخالفة، التعجب، المدح، الذم، النداء القسم، الإغراء.[8]

---

[1]- عبد الحميد السيد، المرجع السابق، ص62.

[2]- سورة الأعرف، الآية 46.

[3]- سورة البقرة، الآية 57.

[4]- مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص46.

[5]- حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص95.

[6]- المرجع السابق.

[7]- المرجع نفسه.

[8]- المرجع نفسه.

د- الاتجاه الرابع:

أصحاب هذا التقسيم يتميزون عمن سواهم باعتبارهم خالفوا تقسيم القدماء بناءً على ما وجدوه من خلل منهجي وعدم استيعاب بعض أنواع الجمل، على حد زعم حسين منصور الشيخ؛ فهذا عبد الهادي الفضلي، يجعل الجمل: إسنادية، شرطية، ظرفية، جمل بسيـــــــــطة، ويرى في الجمل البسيطة أنها قد تشمل على كلمة واحدة، اسماً أو فعلاً أو خالفةً، وقد تشمل على أكثر؛ إلاّ أنها لا إسناد فيها و لا تعليق.[1] أما عبد الرحمان أيوب؛ فقد بنى تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل؛ فقسم الجمل إلى إسنادية، و غير إسنادية. تتجلى الإسنادية في : الاسمية والفعلية، و تتوارى الجمل الغير إسنادية -عنده- خلف أسلوب النداء، و جملة: نعم، بئس، التعجب. إذ لا يمكن أن تعد من الفعلية في شيء، بمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية؛ لتفادي التقدير الذي يلجأ إليه القدامى وفاءاً لتقسمهم الثنائي.[2]

يذكرنا قول عبد الرحمان أيوب بالجملة الإسنادية، بما ذهب إليه ريمون طحان، في قوله بعدم جدوى تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية ما دامت الجملة إسنادية بالدرجة الأولى، فكأني به يقول بغير الإسنادية، غير أنه يبقى في إطار الإسنادية، فلا يجد فرقا في أن يتقدم الفعل أم يتقدم الاسم فجملة مثل: "جلس الولد"، لا تختلف في شيء مع الولد جلس.[3]

---

[1]- حسن منصور الشيخ، المرجع السابق، ص91.

[2]- عبد الحميد السيد، المرجع السابق، ص62.

[3]- ريمون طحان، المرجع السابق، ص54-55.

3- الجملة عند الغربيين

3-1 الجملة عند فرديناند دي سوسير

3-2 الجملة عند بلومفيلد

3- 3 الجملة عند أندري مارتنيه

3-4 الجملة عند نوام تشومسكي

3- تعريف الجملة لدى الغربيين:

إن المنهج المتبع أحيانا هو من يفرض نظرة إلى موضوع ما، إذ يضرب بأطنابه حتى تفوق تعريفات الجملة، في حقل الدراسات الغربية المائتين تعريفا حسب المناهج و التيارات المتجاذبة، وهذا اللساني الفرنسي جورج مونان يقول: بأنه يوجد نحو مائتي تعريف مختلف للجملة بشكل منفصل أو مرتبط.[1] وربما سُجِّل ما يربو عن الثلاثمائة تعريف، مثلما يسجل لنا صاحب مدخل إلى دراسة الجملة.[2] و ذلك بدءاً من عهد أفلاطون إلى يومنا هذا.

وزِئْبَقية المصطلح: مصطلح الجملة هو الآخر يبعث على شيء من التميع، وعدم الاستقرار على الرغم من شخوصه، ولعل أبعد التعاريف أثراً؛ هو تعريف ديونسيوس ثراكس"dionysions thrax" (عالم الإسكندرية من رعيل (ق1ق. م)صاحب أقدم نحو عربي، الذي جمع في صفحاته القليلة نتاج أربعمائة عام، من الجهود اللغوية قبله، و التعريف هو قوله: " الجملة نسق من الكلمات، يؤذي فكرة تامة".[3]

وقد كان المقصود بالفكرة التامة الاكتمال المنطقي للخبر Aussage، كما كانت الكلمة هي التعبير اللغوي عن المفهوم Begriff؛ فقد كانت الجملة هي التعبير اللغوي عن المفهوم والقضايا المنطقية urteits ، التي تتكون من موضوع أو مسند إليه subjekt، ومحمول أو مسند Pradikat.[4]

وهذا أقدم تعريف للجملة، ينبني على الشكل form والمضمون Inhah بحيث يركز على التركيب وتتابع الكلمات، و يستدعي تمام الفكرة أو الفائدة. وسيسود هذا التعريف في النحوي التقليدي Traditionnelle Grammatic عبر العصور حتى العصر الحديث.[5]

1- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص190.

2- محمود أحمد نحلة، ص11.

3- المرجع السابق، ص12.

4- المرجع نفسه، ص12.

5- المرجع نفسه، ص12.

1-3 الجملة عند فرديناند دي سوسير:

أما إذا انتقلنا إلى دي سوسير (1913.1857) رائد الدرس اللساني الحديث، الذي شغلته اللغة فأخذت جل عنايته، لينتقل بها من الدراسة التاريخية، إلى الدراسة الـآنية(الوصفية).[1] فرأى من مهام اللساني أن يصف كل الألسنة، يؤرخ لها، يبحث في القوى الفاعلة بشكل دائم في كل الألسنة. فانجر إلى الحديث عن المفاهيم الثلاث: "اللسان واللغـــــة و الكلام"، ثم العلامة اللسانية ووجهيها المفهوم (concept)، والصورة السمعيـــــــة(Image Acoustique).[2]

لكن سوسير لم ينشغل بالجملة؛ بقدر ما انشغل بما هو سبب لها التضـــــــامSyntagma. و التضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية؛ التي يتلو بعضها بعضا. أما الجملة فهي نمط رئيسي من أنماط التضام؛ الذي يمكن أن يكون حسب سوسير وحدة النظام اللغوي.[3] و بذلك يكون أعظم نص دشن به باب البنيوية قوله الشهير: « فقيمة الكل هي في أجزائه، كما أن قيمة الأجزاء تتأتي من مكانتها في هذا الكل أو ذاك ..»[4] وبذلك يشبه وظيفة اللغة بلعبة الشطرنج ووجه الشبه بين هذه وتلك؛ أن كل منهما يحكمها نظام،[5] فيولي بذلك عناية للعلاقات التركيبية بين الأجزاء؛ لأننا ـحسبه- لا نتكلم بعلامات منعزلة، وإنما نتحدث بمجموع علامات.[6]

وما يثير الانتباه حقا في رؤية دي سوسير، وإن لم تتضح لديه معالم الجملة؛ إلا أن التعابير الجاهزة في كل لغة تطارده؛ إذ تترى تكرارا على كل لسان، فتقرر لديه أن الجملة تنتمي إلى الكلام وحرية الفرد و الأداء الفردي؛ لا إلى اللسان، بينما ينفي أن يكون التركيب عائداً إلى الكلام.[7] أين يرى عبد الجليل مرتاض أن الجملة إنما تنتمي إلى اللسان، الذي هو

---

[1]- وهذا هو الهدف الأساسي للنظرية اللسانية البنيوية، دراسة اللغة موضوع اللسانيات في ذاتها ولذاتها؛ أي دراستها دراسة آنية.
ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بيروت، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص09.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص45.

[3]- عبد الجليل مرتاض: مفاهيم لسانية ديسوسورية ، دار الغرب، ص33.

[4]- المرجع السابق، ص33.

[5]- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بغداد، دار آفاق عربية، 1985، ص106.

[6]- عبد الجليل مرتاض، مفاهيم لسنية ديسوسورية، ص33.

[7]- عبد الجليل مرتاض: اللغة والتواصل، الجزائر، دار هومة، ص66.

النسق الذي يشمل مختلف اللغات الإنسانية المنطوقة، لا إلى الكلام الذي يتحكم فيه كل شخص؛ وإن كانت القواعد و الضوابط تكاد تحكم جميع الأفراد المتكلمين في المجتمع الواحد.[1]

2-3 الجملة عند بلومفيلد:

وحينما نذكر بلومفيلد(1887. 1949)؛إنما نعنى الدراسة التركيبية التوزيعية؛ ذلك أن بلومفيلد استوحى فكرة البيهافيورية من علماء النفس الأمريكيين، وطبقها على التحليل الوصفي اللغوي.[2] مما أدى إلى نظرية لسانية، قائمة على أساس مفهوم الوظيفة (La fonction)،[3] الذي يستبدل فيما بعد بمصطلح "الاستغراق" الأكثر ملائمة distribution ومنه مذهب Distributionnalisme الاستغراقية أو القرائنية.

هذا المذهب الذي يعتقد أتباعه أن الوصف للغة هو وصف لواقع الألفاظ، فلا ينظرون إذن إلى ما عداها.[4] بوصف للألفاظ حوالية خاصة، أي لكل لفظ حوالية، و حوالية الاسم غير حوالية الفعل، مما يقع قبله وبعده.[5] فيستبعدون المعنى إذ لا يمكن إخضاعه لنوع الدراسة الوصفية؛ وإنما يستغرق التحليل دراسةً في قرائن التركيب في مدرج الكلام.

وبذلك عدَّه أحمد حساني من أولى المحاولاَّت لوصف البنية التركيبية وصفاً بنيوياً تاماً. التحليل الذي بواسطة تفكك بنية الجملة، ليس على أساس أنها مؤلفة من طبقات مرصوفة بعضها بجانب بعض؛ بل على أساس أنها مؤلفة من طبقات مكونة للجملة، بعضها أكبر من بعض، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من المروفيمات.[6]

والوصف اللغوي للجملة يقوم على أساس المؤلفات، (والمؤلف يطلق في التوزيعية على كل مورفام أو ركن كلامي يمكن له أن يدرج ضمن بناء أكبر منه)، وهي قسمين:

---

[1]- المرجع السابق، 70.

[2]- التواتي بن التواتي: المدارس اللغوية في العصر الحديث، الجزائر، دار الوعي، ط2، ص25.

[3]- أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص104.

[4]- التواتي بن التواتي، المرجع السابق، ص26.

[5]- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص07.

[6]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص106.

مؤلفات مباشرة(Les Constituants Immediats) : وهي قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر منها.

- مؤلفات نهائية(Les Constituants Tarminaux)؛ وهي غير قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر، و نهاية التحليل هو الجملة، بوصفها وحدة لسانية قابلة للتحليل إلى شطرين ينعتان على التوالي بالمركب الفعلي، الركن الاسمي، أو مسند و مسند إليه.[1]
- وإذا ارتسم منهج بلومفيلد؛ أضحى من غير العسير رسم مفهوم الجملة لديه وفق رؤيته المنهجية، فهي إذن -الجملة- «الصيغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤذي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها»[2] فهو يعبر بالتركيب، أو قد يوحى بعض قوله إلى القول بالعلاقة الإسنادية. أوَلَمْ نقل بادئاً بأن الرؤية المنهجية تخيم بظلالها غالبا، لتتلون بها الرؤية إلى واقع المفاهيم؟.

فالجملة كل تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر، بموجب علاقة قواعدية معينة، فقوله تعالى:(يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة قلوب يومئذ واجفة)[3]يمثل ثلاثة تراكيب، و لا يمكن اعتبار أحدها جزء من الأخر، أما في قوله تعالـــــى:(علمت نفس ما قدّمت وأخرت)[4] فقوله "قدّمت" ؛ يمثل جملة، ولكن في سياق الآية، وليست بجملة خارجها؛ لأنه جزء من تركيب أكبر. فالتركيب منطلق أساسي لتحديد الجملة، يشمل المشتقات، و الكلمات المركبة، و الجمل.[5]

3-3 الجملة عند أندريه مارتنيه:

ونحيل على الوظيفية الفرنسية؛ عندما نذكر أندريه مارتنيه (1908. 1999)، الذي استطاع أن يطور التحليل التركيبي للجملة انطلاقا من النتائج التي وصلت إليها الدراسة الفونولوجية. فوضع الخطوط الأولى لهذا التحليل الذي يقوم على أساس وظيفة العناصر اللسانية في التركيب.[6] بل يعد المنظور الوظيفي للجملة Functional Senence

---

[1]- المرجع السابق، ص109.

[2]- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص19.

[3]- سورة النازعات، الآية6-8.

[4]- سورة الانفطار،الآية 05.

[5]- التواتي بن التواتي، المرجع السابق، ص34.

[6]- بوقرة نعمان:المدراس اللسانية المعاصرة ، القاهرة، مكتبة الآداب، ص108.

(Perspective نقطة البدء لدي الوظيفيين، الذي يغتدي فيما بعد أبرز توجهاتها.[1] وفلسفة البحث لدى هذا المنهج: تحث على المنظور الوظيفي للغة الذي يقوم على التواصل، ومنها تعم النظرة الوظيفية العناصر اللسانية الأخرى، بدءاً من الفونيم. فاللغة بنى منظمة، يتطلع المتكلم من خلالها إلى عالم الأشياء والأحاسيس؛ و بذلك تتكون الخبرة الإنسانية.[2]

ولعل أهم المفاهيم الإجرائية التي تنهض عليها وظيفية مارتنيه: المونيمات "اللفظة المستقلة": Le Monéme autonome هي وحدات دالة، تتضمن في بنيتها دليل وظيفتها تتمثل في الظروف؛ (اليوم، غدا، أحيانا). والعلاقة التي تربط هذه الوحدات بغيرها قائمة على أساس دلالتها الذاتية.

اللفظية التابعةLe moném Dépendant: هي اللفظة المقترنة باللفظة الوظيفية Le monéme Fonctional : لا وظيفة لها في حد ذاتها، بل تساعد عناصر أخرى على التحديد، كما يمكن أن تستقل بنفسها في السياق اللساني مثل حروف الجر..

العبارة المستقلة le syntagme Autonome : تتألف من لفظة وظيفية، مقترنة بلفظة تابعة، تحدد وظيفتها من خلال تركيب العناصر مجتمعة.مثل: الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه.

المركب الإسنادي le syntagme prédicatif: هو النواة التي تقوم على أساسها الجملة، وترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالعناصر اللسانية.[3]

ولو أردنا أن نمثل لما ذهب إليه مارتنيه توضيحا لقلنا: اليوم ننتصر على العدو. ف"اليوم" لفظة مستقلة تتقدم وتتأخر، "على العدو " عبارة مستقلة؛ بينما " ننتصر" مكتفية بذاتها على إنشاء الرسالة، فهي المركب الإسنادي وما دونه إلحاق بلغة مارتنيه، أو ما يقابل "الفضلة" لإمكانية تلافيه.[4]

[1]- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية، ص12.

[2]- أحمد حساني، مباحث لسانية، ص110.وينظر: شفيقة العلوي، مرجع سابق، ص16.

[3]- بوقرة نعمان، المدراس اللسانية المعاصرة، ص110.

[4]- المرجع لسابق، ص110.

و الإلحاق على حالتين: إلحاق بالعطف (coordination)، والإلحاق بالتبعية (subordination) بحيث يضمن مارتنيه الإلحاق؛ وظائف متعددة، كالنعت و المنعوت والمضاف و المضاف إليه.

من منطلق هذه الملابسات، ومنطلق التحليل الوظيفي للبني التركيبية، يتحدد مفهوم الجملة لدى مارتنيه بوصفها: كل تركيب تتصل عناصره بركن إسنادي وحيد، أو متعدد عن طريق الإلحاق.[1]

فالجملة: كل قول تتبع فيه جميع العناصر مسندا واحدا أو عدة مسانيد، معطوفة بعضها بعض؛ بحيث تركز الجملة الوظيفية على التركيب الإسنادي، أو المسند إليه لمركزيتـــــــه،[2] لتلحق به العناصر اللغوية للتركيب. فالملاحظ أن التعريف يركز على العلاقات الإسنادية النحوية.

3-4 الجملة لدى تشومسكي:

يسترعى انتباه تشومسكي تحول العناية باللغة إلى العناية بالنحو؛ و ذلك في السنوات الأخيرة، بحيث تنصرف الدراسة إلى دراسة الأنساق التي توجد فعلاً في الدماغ، و تساهم في تفسير الظواهر الملاحظة.[3]

و الحق أن هذا التوجه تشومسكي ذاته يدعوا إليه، لأن اللغة لا متناهية infinitéإذ يمكن اعتبارها مجموعة لا متناهية من المزاوجات بين الأصوات و المعاني. و ليس هناك حدوداً لمعرفتنا لهذه المزاوجات، إلا أن معرفتنا هذه يمكن تمثيلها عن طريق نسق متناه من القواعد.[4] يحدد خصائص هذا العدد اللامحدود من الجمل التي نبنيها، ومن أجل ذلك يرى تشومسكي أنه علينا أن ننقل توجهنا نحو النحو.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص111-112.

[2]- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية، ص33.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1985،1، ص46.

[4] - و من ذلك تولد له مصطلح "الكفاية" أو "الكفاءة اللغوية"؛ التي تمثل مجموع القواعد التي تسمح للفاعل المتكلم داخل أي لسان بإنشاء وفهم عدد لا متناهي من الجمل. ينظر: ماري نوال غاري باريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، ط1، 2007، ص29.

[5]- المرجع السابق، ص45.

وحري بالذكر أن هذه أولى رؤى تشومسكي في دراسته التركيبية، التي لها الأثر البالغ في إنماء الدراسة التركيبية وتوليد منهجية خاصة، لدراسة الجملة و تحليلها، واستكشاف بنيتها، في ضوء هذه الدراسة التي أفردت لدراسة الجملة تكثيفاً نظرياً، حتى أوشكت أن تكون هي إياها.[1]

وإذ يثور تشومسكي منذ أول انطلاقة له بكتابة " البنى التركيبية"؛ حيث تتراجع عنده الأفكار التوزيعية . فيتجاوز الوصف القائم على الظاهر، ليهتم بالنحو متسائلاً عن القواعد و الآليات التي تنسج جملاً غير متناهية، بقواعد و أنساق متناهية. فيكون مبلغ اهتمامه هذا الجهاز الميكانيكي الذي يولد الجمل، و الجمل باعتبارها الوحدات اللغوية الأساسية.[2] لكن تشومسكي يحس أن قصوراً ما يعترى نظريته فيجرى عليها تعديل 1965، ثم تعديل 1973، لتسوعب العنصر الدلالي.[3] فتتمحض عن نظريته هذه كل من الجملة الأصولية التي توافق قواعد اللغة، وأخرى غير أصولية التي تخالف القواعد، سواء الصوتية أم التركيبية أم الدلالية.[4]

على أن أهم ما تميزت به نظرية تشومسكي؛ تمييزه بين البنيتين السطحية و العميـــــقة؛ فالبسيطة هي المنظومة الصوتية التي تتكون منها الجمل، أما العميقة: فهي التي تقوم بمهمة فهم الكلام، وإعطائه تفسيراً دلاليا تتمركز بها الجملة النواة التي تكونت بها بواسطة المكون النحوي، و تشكل الصورة الذهنية للمعنى الذي يريده المتكلم.[5]

ومن أهم ما تمثّله تشومسكي: القواعد التحويلية، التي تنظم الجمل إلى مجموعات فرعية من ناحية، ويصلها من ناحية أخرى بصورها المنطقية التحتية. بحيث قد تقدم الصورة الواحدة اشتقاقا لشكلين ظاهرين أو أكثر.[6] ذلك أن بين البنى العميقة و البنى السطحية: قواعد تحويلية يقوم بها المتكلم بما يسمى عندنا: الحذف والإضمار و التقدير .. فالوظيفة التركيبية للقواعد التحويلية في النظرية اللسانية المعاصرة، تكمن في مكونها تيسر السبل لتحويلات

[1]- أحمد حساني، مباحث لسانية، ص118.

[2]- التواتي بن التواتي، المدارس للسانية في العصر الحديث ، ص55.

[3]- المرجع السابق، ص56.

[4]- رفعت كاظم: المنهج التوليد التحويلي، عمان، دار دجلة، ط1،2009،ص91.

[5]- المرجع السابق، ص84.

[6]- أحمد حساني، مباحث لسانية، ص126.

المثيرات الركنية المولدة في البينة العميقة، إلى تتابع ملفوظ في البنية السطحية في صورتها النهائية.[1]

ومن بين قاعد نظرية تشومسكي قاعدة إعادة الكتابة التي تتخذ فيها الجملة أهمية بالغة في القواعد التوليدية التحويلية من حيث أنها القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية القواعد في البنية العميقة فالجملة من هذه الزاوية هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد.[2]

وسعياً إلى استكمال الصورة نثبت رأي براجستراسر، الذي قام بدراسات حول العربية وحول الجملة، فتعارضت عنده الثنائيات " الجملة" و"الكلام"؛ فرأى أن أكثر الجمل كـــلام، وبعضها لا يرقي إلى أن يكون كذلك؛ لأنه اشترط العملية الإسنادية و التركيب في الجملة. فما كان من الكلام على ركني الإسناد جملة، فهو غيرها كأن يكون كلمات مفـــردة، أو تركيبات وصفية، أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية مثلما يرى في النـــــداء، فهو ليس بجملة، بل يجعله شبه جملة. ليس كما نعرفه شبه الجملة في النحو العربي، بل ينوب عن الجملة أو يسدُّ مسدَّها.[3]

---

[1]- أحمد حساني، السمات التفريعية للفعل في البينة التركيبية، ص 25.

[2]- ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004، ص58.

[3]- التركيب في المثل العربي القديم، ص62.

ثالثاً: حصيــــلة الفصل الأول

رأينا أن إقامة الجملة على حد الإسناد ابتدأ مع عبد القاهر الجرجاني؛ وهذا مفيد في تحليلها ودراسة العلاقة بين عناصرها، كما يرى عبد الحميد السيد؛ لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة إسنادية؛ لتكون هذه البنية هي وحدة الكلام.

رأينا الاختلاف في حد الجملة تغذيه قضايا ثلاث: تمام الفائدة، والإسناد، و إمكان السكوت؛ فأدخلنا ذلك في عُوَار الامتزاج بين الجملة و الكلام. ونرى رأياً نبنيه على ما ذهب إليه بومعزة باصطلاح " الوحدة الإسنادية"؛ لكل تركيب مرتبط بتركيب سابق أو لاحق؛ إذ أن الوحدة الإسنادية لا تستقل بمعنى بذاتها، و إنما هي تعتمد على غيرها. أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى و معنى؛ فأولى له ثم أولى أن يسمى جملة، و أساس ذلك أن الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزءاً لما قبلها. و إذا اعترضت لنا جمل متناسقة بحال ما؛ بحيث تتكامل في مجموعها لتفيد بفكرة واحدة سميناها كلاماً .

أما اختلافهم في تقسيم الجمل؛ فالتقسيمات لا تخرج وإن تعددت عن التقسيم القديــــــم. و نعتقد أن تقسيم القدماء يغنينا عن التكثر من التقسيمات التي تؤول في النهاية إلى تقسيمين. أما قولهم بعدم اختلاف الجملتين اللتين يقع فعلهما مسنداً أتقدم الفعل أم تأخر ما دام يحمل معنى التجدد و الاستمرارية، مثل:" الولد جلس" ، و"جلس الولد"؛ فبين الجملتين من دقيق المعاني التي تختص بها العربية ما لا يخفي، فقولنا لشخص: الولد جلس إنما يعني أن الشخص يعلم أحداً ما جلس فأخبرناه أن الجلوس وقع من الولد لا من غيره، أما قولنا له: جلس الولد؛ فهو إخبار بالحدث (حدث الجلوس) الذي لا يعلم من أمره شيئاً.[1]

بينما اختلافهم في تقسيم الكَلِم؛ فالتقسيم كذلك لا يخرج عن الثلاثي، إلا أن تحت هذه الأقسام أقسام فتحت قسم الاسم أنواع بحسب طبائعها، وتحت نوع الأفعال أنواع بمقتضي

[1]- و قد أشار ابن جني إلى مثل هذا قديما؛ بقوله في مثل: "زيد قام"؛ قد يظن من لا دربة له أن "زيد" فاعل في الصيغة، كما أنه فاعل في المعنى. ينظر: شذى جرار، إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، عمان، دار اليازوري، 2006، ص63.

مرجعية ما، كما أن تحت الحرف أقسام وتقسيم كل فرع من هذه الفروع هو إغفال لما بين عناصره من خصائص مشتركة.

بقى أن نشير إلى جهود المحدثين في نبذ نظرية العامل، وهي جهود محمودة، وتأثرها أو تلاقيها معرفيا مع المناهج الغربية، وأن غدا بّين؛ فما هم عليه بملومين ما داموا يُرَاكِضُون باللسانيات العربية مع نظيرتها الغربية لعلَّها أن تلحق يوما، و ليس عليهم كبير تثريب؛ إلا أن للساننا خصوصية يجب أن تُرَاعَى. و نرى في العامل رأي عبد الحميد السيد؛ بكونه ضابطاً للمكونات التي تتجلى في الإسناد، فهما محورين مهمين في بنية الجملة العربية.

ونظرية العامل لا تعدو فوق كونها نظرية تعليمية، فالعامل يُسَهِّل على متعلم اللغة العربية الاهتداء إلى الحركات الإعرابية التي تتطلبها، وإن كنَّا ننعى على القدماء إمعانهم في التأويل، و التّبلُّغِ في التعليل؛ كأن يقول أحدهم: العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، كما أن عامل غليان الماء هو النار؛ إلا أنه ليس إلا فيما يحتويه، فتلك يَدٌ للمنطق وللفلسفة لا تُجْحَد.

وإذا تم لنا الآن تعريف الجملة لدى القدماء والمحدثين والغربيين؛ فإن ذلك لم يقودنا إليه العبث أو ابتغاء ملء الصفحات من تشعيب متردم، وإعادة مكرور من الحديث. و لا بد أن تكون لهذه الدراسة غاية، وإنما غايتنا هي الوقوف على الجملة وما يحكمها، حتى يتأتى لنا تعريفها. و إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الجملة وجدنا لها ضابط يضبطها وغاية ترتجيـــــــــها؛ فالضابط هو الإسناد، والغاية هي الفائدة. و سوف لن نحتاج في تعريفها إلى أكثر من هذين بعد أن نفترض -بالطبع- وجود المادة الأولية الخام لكل جملة، وهي الكلمات.

ولو نظرنا إلى تعاريفنا للجملة لما وجدناها تخرج عن هذا الإطار؛ فماذا لو نظرنا مثلا إلى هذا التعريف الذي ورد في أحد كتبنا التعليمية المبسطة؛ الجملة: «كل كلام تقرؤه أو تسمعه، مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكل وحدة من هذه الوحدات تسمى جملة؛ فالجملة هي وحدة الكلام»[1]

[1]- أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف: النحو الأساسي، الكويت، دار السلاسل، ط4، 1994، ص11.

والناظر إلى تعاريف الجملة يجدها كهذا التعريف، ولا يفرق بينها إلا الصياغة؛ غير أن الباحثين إذا التجؤوا إلى الجزئيات تفرقوا واختلفوا. وإذا اتفقت التعاريف وجدنا منفذاً إلى القول في أنواعها(الجملة)؛ فهي جميعها ترتد إلى نوعين (اسمية وفعلية)؛ وذلك بحكم العلاقة الإسنادية، وبمقتضى الدلالة والإفادة. ولا يستميز من الجمل إلا الشرطية وإن كانت في الأخير ترتد إلى الفعلية؛ إلا أنها بحق أسلوب عربي متفرد وذلك بمرجعية دلالتها وإفادتها، التي لا تتمحض إلا عن جملتين.

وانطلاقا من هذا الأسلوب المتفرد، ومن تميز الأسلوب العربي، فقد «كانت تلك التراكيب العربية الشفوية السليقية محكمة في نسجها، متقنة في بنيتها، ذات سعة مذهلة في حقيقتها ومجازها،...الأمر الذي جعل السانتكسيين العرب الأولين يختصرون الزمن بفضل الإدراك العلمي السريع، الذي كان يطبع الفضاء العربي الإسلامي في كل الميادين الباقية خلال تلك الفترة الروحية المبكرة»[1] وجب أن ننظر في شأن العُمُد التي تحاك بها العلاقة الإسنادية دون الفضلة، ووجب ألا نبالغ في الاعتداد بالعمد في السياقات كلها؛ لأن من التراكيب ما لا يستوي فيها المعنى إلا بالفضلة، وأكثر ما يتجلى ذلك في الجمل الشرطيـــة، ولقد حشد أستاذنا عبد الجليل مرتاض عدداً من الأمثلة غير قليل، وعد التسليم بالنواة مقابل الفضلة من قبيل ما لا يمكن قبوله لسانيا، باعتبار الموضوع والمحمول عنصرين أساسيين وما عداهما توسع أو تشعب أو فضلة.[2] و الأمثلة على ذلك في لساننا تعد بالمئات من التراكيب التي يقوم فيها المعنى على جميع العناصر المكونة.

أحلامنا تزن الجبال رزانة   وتخالنا جنا إذا ما نجـــــــهل

لتقرعن علي السن من ندم   إذا تذكرت يوما بعض أخلاقي

إذا بلغ الفطـــــــــــام لنا صبي   تخر له الجبابرة ساجديـــنا[3]

وهذه ثلاث أمثلة، والثلاثة أقل الجمع على هذه التراكيب اللسانية التي تنبو عن الانصياع لمبدأ أهمية العمدة دون الفضل

---

[1]- عبد الجليل مرتاض: مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، الجزائر العاصمة، ثالة، 2003، ص26.

[2] -الوظائف النحوية في مستوى النص، الجزائر، دار هومة، 2011، ص62.

[3] -المرجع السابق، ص63.

الفصل الثاني:

الجملة الفعلية في المعلقة

أولا: مفهوم الجملة الفعلية

ثانيا: الزمن في الجملة الفعلية

ثالثا: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة

رابعا: خصائص الجملة الفعلية في المعلقة

أولا: مفهوم الجملة الفعلية

إن التعريف التقليدي للجملة الفعلية في التراث؛ أن نعتبر بما تصدر الجملة، إن فعلا ففعلية، وإلا فهي اسمية.[1] على أن يكون الاعتبار بالمتقدم موقوفا على دخوله في العملية الإسنادية، وبالتالي ملاحظة التقديم والتأخير، ففي الآيات الكريمات(خشعا أبصارهم يخرجون من الأجذاث)[2]، وقوله تعالى:(ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون)[3]، وقوله تعالى:(فأي آيات الله تنكرون)[4] جميعها جمل فعلية؛ لأن حق التقدم فيها للفعل؛ بله تصنيف النحويين جملة من أساليب اللغة العربية في زمرة الجمل الفعلية، مثل أسلوب النداء، كقول البارئ المصور:(يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم)[5]، والندبة والاستغاثة كقوله تعالى:(يأسفى على يوسف)[6] والتحذير و الإغراء، نحو: رأسك رأسك، وأخاك أخاك على تقدير الأفعال في جميع ذلك.[7]

ويرى على أبو المكارم أن هذا التصنيف(تصنيف الجملة الاسمية على أساس الانتماء إلى العملية الإسنادية، وبالنظر إلى التقديم والتأخير) قد يحل جانبا من اللبس في التصنيف، ويبقى على جملة من المشكلات لا يستطيع تفسيرها، منها المواضع التي ينطبق عليها التعريفان، من ذلك مثلا باب "ظن" في مثل قولنا: ظن محمد الأمل دانيا. ففي الجملة كما نرى فعل وفاعل، فهي إذن جملة فعلية، وكذلك فيها ما كان أصله مبتدأ وخبـــر،[8] فتلتبس الجملة الفعلية بالاسمية، ونرى في هذا المثال بمراعاة التوصيف اللغوي، وبمقتضى الدلالة أن الجملة فعلية (خالصة الفعلية)، ذلك أن فعلاً ما وقع من طرف فاعل على مفعول، وإنما تنقلب الجملة اسمية؛ إذا نحَّينا الفعل والفاعل

[1] -علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2009، ص29.
[2] - سورة القمر، الآية 07.
[3] - سورة البقرة، الآية 87.
[4] - سورة غافر، الآية 81
[5] - سورة البقرة، الآية 45.
[6] - سورة يوسف، الآية 84.
[7] - انظر المرجع السابق، ص 30
[8] - المرجع نفسه، ص 10631

جميـــــــــــعاً، وأبقينا على " الأمل داني"، ولا شبهة في هذا، حيث أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وقد ينعكس.

وليس من مهامنا المناقشة وإبداء الرأي، بقدر ما نحن أمام وصف لغوي لصنف من الجمل فما مكوناته ومحتوياته.

أ- الفعل:

إن نظرة إلى أول كتاب في العربية تحيلنا إلى ماهية الفعل؛ إذ يعرف الأفعال: «أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[1]

و ما يهم في هذا التعريف هو الدلالة على الحدث قبل أي شيء آخر، ولكن ثمة ملاحظة لا نتجاهلها؛ أن هذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، فكان الاسم أول والفعل في المحل الثاني. لذلك لما يعلق فخر الدين قباوة على تعريف سيبويه السابق يقول: «أول ما نذكره هنا أنه يقدم الأصل على الفرع، ليكون في خط ذهني منطقي، فالأسماء تتصدر العرض؛ لأنها الأصل في الكلام، ثم يكون بعدها الفروع من الأفعال والحروف»[2]

والأسماء قبل الأفعال؛ لأن الأسماء تستغني عن الأفعال، يقولون: رجل في الدار ،الله ربنا؛ في حين أن الفعل لا يستغني عن الاسم "قام" و"قاموا"، وسيبويه يرى أن الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي الأشد تمكنا، ألا ترى أن الفعل لابد له من اسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن فعل.[3]

ونظن أن ماهية الفعل حتى عند القدماء، لا تكاد تلتبس بحيث أن الكتب التعليمية الأولى بدءاً من مقدمة خلف الأحمر(180هـ)، صعوداً في سلم التأليف والكتب من المطولات والمختصرات وفويق المختصرات.[4] لم يعنتها التعريف كبير إعنات، حتى إذا

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1.
[2] - تحليل النص النحوي، الجزائر، دار الوعي،ط2، 2012، ص 72
[3] - محمد إبراهيم عبادة: الجمل في النحو المنسوب للخليل، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 32
[4] - محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي الإسكندرية، منشأة المعارف، 1986

وصلنا إلى ابن جني(392هـ) في كتابه "اللمع"، وهو كتاب تعليمي، نجده يكتفي بذكر حواليته (بتعبير اللسانيات الحديثة) حاداً الفعل كونه: ما يحسن فيه "قد" أو كان أمراً.[1]

فالفعل في كل تركيب؛ إذا بحثت عنه عرفته بسيماه، دالاً على الحدث، قابلا لدخول "قد" و"السين" و"سوف" وتاء التأنيث الساكنة،[2] لذلك نجد أصحاب المنظومات لا تعنيهم إلا هذه الحوالية الدالة على الفعل، بحيث ورد في ملحة الإعراب .

الفعل ما يدخـل قد والسـين   عليه مثل بان أو يبيـــــن[3]

وأورد ابن مالك: بتا فعلت، وأتت، ويا افعلي   ونون أقبلــن فعل ينجلــي.[4]

والفعل في منظور أهل القواعد الركن المهم في التركيب، حيث على ماهيته أسست نظرية العامل، التي أفرزت العديد من الأحكام والضوابط. وقد احتل الفعل في فلكها مكان الصدارة[5]؛ ذلك أن العامل تجلى الحديث عنه في كتاب سيبويه بدءاً من الصفحات الأولــى، وكأنه من المسلمات في النحو العربي؛ غير أن سيبويه لم يعرف العامل ما هـــو؛ وإنما يتأجل التعريف (تعريف العامل) إلى ابن الحاجب، الذي يجعله: "ما يتقوم به المعنى المقتضى"[6].

إن العامل أول ما وُجِدَ؛ وجد لهدف تعليمي؛ لأن الفعل يقتضي الفاعل، يطلبه حثيثاً. لذلك نجد من الباحثين من يعرف الفعل على هذا الأساس بِعَدِّهِ: ما أُسند إليه شيء، ولم يسند إلى شيء، بحيث ورد في كتاب "القواعد والفرائد في الإعراب" أن هذا الحد السابق

---

[1] - ابن جني : اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، بيروت،عالم الكتب، ط2، 1985، ص46

[2] - محمد بن صالح العثيمين محمد بن أحمد الهاشمي: الدرة النحوية في شرح الأجرومية، القاهرة ، دار ابن الجوزي ، ط1، 2006 ص 28.

3- الفاكهي: كشف النقاب عن مخذرات ملحة الإعراب، تقديم وتحقيق: عبد الرحمان بن عبد القادر المعلمي، بيروت، مكتبة الإرشاد ط1، 2009.

4 - ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتبويب: إبراهيم قلاتي، عين مليلة ، دار الهدى، 2008 ص08.

5 - عبد القادر عبد الجليل: المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، عمان، دار الصفاء، ط1، 2007، ص 108141

6 - محمد إبراهيم عبادة: النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس الحديث، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1 2009 ص111

أولى من قولهم أن الفعل: «يصح الإخبار به ولا يصح الإخبار عنه" لأنه منقوض بفعل الأمر والنهي والاستفهام وفعل الشرط والجزاء، فهذه أفعال لا تكون أخباراً»[1]

فالفعل في مادته لا ينفك أن يكون أحد أمرين اقترنا، كما يقول تمام حسان: "حدث تعبر عنه الحروف الأصلية الثلاثة، وزمن تدل على صيغة الفعل"[2]، وهذا معنى ما ورد في الاقتراح من أن الفعل يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته؛ أي كونه على شكل مخصوص. ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث بصيغتها.[3]

وليس من وَكْدِنَا أن نقف على تنوع الفعل إلى صحيح ومعتل مما يخص مادته، وإلى جامد ومشتق مما يختص بتصرفه، ومجرد ومزيد بالنظر إلى أصلية حروفه؛ لأن ذلك مبثوث بين ثنايا الكتب طارفها وتليذها[4]، وما يهمنا هنا انقسامه حسب دلالته الزمنيـــــــة، وسندع هذا الحديث مؤجلا، وانقسامه بحسب ما يدل عليه وما يتطلبه في التركيب (لازم ومتعدي) بحيث يمكن أن يكون هذا الحدث الموصول بالفعل علاجياً أو سجية،[5] فيقتضي الفعل العلاجي مفعولا في حين يكتفي الآخر بمرفوعه.

و الحق إن غير العلاجي هو الآخر يجوز أن يكون متعدياً؛ ذلك أن النحاة يفرقون بين العلاجي وغير العلاجي، فمعنى العلاج في الفعل أن يحتاج إيجاده إلى استعمال جارحة تحدثه، كأن تقول: ضربت زيداً، وقتلت بكراً. أما غير العلاجي فيتميز بعدم الافتقار إلى جارحة، بل يكون مما يتعلق بالقلب، مثل: ذكرت زيداً، فهمت درساً[6]

---

1 - ركن الدين جمال الإسلام بن محمد بن محمد ابن الحسن الحاوزاني الشوكاني، تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993 ص38 109

2 - تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000 ص61.

[3]- المرجع نفسه، ص61

[4]- ينظر: بوعلام بن حمودة، مفاتيح اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص60 وما بعدها. وينظر: سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص39 وما بعدها. وينظر: إبراهيم محسن، التطبيق في الإعراب والصرف، حلب، دار القلم العربي، ط1، 1995، ص13.

[5]- الخلاصة النحوية، ص61.

[6]- عبد الجبار توامة: التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص04.

ويذكر توامة عبد الجبار أن التعدية قرينة معنوية، فيورد حد المتعدي كما ذكره ابن يعيش؛ كونه ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، والتعدي: التجاوز، يقال عدا طـــــوره، أي تجاوز حده، أي أن الفعل تجاوز الفعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به[1]، لذلك ترى البصريين يذهبون إلى أن الفعل هو من عمل النصب في المفعول به إذ طلبه، بينما يذهب الكوفيون إلى أن الفعل والفاعل جميعاً عملا النصب في المفعـــــول به[2]

ويورد توامة معنى اللازم في المقابل وفقاً لما قرره الميداني، فهو ما يلزمك ولا يتعداك، مثل قام وقعد، لا تلحقه الكناية[3]. أما سيبويه فيرى أن الأفعال جميعها متعدية؛ لأن الفعل الذي يتعدى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى: قولك قد ذهب، بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب[4]

و جدير بالذكر أن نشير إلى تنوع المتعدي ذاته من الأفعال، فنجد فيها ما يتعدى بنفســـــه، وما لا يتعدى إلا بواسطة، فعلى الأول تنقل الحركة كلية إلى الآخر، وهذا ما يسمى تعدية بالنفس، فالمفعول به يكون صريحاً. أما على الثاني فيكون نقل الحركة بوسيلة ملونة بلونها الخاص، وتعبيراً عن هذه الوسيلة ذات اللون نستخدم حرف من حروف المعاني، والمفعول به يكون حينئذ غير صريح[5]

وحري بالملاحظة ما يراه مصطفى جواد، من أن التعدي في الأفعال (حقيقي ولفظـــــي)؛ فالحقيقي: كأكل الطعام، واللفظي: كقولنا (سفه نفسه، بطر عيشه، غبن رأيه). فهي أفعال تطورت من اللزوم إلى التعدي؛ وذلك بدلالة جواز قولك: سفهت نفســــه، وغبن رأيه، برفع هذه الأسماء على الفاعلية. ويرى مصطفى جواد أن ما يسمى بالمفعول الثاني والمفعول الثالث مفاعيل لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل المتعدي لا

---

[1]- المرجع السابق، ص04.

[2]- حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشرق، ط1، 2002.

[3]- التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ص04.

[4]- الكتاب، ج1، ص34.

[5]- التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ص04.

يجوز له في حيز الحقيقة وطبيعة الوجود أن ينصب إلا مفعولاً حقيقياً واحداً، لأن الحدث واحد فلا يقع إلا على جهة واحدة[1]

ب- الفاعل:

يحدثنا محمد إبراهيم عبادة عن الفاعل إذ لم يذكره سيبويه في حين اكتفى المبرد بقوله، هذا باب الفاعل وهو رفع، وكدا أبو جعفر النحاس قائلا الفاعل رفع أبدا، وكذا الزجاجي يقول الفاعل مرفوع أبدا، وسوف ننتظر الزبيدي الذي يقول: «إذا حدثت عن شيء أنه فعل فعلا ما، وقدمت فعله قبله، فارفع ذلك الشيء لأنه فاعل»[2]

والواقع إن الزبيدي هو الآخر ينحاز إلى تعريف الأولين، أو يتأثر بهم بأن جعل مدار تعريفه حول حكم الفاعل، الذي هو الرفع مما يجعلنا نجد ارتباطا وثيقاً بين الفاعل وحكم الرفع كأنه آيته وعلامته؛ ذلك لأن المصطلح النحوي بدأ على استحياء مرتبط بالدلالة اللغوية، ولم يتضح إلا على عهد أبي سعيد السيرافي (368هـ) الذي وضع حدوداً لبعض الظواهر النحوية.[3]

فلا غرو إذن ألا نجد في القرون الأولى الهجرية من تعريف الفاعل ألا حكمه، بل يكون الفاعل أصل المرفوعات وما سواه ملحق به،[4] وقد أعطي الرفع لثقله وقلته في الجملة فلا يحتاج كل فعل إلا لفاعل واحد، فأعطي الثقيل للقليل في حين أعطي النصب الخفيف للمفعول الذي قد يكثر في الجملة، بحكم أن الفعل قد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاث مفاعيل.[5]

وحين يتضح المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري نجد الشنتريني(536هـ) يعرفه هكذا: هو كل اسم أو مقدر به أسندت العامل إليه فعلاً مقدما عليه، وحقيقة رفعه

---

[1]- عبد الكريم براشد: التضمين في اللسان العربي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004، ص54.

[2]- النحو العربي، أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص272.

[3]- صابر بكر أبو السعود: النحو العربي دراسة نصية، القاهرة، دار الثقافة، 1987، ص43

[4]- الاسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص186.

[5]- كريم ناصح الخالدي: أصالة النحو العربي، عمان، دار صفاء، ط1، 2005، ص98

بإسناده الفعل إليه.[1] وسوف لن يختلف التعريف المنظوم عن المنثور كثيرا، بحيث يرد في الملحة: وكل ما جاء من الأسمــــــاء عقيب فعل ســـــالم البنـــاء

فارفعه أو تعرب فهو الفـاعل نحو جرى الماء وجار العامل[2]

فيكون الفاعل على هذا: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة.[3] فنجد القدماء يلحون على إقحام الفاعل في العملية الإسناديـــــــــة، وإعطائه حكم الرفع، والتأكيد على وروده بعد فعل أبداً، فلا يجوز أن يتقدم فعله وهذا ما سيصرح به الاسفرائيني حين يعرف الفاعل كونه ما كان مسنداً إليه من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبداً، نحو: قام زيد.

و الأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه، يدل على ذلك إسكان اللام لأجله (الفاعل)، في نحو"ضربت"، ووقوع الفعل بعده في "يفعلان" وإخوانه.[4]

والظاهر أن مثل هذه الضوابط من عدم جواز تقدم الفاعل فعله كونه جزء منه، إنما تكشف عن قدرات النحاة في الجدل، وهو جدل يكشف عن عناصر القاعدة ويربط بينها وبين غيرها من الظواهر اللغوية بما يعكس الفكر المنطقي، الذي يؤكده هذا الكم الهائل من القواعد وتعليلاتها، كما يزعم صابر أبو السعود.[5]

وسوف لن يكون من الهذر أن نذكر تعريف بعض الباحثين المحدثين للفاعل، فهادي نهر يعرفه بكونه من قام بالفعل أو اتصف به، وهو الذي أسند إليه فعل تام مقدم، أصلي الصيغة أو ما يقوم مقامه. والأصل فيه الرفع، واختص الفاعل بالرفع لأنه يقوم بإحداث الفعل ولا يستغني عنه.[6] من أجل هذا ذهب من ذهب إلى أن عامل الرفع في الفاعل هو الفاعلية لما قوت فيه أحدثت الرفع.[7]

---

[1]- الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، عمان، جدارا، ط1، 2006، ص115.

[2]- كشف النقاب عن مخذرات ملحة الإعراب، ص109.

[3]- المرجع نفسه، ص109.

[4]- اللباب في علم الإعراب، ص55.

[5]- النحو العربي دراسة نصية، ص70. -

[6]- النحو التطبيقي، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008، ص384.

[7]- التفكير العلمي في النحو العربي، ص231.

فآية الفاعل أن تبنيه على فعل تحدث به عنه.[1] أو يتصف به (بذلك الفعل)؛[2] لأن الحدث في الجملة قد يكون بالفاعل، نحو "مات"، ومن ثم جاءت عبارة أو قام به الفعل؛[3] أي اتصف به وتلبس به تلبسا، لأن الفاعل النحوي غير الفاعل في الواقع.

أما مجيء الفاعل في الجملة؛ فلا يختلف اثنان في أن يجيء تارة مظهراً صريحـــــــاً، وطوراً مضمراً مستتراً، فيتخذ من مختلف أجناس الكلام موقعاً له، من اسم جنس وعَلَمٍ وإشارة وضمير واسم موصول.[4] وإنما يقع اختلافهم حول مجيئه جملـــــــة؛ فمنع الجمهور مجيء الجملة فاعل، وذكر آخرون أن هذه المسألة ينبغي أن تكون في باب الإسناد اللفظي، ومنهم من قيد ذلك بأن يكون الفعل قلبيا معلقا عن العمــــــل، ويرى أن الجملة قد تقع فاعلا؛ إذا كان مقصوداً لفظها، وحكايتها بحروفهــــا، كقولنا: (يسرني أنجزت العمل).وقد يكون الفاعل مصدراً مؤولاً من حرف مصدري وفعل، أو من "أن" و معموليها، كقولنا: يسرني أن تتفوق.[5]

ومذهب سيبويه؛ هو جواز إتيان الفاعل جملة، شريطة أن يكون الفعل قلبياً، مستدلاً بقول فاطر السماوات: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين)[6]،على اعتبار جملة(ليسجننه)فاعل (بدا)[7]، وقد رُدَّ هذا بأن الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي بدا لهم بداء.[8]

ج- الأشكال النمطية للجملة الفعلية:

فالجملة الفعلية إذن، وركحاً على ما كنا نبدئ فيه ونعيد من ذي قبل؛ هي كل جملة ابتدأت بفعل، أو كل جملة كان مسندها فعلا، باعتبار التقديم والتأخير، فاقتضى المسند مسنداً إليه فاعلا أو ما ينوب عليه. ورأينا أن الفعل لازم ومتعدي، مما يمطط تركيب

---

[1]- يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، 1970.
[2]- ظاهر شوكة البياتي: تيسير الإعراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات،ط1، 2004، ص101.
[3]- الخلاصة النحوية، ص61.
[4]- النحو التطبيقي، ص384
[5]- المرجع السابق، ص349.
[6]- سورة يوسف، الآية35.
[7]- بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004، ص67.
[8]- النحو التطبيقي، ص348.

الجملة أو يقصره، وذروة سنام الأمر أن يكون الفعل في الجملة الفعلية متقدما على الفاعل، كما يستلزم أن يكون (الفعل مركز الإخبار)[1]

أما الأشكال النمطية للجملة الفعلية العربية، بالنظر إلى قواعد اللغة المختصة بالجمل الفعلية من تعجب وحذف وتعد في الأفعال ولزوم وتقديم وتأخير، فقد حمل عبء إحصائها عاطف محمد خليل، ويكفي أن نحيل على المرجع[2] الذي أحصى فيه جميع الأنماط بسبع وخمسين جملة أو نمط. وسنشير هنا إلى الهيكل العام للجملة الفعلية، كما أشار إليه علي أبو المكارم.[3]

1- الفعل +المرفوع

2- الفعل + المرفوع + المكملات

3- الفعل + المكملات + المرفوع

4- المكملات + الفعل + المرفوع.

باعتبار أن المرفوع يشمل الفاعل ونائبه، والمكملات تشمل جميع الفضلات غير العمد من مفعول به أو مفاعيل أخرى غيره، أو شبه جملة أو غيرها.

ولعله من المفيد أن نشير باقتضاب إلى أحوال الفعل تذكيرا وتأنيثا، وتثنية وجمعا وإفرادا في حال إسناده إلى الفاعل، بحيث يكون واجب التذكير إذا كان الفاعل مذكرا مفردا أو مثنى وجمع مذكر سالم، أو كان مؤنثا مفصولا عن فاعله بـ "إلا"، كقولنا: ما قام إلا فاطمة.[4]

و يذكر هادي نهر أن الأصل فيه التذكير، غير أنه يجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً عاقلاً أو غير عاقل متصلاً بالفعل، إلا أن بعضهم طرح التاء من المؤنث الحقيقي غير العاقل، وهو رأي ضعيف. وذهب بعضهم إلى حذف التاء إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا

---

[1]- بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، ص67.

[2]- المرجع السابق، ص67.

[3]- الجملة الفعلية، ص38.

[4]- علي بهاء الدين بوخدود: المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، ص101.

عاملا.[1] و يجب تأنيث الفعل كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى مؤنث حقيقي أو مجازي، أو كان الفاعل ضميراً عائداً إلى جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر غير عاقل.[2]

وما يقتضيه التركيب السانتكسي في اللسان العربي؛ ألاَّ يطابق الفعل الفاعل إذا تقدمه إفرادا وتثنية وجمعا في العربية المشتركة، ما خلا لغة من لغات العرب تنسب إلى طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث على خلاف، مما سماه الخليل لغة"أكلوني البراغيث "، إذ يتبع الفعل فاعله تثنية وجمعاً[3]، وقد جاءت على هذه اللغة أشعاراً كقول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وتميم

كما جاء بعض آي كتاب الله على هذه اللغة، كقوله تعالى:(وأسروا النجوى الذين ظلموا)[4] وكذا قوله تعالى:(ثم عموا وصموا كثير منهم)[5] وفي قراءة ابن مسعود وأصحابه قوله تعالى:(قد أفلح المؤمنون)[6] ، (قد أفلحوا المؤمنون).[7] أما قرينات العربية من الساميات فقد وردت تراكيبها على هذا النسق، مثل العبرية وكذا الآرامية، وحتى الحبشية،[8] مما يرجح أن يكون رأي إبراهيم أنيس زعماً رشداً حول هذا التركيب، أن يرتد إلى أصل السامية الأولى، وأن يكون التركيب العربي في مستهله على هذا النحو قبل أن يتطور ويتحول تركيبها إلى ما نحن عليه.[9]

---

[1]- النحو التطبيقي، ص355.

[2]- علي بهاء الدين بوخدود، مرجع سابق، ص101.

[3]- عبد الجليل مرتاض: دراسة سانتكسية للهجات العربية القديمة، رسالة دكتوراه، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1994، ص479

[4]- سورة الأنبياء، الآية03.

[5]- سورة المائدة، الآية 71.

[6]- سورة المؤمنون، الآية 01.

[7]- ذكر عبد الجليل مرتاض أن هذه القراءة عثر عليها في كتاب مفقود، وقد طلبناها عبثا في محتسب ابن جني فلم نجد لها أثراً. ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998،

[8]- عبد الجليل مرتاض: الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة، دار الغرب، 2002، ص139 وما بعدها.

[9]- في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص33.

ثانيا: الزمن في الجملة الفعلية:

إن أهم ما تستميز به الجملة الفعلية هو عنصر الزمن؛ ذلك بأنه بعض لحمة فعلها الذي هو مدار حديثها، فالفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن، وفي تعريف أبي نصر الفرابي: الفعل لفظ دال على معنى مفرد، يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدل ببنيته لا بالغرض على الزمن المحصل، الذي فيه ذلك المعنى.[1] فلا مناص إذن للفعل من الدلالة على الزمن بحيث يشكل هذا الأخير أحد دعامتين في هيكل الفعل، إلى جانب الحدث. ونادراً ما يأتي مفرغا من عنصر الزمن، كقولنا: كَرُمَ وظَرُفَ.[2] فلا غرو أن يجعل ابن فارس ماهيته جميعها في الزمن، حيث يقول: الفعل ما دل على زمان.[3]

وصيغ الزمن في العربية التي تنم على أقسامه نجدها اثنان: "فعل" للماضـــــــــــي، و"يفعل" للحال والاستقبال اتباعا للزمن الطبيعي ربما كما علل حسن خميس الملخ؛ ذلك أن الزمن ماضي وحاضر ومستقبل.[4] أم اقتداء بصنوات العربية من اللغات السامية، بكونها لا تدل في الأصل على الأزمنة بالمعنى الدقيق لمصطلح الزمن، والزمن فيها يعني تمام حدوث الحدث أو عدم تمامه، فإذا كان الحدث قد تم وانتهى استعمل صيغة الماضي، وإذا لم يتم الحدث استعملت صيغة المضارع.[5] و من ذلك العبرية التي تدل فيها صيغ الفعل على إتمام الحدث أو عدم إتمامه، وتسمى الصيغة الأولى الصيغة التامة، والصيغة الثانية الغير تامة.[6]

و لا نستبعد إلا القول القائل بتأثر العرب في تقسيم الزمن بالمنطق والفلسفة، حيث ربطوا ربطا وثيقا بين الصيغة والزمن فقسموا الفعل ثلاث أقسام: ماض وحاضر ومستقبل وفقا للتقسيم الفلسفي. واستبعادنا له من منطلق إشارة سيبويه له في كتابه بصريح

---

[1]- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، القاهرة، دار الغد الجديد، ط1، 2007، ص16.

[2]- عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص21.

[3]- المرجع نفسه، ص21.

[4]- التفكير العلمي في النحو العربي، ص144. وينظر: دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1987، ص15.

[5]- عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة، العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص32.

[6]- محمد عوني عبد الرؤوف: قواعد اللغة العبرية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2006، ص23.

العبـــــارة، وقد ورد التعريف سابقاً وهو نص من القرن الثاني الهجري بحيث لم يكن إذ ذاك تأثر بالمنطق ولا بالفلسفة.[1]

ولإيلاف العرب إلافهم الاختلاف، نجدهم يختلفون في هذا الموضع حول صيغة الأمر "افعل"، فجعلها البصريون قسيماً ل"فعل" و"يفعل" وأقصاها الكوفيون، فجعلوها مقتطعاً من الفعل المضارع. ويرى من المحدثين السامرائي أن فعل الأمر طلب حدث كسائر الأحداث غير أن دلالته الزمنية غير واضحة.[2]

و لما أراد الكوفيون أن يجعلوا الصيغ ثلاثة وضعوا "فعل" للماضي، و"يفعل" للمضارع، وأضافوا قسما ثالثا أطلقوا عليه اسم الفعل الدائم، وهو ما أطلق عليه علماء البصرة اسم الفاعل.[3] والحق إن من اللغات السامية ما يعضد إطلاقهم الفعل الدائم كما في العبرية التي تقسم الفعل أربعة أقسام :ماضي، حال، المضارع وأمر. فتفيد الحال عندهم اسم الفاعل في العبرية، ويدل على الذي قام بالفعل، ويوظف في العبرية للتعبير عن الحدث الملابس للفعل أي للدلالة على اسم الفاعل.[4]

أما من يرمي العربية بسهام القصور من ناحية الزمن، فيغتدي سائلا عن الأزمنة المتخصصة، كما في الفرنسية مثلاً؛ فقد فاته أن ثمة زمنين: زمن صرفي تدل عليه الصيغة، وزمن نحوي يرتد دلالة إلى السياق والمقال، ومن ثم فلا بد أن تقوم القرائن الحالية و المقالية بدورها في تحديد الزمن.[5] لذلك يفرق الدكتور تمام حسان بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي، فيجعل هذا الأخير وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه.[6]

فالقرائن في التركيب يتحدد بها الزمن، بالإضافة إلى الفعل وصيغته الصرفية، ولا عجب أن ينقلب الزمن بموجب هذه القرائن فيعبر عن زمن الحال بصيغة الماضي، ويعبر

---

[1]- ينظر: عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص15- 16- 17.

[2]- زمن الفعل في العربية، ص40.

[3]- عبد الله بوخلخال، مرجع سابق، ص33.

[4]- الفعل بين العربية والعبرية، المجلس الـأعلى للغة العربية، مجلة فصلية، 2001، ص148 ونحن نصر في كل آونة على إلحاق تراكيب العربية بصنواتها الساميات استجابة لنداء صبحي الصالح: " وفي لغتنا أعظم بالباحث إذا كان ملماً ببعض اللغات السامية كالسريانية والعبرية فبهذا الإلمام يلاحظ مواطن التقارب والاختلاف والأخذ والاقتباس." وكان الخطأ المنهجي الذي وقع فيه سلفنا أن قطعوا ما بين العربية وأخواتها من الساميات.

[5]- زمن الفعل في العربية، ص10.

[6]- اللغة العربية مبناها ومعناها، ص241.

عن الاستقبال بالماضي.[1] من أجل ذلك أورد ابن السراج(317هـ)علته؛ بأن حكم الأفعال أن تأتي جميعها لمعنى واحد بلفظ واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلا على المراد فيها، فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موضع بعض، وذلك مع حرف الشرط (إن قمت...)؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال. و كذلك "لم يقم أمس" وجب لدخول "لم" لولا هي لم يجز؛ قال: لأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي؛ فإذا انتفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء.[2]

[1]- عبد الله بوخلخال، مرجع سابق، ص51.

[2]- نصوص في النحو العربي، ص399.

ثالثاً: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة

النمط الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي

النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع

النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول

النمط الرابع: الجملة الشرطية

النمط الخامس: الجملة المنفية

النمط السادس: الجملة الطلبية

ثالثاً:أنماط الجملة الفعلية في المعلقة:

لعله من المفيد أن نذكر بادئ ذي بدء، ونحن نتوجه لدراسة التركيب النحوي للجملة الفعلية؛ ما يقوم عليه النظام النحوي للغة العربية، وإن كانت دراسته دراسة تتسم بالحداثـة؛ ذلك أن المحدثين يطلقون على النحو القديم اسم النحو التقليدي، بينما يطلقون على النحو حديثاً "علم التراكيب "وهو بحث في العلاقات الداخلية، ووحدات التركيب في السياق.[1] ويتألف النظام النحوي لدى تمام حسان من:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل و الأساليب.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخالصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد ،والتخصيص والنسبة ،و التبعية وهي قرائن معنوية.

4- وما يقدمه علم الصوتيات و الصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التصريف.[2]

فنظرية الدكتور تمام حسان فيما يتصل بالنص تقوم على أساس تضافر القرائن المعنوية واللفظية حيث تشترك القرائن المعنوية واللفظية في ت حديد معنى النص.[3]

وإذا كان الأسلوب استغلالا لإمكانات النحو؛ فإن ذلك على حد قول أحد الباحثيـــــن، يغنينا بشكل ملحوظ على الوصول التي الطريقة التي يسلكها المبدع في صياغة عمله الإبداعي، ومن ثمة إذا كان الشعر فناً لغوياً؛ فإن النحو حينئذ يشكل أحد الأبنية الأساسية التي يعتمد عليها في تفسيره، ولذا فإن التركيب اللغوي للعبارة الشعرية يشكل مدخلا ضرورياً لدراسة النص والوقوف على أسراره، ثم دلالاته المحتواة.[4]

---

[1]- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002، ص26.

[2]- اللغة العربية مبناها ومعناها، ص178.

[3]- حسني عبد الجليل يوسف: اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، الاسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2007، ص78.

[4]- مختار عطية: الجملة الفعلية في شعر محمد بن حازم الباهلي(دراسة أسلوبية)، الاسكندرية، دار الوفاء، ص36.

وهل البحث في التراكيب إلا سعيٌ وراء استكشاف دلالاتها، وأن المعنى الخفي الغامض والمستكن وراء هذه الحال من أحوال اللفظ العربي، إنما هو تلك الاختلاجة الخفية والغامضة في باطن النفس التي أبدعت هذا التركيب.[1] فياليت شعري ما هي التركيب والأنماط التي آثرها عبيد في معلقته دون سواها؟

النمط الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي

إن اللحمة والأساس الذي تتكون منه كل جملة؛ هما عنصرا "المسند" و "المسند إليه" والجملة لا تكاد تخلو منهما تقديراً أو لفظاً، بالإضافة إلى التوابع و التقييدات التي تمثلها وظائف نحوية مختلفة تسمى "الفضلة" كالمفعولات والحال والتمييز. وليس معنى الاستغناء أنه يمكن الاستغناء عنها؛ بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر، كما في قوله تعالى:(وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)[2] ف"كسالى"، حال واجبة الذكر، وتختلف الجمل بموجب العناصر المكونة لها طولاً وقصراً؛ بل يمكن أن تطول بمقتضى عناصرها المؤسسة نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمي، فتطول الجملة من دون أن يذكر في بنيتها عناصر أخرى غير عناصرها المؤسسة.[3]

أما عناصر الإسناد الأساسية في الجملة الفعلية؛ فالفعل والفاعل على أن يميز الجملة الفعلية كونها ترتد إلى الزمن الماضي؛ وذلك بفعلها الذي يذهب فيه جمهور النحاة إلى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيأته. ولا دلالة له حسب الوضع على أمر آخر سواهما أصلاً. أما دلالته على الفاعل فدلالة عقلية على مذهب القدماء.[4] وذلك ما يعنيه المحدثون وعلى رأسهم تمام حسان بكون القرينة الإسنادية قرينة معنوية.[5] فالجملة من الفعل والفاعل لا تحتاج إلى رابط لفظي؛ لأن اتحاد عنصراها أقوى من أي رابط

---

[1] - المرجع السابق، ص53.

[2] - سورة النساء، الآية 142.

[3] - شيماء رشيد زنكنة: الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، عمان، دار صفاء، ط1، 2011، ص77.

[4] - ظبية سعيد السليطي، مرجع سابق، ص21.

[5] - حسني عبد الجليل يوسف، المرجع السابق، ص105.

آخر، ولشدة اتصال الفاعل بفعله أصبحا كالكلمة الواحدة؛ الفعل صدرها والفاعل عجزهـــا، ولا يجوز تقديم العجز على الصدر.[1]

وإذا كان الماضي هو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي؛ فإن مذهباً دقيقاً يسلكه القدماء حينما يبينون لك علة؛ بنائه ذلك بأن طول المراقبة، ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها. وإذا عجنا على العينـــــــي(855هـ)؛ وجدناه يجعل علة بناء الفعل الماضي لفوات موجب الإعراب[2] وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة، والأصل في الأفعال البناء؛ لأنه مستغن عن الإعراب لأن لكل واحد من معاني الأفعال صيغة بإزائه، ولا يعرض له معنى يوجب تغيير لفظه إظهارا لذلك المعنى، كما يعرض للاسم معنى يقتضي تغير آخره.[3]

و فيما يلي تحليل لبعض أنماط الجملة ذات الفعل الماضي على أن نجملها في جدول توضيحي بعد هذا الإيثار الانتخابي لبعضها:

قـــــــول الشاعر(عبيد): أقفر من أهله ملحوب.[4]

المسند	المكملات	المسند إليه
أقفر	من أهله	ملحوب

وإذا علمنا أن معاني هذه الكلمات المفتاحية تعد مداخل معجمية لدراسة هذا التركيب بالرجوع إلى معاجم اللغة؛ فقد ورد في معجم البلدان[5]: أن طريق ملحوب: طريق واضح سهل، و"ملحوب" الواردة في المعلقة؛ ماء لبني أسد بن خزيمة. وأورد ذات المصدر؛ أن ملحوب، ومليحيب (تصغيراً)؛ قريتان لبني عبد الله بن الدئل بن حنيفة باليمامة.

---

[1] - عبد الخالق زغير عدل: بحوث نحوية في الجملة العربية، العراق، زند للطباعة والنشر، ط1، 2011، ص77.

[2] - يذكر براجستراسر أن الإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية وفي بعضه الحبشية، ونجد آثارا منه في غيرها. ينظر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994، ص117.

[3] - بدر الدين العيني: شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد،القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.

[4] - هذا صدر مطلع القصيدة وعجزه هو: فالقطبيـــــــــات فالذنـــــــــــوب

[5] - ياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ج5، ص191.

وأورد العلامة المقرئ منير الفيومي[1] : أن القفر؛ المفازة لا ماء بها ولا نبات، والقفر: الخلاء، وأقفر الرجل إقفاراً: أصار إلى القفر، وأقفرت الدار: خلت.أما صاحب معجم أمهات الأفعال؛[2]فقد آثر أن يورد الفعل "أقفر" في جملة من السياقات، أتى فيها الفعل متعدياً بالخافض"من" ما خلا قول القائل، الذي أورده صاحب الكتاب" أقفرت الدنيا حول سليم، ووجد نفسه في فراغ ووحشة وانعزال" بحيث لم يتعد الفعل "أقفر" بالخافض.

و الجملة كما هو مبين أعلاه من فعل وفاعل؛ لكن لا يرضينا أن نقف عند هذا الوصف الابتدائي؛ ذلك لأن وضع المفردات في السياق لها يد في نسج التركيب، وعلم الصرف ما يفتأ لصيقا بعلم النحو. وأن ثمة صلة وثيقة بينهما، وتتضح تلك الصلة في معالجة بعض الظواهر اللغوية التي تأتي على رأسها تلك الفائدة اللغوية الجليلة التي يؤذيها علم الصرف حين الإعراب.[3]

يأتي في طليعة تلك الفائدة تنوع الفعل الماضي بين التجريد والزيادة، وفيما يلي رسم توضيحي لهذا التنوع:

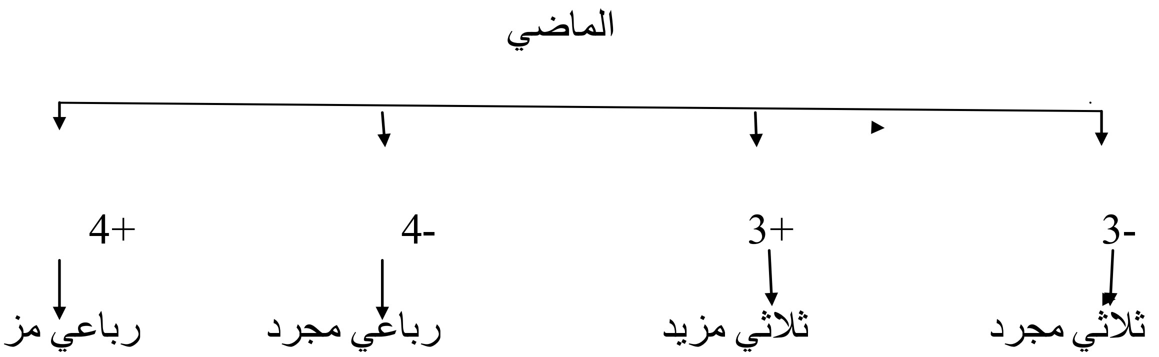

فالثلاثي "فَعَلَ"؛ مجرد ومزيد، والرباعي "فَعْلَلَ"؛ مجرد و مزيد.[4] أما هذا الوزن "أفعل" الذي آثر عبيد أن يبدأ به معلقته "أقفر" ، والذي تداول عليه شعراء المعلقات في المعلقات إجمالا بحيث ورد مائة مرة ومرتين في المعلقات العشر جميعها.[5] وإن من

---

[1] - المصباح المنير، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1996، ص264.

[2] - أحمد عبد الوهاب بكير، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997،ص1120.

[3] - محمود سليمان ياقوت: الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص12.

[4] - مطهري صفية: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003، ص165.

[5] - ندى عبد الرحمان الشايع: معجم لغة دواوين الشعراء، المعلقات العشر تأصيلا ودلالة وصرفا، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1993، ص275.

أعرف معاني ودلالات هذا البناء الصرفي كما أقرت كتب الصرف[1] ؛ هي الصيــــــرورة؛ فهمزة "أفعل" إن بلغت معانيها واحدا وعشرين دلالة ومعنى؛[2] فهي هنا تدل على التصيير أي "صار إلى" وقد كان المكان عامراً فأضحى خلاءً قفراً.

وهل لنا بعد ذلك أن نستهدي هدي المحدثين في تناولهم الصيغة الإفرادية بدلالتها الإيحائية، هذه الدلالة التي ليست بدراسة التركيب الصرفي للكلمة الذي يؤذي إلى بيان معناها المعجمي، بل هي بالإضافة إلى ذلك بيان لمعنى صيغها خارج وداخل السيـــــاق، وهذا يؤكد صلة علم الصرف بعلم الدلالة، فكلاهما متكاملان متداخلان.[3]

وإدخال أحرف الزيادة affixation على الأصول الثلاثية؛ يكون إما تصديراً أو توسطاً أو تذييلاً. وتظهر هذه الزيادة إلى جانب المعنى الأصلي للكلمة، معاني جديدة ناتجة من تولد كلمات جديدة، وبالتالي نحصل على بناء تركيبي، أو ما نستطيع تسميته بالمكون التركيبي. و هو يتألف من المكون الأساسي، أي البناء الأصلي والمكون التحويلي، أي الزيادة وما أحدثته من تحولات داخل المكون الأساسي، وبعد ذلك دلالة هذا المكون التركيبي وهو ما يسمى بالمكون الدلالي.[4]

وإذا أخذنا صيغة "أفعل" التي هي زنة لـ"أقفر" وجدناها صوتياً مركبة من ثلاث مقاطع:

أَفْعَلَ ←———— أَ قْفَرَ

1- أَفْ ↔ أَقْ ←———— ص + ح + ص = مقطع متوسط.
2- عَ ↔ فَ ←———— ص + ح = مقطع صحيح مفتوح.
3- لَ ↔ رَ ←———— ص + ح = مقطع قصير مفتوح.[5]

وقد قلنا سابقا بأن"أَفْعَلَ" يتكون من مكونين: مكون أساسي ومكون تحويلي.[1]

---

[1] - ينظر: الصرف التعليمي، وينظر: تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، محمد سالم محسن، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.

[2] - نجاة عبد العظيم الكوفي: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989، ص31.

[3] - مطهري صفية، المرجع السابق، ص07.

[4] - المرجع نفسه، ص59.

[5] - المرجع نفسه، ص59.

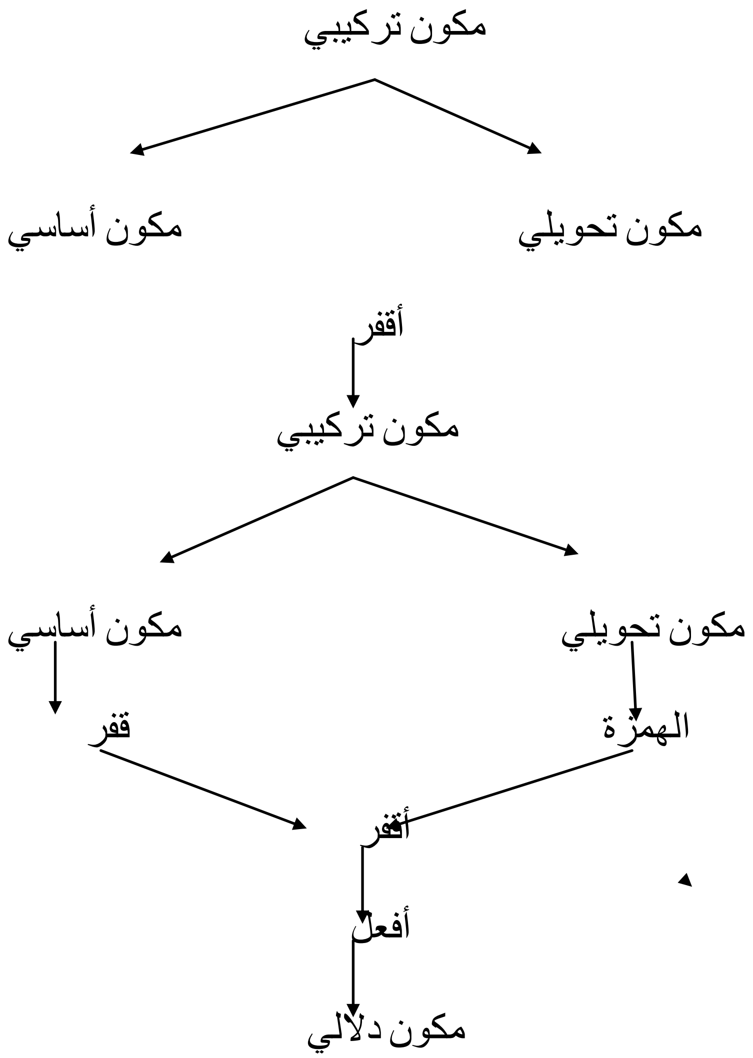

وهذه الهمزة التي تجتاح بنية الفعل سوف ترديه متعدياً مجاوزاً؛ لا بنفسه ولكن بالخافض "من" من حروف المعاني الذي يُكَوِّن الكيفية التي يستدعي بها الفعل مفعوله بصيغة معينة. وربما في مطلع معلقة عبيد كانت المساءلة عن المفعول "الأهل" أكثر إلحاحاً من المساءلة على الفاعل "ملحوب"؛ لذلك تقدم "الجار والمجرور "على الفـــــاعل، نظن هذا، وقد يكون طلب إقامة الوزن هو من يقتضي التقديم، الذي سوف يغذو سيرة متبعة لدى عبيد كما سوف نرى.

1 - المرجع نفسه، ص59.

قـــــــــوله: أخلف ما بازلاً سديسها.[1]

المسند	المكملات (زائد+ مفعول به)	المسند إليه
أخلف	ما بازلاً	سديسها

وسوف نأتي بين يدي التحليل على شرح المفردات، كمداخل معجمية لفهم مبتغى التركيب. البازل: آخر ناب ينبت للإبل، ويكون في السنة التاسعة من العمر. السديس: يكون في السنة الثامنة. وقوله: أخلف السديس بازلا، جعله خلفا له أي بعده.[2]

وقد يُستغرب مدخل "ما" هاهنا في تِهِ الجملة، ولا يكون دخولها إلا زائداً، فالزيادة في "ما" تكون للكف ولغير الكف؛ فدخولها للكف يكون في"ربما"و"إنما "، ولغير الكف تكون لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، ويظل النظام بين أجزاء الجملة الواقع قبلها وبعدها على أصله من الناحية الإعرابية والمعنوية دون تأثر بها. ووقوعها (ما) هكذا كثير في الشعر والتنزيل وسائر كلام العرب، على حد زعم ابن يعيش.[3]يقول عنترة بن شداد:

يا شاة ما قنص لمن حلت له   حُرِمَت علي وليتها لم تُحْـــــــــرَمِ[4]

ويرى فيها أحد الباحثين أن لها وظيفة تؤذيها في هذا الموضع؛ وهي إدخال معنى التنكير والإبهام فيما دخلت عليه وذلك لتعظيم شأنه؛[5] لأن التنكير قد يأتي لتعظيم المتحدث عنه،[6]ولكن هذا لا نظنه أبداً سرمداً. وهذا المثال عَالِيَه يقدح في هذا الحكم؛ لأن"ما " هاهنا لا تؤذي إلى الإيغال في التنكير؛ لأن البازل أخلف السديس، والسديس هنا معرف بالإضافة، وأولى فيما نظن للمخلِّف أن يكون أعرف من المستَخلَف.

أما ما يسترعي الانتباه في هذا الموضع وفي تراثنا العربي؛ هو قول الشاعر "أَخْلَفَ"؛ فماذا بينها وبين "خَلَفَ"، وفي مثل هذا أُلِّفَت الأسفار والقراطيس من لدن

[1] - هذا صدر البيت الذي عجزه: لا حقة هي ولا نيـــــــــوب

[2] - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص377.

[3] - الصادق خليفة راشد: درو الحرف في أداء معنى الجملة،بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص61.

[4] - "ما": صلة زائدة، ينظر عنترة بن شداد، الديوان، بيروت، دار بيروت، 1984، ص68.

[5] - الصادق خليفة راشد، مرجع سابق، ص61.

[6] - ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط3، 2008، ص38 وما بعدها.

علمائنا الأجلاء.[1] وفي مثل ما وقع على زِنَةِ "فَعَلَ"و"أَفْعَلَ" يقول سيبويه: وقد يجيء فَعَلت و أَفْعَلْت المعنى فيهما واحد؛ إلا أن اللغتين اختلفتا. أما ابن جني فيعقد باباً في "الخصائص" باسم: الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً:"سَقَى و أَسْقَى" يزعم أنهما بمعنى، وأن الاختلاف اختلاف لهجي.[2]

ومن حَلَّلَ التركيب صوتياً وفق نظرة لهجية؛ قال إن "فَعَلَ"تتكون من ثلاث مقاطع صوتية مفتوحة جميعها[3] هكذا:

فَعَلَ
- فَ ⟵ ص + ح = مقطع قصير مفتوح.
- عَ ⟵ ص + ح = مقطع صغير مفتوح.
- لَ ⟵ ص + ح = مقطع قصير مفتوح.

وقد أسلفنا القيل في المقاطع المكونة ل"أفعل"، فنسبوا "فعل" للغة الحجاز، و "أفعل" للغة تميم ووجدوها سيرة متبعة لأهل الحجاز أن يميلوا إلى فتح المقطع في حين يميل التميميون إلى إغلاقه في عدد من الظواهر، كقولهم في:

فُعُلٌ ⟷ فُعْلٌ، رُسُلٌ ⟷ رُسْلٌ.[4]

وربما ادعوا عكس ما زعموه أولاً، في إيعاز "أفعل" إلى الحجاز، كـ"أبشر" و"أصعق"، وعزوهم "فعل" لتميم كما في "هلك".[5] و لا عدوان في ذلك فإن قبيلة بني أسد وجدناها توافق لهجة الحجاز حيناً وتوافق لهجة تميم في أحايين أخرى في التلاقي

---

[1] - وذلك في باب "فعل وأفعل" و"فعلت و أفعلت". ينظر مثلا: أبي جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس(338هـ)، عمدة الكتاب، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2004، ص379. وينظر: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(291هـ)، الفصيح، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي،دار الشهاب، ص68. وينظر: أبي علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الرياض، كنوز إشبيليا، ط1، 2004، ج1، ص45. وينظر: أبي علي محمد بن المستنير قطرب(207هـ)، كتاب الفرق، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، محمد علي الرديني، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1995،2، ص19. وينظر: ابن السكيت أبو يوسف يعقوب(244هـ)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف.

[2] - جمال حسين أمين إبراهيم: بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008، ص80.

[3]-تنظر أنواع المقاطع الصوتية وتعاريفها: محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2007، ص 176.

[4] - بنية الكلمة العربية، ص83.

[5] - المرجع السابق، ص87.

اللغوي رغم تباعد المواطن وتنائي الديار.[1] فلا غرو أن ترد زنة "أفعل" في قول هذا الأسدي اتباعا لإحدى الاثنتين، ولكن ماذا عما كنا نخوض فيه من ذي قبل بأن الزيادة في المبنى تقابلها الزيادة في المعنى؛ أم يكون دخول هذه الهمزة في هذا الموطن عبثاً.

إن نظرة إلى معجمات اللغة قد تنحي عنا هذا الغبن وذا التساؤل، وقد أُثر عن الأصمعي(215هـ) قوله: أَخْلَفَ الله عليك؛ إذا دخلت الباء في"بخير" أُسقطت الألف فنقول: أخلف الله عليك خيراً، وقد أُثر عن الجوهري قوله: يقال لمن له مال أو ولد أو شيء يستعاض: أخلف الله عليك؛ أي رد لك، فإن كان هلك له أخ أو عم أو ولد؛ قلت: خلف الله عليك، بغير الألف؛ أي كان الله خليفة.[2]

وليس لنا إلا أن نقر بأن الهمزة هنا للتعدية، فإن كانت الدلالة الحسية للمادة في "خلف" تفيد معنى التعاقب بين شيئين؛ إذ يقال أخلف الشجر أخرج ورقاً بعد ورق، وأخلف الطائر أخرج ريشاً بعد ريش؛[3] فلا تكون هذه الهمزة إلا همزة تستوجب بها التعدية. فمن دلالات الهمزة في "أفعل" أن يتعدى بها الفعل.[4]

---

[1] - ينظر كتاب أحمد علم الجندي: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1978. وتنظر ظواهر لهجية مشتركة في كتاب الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة لعبد الجليل مرتاض. وينظر الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. وينظر: هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطور، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

[2] - الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار مكتبة الحياة، مج5، ص100 وما بعدها.

[3] - أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، ص267.

[4] - هادي نهر: الصرف الوافي، عمان، دروب، 2011، ص198.

نقول: خلف السديس

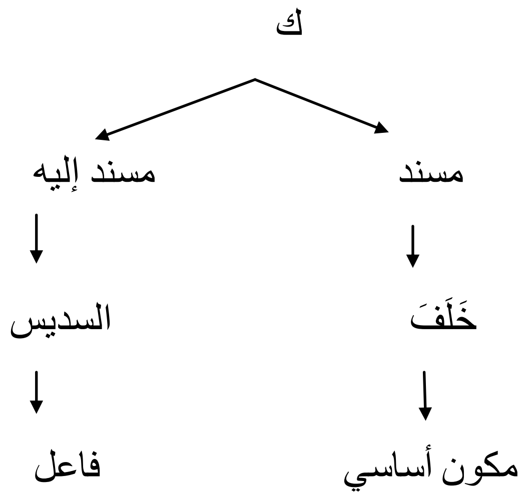

أخلف السديس البازل

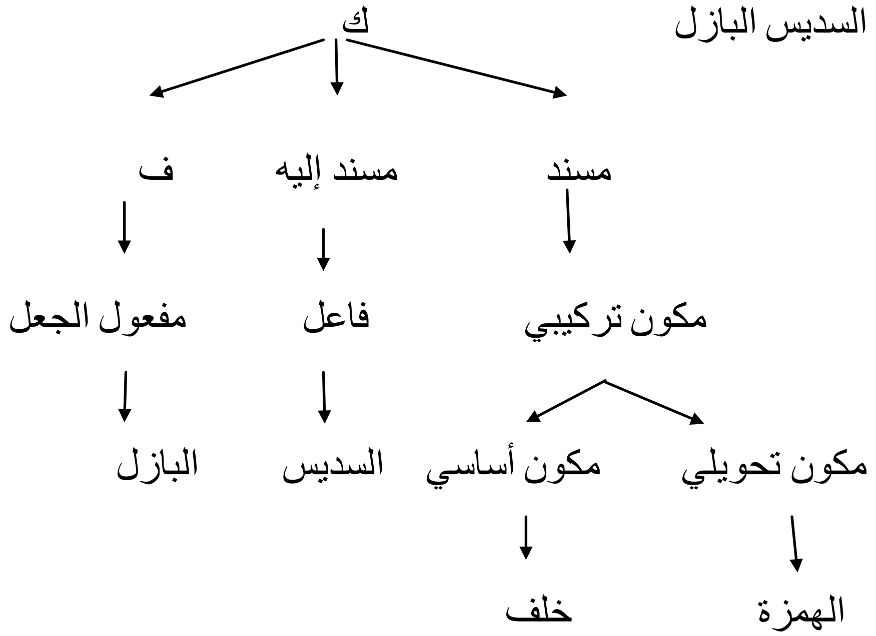

وقد قلنا من ذي قبل أن تقديم الفاعل على مفعوله عادة سوف يتعودها عبيد؛ فيغتدي الفعل الذي تعدى بالهمزة لديه وكأنه أشد طلبا لمفعوله فيتقدم الفاعل. غير أن ما يميز التركيب هذه المرة هو الفصل بين الفعل ومفعوله ب"ما" الزائدة، وبناءً على المثالين السابقين نجد أن فلسفة الشاعر أن يجعل كل شطر يستقل كتركيب بذاته فقد يكون زيادة لإقامة ساعد الوزن في المعلقة.

قـــــــوله: أصبحت في غداة قرة.[1]

المسند	المسند إليه	المكملات
أصبح	التاء	في غداة قرة

أصبحت: دخلت في الصباح، والغداة:الصباح، والقرة:البرد.[2] ويروى "في غداة قُرٍّ"[3] وهنا يتحلل "أصبح" من وظيفته التقييدية في الجملة الاسمية، فيستدعي فاعلا وهو فعل لازم لا ناسخ من أخوات "كان"،ولا يقال فيه إلا بعض ما قيل في دلالة الوزن "أفعل" فيما سبق، ومن دلالاتها الدخول في الزمان والمكان.[4] وقد قال تعالى:(فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السماوات وعشياً وحين تظهرون).[5]

والأفعال"أمسى، أصبح، أظهر" تدل على دخول الفاعل في هذه الأوقات، ومن المسموع "أضحى، أفجر، أهجر" وقد أتت هذه الأفعال للدلالة على الزمان والمكان على صيغة "فَعَّلَ"، قال تعالى:(ولقد صبحهم بكرة غداة مستقر)[6] غير أن سيبويه فرق بين صيغة فَعَّلَ في الدلالة على الزمان، بقوله:«وتقول: أصبحنا وأمسينا و أسحرنا....وذلك إذا صرت في حين صبح ومساء وسحر، وأما صبَّحنا ومسَّينا وسحَّرنا فتقول أتيناه صباحاً ومساءً وسحراً، ومثله بيتناه أتيناه بياتاً». ومعنى ذلك أن دخول الهمزة تفيد دخول الفاعل في الوقت؛ أما التضعيف فإنه يؤقت لوقوع الحدث ومن ثم استعمل المضعف متعديـــــــــــــأً، والمزيد بالهمزة لازماً.[7]

فتغتدي بهذا الصيغة الإفرادية للفعل "أصبح" مشحونة دلالياً بمركبين كما يلي:

---

[1] - صدر البيت الذي عجزه: يسقط عن ريشها الضريب

[2] - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص379.

[3] - الزوزني: شرح المعلقات العشر، بيروت، دار الفكر، 2010، ص103.

[4] - ينظر: الصرف الوافي، والصرف التعليمي، أبنية الأفعال دراسة لغوية

[5] - سورة الروم، الآية17.

[6] - سورة القمر، الآية 38.

[7] - أبنية الأفعال دراسة لغوية، ص12.

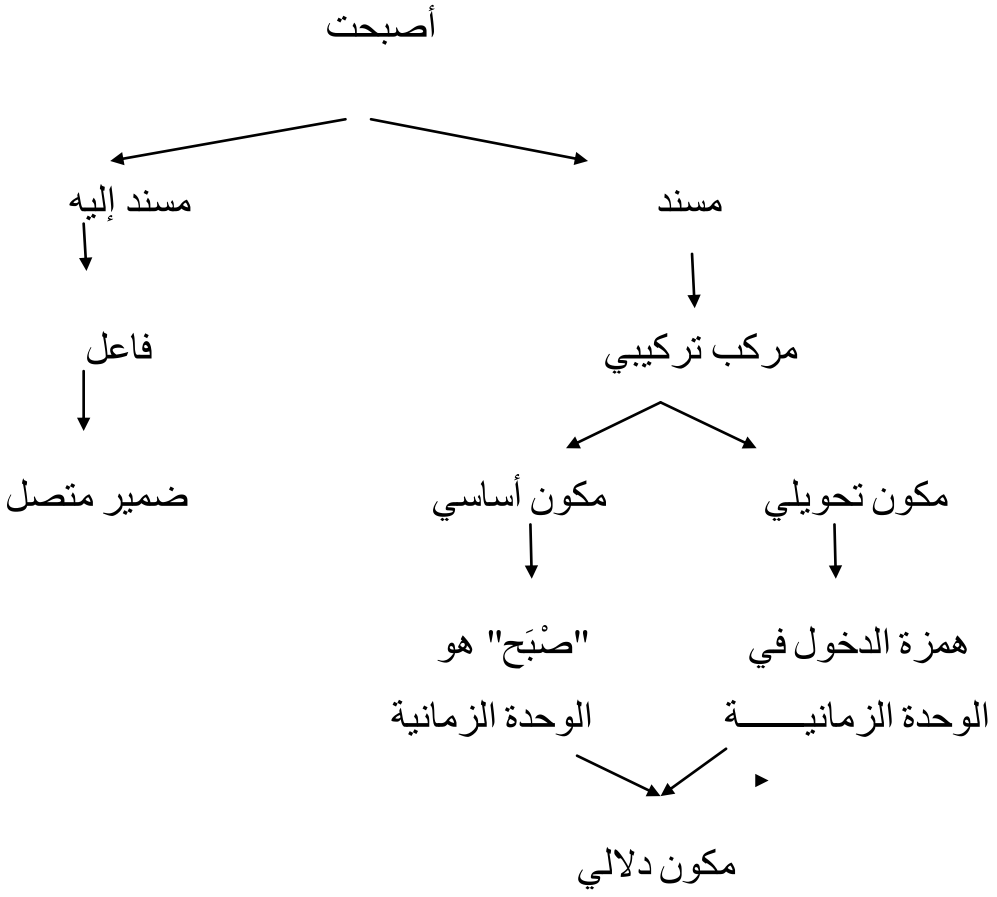

وفي تركيب عبيد"أصبحت في غداة قرة" الفاعل ضمير متصل، والمكملات(في غداة قرة) جار ومجرور ومضاف إليه. ويجدر بالذكر أن فاعل "أصبح" متبوع بحال تمثلت في عجز البيت وهو(يسقط عن ريشها الضريب)، فيغتدي الشطران هذه المرة مرتبطين ببعضهما؛ وإن كانت الرابطة غير وُثْقى؛ لأنها رابطة تبعية لا إسنادية. ويبدوا أن هذه الأفعال لا تتعدى إلا بخافض، وهذه سيرتها كما نلفي في قول عبيد على المنوال السابق:

قولـــــــــه: باتت على إرم عذوباً.[1]

الإرم: العلم، والعذوب: الذي لا يأكل،[2] ويروى: "على إرم رابئة"، والرابئة: المراقبة. يقول باتت على علم أو أحجار لا تأكل شيئاً، أو باتت على علم مراقبة تترقب.[3] والذي

---

[1] - صدر البيت الذي عجزه: كأنها شيخة رقوب

[2] - شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، ص379.

[3] - ينظر الديوان، ص29.

يهمنا هو ورود الفعل "بات" لازما فاعله ضمير متصل، متبوعة بحال تصفها، تماماً كما في التركيب السابق؛ على أن يكون تعدي الفعل بالخافض"على".

قولـــــــــــه: غيرت حالهـــــا الخطـــــــــوب.[1]

وقد ألفنا عادة عبيد بتقديم المفعول على فاعله، حتى نوشك أن نحسبها من الخصائص التي تستميز بها تراكيب عبيد. لَكَأَنَّ المفعول يشغله أكثر من الفاعل، وقد ألفنا تقيد جمله وتمامها بأشطر الأبيات؛ أم أن ما يستدعي المفعول حثيثاً، حتى يتقدم الفاعل هي تلك الشحنة الدلالية التي تلحق بالفعل، فتجعله مجاوزاً الفاعل.

غَيَّرَتْ ⟵ فَعَّلَتْ

وهذه الصيغة تأتي للتعدية والتكثير في الغالب.[2] والصرف أبداً مقدمة ضرورية لدراسة النحو فهو مكمل وممهد له والعلاقة بينه وبين النحو كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه. وقد التفت ابن جني إلى هذه الناحية فدعا إلى دراسة التصريف قبل النحو.[3] لذا فنحن مضطرون لطرق أبواب الصرف قبل ولوج أبواب النحو.

ولصيغة "فَعَّلَ"وظيفة نحوية وهي التعدية، وذلك بعض مفاد قول الزمخشري؛ إذ يقر أن للتعدية ثلاث أسباب: الهمزة، وتثقيل الحشو، وحروف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فيصير متعدياً، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فيصيره ذا مفعولين.[4]

---

[1] - عجز البيت الذي صدره: وَبُدِّلَت من أهلها وحوشاً

[2] - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص78. وينظر: التفتازاني مسعود بن عمر بن سعد الدين، شرح مختصر التصريف العِزي في فن التصريف، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997،ص37. وينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2007، ص50.

[3] - الصرف الوافي، ص16.

[4] - أحلام ماهر محمد حميد: صيغة فعل في القرآن الكريم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ص54.

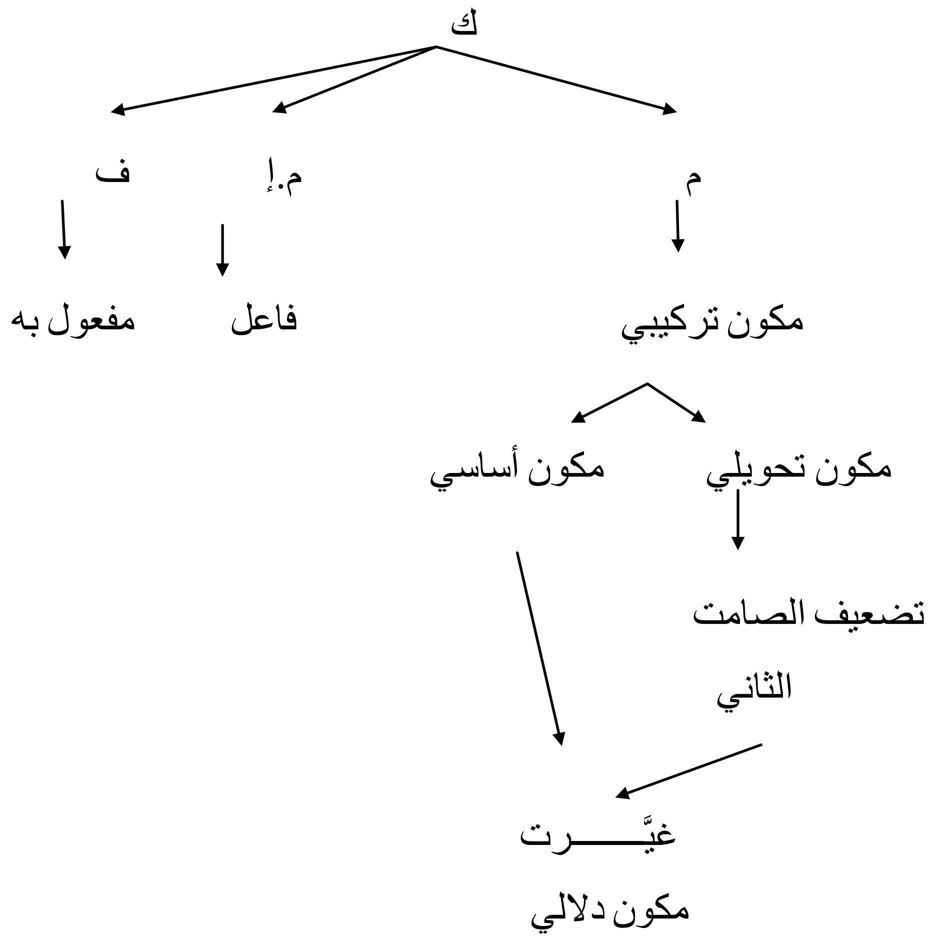

ولا يمكن أن يكون التضعيف هنا إلا للتكثير والتعدية؛ لذا يتقدم المفعول على فاعله لعادة مما تعوده عبيد، مما يبعد احتمال الغرض من التقديم والتأخير إقامة للوزن، وأكبر الظن أن يكون ولوع الشاعر بالمفعول المكان الذي استحال قفراً، هو ما اضطره إلى التقديم. وهذا بيان للجمل الفعلية ذات الفعل الماضي الواردة في المعلقة:

الجملة	المسند	المسند إليه	المكملات	الملاحظة
أقفر من أهله ملحوب	أقفر	ملحوب	من أهله	الفعل لازم والفاعل متأخر عن الجار والمجرور
غيرت حالها الخطوب	غيرت	الخطوب	حالها	الفعل متعدي والفاعل متأخر عن المفعول

قد راعك المشيب	راع	المشيب	الكاف قد	الفعل متعدي والمفعول متقدم
قطعته غدوة مشيحا	قطع	تاء المتكلم	الهاء غدوة مشيحا	الفعل متعدي والفاعل والمفعول ضميران متصلان
أخلف ما بازلا سديسها	أخلف	سديسها	ما، بازلا	الفعل متعدي والمفعول متقدم
باتت على إرم عذوبا	باتت	ضمير مستتر	على إرم عذوبا	الفعل لازم والفاعل ضمير مستتر
أصبحت في غداة قرة	أصبحت	ضمير مستتر	في غداة قرة	الفعل لازم والفاعل ضمير مستتر
أبصرت ثعلبا سريعا	أبصرت	ضمير مستتر	ثعلبا سريعا	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر
فنفضت ريشها وولت	نفضت	ضمير مستتر	ريشها وولت	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر
اشتال وارتاع من حسيس	اشتال ارتاع	ضمير مستتر	من حسيس	الفعل متعدي بالخافض

				والفاعل مستتر
فأدركته فطرحته	أدرك طرح	ضمير مستتر	الهاء الهاء	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل
فعاودته فرفعته	عاود رفع	ضمير مستتر	الهاء الهاء	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل
أرسلته وهو مكروب	أرسل	ضمير مستتر	الهاء وهو مكروب	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر والمفعول ضمير متصل
نهضت نحوه حثيثة	نهض	ضمير مستتر	نحوه حثيثة	الفعل لازم وفاعله ضمير مستتر
حردت حرده تسيب	حرد	ضمير مستتر	حرده تسيب	الفعل لازم والفاعل ضمير مستتر
دب من رأيها دبيبا	دب	مستتر	من رأيها دبيبا	الفعل متعدي بالخافض
فجدلته فطرحته	جدل طرح	ضمير مستتر	الهاء الهاء	الفعل متعدي والفاعل ضمير

				مستتر والمفعول ضمير متصل
فكدحت وجهه الحبوب	كدح	ضمير مستتر	وجهه الحبوب	الفعل متعدي والفاعل ضمير مستتر

النمط الثاني:الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع.

لما كانت اللغة تمثل قائمة هائلة من الإمكانات المتاحة للتعبير؛ فإن على المبدع اختيار سمات لغوية بعينها للتعبير عن موقف معين، وهو اختيار إيثاري يشكل أسلوبه الذي يميزه عن غيره، ومن ثم يكون الأسلوب تضمناً، بمعنى أن كل سمة لغوية تتضمن قيمة أسلوبية معينة، وتستمد هده القيمة من بنية النص أو الموقف.[1]

و ما يستثير الانتباه في سيرة القدماء؛ إبَّان البحث أن العلامة الإعرابية كانت أوفر حظا في اهتمامهم، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا في الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر.[2]

ولقد كان الفعل المضارع عندهم ذا حظ من العناية قليل أو كثير، فخصوه ببحث لاسيما حول إعرابه؛ إذ الأصل في الأفعال البناء، فنرى العيني يذكر سبب إعرابه لمشابهته الاسم، وما سمى مضارع إلا لأنه شابه الاسم ولابسه، آخذين الاصطلاح من الضرع: كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، ونقول "تضارع السَّخلان"؛ إذا أخذ كل منهما بحلمة من الضرع، وتقابلا وقت الرضاع.[3]

[1]- مختار عطية، المرجع السابق، ص54.

[2]- حسني عبد الجليل يوسف، المرجع السابق، ص80.

[3]- مطهري صفية، المرجع السابق، ص171.

والمضارع شابه الاسم من وجوه لفظية، وذلك:

- لوقوعه موقع الاسم في مثل قولنا: زيد يقوم، وزيد قائم.
- دخول لام الابتداء على كل منهما: إن زيداً ليقوم، إن زيداً لقائم.
- وقد شابهه لموازنته في الحركات والسكنات؛ يدَحْرِجُ ، مُدَحْرِجُ .[1]

أما الوجوه المعنوية التي شابه الفعل الاسم منها:

أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، فصار شائعا ثم يختص لأحدهما بدخول: "اللام" و"السين" و"سوف"؛ كما أن اسم الجنس شائع في أمته، ثم يختص بعينه بدخول لام العهد.[2]

والاسم صالح للفاعلية و المفعولية و الإضافة ثم يختص بواحد منها، عند دخول أحد العوامل: جاء زيد، حييت زيداً، ومررت بزيدٍ؛كما أن الفعل المضارع له صلاحية للحالية والاستقبالية، فإذا دخل عليه أحد العوامل تخصص في الحال والاستقبال.

ثم إن الفهم يبادر في كل واحد منهما إلى الحال على الإطلاق: زيد مصل، زيد يصلي. وهذا معنى قول العيني أو لكثرة مشابهته بالاسم الفاعل وبين المضي على الحركة لقلة مشابهته، وبني الأمر على السكون، لعدم المشابهة بينه وبين الاسم على ما سبقت الإشارة إليه.[3]

ومن هذه الوجوه شابه الفعل الاسم فحمل عليه؛ ولذلك أثبتت الدكتورة مطهري صفيه؛ أن اصطلاح "المضارع" ليست له أية علاقة بالزمن؛[4] مما جعل سهام نقد المحدثين تتوجه إلى هذا التقسيم (تقسم الفعل باعتبار الزمن)، ذلك أن اصطلاح الماضي كان بمرجعية زمنية، بينما اصطلاح المضارع بمرجعية المشابهة، أما الأمر فهو يعني

1- شرح المراح، ص54.

2- المرجع السابق، ص54.

3- المرجع نفسه، ص54.

4 - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص171.

الطلب، وهو لا يكون إلا في المستقبل؛ أي أن الدلالة في لقب الأمر التزاميه وليست مطابقية، كما في لقب الماضي.[1]

فلذلك راحوا يقترحون الرأية والرأي ناشدين الدلالة في اصطلاحات أخرى، تمثلت في قولهم: "الفعل التام"،"الفعل غير التام"[2]، بمعنى أن الفعل التام لما تم حدثه وانتهـــــــى، والغير التام لما هو ساري الحدث فيه لم يتم؛ ذلك بأن المضارع متصل دائما بالدلالة على عدم تمام الحدث، سواء اتصل فيه الحال بالمستقبل، أم كان خالصا في المستقبل.[3]

وإذا كان الدكتور عبد الصبور شاهين آثر عدم الاختلاف في المصطلح وأن تظل ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي(الماضي، المضارع، الأمر)، حتى لا يزداد غموض الدراسات باختلاف المصطلحات[4]؛ فإننا نزعم أن في هذه المصطلحات لبساً أَيَّ لُبْسٍ؛ ذلك لأن الفعل زمن وحدث؛ فنتساءل في أيهما تم إطلاقنا التام أو نقيضه، أفي الزمن أم في الحدث، ونحن نطلق الأفعال الناقصة ونريد من نقصانها نقصان الحدث، فيلتبس إطلاق "التام" الحديث العهد بإطلاق "الناقص" القديم العهد لأن مرجعية الوضع لكل منهما تختلف. أما إطلاق "الماضي" و"المضارع" و"الأمر"؛ فقد يكون إطلاقها لكونها أعرف خاصية في تلك الأفعال؛ بأن انقضى زمن الماضي، وشابه المضارع الاسم مادة وإعرابـــــاً، ودل الأمر حقيقة على الطلب.

أَمَا وإن الزمن من المضارع حال واستقبال؛ فيمكن أن يمتثل الزمن في الأفعال عامة كما يلي:[5]

---

[1]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية،(رؤية جديدة في النحو العربي)، ص61.

[2]- قد قلنا سابقا أن التام وغير التام هو تقسيم اللغة العبرية، ولا يستبعد أن يكون هذا الاقتراح تأثر بها.

[3]- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص61.

[4]- المرجع السابق، ص61.

[5]- ينظر، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص163.

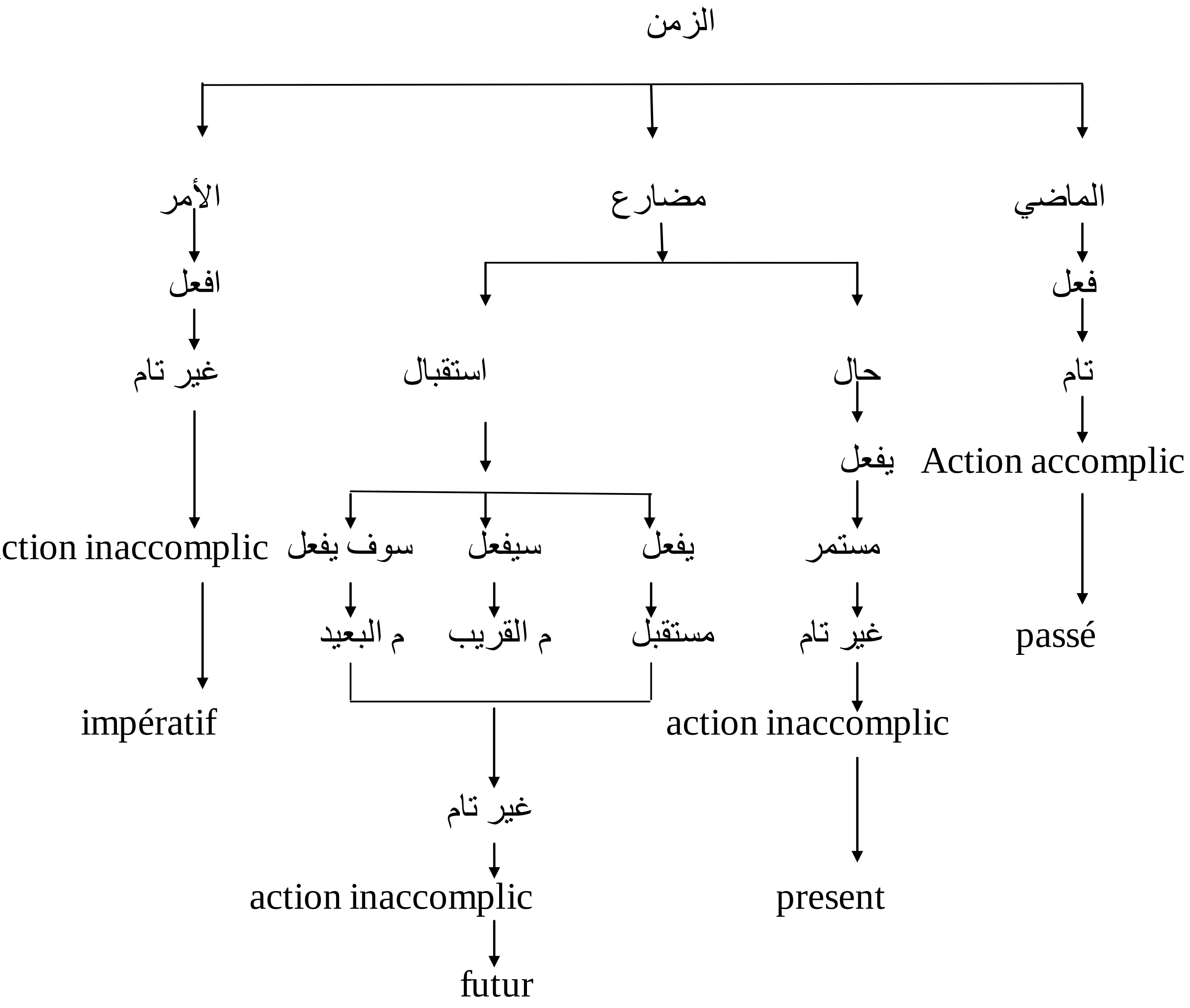

لعل القائل بالتام وغير التام هو فندرايس، بقوله: «أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان؛ غير التام والتام. فالتام: ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي، وغيره ما لم ينته فيه الحديث[1]" مقراً أن الزمن في الساميات تام وغير تام؛ وذلك باعتبار زمن الصيغة أو ما نسميه بالزمن الصرفي، أما في المضارع فذات الصيغة "يفعل" تدل على الحال والاستقبـــــال؛ ذلك أن صيغة "يفعل" وضعت أصلا للدلالة على الحال دون غيره، شريطة ألا يكون مصحوباً بأية قرينة.[2] ومن القرائن التي تخلصه للحال "الآن"،"الحين"، "الساعة". ويمكن كذلك أن يدل على الاستقبال ببنيته الأساسية دون أن يكون مصحوبا بأية قرينة لفظية أو معنوية، وقد جمع ابن مالك القرائن التي تخلصه للاستقبال في "ظرف مستقبل، إسناد إلى

[1]- التعبير الزمني عند النحاة العرب، ص22.

[2]- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص175.

متوقع، اقتضائه طلبا أو وعداً، مصاحبة ناصب، أداة ترج وإشفاق، أو مجازاة، أو لو المصدرية، نون التوكيد، حرف تنفيس السين وسوف"[1]

والواقع أن ما يشي بالحال أو الحاضر ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجدها إلا لحظة افتراضية، ثم تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي؛ فوجود الحال هو وجود خاطف، ولكن العقل الإنساني يتعامل مع أدق الاعتبارات، حتى لو قيست بجزء من مليون من الثانية، وبهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال إلى جانب الزمنين الآخرين.[2]

و الآن نتناول بالتحليل بعض من الجمل الثماني المضارعة التي وردت في معلقة عبيد:

قـــــــــوله: ينشق عن وجهها السبيب.[3]

المسند	المكملات	المسند إليه
ينشق	عن وجهها	السبيب

و السبيب هنا هو: الشعر في مقدم الناصية، والناصية؛ الشعر في مقدم الرأس، حيث يُسْتَحَبُّ أن تكون الناصية لا خفيفة ولا تغطى الوجه.[4] وأول ما يثير الانتباه هنا التأخير (تأخير الفاعل) الذي اغتدى دأباً مألوفاً وسنة متبعة لدى الشاعر؛ فهل يكون لهذا التقديم من المعاني المقصودة ذات الطاقات التعبيرية التي تلحق هذه المعاني الظاهرة فتزيدها تدقيقا وتأكيدا[5] أم أن الوزن هو من يلح على الشاعر فيضطره إلى التقديم في مختلف المواضع.

وأكبر ما يؤثر في التركيب من حيث طوله وقصره هو تعدي الفعل ولزومه؛ ذلك أن بحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي في هذا الجانب، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى المتعدي.

والفعل ينشق على زنة "ينفعل"، ماضي "انفعل".

---

[1]- المرجع السابق، ص174.

[2]- المنهج الصوتي في البنية العربية، ص62.

[3]- هو عجز البيت الذي صدره: مُضَبَّرٌ خَلْقُهَا تَضْبِيراً

[4]- شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص378.

[5]- زين كامل الخويسكي: الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص101.

انفعل ـــــ ينفعل، انشق ـــــ ينشق

و تشير معظم كتب الصرف إلى أن "انفعل" لها دلالة المطاوعة، والألف والنون فيها زائدتان.[1] وقد جعل فخر الدين قباوة لهذه الصيغة من المعاني إلى جانب المبالغة، في مثل "انسكى، انداح" الإغناء عن المجرد في مثل: انكدر، ما انفك. ومعنى المطاوعة بحيث يكون مطاوعته للمجرد المتعدي إلى مفعول واحد لتفقده تعديته وتجعله لازماً، ويشترط في ذلك أن يكون علاجياً؛ أي ذا أثر حسي ظاهر للعين وقد يطاوع. "أفعل" المتعدي، في مثل: انطلق، انغلق، اندمج، انزعج، انغوى.[2]

وأكبر همنا هنا مطاوعته للفعل "فعل" المتعدي. فإذا كان المحدثون أطلقوا تسمية حديثه عند تقسيمهم الأفعال من حيث وظيفتها الكلامية؛ اختيارية volontaire، وإجبارية involontaireوالفعل الاختياري هو الذي يناسب باب "فعل"، وهو الذي لنا الاختيار في حدوثه حتى ولو كان لازما، أما الإجباري مثل "كبر" و"ضعف" ما ليس لنا اختيار في حدوثه، والكثرة الغالبة من الأفعال في اللغة العربية هي من الأفعال الاختيارية. حيث علل سيبويه هذه الظاهرة بخفة صائت الفتحة؛[3] فإن "انفعل" من معانيها المطاوعة للفعل "فعل".[4]

والبنية مزيدة بصامت ساكن هو النون، وبما أن اللغة العربية تتفادى النطق بالأصوات الانفجارية؛ جيء بمصوت مساعد سابق لهذا الانفجار، وتمثل في همزة الوصل، حيث تتميز هذه البنية باللزوم والمطاوعة، ويشترط في هذا المكون التركيبي بألا يكون إلا لازماً، وذلك بأن المطاوعة تقتضي اللزوم والمطاوعة هي قبول الأثر.[5]

[1]- شرح المراح، ص47.

[2]- تصريف الأفعال والأسماء، جامعة حلب، ص64.

[3]- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص45.

[4]- نهاد الموسى، عودة أبو عودة: علم الصرف، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008، 99.

[5] - الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية،ص95.

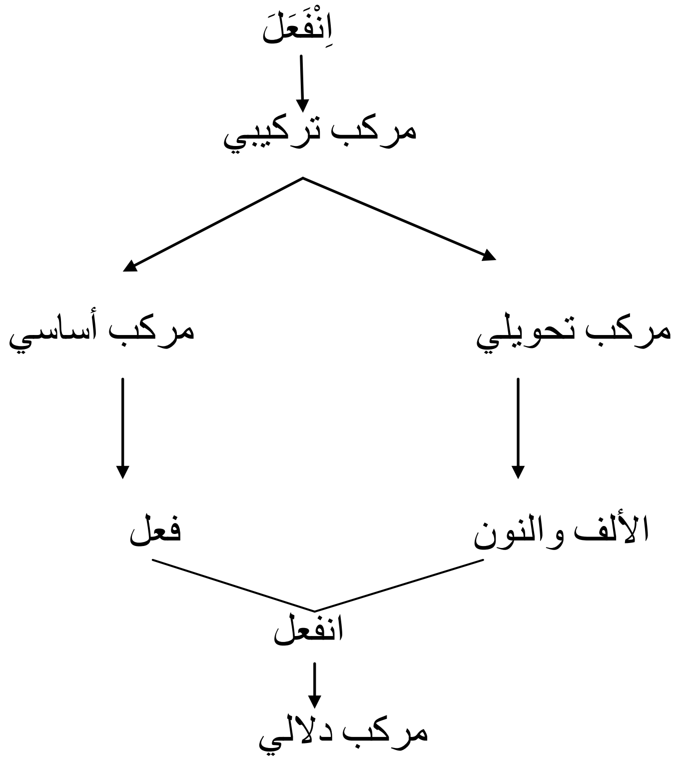

<u>قـــــــــــــــــوله:</u> فعله يفعل المذؤوب.[1]

المكملات	المسند	المسند إليه
فعله	يفعل	المذؤوب

ذُئِبَ؛ فهو مذؤوب. لعله أن يكون داهمته الكلاب ففزع. وأهم ما يلاحظ هنا تقدم المفعول به عن المسند والمسند إليه جميعاً؛ وذلك جائز بأن يتقدم المفعول به الفعل والفاعل معاً،[2] كما في قوله تعالى:(ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون).[3]

وإن كان بحث زين كامل الخويسكي حول شعر المتنبي أثبت أن أسباب التقديم والتأخير إذا كان كثير منها يرجع إلى معنى التخصيص و الإبراز؛ فإن نسبة لا بأس بها ترجع إلى الأصوات، وهي من هذه الناحية متصلة بالنظم نفسه أي مخصوصة بهذا الكلام من حيث هو شعر قبل كل شيء.[4] أي تسخير التقديم والتأخير لفائدة الوزن

[1] - هذا عجز البيت الذي صدره: فاشتال وارتاع من حسيس.

[2] - شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص387.

[3] - سورة البقرة، الآية 87.

[4] - الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، ص150

والترنيـــم؛ فإننا لا نكاد نرجح هنا في شعر عبيد هذا المذهب، لأن الظاهرة تكررت بشكل ملفت للانتباه إذ أضحت عادة تعودها؛ مما يدل على أن هذه الظاهرة مسخرة في سبيل المعاني ولأجلها؛ إلا أن التقديم الآن وفي هذا الموضع غيره في مواضع سواهـــــا، وربما اختلال أوزان عبيد في مجمل أبيات معلقته دليل خِرِّيت ينقض هذا الزعم. ولو أراد إلى إقامة الوزن بهذه الظاهرة لكانت اتسعت له طاقات العربية الهائلـــــة؛ ليقيم ساعد الوزن من غير الالتجاء إلى ظاهرة التقديم والتأخير وحدها.

ومن عجب أن نلفي إبراهيم أنيس في دراسة لشعر المتنبي، جعله يختص ببعض الخصائص ألفاها ظواهر تكاد تكون مطردة في شعره، ومنها ظاهرة التقديم والتأخير، من الأساليب التي استوقفته في شعر المتنبي منفرداً بها، منها حرية المفعول به إذ يتقدم على الفاعل أحيانا، وعلى ركني الإسناد، على أن محمد حماسة عبد اللطيف لا يرى فيها إلا أنها خاصية تتعلق بالتراكيب العربية عامة.[1]

والعجب كل العجب بين جمادى ورجب، ونحن نلفي إبراهيم أنيس ذلك الباحث ذاته الذي يثبت أن التقديم والتأخير خاصية من خصائص أسلوب شاعر قديم (وإن كان عباسيا)، نلفيه في موضع آخر يذهب إلى منع تقديم المفعول به على ركني الإسناد، فلا يصح عنده أن يسبق المفعول ركني الإسناد في الجملة المثبتة.[2] وهل هذه الشواهد إلا من أشعار عصور الاحتجاج التي يستشهد ويحتج بها.

أم لم يشر عبد القاهر الجرجاني إلى التقديم بنوعيه؛ التقديم على نية التأخير، ويعني به كل ما يتقدم ويظل على حكمه الذي عليه،كما في الخبر إذا تقدم على المبتدأ، والمفعول عندما يتقدم على الفاعل.[3] و آخر تقديم يراد به نقل الشيء عن حكم إلى حكم وجعله في باب غير بابه، كأن نقول في "ضربت زيدا"؛ "زيد ضربته"، صار زيد مرفوعا بالابتداء بعد أن كان مفعولا به.[4]

[1] - محمد حماسة عبد اللطيف: الجملة في الشعر العربي، القاهرة، دار غريب، 2005، ص58.

[2] - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص278.

[3] - فتح الله محمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص203.

[4] - المرجع السابق، ص203.

والتقديم الأول وما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة المحفوظة مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة، فقوله تعالى:(والمؤتفكة أهوى)[1] هي جملة محولة تحويلا محليا، بنيتها العميقة "أهوى المؤتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويـــــل، وهذا الترتيب بتقديم المفعول به "المؤتفكة" على نية التأخير، للعناية والاهتمام أو الاختصاص.[2]

وإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد؛ يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة، وأهمها علامات الإعراب تساعده على تأدية هذا المعنى، فيقدم الجزء الذي يهتم به، ويؤيد ذلك قول سيبويه:«إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم». وعند عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأقوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب ألإسنادي في صورته.[3]

و من أين لنا بأن نرد هذه الأقوال والشواهد التراثية الشعرية منها والقرآنية، وكيف لنا أن نغفل هذه الدقة اللغوية التي تحفظ ماءها ورواءها. إن ما ينبغي أن يكون هو خدمة القواعد للغة فمسايرة الشواهد، لا العكس كما يرى عبد الرحمان أيوب.[4]

<u>قـــــــــوله:</u> تصبوا وأنى لك التصابي.[5]

المسند	المسند إليه	المكملات
تصبو	ضمير مستتر	وأنى لك التصابي

جاء في شرح المعلقات العشر أن؛ تصبو: من الصبوة، يعني العشق، وأنى لك: كيف لك بهذا بعدما صرت شيخاً؟[6] وجاء في شرح المراح أن: الصب من صبا؛ إذا

---

[1] - سورة النجم، الآية 53.

[2] - رابح بومعزة: الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، وتوجيهها الدلالي، عمان، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007، ص13

[3]- رابح بومعزة: الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجيهها البياني، دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2008، ص42.

[4] - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص278.

[5] - هذا صدر البيت الذي عجزه: أنى وقد راعك المشيب.

[6] - الخطيب التبريزي، مرجع سابق، ص371.

مـــال، فلذلك سمي الصبي صبيا؛ لأنه يميل إلى كل شيء من لعب إلى لعب، وقيل لأنه يميل إلى جهل.[1]

والآن نُسائل بناءها الصرفي وكيف تشكلت بنيتها؟ لأن الفعل المضارع يصاغ من الثلاثي المجرد؛ بزيادة أحد أحرف المضارعة الأربعة مفتوحا قبل "الفاء".

فتقول: فَعُلَ ← يَفْعُلُ. وشَذَّ منه: كُدْتَ ← تَكَادُ.

وتقول: فَعِلَ ← يَفْعَلُ، وجاء على غير لغة الحجاز: تِعْلَمُ، نِعْلَمُ، اِعْلَم إيماءً إلى كسرة العين.

أما: فَعَلَ ← يَفْعُل، أو يَفْعِل إن كان صحيحا غير مضعف.

وسُمِعَ: قَنَطَ ← يَقْنَطُ، ركَنَ ← يَرْكَن، هَلَكَ ← يَهْلَك

وإذا كانت عينه أو لامه ألفاً جاء مضارعه "يَفْعُل"؛[2] ومن ذلك الفعل "يصبو"

صبا ← يصبو ← تصبو. و ذلك نحو: يقول، يعود، يسمو، يربو، يمحو.[3]

وأهم ما يلاحظ على هذا التركيب: هو غياب الفاعل بحيث ورد مستتراً، والفعل مسند إلى ضمير المخاطب "أنت"؛ وذلك بإضمار حرف الاستفهام، فيكون تقدير الكــــــلام "أتصبو"؛ لأن الهمزة أكثر ألفاظ الاستفهام دورانا تصلح للتصور والتصديق، ولهذا خصت بأحكام منها جواز حذفها.[4] ولقد عدَّ الخويسكي الهمزة من الحروف الهوامل لأنها تدخل على الاسم والفعل.[5]

أما ابن عصفور؛ فقد عدَّ صرف الهمزة من ضرائر الشعر، بحيث يجوز حذفها في الضرورة. ولم يفرق بين الهمزة التي مع "أم" وغيرها. عكس الجماعة الذين ذهبوا إلى

---

[1] - بدر الدين العيني، مرجع سابق، ص64.

[2] - تصريف الأفعال والأسماء، ص40 وما بعدها.

[3] - المرجع السابق، ص93.

[4] - هادي نهر، التراكيب اللغوية، عمان، دار اليازوري، 2004، ص19.

[5] - الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، ص12.

أن: الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع "أم"؛ وإلا فلا. وهذه بَيِّنَات شواهد على حذف الهمزة في كلام العرب.[1]

يقول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يـــــلعب

يقصد: (أَوَ ذُو الشيب يلعب؟)[2]

ويقول عمر بن أبي ربيعه:

لعمرك ما أدري وما كنت دارياً بسبـــــــع رمين الجـمر أم بثمـــان

وهو يريد أَبِسَبْعٍ؟ فحذف الهمزة وهو يريدها، لدلالة "أم" التسوية عليها[3]. ويتجلى مراد الشاعر(عبيد) "الاستفهام"، بقوله "أنى" بعدها. وهي اسم استفهام، يستفهم به عن الحال والزمان والمكان؛ فتكون بمعنى "كيف". وقد تأتي بمعنى "متى"، وقد تأتي بمعنى "من أين".[4] جاء في معجم الأدوات النحوية:[5] "أنى" اسم استفهام وتكون بمعنى "كيف"، أو بمعنى "متى"، أو بمعنى "من أين". تقول: زرني أنى شئت، وتقول: يا صديقي أنى لك هذا؟ وهل يمكن بعد هذا أن يكون حذف همزة الاستفهام؛ لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة، على قول تمام حسان. كما في بيت عمر بن ربيعة:[6]

ثم قالوا: تحبـــــــها؟ قلت: بهراً عدد الرمـــل والحـصى والتـــراب[7]

وإذا كانت الهمزة أصل حروف الاستفهام وأقواها، لكثرتها في الاستعمال؛ فإن أقوى معنى يحدثه حرف الاستفهام، هو نقل الجملة من دائرة المعنى الخبري، إلى المعنى

---

[1] - محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص273.

[2] - المرجع السابق، ص274.

[3]- قطبي الطاهر: أسلوب الاستفهام في ديوان عمر بن أبي ربيعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص13.

[4] - هادي نهر: المرجع السابق، ص28.

[5] - ابن عبد الله أحمد شعيب: معجم الأدوات النحوية وإعرابها، بيروت، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2008، ص49.

[6] - محمد جمال صقر: المرجع السابق، ص274.

[7] - البيت في الديوان، طبعة بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ص53.

الاستفهامي الذي هو إنشائي. وتغير مضمونها من معنى يحصل، إلى معنى يُسْتَفسر عن حصوله.[1]

<u>قـــــــــــوله:</u> قد أراني تحملني نهدة سرحوب.[2]

المسند	المسند إليه	المكملات
أراني، تحملني	مستتر، نهدة	الياء، تحملني نهدة سرحوب، الياء

أرى
- الفاعل مستتر
- المفعول الأول (الياء)
- المفعول الثاني (تحملني نهدة سرحوب)

تحملني
- الفاعل(نهدة)
- المفعول به (الياء)

والملاحظ في هذا التركيب أمران، أولاهما: تجاوز وتعدي الفعل "أرى" إلى مفعولين (ياء المتكلم، والجملة "تحملني نهده سرحوب"). أما فاعل "أرى"؛ فيضمر فيه. وكذا: تعدي الفعل "تحملني" إلى مفعول واحد، تقدم مفعوله لكونه ضمير متصل؛ في حين أُظهر الفاعل وأُخِّر. والأمر الثاني: هو اقتران الجملة في مجموعها ب "قد" التي يجعل لها علي محمود النابي من المعاني خمساً. أَظْهَرُها: أن تكون للتحقيق[3]. أما عبد الجبار توامة؛ فيسلكها في زمرة المؤكِّدات، بحيث تكون حين دخولها على صيغة "فَعَلَ" مفيدة لتقريب الماضي وتوكيده[4]، ولكن "قد" هنا اقترنت هنا بفعل مضارع، وهي بهذا التصـور؛ تكون للتوقع، فتفيد الاستقبال؛ لأن أصلها لقوم يتوقعون الخبر في المستقبل.[5]

[1] - دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص178.

[2] - من قول الشاعر: ذاك عصر، وقد أراني تحملني نهدة سرحوب

[3] - ما يدور بين الاسمية والفعلية، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2003، ص75.

[4] - زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ص13.

[5] - عبد الله بوخلخال، المرجع السابق،ص 85.

وليس من شك أن عبيداً في هذا الموطن يسرد أحداثاً مضت، والدلالة سياقية بل بقوله قبل ذلك: "ذاك عصر"[1] إيماءة إلى الماضي؛ فلا تكون "قد" إلا مفيدة للتحقيق في زمن مضى وانقضى.

وفي ما يلي جدول توضيحي للجمل الواردة بالفعل المضارع في المعلقة:

الجملة	المسند	المسند إليه	المكملات	الملاحظة
تصبو وأنى لك التصابي	تصبو	مستتر	وأنى لك التصابي	الفعل لازم و الفاعل ضمير مستتر
ينشق عن وجهها السبيب	ينشق	السبيب	عن وجهها	الفعل لازم والفاعل ظاهر مؤخر
فعله يفعل المذؤوب	يفعل	المذؤوب	فعله	الفعل متعدي والفاعل ظاهر والمفعول ظاهر تقدم العلاقة الإسنادية
تلفه شمأل هبوب	تلف	شمأل	الهاء، هبوب	الفعل متعدي والفاعل ظاهر (موصوف) تأخر لكون مفعوله

[1] ـ المقطع ورد سابقاً.

				ضمير متصل
تخر في وكرها القلوب	تخر	القلوب	في وكرها	الفعل لازم تعدى بالخافض والفاعل ظاهر تأخر عن (الجار والمجرور)
يضغو ومخلبها في دفه	يضغو	مستتر	ومخلبها في دفه	الفعل لازم والفاعل مستتر متبوع بجملة حالية
قد أراني تحملني نهدة سرحوب	أرى،تحمل	مستتر نهدة	(الياء، تحملني نهدة سرحوب)(الياء،سرحوب)	الفعل "أرى" متعدي إلى مفعولين: ياء المتكلم والجملة (تحملني نهدة سرحوب)وفاعله مستتر. والفعل "تحملني" متعدي إلى مفعول واحد تقدم الفاعل "نهدة"الموصوف لكونه ضمير متصل.
يسقط عن ريشها	يسقط	الضريب	عن ريشها	الفعل لازم والفاعل تأخر عن "الجار والمجرور"

الضريب				

النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول

إن من المواقف الاجتماعية لَمَا يفرض علينا معشر المتكلمين أنماطا من الكلام دون سواها. وإن من أساليب العربية لَمَا يُتَخَيَّر وفقاً لهذه المواقف، ذكراً وحذفاً وإيجازاً وإطناباً، ومن أساليب العربية بل من أنواع الفعل فعل يبنى لغير الفاعل؛ لأن فاعله يحذف في مواقف بأعيانها، ومن الأسباب اللفظية[1] التي يحذف بموجبها الفاعل.

- قصد الإيجاز، كقوله تعالى: (ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه ....)[2]
- إرادة السجع، نحو قول العرب: من طابت سريرته، حُمِدَت سيرته.
- قصد إقامة الوزن، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً   غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلكَ الرَّجُلُ

ومن الأسباب المعنوية[3]:

- العلم بالفاعل، نحو قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم)[4]
- أو الجهل به، نحو قولنا: سُرِقَ المنزل
- التشكيك فيه؛ أُرْهِقَ الاقتصاد الجزائري.
- تعظيم الفاعل عند ذكره، نحو قوله تعالى: (قتل الخراصون)[5]
- تحقير الفاعل عن ذكره، كقولنا: أُكِلَت الطفلة، بدل: أكل الكلب الطفلة.
- الخوف من الفاعل، كقولنا: ضُرِب الاقتصاد.
- والخوف عليه، كقولنا: أُرْشِدَ عن الجناة.
- ومنها قصد العموم، نحو قوله تعالى: (فان احصرتم فما استيسر من الهدي)[6]. وكذا قوله تعالى: (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها)[1]

---

[1] - علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص116.

[2] - سورة البقرة، بعض الآية 216.

[3] - علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص116.

[4] - سورة البقرة، بعض الآية 216.

[5] - سورة الذاريات، بعض الآية 10.

[6] - سورة البقرة، بعض الآية 196.

هذه إذن بعض المواطن التي يحذف فيها الفاعل، وينـاب منابه النائب؛ فيُجعل المفعول فاعلاً بإسناد الفعل إليه إذا بني له الفعل.[2]

فنائب الفاعل اسم أو ما يؤول به، حذف فاعله لأسباب لفظية أو معنوية، وأقيم هو مقامه؛ لأن الفعل في العربية لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة؛ وجب أن يقوم مقام الفاعل اسم مرفوع.[3]وإذا انتهى الأمر إلى أبي الفتح أدرجه (البحث عن نائب الفاعل) في باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يسم فاعله، بحيث يقول:«المفعول في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسند إليه؛ "ضُرِب زيد" فإن كان الفعل متعد إلى مفعولين؛ جعلت المفعول الأول، وإن كان متعد إلى ثلاث مفاعيل ... وإن لم يكن الفعل متعدياً؛ لم يجز إلا أن نذكر الفاعل، لِئَلَّا يبقى الفعل حديث من غير محدث عنه. فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر؛ جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل.»[4]

أَمَا وإن ابن جني يصطلح (ما لم يسم فاعله)؛ فإن صاحب "التعليقة" يشد أزره فيزكي قول:"ما لم يسم فاعله" على قولهم:"باب فعل ما لم يسم فاعله" أو "باب المفعول الذي لم يسم فاعله".[5] لتكون "ما" نكرة شاملة للاثنين (الفعل والمفعول)؛ ذلك أن المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرتفع به النائب.[6] كأن تقول:"عادل مسروق بيته"، فارتفع "بيت" نائباً للفاعل بخبر المبتدأ "عادل"، الذي هو "مسروق"، فاسم المفعول المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل.[7]كما يمكن أن يرتفع النائب بالمنسوب إليه، كأن تقول:"جاء

---

[1] - سورة النساء، بعض الآية 86.

[2] - الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، ص62. وينظر: محمد حسني مغالسة، النحو الشافي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997، ص151. وينظر: إيمان بقاعي، معجم الإعراب، البليدة، الدار الثقافية، ط1، 2009، ص40.

[3] - هادي نهر: النحو التطبيقي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008، ص370.

[4] - ابن جني: اللمع في العربية، ص83.

[5] - ابن النحاس: التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، 2004، ص131 .

[6] - النحو الشافي، ص151.

[7] - الصديقي محمد علي بن علان: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية،ط1، 2001، ص13

رجل مصري أبوه"، ف"أبوه" فاعل"مصري" مرفوع بالواو، ويجوز فيه تخريجه على أنه نائب فاعل، فيكون التقدير: "جاء رجل منسوب أبوه إلى مصر".[1]

وإذا كان اصطلاح "ما لم يسم فاعله " اختلف فيه القدماء اختلافاً يسيراً لا يُؤْبه لــه؛ فإن المحدثين يبتدعون "نائب الفاعل" هذه الصياغة التي يراها علي أبو المكارم قمينة بالصحة والدقة معاً، فيقع عليها اختياره لسببين: أن قولنا "نائب الفاعل" أكثر اختصاراً، وأنه أكثر دقة. وأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً في التركيب الذي يتكون من فعل وفاعل، وهو الأصلي عند النحويين، كما قد يكون شيئاً آخر غير المفعــــــــول، كالمصدر والظرف والجار و مجروره.[2]

والأصل في نائب الفاعل أن يكون مفعولاً؛ إلا أن يكون الفعل لازماً، فيشترط حينذاك أن يكون في الجملة ما يقوم مقام الفاعل؛ لأن الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضلـــــــة؛ لا يجوز بناؤه للمفعول. ويرد صاحب التعليقة على من قال بجواز قيامها مقام الفاعل؛ بأن يكون الذي نقيمه مقام الفاعل؛ المصدر دلَّ عليه الفعل نحو: "قِيم" و"انطُلق" ويكون تقديره: "قيم هو" و"انطلق انطلاقة"، بأنه قول ضعيف لا يُلتفت إليه.[3]

وخاصية المصدر وظرفي الزمان والمكان القائمة مقام الفاعل: هي كونهن متصرفات، لأنهن إذا لم يكن كذلك لزمن النصب حينئذ. ومعنى إقامتهن مقام الفاعـــــــل؛ رفعهن للنيابة عن الفاعل؛ فإذا تعذر رفعهن؛ تعذرت إقامتهن، ولأن كل من المصدر والظرفين لا يجوز إقامته مقام الفاعل، إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية، واعتقاد نصبه مفعولا به على السعة. وإذا كن غير متصرفات لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة، فلا يجوز حينئذ إقامتهن مقام الفاعل.[4]

وما يلفت الانتباه في بحث نائب الفاعل؛ مذهب المحدثين في إطار تيسير النحو؛ إذ ينادون بحذف هذا الباب من النحو. وعلى ذلك مهدي المخزومي، اتباعاً لسير سيبويـــــه –على حد زعمه – بأنه لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل، إذ يقول: «هذا باب الفعل الذي

[1] - المرجع السابق، ص23.

[22] - الجملة الفعلية، ص117.

[3] - التعليقة على المقرب، ص133.

[4] - المرجع السابق، ص134.

لم يتعد فعله إلى مفعول» بحيث لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل؛ ما حمل مهدي المخزومي على عد النائب فاعلا ليس إلا. غير أنه يتلبس بالفعل تلبساً، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار، فقولنا: كُسِر الزجاج، كقولنا:اِنْكسر الزجاج، لا فرق بينهما، والزجاج في كليهما فاعل.[1]

والمخزومي- اجتهاده مشكور، وجزاؤه موفور- فاته أن في المثالين دقيقة من دقائق اللغة لا ينبغي أن نغفلها، فقولنا: "كُسِر الزجاج" فيه ما يشعر بأن محدث كسر الزجـــــــاج، أي ثمة محذوف. بينما قولنا: اِنْكَسَرَ الزجاج؛ فيجوز في "انكسر" أن يكون مطاوعا للكسر مما كنا نخوض فيه قبلاً. ويجوز أن يقع الزجاج فينكسر من غير محدث ومكسِّر،والعلامة المخزومي مثل بهذا المثال مقتصراً عليه، فماذا لو مثلنا نحن بمثال سواه كأن نقول: "سِير في ليلة مظلمة"، أيكون الفاعل عين النائب هنا، باعتبار أن النائب هو"الجار والمجرور"، وهل إلا من الطرافة العلمية أن نمثل بمثال آخر، لنطبق عليه زعم الباحث، كأن نقول: "زُجَّ بالمجرم في السجن"، فما أبعد الفاعل عن النائب.

وإذا كان ذلك مذهب المهدي المخزومي، ولم نتبناه لما فيه من ضعف باد؛ فإن غيره من المحدثين يذهب مذاهب غريبة، كأن يقول حسن الشريف:بأن يظل الفعل مبنياً للمجهول، ويبقى المفعول مفعولاً. ويذهب عبد المتعال الصعيدي إلى أن يرفع نائب الفاعل، لا على أنه نائب؛ بل على أنه مفعول به، ولا رَيْبَ في أن يكون لنا مفعول به منصوب، ومفعول به مرفوع.[2] فيغتدي النصب والرفع سيَّان؛ فلا الرفع علم العمدة، ولا النصب علم الفضلة.[3] وإذا اتفقت الدلالتان والتبس المعنيان؛ فَلِمَ لَا نجمعهما تحت شكل ورسم واحد فنستريح ونريح.

وفيما يلي تحليل يسير للأمثلة الخمس الواردة في معلقة عبيد، وقد أتت ثلاث أمثلة على نمط واحد في التركيب.

---

[1] -عبد الله أحمد بن أحمد محمد: النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عمان، دروب، الطبعة العربية، 2011، ص58.

[2] - المرجع السابق، ص58.

[3] ربما كان هذا ما أداهم إلى هذا الزعم اتباعا لإبراهيم مصطفى الذي لا يقر بكون الفتحة علم الفضلة ولا علما للإعراب حتى، وإنما هي الحركة الخفيفة التي آثروها على حساب غيرها. إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص ز.

قـــــــــــــــــــوله: قد يوصل النازح النائي.[1]

قولــــــــــــــــــه:قد يُقْطَعُ ذو السُّهْمَةِ القريب.

قـــــــــــــــــــوله: قد يُخْدَعُ الأَرِيبُ.[2]

يجمعها هذا النمط.

المسند	المسند إليه	المكملات

والملاحظ أن الأفعال الثلاثة اقترنت بـــ"قد" التي تَضَمَّنَهَا معنى التوقع؛ لأن معناها التوقع، وأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر في المستقبل.[3] ثم بُنِيَ الفعل للمجهول؛ بضم ياء مضارعه، وفتح ما قبل آخره.

فَعَلَ ← يَفْعَلُ ← يُفْعَلُ.

ماضي ← مضارع ← مبني للمجهول.

و بعد ذلك أُسْنِدَ النائب إلى الفعل، الذي هو في أصله مفعول به في الأمثلة الثلاث. فـــ"النازح" في المثال الأول؛ البعيد عن دياره، موصوف بـــــ"النائي"، الذي هو البعيد النسب.[4] وقد أُسْنِدَ الفعل في المثال الثاني إلى أحد الأسماء الخمسة، فارتفع بالـــــــــواو، و أضيف إلى "السهمة"، التي هي النصيب،[5] ووصف بالقريب.

وهذا نمط آخر، على نسق آخر، وهو قـــــــــــــــــــوله: بُدِّلَتْ من أهلها وحوشاً.[6]

المسند	المسند إليه	المكملات
بدلت	من أهلها	وحوشا

[1] ـ هذا صدر البيت الذي عجزه: ويُقْطَع ذو السُّهمة القريب.

[2] ـ من البيت : أفلح بما شئت فقد يبلغ بال ضعف وقد يخدع الأريـــــب.

[3] ـ عبد الله بوخلخال: المرجع السابق، ص85.

[4] ـ شرح المعلقات العشر، التبريزي، ص375.

[5] ـ المرجع السابق، ص375.

[6] ـ هو صدر البيت الذي عجزه: وغيرت حالها الخطوب.

والناظر في مذهب القدماء النحاة حول نائب الفاعل؛ يجدهم يختلفون في حال اجتماع (الظرف والجار و مجروره، والمصدر، والمفعول)، هل يجوز إقامة غير المفعول. فذهب البصريون إلى : ألا يقوم مقام الفاعل، إلا المفعول المصرح، وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة أيهن شئت، وقالوا بأولوية المفعول به المصرح. أما الأخفش؛[1]فنقل بعض المغاربة أن مذهبه أن يقام المفعول به مقام الفاعل، متى تقدم عليهن، فلا يقام غيره. وإن تأخر عنهن جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده.

وقد راح الكوفيون يحتجون بالسماع؛ فأوردوا ثلاث أمثلة شواهد من الشعر ومن كتاب الله.[2] قوله تعالى: (وكذلك نجي المؤمنين)[3]، قالوا : فنصب "المؤمنين"، مع بناء "نجي" للمفعول، فيكون حينئذ قد أقام المصدر وتقديره : "نجي النجاة المؤمنيـــــــن"، وكذلك قوله في قراءة يعقوب: (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)[4] فبنى "يجزى" للمفعول، ونصب "قوما" فأقام المصدر؛ أي: "ليجزى الجزاء قوما"، وكذلك قول جرير:

فلو ولــــــدت قفيـــــــرة جرو كلب لَسُبَّتْ بذلك الجرو الكلابا.[5]

قالوا لما بني "سب" للمفعول؛ أقام المفعول المقيد، وهو "بذلك"، ولم يقم المصـــــرح، وهو "الكلابا". وقد ذهب جمال الدين بن عمرون؛ إلى أن بين المفعول المصرح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه؛ فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقـــــــــوم غيره مقام الفاعل.[6]

وإن كان ولابد لنا من مذهب ننتحيه، أمام هذا المثال الذي يعد من شواهد العصر الجاهلي؛ فيبدو أن رأي الأخفش أقربها إلى الدقة، مراعاة للنصوص العربية الفصيحة. أَوَلَيْسَ هذا بيت شاهد من نصوص قبيلة عربية فصيحة، إذ أقام فيها الجار والمجرور مقام

1 - التعليقة، ص135.

2 - المرجع السابق، ص136.

3 - سورة الأنبياء، الآية 88.

4 - سورة الجاثية، الآية 14.

5 - التعليقة، ص136.

6 - المرجع السابق، 136.

الفاعل ونصب "وحوشاً". ولو كان استحكم قواعد البصريين؛[1] لما كان منه إلا رفع "وحوشا". أم نقول أن نصبه لإقامة ساعد الوزن، فما كان أشد غناه من الالتحاد إلى النصب في "وحوش" .

<u>قـــــــــــــوله:</u> فقد يُبْلَغُ بالضعف.[2]

المكملات	المسند	المسند إليه
فقد	يبلغ	بالضعف

اِقترنت الجملة هنا بالفاء التي يورد محقق[3] شرح المعلقات حولها؛ ما جاء في حاشية الأصل من قول أبي العلاء أن البيت ينشد بالفاء، في قوله : "فقد"، وهي تفسد الوزن. فإذا سقطت؛ فالوزن مستقيم. ويرى فيها المحقق أن الإثبات يجعل الشطر الأول من الرجز، ورواية جمهرة أشعار العرب هي بإسقاط الفاء.

وإذا كانت الفاء على مذهب معظم النحاة لا تفارق الإتباع؛ أي التعقيب والربط، فهو أخص معنييها سواء كانت جزائية أم عاطفة، ولكنها قد تتجرد من معنى العطف أحيانا.[4] فإن معناها في هذا الموضع، لا يَعْزُبُ أن تكون وضعت للسببية، فلا مسوغ ولا مجوز للشاعر للتخلي عنها، وقد ألزم نفسه من البداية بمراعاة المعاني والدلالات.

---

1 ـ مازلنا نقرأ بين الفينة والأخرى انحياز أحد البصريين إلى رأي الكوفيين أو العكس، حتى يجعلنا نقرب المسافة بين المذهبين، أو نتسامح في التفريق بين المدرستين؛ وذلك يدفعنا من جانب آخر إلى النظر في كثير من قواعد البصريين الذين ضيقوا الخناق على دائرة اللغة بعدم استيعاب أكثر شواهدها المنوطة بالاهتمام، مثل القراءات القرآنية والحديث. تنظر الكتب التالية: إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، بيروت، دار الجبل، ط1، 1994، ص07. محمد أحمد برافق: النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، ص32. موقف اللغويين إزاء القراءات القرآنية الشاذة، محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، 2001، ص41. عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح، 1987، ص58.

2 ـ ذكر البيت الذي ورد فيه المثال سابقا.

3 ـ هو فخر الدين قباوة، ينظر شرح المعلقات العشر للتبريزي، ص374.

4 ـ بحوث نحوية في الجملة العربية، ص81.

ويُقْرَنُ التركيب بـــــ"قد"، التي تفيد التوقع من معانيها الخمس.[1] وليس في ذلك جميعه كبير إشكال؛ وإنما تقع المساءلة حول ما يختلف فيه علماؤنا الأجلاء؛ في أيٍّ الجزأين ينوب مناب الفاعل (الجار أو المجرور)، ذلك أنهم اختلفوا حول هذه المسألــــــة، فذهب البصريون إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو المجرور؛ لأنه ليس معنا ما يصلح فيه الإعراب إلا هو. ولم يظهر الرفع في لفظه لاشتغاله بتأثير الجـــــار، فقدر الرفع في محله كما قدر في قولنا: "كفى بالله شهيداً، و"ما جاءني من أحد". وذهب الفراء إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو "الباء"، وذهب آخرون إلى أن القائم مقام الفاعل هو ضمير الظرف، وذهب غيرهم إلى أن القائم ضمير المصدر.[2] وبذلك نرى فيما ذكروه إحالة للمسألة من أصلها، فكأنهم ذكروا مسألة غير المسألة التي نحن فيها.[3]

واختلافهم فيما نرى وقع لكون أن النائب عن الفاعل ينوب عنه في الإعراب، وليس في العمل، فيكون مرفوعاً دائماً.[4] وكأنهم يتباحثون عن الحركة الإعرابية حركة الرفـــــع؛ لذلك تراهم ذهبوا المذاهب. وتوجيهنا لهذه المسألة يكون هكذا: بأن يكون النائب الجار والمجرور كليهما، لأنهما في التركيب مركب واحد. أَلَيْسَ الجار حرف معنى لا جدوى منه وحده دون أن يدل على المعنى في غيره، وما معنى هذا الاسم وحده، ما لم يقترن بهذا الجار الذي ينفخ فيه من روحه، إن المعنى يستحيل إلى لا معنى دون تطابق الجار والمجرور. فأولى لنا فأولى، ثم أولى لنا فأولى أن نجعل "الجار والمجرور"؛ هو نائب الفاعل، في قول الشاعر: "قد يبلغ بالضعف".

---

[1] - ما يدور بين الاسمية والفعلية .

[2] - التعليقة، ص138.

[3] - المرجع السابق، 139.

[4] - إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، ص22.

قـــــــــــــــــــــولـه: باللهِ يُدْرَكُ كل خير.[1]

المسند	المسند إليه	المكملات
يدرك	كل	بالله، خير

يأتي هذا الشطر في مساق أبياته الحكمية، وهنا قدم الجار والمجــــــــــــــرور "بالله"، ليقتصر إدراك الخير على فضل الله، وارتفع "كل" الذي هو في الأصل مفعول به، وأسند إلى الفعل. وبذلك يكون عدد الجمل ذات الفعل المبني للمجهول خمسَ جُمَلٍ وردت على ثلاثة أنماط: نمط ارتفع فيه المفعول في مقام الفاعل في ثلاث جمل، ونمط قام فيه الجار والمجرور مقام الفاعل في جملتين، ونمط قام فيه المفعول مقام الفاعل، غير أن العلاقة الإسنادية تقدمها الجار والمجرور.

النمط الرابع: الجملة الشرطية.

إن الشرط معنى عام، يهيمن على الفكرة منذ نشوئها في الذهن، فيعبر المتكلم عن هذا المعنى بأسلوب خاص من أساليب نظم الجملة.[2] وهو في العرف الاصطلاحي أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي يتوقف الثاني على الأول. فإذا وقع الأول؛ وقع الثاني.[3] أما اصطلاحاته وتسمياته؛ فقد ذهب فيها النحاة مذاهب وشِعب؛ مما أذى بسناء البياتي إلى الاجتهاد في اصطلاح مصطلحات دقيقة لا يشوبها الخلط، فترى أن تسمي فكرة التعليـــق، والطريقة الخاصة للتعبير عنها في العربية بـــ"أسلوب الشرط"، ليقابل أسلوب التوكيد والأساليب الأخرى. وتسمي النظم المعبر عنها فكرة التعليق بتمامها بـ"الجملة الشرطية". وتسمي ركني الجملة الشرطية بـ (عبارة الشرط، وعبارة الجواب).[4]

---

[1] - هو صدر البيت الذي عجزه : والقول في بعضه تلغيب.

[2] - سناء حميد البياتي: قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، عمان، دار وائل، ط1، 2003، ص19.

[3] - صبحي عمر شو: أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، عمان، دار الفكر، 2008، ص09.

[4] - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص352.

وينبغي لنا قبل المعَاج على أنماط الجملة الشرطية في المعلقة؛ أن نحدد طبيعة الجملة الشرطية؛ ذلك لاختلاف النحاة حولها أَاِسمية هي، أم فعلية. وقد أشار فخر الدين قباوة إلى أن الجملة الشرطية وردت على لسان الخليل والمبرد، ثم جاء الزمخشري ونص عليها، مشيراً إلى أن بعض النحويين يزعمون أن هذه الجملة فعلية؛ إن كان صدرها حرف شرط وفعل، أو اسم شرط معمول لفعله، لأن المقصود بها هو جملة الشرط وهي بعد الأداة. وهم يجعلون الجملة اسمية؛ إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله، والصواب عند قباوة هو ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي كالفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي.[1] فيكون فخر الدين قباوة على رأس الذين يرون بتفرد الجملة الشرطية، كجملة قائمة برأسها، ومعه مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وكريم حسين ناصح الخالدي، في مقابل الذين يرون فعلية الجملة الشرطية.[2]

وترى سناء البياتي أن الذين عدوا الجملة الشرطية فعلية، سبق الوهم إليهم لنظرتهم إلى الجملة باعتبار العلاقة الإسنادية، وأن الجملة هي كل ما تألف من مسند ومسند إليـــــه. و لكن حد الجملة يقف عند التعبير عن فكرة تامة، وهذا لا يتحقق بإحدى عبارتي الجملة الشرطية؛ لأنها بعبارتيها كليهما وحدة كلامية، يعبر بها عن وحدة في الأفكار. والجملة الشرطية لا تكتفي بإسناد واحد، ولا بد لها من إسنادين كل منهما أساس في بنائها؛ ولذلك أدخلت الجملة الشرطية في وصف الجملة الكبرى؛ لأنها تحتوي على إسنادين متمثلة هكذا:[3]

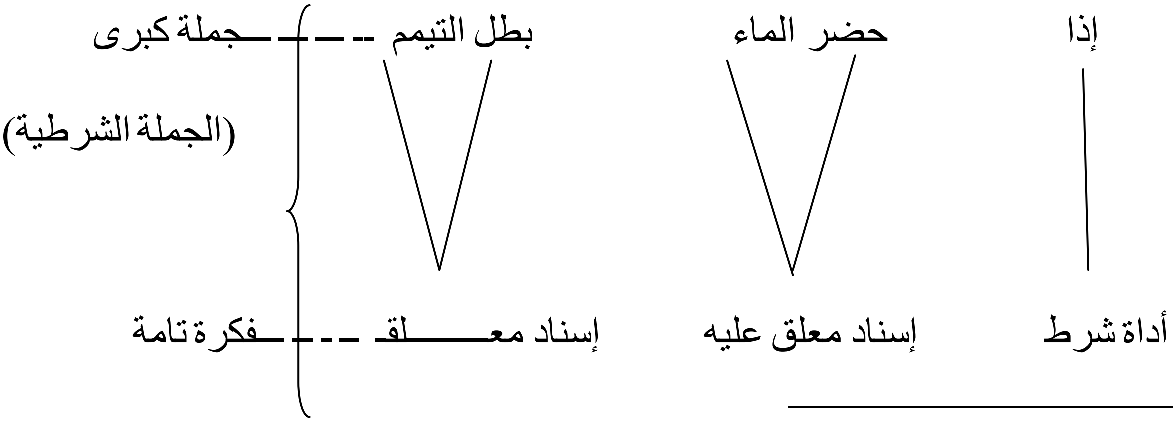

---

[1] - إعراب الجمل وأشباه الجمل: بيروت، دار الآفاق، ط2، 1981، ص19.

[2] - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، ص24.

[3] - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص354.

(تعليق)   (عبارة الشرط)   (عبارة الجواب)   قائمة على التعليق

والحق أن الجملة الشرطية تستميز كأسلوب من أساليب العربية، ولكن وُشكان ما يرتد هذا الأسلوب إلى الجملة الفعلية العربية حين التقسيم العام؛ لأن عبارة ابن يعيش صريحة في الجملة الشرطية:«وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: "قام زيد"؛ إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل من الشرط والجزاء، حتى صارتا كالجملة الواحدة، مثل:المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر؛ كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء. ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة.»[1]

وإن ما قاد أكثر النحاة عدم ملاحظتهم ما للجملة الشرطية من تميز، فردوها إلى الجملة الفعلية أو الاسمية تبعا لما بعد الأداة، وأثره فيها على رأي فخر الدين قباوة.[2] ونحن تبعا للعلاقة الإسنادية في الجملة الشرطية سَلَكْنَاها في مساق الجملة الفعلية؛ لأن الشرط يتطلب سياقاً فعلياً؛ وتفسير ذلك يكمن في دلالة الفعل على الحدث والحدوث وهذه الدلالة هي التي تناسب فكرة التعليق في أسلوب الشرط. فإذا أردت أن تعلق أمراً علـــى أمر آخر؛ فإنما أنت تعلق حدوث الحدث على الأمر الآخر.[3]

ولذلك راح النحويون يقدرون "الفعل" إذا ورد بعد الأداة "اسم"، كما في قوله تعالى:(وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...)[4] فـــ "أحد" مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف قبله، يفسره الفعل الوارد بعده.[5] وما أغناهم عن التقدير والتأويل؛ لأن حدوث الحدث الذي يقتضيه التعليق في أسلوب الشرط يكمن في البناء الفعلي، تقدم الفعل أم تأخـر، فقولنا: "إذا أكرمت الكريم؛ ملكته".و"إذا أنت أكرمت الكريم؛ ملكته" سيّان. والشرط بذلك في سياقه الفعلي الطبيعي.[6] و لا يتعارض تقدم الفعل مع تأخره في فكرة

[1] - إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص19.

[2] - المرجع السابق، ص43.

[3] - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص366. تنظر المواضع التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء في: قصة الإعراب، أحمد الخوص، عين مليلة، دار الهدى، ص135.

[4] - سورة التوبة، الآية 06.

[5] - أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص11.

[6] - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص367.

التعليق، مادام فعل الشرط عبارة عن مركب فعلي يوحي بحدوث الحدث.ومن الجمل الشرطية الواردة في المعلقة:

<u>قول عبيد:</u> إن يك حُوِّل منها أهلها.[1]

فلا بدئ ولا عجيـــــــــــــب

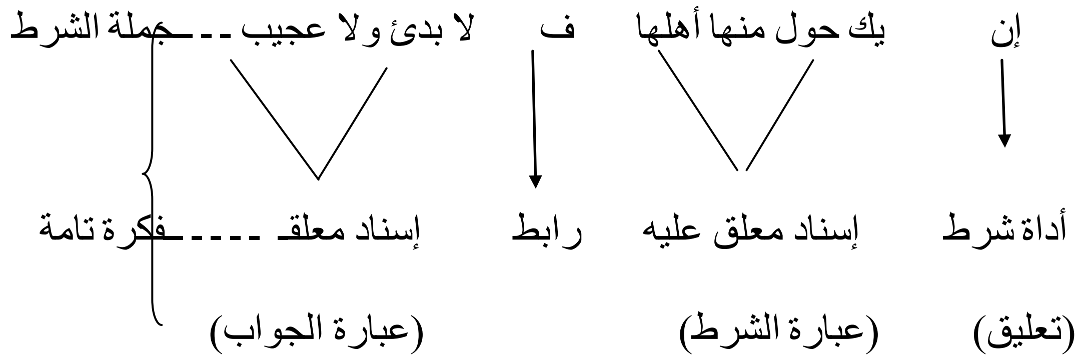

جاء في شرح المعلقات العشر أن؛ البدئ: بمعنى المبتدِأ، أي ليس أول ماخلا من الديار، وربما كان "بدئ" بمعنى العجيب، من قولهم رأيت أمراً بدياً وفرياً، أي عجيباً.[2] وجملة الجواب كما نرى اسمية حذف منها المبتدأ، أي: "لا تحولهم بدئ". عطفت عليها جملة مثلها"ولا تحولهم عجيب"، لهذا اقترنت الفاء بالجواب؛ لأنه جملة اسمية، بحيث لا يلزم فيه أن يكون فعلاً دائماً؛ لأنه يحتمل الحدوث والثبات. فإن جاء الجواب بما اشترط أن يكون في الشرط؛ صلح أن يحل محله، لذا يستغني الجواب عن الفاء الرابطة، لما بينه وبين الشرط من يلاوإن تعذر عمل الأداة في الجواب لفظا أو معنى، افتقر إلى دليل يربطه بما قبله على أنه جوابه، فتدخل الفاء للربط، حيث لا يقدر فيه عل جزم الشرط فعلاً كان أم اسماً.[3]

وقد أُختيرت الفاء دون سواها لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها؛ إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصوها من بين حروف العطف.[4]و إن من الأساليب لما يكون فيه جواب الشرط غير فعله،

---

[1] - ويروى: إن تك حالت وحول أهلها فلا بدئ ولا عجيـــــــــــــب

[2] - الخطيب التبريزي، ص372.

[3] - بحوث نحوية في الجملة العربية، ص79.

[4] - المرجع السابق، ص79.

والشرط والجواب ليسا دائماً بمنزلة السبب والمسبب.[1] كما في قوله تعالى:(فإن تولوا فإن الله يحب الكافرين)[2] فيستدعي أسلوب الشرط رابط يربط بين جزأيه.

وإذ ننقلب الآن إلى فعل الشرط لنعرج عليه؛ تتبدّى لنا أقوال النحويين في الزمن في أسلوب الشرط؛ بحيث انعقد إجماعهم على أن أسلوب الشرط يدل على زمن المستقبل[3] لا سيما مع "إن"، إذ تخلص الفعل للاستقبال، لأن أسلوب الشرط يكون في المستقبل، وهذه من بين الدلالات التي نُسبت إلى "إن" على رأي البياتي. فهي ترد جميع الأفعال الماضية إلى معنى الاستقبال. وعندما وجد النحاة نصوصاً تمردت على قاعدتهم فسروها على ملاءمة القاعدة بالتأويل، نحو: إن كنت زرتني أمس؛ أكرمتك اليوم. والتأويل (أن تكن كنت ممن زارني أمس؛ أكرمتك اليوم)، وهكذا فعلوا مع نصوص قرآنية قد لا تحتمل التأويل. وما كان أغناهم عن هذا التأويل لو أنهم تركوا للنظم الكشف عن الاتجاه الزمني في الجملة الشرطية.[4]

وفي هذا الشاهد التراثي "إن يك حول منها أهلها " لا مناص له من الدلالة على الماضي؛ لأن هذا التحول لا يمكن أن يكون إلا في غابر الأزمان، لا سيما باقترانه مع الفعل الناقص، وإن كان على صيغة المضارع الذي حُذفت منه النون تخفيفاً، لموالاته حرف جازم ووقوعه قبل حرف ساكن.

والحق أن من القدماء من عرج على "إن"؛ كونها تكون للاستقبال غالباً لا سرمداً، ومن ذلك ما ذهب إليه المبرد من مجيء "إن مع كان" للزم الماضي، قاصراً دلالة "إن" على الزمن الماضي في هذه الحال.[5]وقد فصل محمد بهجت البيطار في هذه الحالة؛ بأن تدل "إن" على الزمن الماضي عندما يجوز المتكلم وقوع الجزاء وعدم وقوعه

[1] ـ أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص10.
[2] ـ سورة آل عمران، الآية32.
[3] ـ توامة عبد الجبار: زمن الفعل في اللغة العربية، ص24.
[4] ـ قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص356.
[5] ـ توامة عبد الجبار: زمن الفعل في اللغة العربية، ص24.

فيه، أو على القطع بعدمه فيه، وهو المعنى الموضوع له "لو". أو على القطع بوجـــــوده، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعه.[1]

و قد فسر النحاة دلالة "إن"على الماضي، بمجيئها بمعنى "لو"، كما في قوله تعالى:(إن كنت قلته...).[2] وكان توجيه بعض المحدثين لهذه الآية؛ بأن "إن" دخلت على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون صدر عنه هذا الكلام بعد أن رفع إلى السماء، وإما أن يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة؛ وعلى هذا يتعلق الشرط وجزاؤه بالماضي.[3]

والواقع أن "إن" مع "كان" لا تنقلب أبداً إلى الماضي؛ فإن كانتا في المثال السابق دلتا على الماضي؛ فإن من النصوص ما دلت فيه على المستقبل، كما يشير إليه توامة عبد الجبار، [4] في قوله تعالى:(وإن كنتم جنبا فاطهروا).[5] لذلك نفضل أن تترك الدلالة على الزمن للسياق دائما كما ترى البياتي؛ لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بحدوث والاتجاه الزمني يرتبط بالفعل من خلال النظم ووفق متطلبات النظم والسامع.[6]

وقد كانت دلالة الزمن في تركيبنا "إن يك حول أهلها" متمحضة للماضي البعيـــــد؛ وإن اقترن بأحد أدوات الشرط "إن"؛ ذلك أن النحويين يزعمون ل"إن"التقدمة، وعلى ذلك الخليل؛ لأنها على حالة واحدة لا تفارق المجازاة. و أما حروف الجزاء الأخرى فيتعرفن فيكن استفهاما.[7] وقد جعلها(إن) النحاة أصلا لحروف الجزاء كلها، ومنهم الزمخشري لكونها حرف وغيرها من أدوات الشرط أسماء. أما العكبري فقد اعتد بأصليتها لوجهين: أنها حرف وغيرها من أدوات الشرط أسماء، وأنها تستعمل في جميع صور الشرط.[8]

---

[1] - المرجع السابق، ص25

[2] - سورة المائدة، الآية 116.

[3] - عبد الجبار توامة: المرجع السابق، ص26.

[4] - المرجع السابق، ص25.

[5] - سورة المائدة، الآية05-06

[6] - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص366.

[7] - أسلوب الشرط ولجزاء في القرآن الكريم، ص12.

[8] - المرجع السابق، ص12.

بينما يبحث براجشتراسر في أصلها القديم؛ فإذا هي حرف سامي عربي، يقابله في العبرية"in"، وفي الآرامية "en"، وفي الحبشية "im" أو"ima"[1]وقد جعلتها البياتي في زمرة الأدوات التي تقتصر على تأدية وظيفة التعليق والربط في الجملة مع "إذ" و"لو".[2] ذلك من منظور نظرية النظم التي لاحت على توجيه البياتي؛ إذ ساقت في ظلها وإطـــارها؛ وإلا فهي لا تقتصر على التعليق لكنها تتعدى ذلك إلى إحداث الجزم في فعلي الشرط، وإن كان القدماء يختلفون في عملها في جواب الشرط؛ من قائل بأن الجواب ينجزم بـــ"إن" وفعلها جميعاً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وزاعم أن "إن" تجزم الشرط والجزاء معا وهذا مذهب الرماني.[3]وهذا الاختلاف دأبهم في المسائل النحوية أغلبها.

وجدير بالذكر؛ الإشارة إلى أن الشاعر عطف جملة شرطية أخرى دون إعادة الأداة على الجملة السابقة في بيت كامل، ليكون جواب الشرط مقرونا بالفاء في البيت الذي يليه.[4] وهذا مثال ثاني للجملة الشرطية في معلقة عبيد:

قـــــــــوله: ساعد بأرض إذا كنت بها.

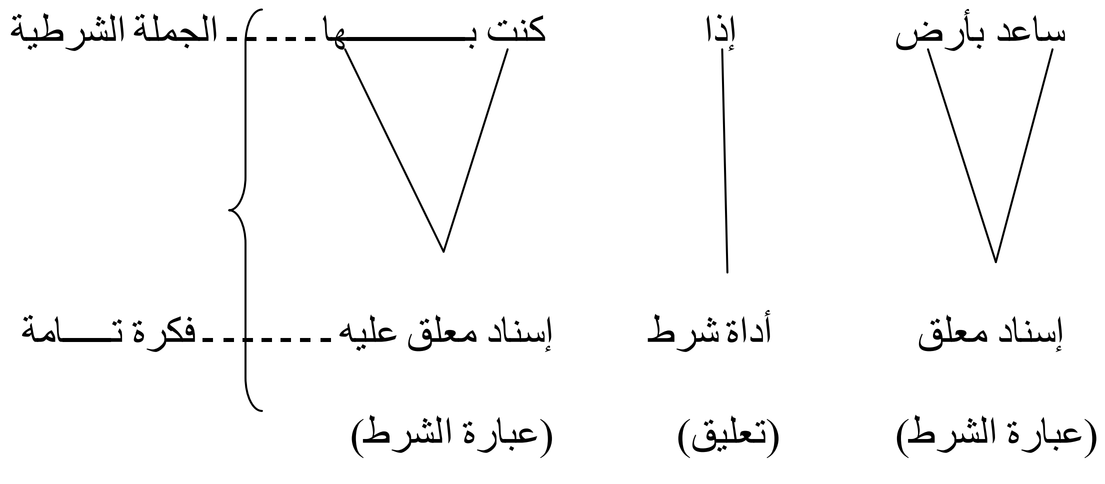

---

1 ـ قواعد النحو في ضوء نظرية النظم،ص354.

2 ـ المرجع السابق، ص354.

3 ـ أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص12.

4 ـ نص البيت هكذا: أو يك قد أقفر منها جوها وعادها المحل و الجدوب

فكل ذي نعمة مخلوسها وكل ذي أمل مكذوبـــــ

وأول ما يلاحظ؛ أن الرابط بين الشرط والجواب أداة غير الأولى "إذا"، التي بين الفراٰء أنها تدل على الاستمرار في الماضي والحاضر والمستقبل. ونقل السيوطي أنه لا يأتي بعدها إلا الفعل الماضي، بيد أن أغلب النحاة على أنها تخلص "فَعَلَ"بعدها للاستقبال، لكونها ظرفاً للزمان المستقبل في معنى الشرط.[1]

و "إذا" ظرف زماني مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.[2] ولكنها تنسلخ عن الظرفية لتؤدي وظيفة الربط والتعليق، وتستعمل "إذا" في تعليق حدثين غالبا ما يتوقع حدوثهما في المستقبل، فالأصل في "إذا" أن يكون الشرط مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: "إذا زالت الشمس؛ آتيك." ولكن الدكتورة سناء البياتي التي أوردت هذا القول تستدرك بأن مثل هذه القاعدة تتطلب استقراء دقيقاً للنصوص، وخاصة الآيات الكريمة التي جاء الشرط فيها بالأداة "إذا"، لنكون على يقين قاطع منها.[3]

ومهما يكن من أمر؛ فإن بين"إذا" و "إن" فرق ما يضيق ويتسع، وذلك بأن "إذا" مستعمل لما يقع قطعا، تقول:"آتيك إذا طلعت الشمس" ولا تقل: "آتيك إن طلعت الشمس" لأن طلوع الشمس مقطوع على ما جرت به العادة، و "إن" تستعمل فيما يجوز أن يقـــــع، و يجوز ألا يقع تقول: "إن عشت نجحت"، ولا تقل: "إذا عشت نجحت "؛ لأن الإنسان مشكوك في عيشه، وجملة القول أن "إذا" لواجب الوجود، و "إن" لجائز الوجوب.[4]

وشاهدنا الذي تقدم لا ينقض هذه المفارقة؛ وإن كان يُجَوِّز أن تحل "إن" محـــــل "إذا"؛ لكن الدلالة تبقى ناقصة إن صح التركيب؛ ذلك بأن الشاعر أراد بمن هو متواجد في أرض وهو فيها أن يساعد؛ بمعنى يخاطبك وأنت حَالٌّ بالأرض الغريبة، يأمرك أن تساعد الناس وأن تدارهم؛ لذلك تقدم الجواب.

و من الغريب أن نجد النحويين يختلفون في جواز تقديم "الجواب" من عدمه؛ حيث ذهب البصريون إلى منع تقديم جواب الشرط على الأداة؛ لأن الأداة لها صدر الكلام ولا

[1] ـ توامة عبد الجبار: المرجع السابق،ص25.

[2] ـ أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص22.

[3] ـ قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص357.

[4] ـ القواعد والفوائد في الإعراب، ص176.

يعمل ما قبلها فيما بعدها على أي حال؛ لأن قرينة الجزاء بعد الشرط. في حين أن مذهب الكوفيين، ومعهم أبي زيد الأنصاري و الأخفش والمبرد من البصريين إلى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة؛ لأن أداة الشرط ليس لها صدر الكلام، ولأن الأصل في جواب الشرط أن يكون متقدماً.[1]

وذهب المازني إلى أنه لا يجوز تقديم جواب الشرط على الأداة إن كان فعلها ماضيا، أما إن كان مضارعا جاز التقديم؛ لأن المضارع هو الأصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فإنه لا يجوز أن يعبر بصيغته عن المستقبل، فإن قدم وحقه التأخير كثر التجوز. وتفرق المحدثون قصصاً على آثار القدماء، فساير الكوفيين منهم المخزومـــــــي، وعفيف الدمشقية، وسناء البياتي، وشايع البصريين فيهم عباس حسن.[2]

و يبدوا أن تشدد البصريين وتزمتهم وإغراقهم في القياس، وقصرهم الاستشهاد على بعض القبائل،[3] حال دون استيعاب حتى شواهد القبائل العربية الفصيحة المعتد بها. وربما صح فيهم قول بعض المحدثين؛ بأن ضيقوا من دائرة القواعد اللغوية، في مقابل الكوفيين الذين وسعوا من دائرة الاحتجاج فاستوعبت مذاهبهم أكثر قواعد اللغة العربية.[4] فهل لنا نحن اليوم أن نخفض الجناح لمذهب الكوفيين، فنوسع من دائرة اللغة باستقصاء معظم نصوص القبائل العربية؛ على ألا نحشد كل غثاء؛ لأن أكثر النصوص العربية مما تجاهله البصريون منها ما ينفع الناس.

قـــــــــوله: من يسأل الناس يحرموه.[5]

فيحرم: يمنع ويخيب، وقد عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية، التي هي في التقدير جملة اسمية كما قال فخر الدين قباوة.[6] لأن الجملة الشرطية مقرونة بـــ "مَن" مِن

---

1 - الخلاف النحوي في ترتيب الجملة الفعلية، ص207.

2 - المرجع السابق، ص271.

3 - حد البصريون دائرة الاستشهاد في القبائل السبع المعروفة. ينظر: صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، دار هومة، 2003، ص16. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، ص19.

4 - أحمد علم الجندي، مرجع سابق. عبد الجليل مرتاض: اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، دار الغرب، 2000، ص28.

5 - هذا صدر البيت الذي عجزه: وسائل الله لا يخيـــــــــــب

6 - ذلك على هامش تحقيقه ل "شرح التبريزي"، ص373.

أسماء الشرط، تعرب حسب موقعها في الجملة.[1] وقد وقعت مبتدأ هنا، كما وقعت في قوله تعالى:(من يعمل سوءا يجز به)[2]

و"من" تكنى لغير العاقل، وتؤذي في الجملة الشرطية وظيفة الربط والتعليق. يرى فيها الباحثون أنها مع "ما" من أصل واحد، ثم تحول ألفها إلى نون فاختصت "مَن" بالدلالة على العاقلين، في حين اختصت "ما" بالدلالة على غير العاقلين.[3] أما جملة الجواب "يحرموه"؛ فلم تقترن بالفاء لأنها فعل يصل إليه عمل أداة الشرط دون رابط.

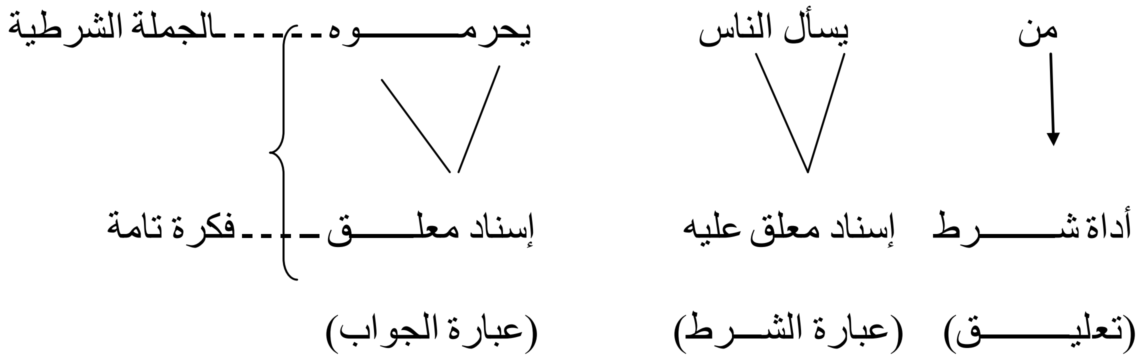

قـــــــــوله:لا يعظ الناس من لا يعظ الدهر

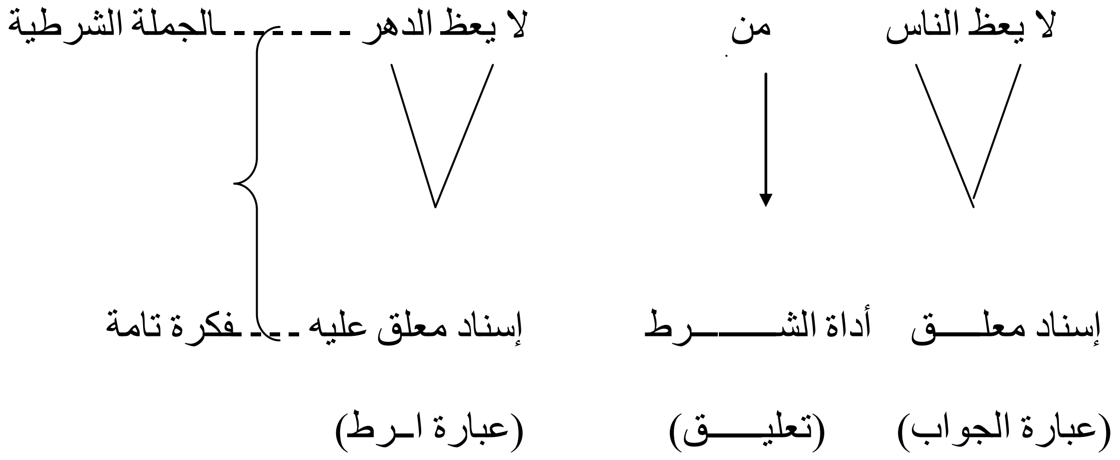

ويروى: "من لم يعظ الدهر"، يقول من لم يتعظ بالدهر؛ فإن الناس لا يقدرون على عظته.[4] فقد أدت "من" وظيفة التعليق، وإن كانت الجملة منفية وتأخرت الأداة معها جملة فعل الشرط؛ لأن أسلوب الشرط هو أحد أساليب نظم الجملة يقوم على تعليق عبارتين

---

[1] ـ أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، ص16.

[2] ـ سورة النساء، الآية 123.

[3] ـ قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص361.

[4] ـ شرح المعلقات العشر: ص374.

غالبا ما تكون الأولى سببا للثانية، أو مرتبطة على معنى من المعاني.[1] على أن ما يميز هذا التركيب هو اتصاله بالنفي الذي هو أسلوب نقض وإنكار، يستخذم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب.

النمط الخامس: الجملة الفعلية المنفية:

السلب ضد الإيجاب، وهو الإخبار بالسلب، أو طلب ترك الفعل كما جاء في الخصائص.[2] أي أن الأصل في الكلام؛ ألا يكون موجباً، ثم إذا أردت تكذيبه؛ أدخلت عليه أدوات النفي لسلب معناه. وفي ذلك يقول ابن يعيش:« اعلم أن النفي إنما يكون على حساب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب.»[3]

وقد رصد سيبويه تقسيماً لنفي الفعل؛ فقال: «هذا باب نفي الفعل.....إذا قال فَعَلَ؛ فإن نفيه لَمَّا يَفْعَل. وإذ قال لقد فَعَلَ؛ فأن نفيه مَا فَعَلَ؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فَعَلَ، فقال والله مَا فَعَلَ ....وإذ قال: هو يَفْعَلُ، أي هو في حال فِعْلٍ؛ فأن نفيه: ما يَفْعَلُ.....وإذ قال: هو يَفْعَـــــلُ، ولم يكن الفعل موافقاً؛ فنفيه: لا يَفْعَلُ، وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ ؛فنفيه: لا يَفْعَلُ، كأنه قال: "والله لا يَفْعَلُ، وإذا قال: سوف يَفْعَلُ؛ فإن نفيه: لن يَفْعَلَ».[4]

وواضح أن سيبويه بهذا يبحث عن دلالة النفي عن الزمن، فيجملها بهذا الاعتبار ثلاث فئات: (ما وضح لنفي الحال، وأدواته: "لا و ما"، ما وضح لنفي المستقبـــــــــــــــل، وأدواته: "لن"، ما وضح لنفي الماضي، وأدواته"لم".[5] على أن أصل أدوات النفي، هي "لا"). ونودُّ أن ندرسها في محيطها الذي وردت فيه، في معلقة عبيد:

قـــــــــــوله: لا ينفع التلبيب

---

[1] ـ قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص349.

[2] ـ مصطفى سعيد الصليبي، الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري(دراسة نحوية تطبيقية إحصائية)، الجزائر، دار هومة، ص21

[3] ـ المرجع نفسه، ص22

[4] ـ زين كامل الخويسكي: الجملة الفعلية المنفية في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986، ص04

[5] ـ المرجع السابق نفسه، ص04

أداة النفي	المسند	المسند إليه
لا	ينفع	التلبيب

ذكر الصليبي أن: لا عاملة و هاملة، تدل على ما لا يقع، كما تدل النون عليه؛ إذا قلت: "والله لأفعلن"، ثم نفيت فقلت: "والله لا أفعل"[1]، ويرى براجشتراسر من خلال دراسته للغات السامية؛ أن أصل النفي في العربية؛ أن يكون بـ"لا"، و أن العربية قد اشتقت من "لا" أدوات منها: (ليس)، (لن)، (لم)، وأن (لا) هي أقدم حروف النفي في العربية.[2]

وما يهمنا هنا أن "لا" حين تقع في الجملة؛إما أن تسلّط على المفردة فتنفيها من الأساس، وتستغرق لنفي المفردة في جميع بني جنسها، وهذا ما يسمى ب (لا) النافية للجنس[3]، مما يتداول عندنا في العربية، شأن التعابير المسكوكة، تتمثل في قولنـــــــا: لا بد، لاسيما، لا بأس، لا ريب.[4]

وإما أن تسلط "لا" على العلاقة الإسنادية، لتنفي وصف الفاعل بالفعل، و"لا" النافية للإسناد تتصدر الإسناد الفعلي؛ أي الجملة الفعلية في الغالب، نحو قوله: (لا يسمن ولا يغني من جوع)[5] فتكون حينذاك لنفي حدوث الحدث مطلقاً، ما لم تقم في النظم قرينة تحدد اتجاه الزمن.[6]

وفي مثالنا "لا ينفع التلبيب" دخلت "لا" لنفي النسبة بين المسند والمسند إليه في الحال، فالتلبيب لا ينفع في يومنا وفي غدنا؛ مما يساند زعم ابن هشام[7] بأن "لا" تأتي لنفي الحال بقرينة تفيد ذلك، ويقل فيها أن تدخل على الماضي لتنفيه وتتركه على زمنه

[1] ـ الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص26

[2] ـ قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النّظم ، ص 278

[3] ـ ينظر التفصيل في: فهد خليل زايد، النحو الميسر التعليم الذاتي، عمان، دار اليازوري، 2006، ص69.

[4] ـ ينظر: زين كامل الخويسكي، سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء.

[5] ـ الغاشية، الآية 07.

[6] ـ قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم. ص178.

[7] ـ الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص27.

الأصـــل، فيكون في هذه الحالة بمعنى "ما" الداخلة على الفعل الماضي، أو "لم" الداخلة على الفعل المضارع، مثل قوله تعالى:(فلا صدق ولا صلى)[1]

ولا يرتج من الآراء في دلالة "لا" الزمنية؛ إلا رأي سيبويه في قوله السابق: وإذا قال: "هو يفعل"، ولم يكن الفعل موافقاً، فنفيه "لا يفعل"، وإذا قال" ليفعلن"، فنفيه "لا يفعل"؛ ما استنتج منه الصليبي بأن "لا" لدى سيبويه تخلص الفعل المضارع إلى الاستقبال، بعد أن كان صالحاً للحال والاستقبال.[2] وليس ذلك مطلقاً مطَّرِداً، كما نرى في هذا المثال بأن التلبيب لا ينفع في لحظتنا هذه وفي ما بعدها. وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذه الجملة وقعت في سياق الاستثناء؛ لأنه يستأنف في البيت الموالي قوله: "إلا سجيات ما القلوب"[3] ليكون بذلك الاستثناء متصلاً سالباً، فتقع السجيات بدل من التلبيب.[4]

النمط السادس: الجملة الطلبية:

أ- **الأمر:**

قـــــــــــــوله: أفلح بما شئت.[5]

المسند	المسند إليه	المكملات
أفلح	ضمير مستتر	بما شئت

ويروى "أفلج" بالجيم؛ بمعنى فز وانجح، و"أفلح" بالحاء من البقاء، أي عش كيف شئت.[6] ولا غرابة أن يأمر الشاعر؛ أن أفلح في مساق أبياته الحكمية. والثلاثي من "أفلح" يأتي متعدياً، يقال فلح الحديد؛ بمعنى قطعه ويأتي على "أفعل" لازماً، فأفلح الرجل؛ ظفر

[1] - سورة القيامة، الآية 31.
[2] - الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري، ص27.
[3] - هذا صدر البيت الذي عجزه: وكم يصيرن شانئا حبيب.
[4] - يراجع بوعلام بن حمودة: مفاتيح اللغة العربية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص208.
[5] - ذكر البيت سابقا.
[6] - شرح المعلقات العشر للتبريزي، ص374.

وفاز، كأنه صار إلى الفلاح، و"أفلح" مما بني على "أفعل"، وليس محولا من فلح بمعنى شق أو قطع.[1]

فـ"أفلح" فعل لازم؛ وقد تعدى بالخافض، وفاعله مستتر؛ لأنه موجه إلى المخـــــاطب، وقد ورد بناء الفعل على "أفعل"، التي تدل على الأمر بصيغتها خلاف بناء "لتفعل"، التي تدل على الأمر باقترانها بالأداة "لام" وذهب الكوفيون إلى أن أصل "افعل"؛ هو "لتفعل"، ثم حذفت لام الأمر وتاء المضارعة، لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام، وبقيت من القرآن الكريم، وكلام العرب شواهد على الصيغة الأولـــــــى، كقوله تعالى (فبذلك فليفرحوا)(2) (3).

وقد ارتضت البياتي هذا المذهب على حساب مذهب البصريين الذين يزعمون العكس. ذلك لأن الأمر من المعاني العامة التي تقتضي أداة تتصدر الجملة، لتهيمن بمعناها العام على تلك الجملة.[4] هذه الأداة التي تحتوي التوكيد على رأي بعض النحويين، توكيد الأمر أو تشديده على المخاطب، وذهب آخرون إلى أن في هذه اللام دلالة على التلطـــف، وأنه لا يعدل عن "افعل" إلى "لتفعل" إلا إذا أريد معنى التلطف وبذل النصيحة.[5] على أن رأياً ذكرته ذات الباحثة يهدي إلى الحق فآمنا به، وهو رأي مفاده أن بناء "لتفعل" إلى جانب بناء "افعل" في كونه أمراً للمخاطب، كما يقول الشلوبين في شرح الجزولية: أن الفاعل اذا كان مخاطبا ففي أمره وجهان:

أحدهما: أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر، وهو "افعل" وما هو بمعناه، نحو: قم، واقعد.

ثانيهما: أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال: لتقم، لتقعد.[6]

---

1 - نجاة عبد العظيم الكوفي: المرجع السابق، ص250.

2 - سورة يونس، الآية52.

3 - قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص300.

4 - المرجع السابق، ص300.

5 - المرجع نفسه، ص301.

6 - المرجع نفسه، ص301.

وقد أشار الزمخشري إلى أن بناء "لتفعل" أقل استعمالا في أمر المخاطب.[1] وهو ما نؤمن به لأن دائرة بناء "لتفعل" قد تقلصت، وانداحت في مقابلها دائرة بناء "افعل" في كلامنا اليوم وقبل اليوم، ولا نستطيع رجماً بالغيب أن نزعم أن هذا البناء الذي كان بالأمس يطغى أصل بناء الأمر، والشواهد تعوزنا. ثم إن كنا آمنا بدلالة الصيغة وحدها دون مساعد؛ فَلِمَ لَا نصدق بها أيضا في هذا الموضع. وقولنا: "صه" مثلاً؛ يدل دلالة قاطعة على الأمر بالصمت دونما حاجة إلى أي عامل آخر.

ب -النهي:

قـــــــــوله: ولا تقل إنني غريب.[2]

الأداة	المسند	المسند إليه	المكملات
لا	تقل	ضمير مستتر	إنني غريب

لا عجب إن رأينا عبيداً يأمر وينهى؛ لأن مجمل أبيات معلقته حكمية، موجهة إلى المخاطب القارئ، أينما حل أو ارتحل. وإذا كان النهي من المعاني في النظم، ويستعمله المتكلم لغرض طلب الكف عن إحداث الحدث، أي طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه، على وجه الاستعلاء؛[3] فإن النهي هنا خواء من كل استعلائية؛ لأنه مسوق إلى المتكلم على جهة التناصح لا غير. وللنهي أداة واحدة تدخل على "تفعل" للمخاطب، فالبناء المطرد في النهي هو بناء "لا تفعل".[4]

ولم يخرج عبيد عن هذه الصيغة المطردة "لا تفعل"، والفعل أصله "لا تَقْوُلْ"، فصار "لا تَقُلْ" منجزماً بوطأة هذه الأداة، أما الفاعل فقد كان مستتر التقدير "أنت"، ويتجاوز الفعل هنا إلى مفعوله متعدياً، فتقع الجملة الاسمية المؤكدة مفعولاً به.

[1] - المرجع نفسه، ص301.

[2] - المرجع ذاته، ص301.

[3] - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص316.

[4] - المرجع ذاته، ص316.

رابعاً: خصائص الجملة الفعلية في معلقة عبيد

أسفرت الدراسة التحليلية للجملة الفعلية عن: استعمال الشاعر (39) جملة فعلية بنسبة 47,14 % ، في مقابل 42 جملة اسمية بنسبة51,85%.

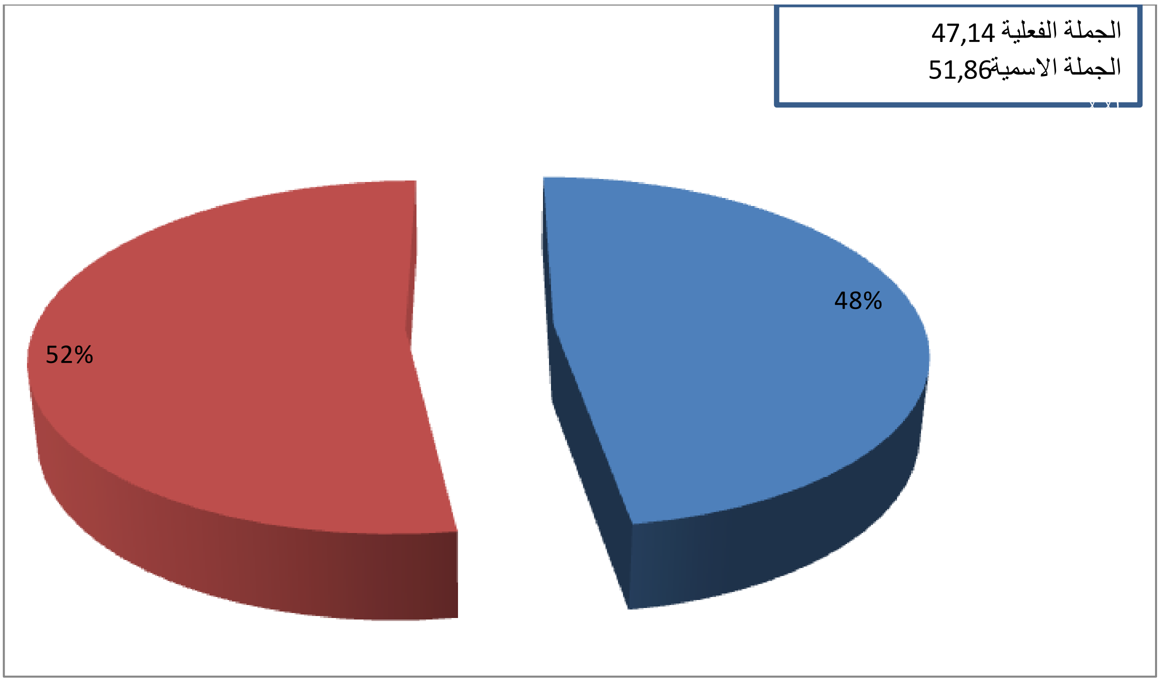

وهذه الجمل الفعلية موزعة كما يلي:

18 جملة فعلية ذات فعل ماضي، بنسبة46, 15 %

06 جمل فعلية ذات فعل مبني للمجهول،بنسبة15,38%

08 جمل فعلية ذات فعل مضارع، بنسبة20,51%

04 جمل شرطية، بنسبة10,25%

جملة منفية، بنسبة02,56%

جملة طلبية (النهي) بنسبة02,56%

جملة طلبية (أمر) بنسبة02,56%

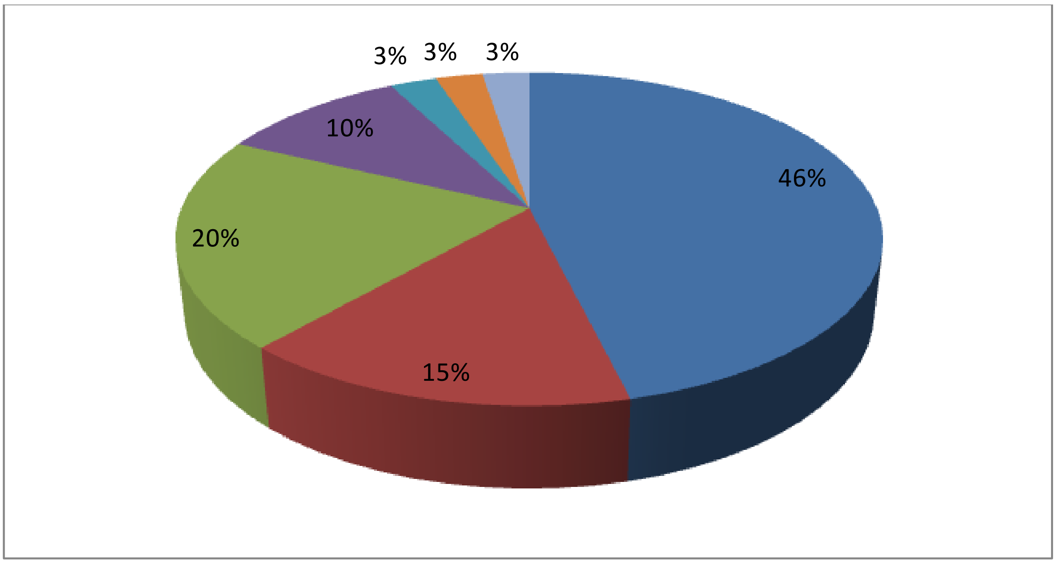

وقد بات لزاما أن نشير إلى ظاهرة التقديم والتأخير التي بلغت عشر حالات بنسبة38,46% ، في مقابل ست عشرة حالة عادية، بنسبة61,53%.

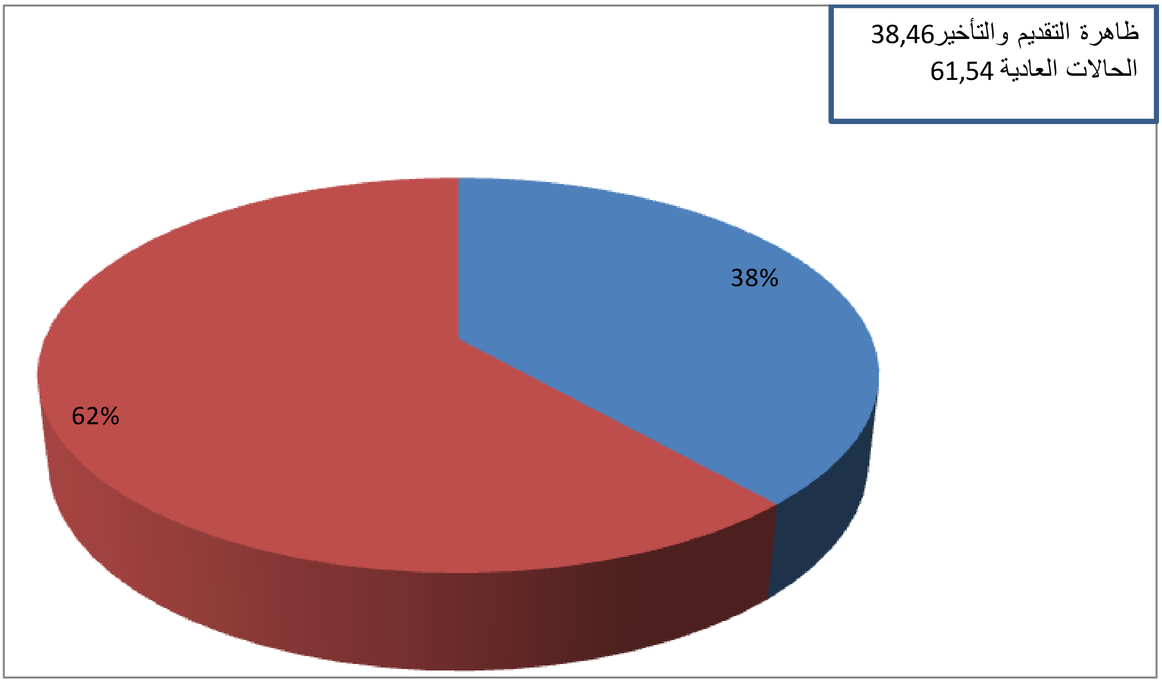

الجملة		الفعل		الفاعل		المفعول		التقديم و التأخير		
	الأداة	متعدي	لازم	ظاهر	مضمر	ظاهر	مضمر	المفعول عن الفاعل	الجار والمجرور عن الفاعل	المفعول عن الفعل و الفاعل
الجملة ذات الفعل الماضي	-	11	07	04	14	05	05	03	01	-
الجملة ذات الفعل المضارع	-	04	05	06	03	01	03	02	03	01
ذات الفعل المبني للمجهول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشرطية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المنفية	لا	-	01	01	-	-	-	-	-	-
الطلبية(الأمر)	-	-	01	-	01	-	-	-	-	-

الطلبية(الذهي)	لا	01	-	-	01	جملة	-	-	-

هذا الجدول يدلنا على الجملة الفعلية في معلقة عبيد؛ لاسيما حينما تساق في زمرة المعلقات الأخريات، لنجده يقلل نسبياً من استخدام الجملة الفعلية، شأنه شأن الحارث بن حلزة، إذ أنه أكثر الشعراء المعلقاتيين استخداما لجملة المبتدأ والخبر، وأقلهم استخداماً للجملة الفعلية.[1] على أن التفاوت بين عدد الجمل الاسمية، بالقياس إلى الجمل الفعلية يكاد يكون يسيراً، وإن غدا بَيِّناً. والجمل الفعلية في معلقة عبيد تتوزع على المعلقة جميـــــــعها؛ غير أنها تتكاثف وتتكاثر في الختام، وصفاً للمشاهد، وكأن الجملة الفعلية أليق بالوصف من الجمل الاسمية، لاسيما المشاهد التي تتسم بالحركية والحيوية؛ ولذلك نجد الجملة الفعلية ابتدأ بها في المطلع، وأكثر منها في الختام.

وما قد يثبت المشابهة بين معلقة عبيد وسوائها؛ مطلعها الذي يصف حركة التحـــول، شأنه شأن معظم المعلقات. فيكاد يكون طبق الأصل لمطلع معلقة الحارث.[2] مما يوحي بأن ملهم الشاعر الشعر يكاد يكون واحداً؛ الجفاء والخراب والاغتراب. لكن عبيداً يفترق عن الحارث، ويتخذ أدواته الإجرائية غير التي يتخذها وشيكاً؛ ذلك لاختلاف الغرض لدى كل واحد منهما.

و ربما كانت فكرة الربط بين الأسلوب والغرض على بعض الصحة، عكس ما دعا إليه أحمد عثمان أحمد.[3] ذلك لأننا نجد مشابهة في الأدوات لدى كل من عبيد وزهير بن أبي سلمى؛ لاتفاقهما في الغرض (الحكمة)، وذلك يتجلى في استخدامهما لضمير الغائب بشكل ظاهر، واستخدمهما للفاعل مضمراً بشكل واضح أيضاً. و ما أبعدهما عن أسلوب

---

[1] - تنظر دراسة أحمد عثمان أحمد، المعلقات دراسة أسلوبية، القاهرة، دار طيبة، 2007، ص211.

[2] - ومطلع المعلقة: آذنتنا ببينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء.

[3] - وذلك في دراسته: المعلقات السبع دراسة أسلوبية، إثر اختلاف ألفاه بين أسلوب الحارث بن حلزة، وأسلوب عمرو بن كلثوم ، ينظر كتابه، المعلقات دراسة أسلوبية.

عنترة بن شداد وطرفة ابن العبد، في استخدام عنترة لضمير المتكلم مكلفاً نفسه إثبات ذاته، واستخدام طرفة أيضا ضمير المتكلم مما ينم عن ذاتيته.[1]

وهذه المشابهة في التركيب وفي المطلع تعزز عزو معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلـــــي، وتشي بفكرة مفادها: أن صلة ما تربطها بالمعلقات الأخريات، جعلت الخطيب التبريزي يدرجها ضمنها، وإن لم يفصح عنه، وجعلت قبله أبي زيد القرشي يدرجها في المجموعة الثانية من جمهرة أشعار العرب، وإن هذه الصلة تنم جلياً عن أن فكرة السرقات ووضع الشعر مسألة نسبية لا ترقى إلى وضع قصيدة كاملة؛ إن دست بها بعض أبيات القصيدة.

وظاهرة مهمة يتميز بها التركيب في المعلقة: هي التقديم والتأخير؛ تقديم الفاعل عن المفعول، وبدرجة أكبر تقديم الجار والمجرور عن الفاعل. فقد يندرج ذلك فيما يسمى بموسيقى التراكيب؛ ذلك أن ترجيع الأصوات وتكرارها، والتزام الشاعر بنفس التركيب في بيتين فأكثر يؤدي إلى خلق إيقاع موسيقي متميز؛ يمثل وقفة تأمل واستراحة باستعادة النشاط قبل التمادي في القصيدة، كما يساعد على خلق جو ملحمي هائل يقوم على الاستقصاء دون الإيحاء .[2]

و ملفتة للانتباه حقاً ظاهرة التقديم والتأخير في معلقة عبيد، حتى تمسي عـــادة تَطَّـــــرِدُ، والمتأمل للجمل التالية:

أقفر من أهله ملحـــــــــــوب.

غيـــــرت حالها الخطـــــــوب.

ينشق عن وجهها السبيـــــــب.

تخر في وكرها القلـــــــــوب.

يسقط عن ريشها الضريـــــــب.

---

[1] - ينظر المعلقات ، دراسة أسلوبية، ص214 وما بعدها.

[2] - فتح الله أحمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص40.

نلفي من التناغم وموسيقى التراكيب ما يشنف الآذان، وأخص ما في هذه التراكيب تعدي الفعل بالخافض؛ مما يكثر حروف الجر التي قد تؤدي إلى ثقل في التراكيب، وقد لا ينتج عنها ثقل. والمتحكم في هذا توزيعها على شطري البيت أو المجموعة من أبيات القصيدة، وكذلك بحسب تقارب معانيها أو تباعدها على حد زعم أحمد سليمان.[1] أما هنا فسرعان ما يخف هذا الثقل؛ إذ يتقدم الجار والمجرور، وكأني بالفعل في المعلقة يطلب الجار والمجرور حثيثاً، وأن الفاعل والجار ذهبا يستبقان؛ فإذا بالجار يسبقه.

و ظاهرة أخرى هي اعتماد عبيد الجمل القصيرة، فيقصرها على الشطر من البيت غالباً فلا يتعداه. فتضحى الأشطر قوالب للجمل، وتكون الجمل منسوجة على قَدِّ الأشطـر، وهنا ربما ذهبنا مذهباً غير مذهب الناس في الضرورة، وقد ألفينا محمد حماسة عبد اللطيف يذهب إلى أن الشعر يكسر البناء المنطقي للجملة، فتقف على غير مواضع الوقوف، ويفصل بين أجزاء الجملة بعضها عن بعض، ويشعث كثيراً من هذه الأجـــزاء، ويكون هذا مقبولاً فيه؛ لأنه فصل وتشعيث في مقابل غاية.[2]

ويقول في موضع آخر: إذا وجد صراع بين البحر والتركيب؛ فإن البحر دائماً هو الذي ينتصر، وينبغي أن تخضع الجملة لمتطلباته، وكل بيت بلا استثناء تعقبه وقفة طويلة إلى حد ما.[3] ولا مشاحة فيما ذهب إليه لأن في كتابه أدلة نماذج على النحو الذي تنكسر فيه الجملة والتركيب؛ ليتقوم ساعد الوزن، وربما وجدنا في المعلقة بعض الصور من ذاك القبيل كفصل الاسم عن "أل" التعريف؛ مما ورد بين طيات البحث أو لم يرد.

غير أن التراكيب في معلقة عبيد تغلب الوزن وتنتصر غالباً، فينكسر الوزن في سبيل إقامة التراكيب، وينكفئ سلطان الشعر في مواجهة الجمل؛ فإذا هي توجهه. وبهذا نعلل انكسار الوزن لدى عبيد؛ وإن كانت هذه ملاحظة شاردة تفتقر إلى العموم؛ فإنا نجد أقوال

---

[1] - الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية)، ص76.

[2] - الجملة في الشعر العربي، ص26.

[3] - المرجع السابق، ص28.

علمائنا تساندنا في مسألة الضرورة، وهذا رأي لأبي العلاء مفاده: أن الفصيح من الشعراء لا يتعمد إدخال صيغ تندرج في باب الضرورة.[1]

وهذا ابن جني العالم بمقاحيم الشعراء وثنيانهم، يقول: «ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران؛ زيغ الإعراب، وقبح الزحاف؛ فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف؛ إذا أدى إلى صحة الإعراب.»[2] وهو بذلك يستند إلى قول للمازني ويؤازره، قال أبو عثمان المازني:« و أما الجفاة فلا يبالون بكسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب قد تحصل لنا منه أصل نرجع إليه في باب وزن الشعر»[3] وهذان رجلان من نحاة العرب اجتمعا على أن الأعراب الفصحاء الموغلين في البداوة يحافظون على سلامة الإعـــــراب؛ وإن نتج عن ذلك زحاف.[4]

فاختلال الوزن في معلقة عبيد، لتستوي سوق القواعد. وتَهَدُّمُ الشعر وخَرَابُهُ؛ لبناء الجمل والمعاني. أَمَا وَإِنَّ الشاعر من فصحاء العرب وجفاتهم؛ فما أَضَنَّ البدوي العربي بقواعد لغته، وسنن كلامه. لَأَنْ يختل الوزن وينكسر؛ أهون عليه من أن يتكلم على غير عادته، أو يخرج في الكلام عن نطاق قواعده، وفي الرواية التي تنتهي إلى أبي حاتم السجستاني (225هـ)؛ أنه قال :«قرأ على أعرابي "طوبى لهم وحسن مآب"، فقـال: طيبى، فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فلما طال علي قلت: طوطو، قال: طيطي». فعلق أبو حاتم:« أفلا ترى إلى هذا الأعرابي وأنت تعتقده جافياً كزاً، لا دمثاً ولا طيعاً، كيف نبا طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلي عن سومه، وتساند إلى سليقته ونجره»[5]

---

[1] - عبد الفتاح محمد: الفصيح في اللغة والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، عمان، دار جرير، ط1، 2008، ص288.

[2] - المرجع السابق، ص281.

[3] - المرجع نفسه، ص281.

[4] - المرجع نفسه، ص281.

[5] - عن الخصائص : ينظر عبد الجليل مرتاض، العربية بين الطبع والتطبع، ص08. والفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص13.

الفصل الثالث:

الجملة الاسمية في المعلقة

أولا: مفهوم الجملة الاسمية

ثانيا: بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

ثالثا: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة

أولا: مفهوم الجملة الاسمية:

لعل قول الخليل:« إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكوراً بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك».[1] هو أول من ألهم النحاة بعده معنى الجملة الاسمية؛ وإن لم يذكرها الخليل بنفسه، وإن لم تكن الحال كذلك؛ فتعد القولة على الأقل أولى عتبات تعريف الجملة الاسمية؛ كونها كل تركيب بدئ باسم.

الاسم الذي مثل له سيبويه بقوله: رجل، فرس، ولم يعرفه خلاف الفعل والحرف؛ لكونهما ربما لمعنيين اصطلاحيين، ليسا كالاسم الذي هو لمعنى لغوي، يعرفه العرب ويستخدمونه دون حاجة إلى تعريف[2]. وربما لسهولته استعصى؛ فيكون سيبويه قد أبلى البلاء الحسن إذ لم يعرفـــه، مكتفياً بالمثال، والتمثيل ذاته تعريف. فلقد أحصى ابن الأنباري حدود الأسماء الكثيـرة، التي نيّف بها السبعين حداً لم يسلم منها واحداً من النقد.[3]

الاسم هو عنوان الجملة الاسمية على أن يكون مدرجاً في العلاقة الإسنادية، وأن يكون صدر الجملة من عُمُدِها؛ وإلا انتفت عن الجملة "الاسمية"،فجمل مثل قوله تعالى:(خشعاً أبصارهم)[4].وقوله جلَّ ذِكره:(فإذا انشقت السماء)[5].وقوله عزَّ مِنْ قَائِلٍ:(والليل إذا يغشى)[6].هذه الجمل ليست من الاسمية في شيءٍ؛ وإن كان مبدؤها اسم، إذ التصدر هنا ظاهرة لا يعتد به، فإن التصدر الحقيقي مشروط بوقوع المتصدِّر طرفاً إسنادياً في الجملة.[7]

---

[1] - مصطفى جطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنيين الثاني والثالث الهجري، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1978، ص17

[2] - فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي، ص71

[3] - محمود أحمد نحلة: في المصطلح النحوي، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية1994، ص03

[4] - سورة القمر، الآية 07.

[5] - سورة الانشقاق، الآية01.

[6] - سورة الليل، الآية01.

[7] - علي أبو المكارم: الجمل الاسمية، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى2007، ص18

ونحترز في إطلاقنا للجملة الاسمية؛ من الجمل التي تتصدرها النواسخ (كان وأخواتها، إن وأخواتها)[1]، فهي جمل اسمية وإن تقيدت بهده النواسخ، ونسخ بها حكمها. وإنما بيان الجملة الاسميه أن تتشكل من ركنين أساسيين متلازمين مطلقاً فيها أطلق عليهما سيبويه تسمية المسند والمسند إليه، وعبارة المبنى والمبنى عليه، ويشكلان جملة مفيدة يحسن السكون عليها[2].

أ-المبتدأ:

الناظر إلى كتب النحويين القدامى يجدهم في تعريف المبتدأ، يقتصرون على ذكر حكمه الإعرابي وكونه اسماً.كما نلفي سيبويه مثلاً يعرفه كونه: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكـــــــــلام، وعلامته الرفع.[3]واكتفى المصنفون بعد سيبويه ببيان حكم المبتدأ وهو الرفع. ومنهم المبرد، والزجاجي حتى الزبيدي، إذ يقول:« إذا ابتدأت بالاسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملا، فارفع ذلك الاسم بالابتداء.»[4]

إذا كان أول تعريف للمبتدأ نلفيه لدى ابن السراج؛ فإنه-هذا التعريف- سيظل ناقصا؛ إذ و يقول ابن السراج عن المبتدأ:« هو ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره.»[5] وابن السراج بتعريفه هذا لا نلفيه يخرج عن تعريف من سبقوه؛ إلا صياغةً. فهو يتحدث عن التجريد من العوامل ليتهيأ له الحديث عن الحركة الإعرابية، ويتحدث عن عدم الاستغناء، وهو ما لا نعدمه عند الأولين.

إذا عُجْنَا على ابن جني الذي أفرد كتابا تعليمياً، بُغْيَتُه تَنَاوُلُ موضوعات النحو في و دقة وإيجاز؛ نجده لا يكاد يخرج عن هذا التعريف، بقوله:« المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته

---

[1] - و إن كان ابن مالك رد زعمهم بأن"كان" لا تدل على الحدث؛ لأن الأصل في كل فعل أن يدل على المعنيين، فلا يقبل إخراج"كان" على الأصل إلا بدليل. خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2006، ص287.

[2] - هادي نهر: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، عمان، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى،2010 ، ص235

[3] - مصطفى جطل: المرجع السابق، ص17.

[4] - محمد إبراهيم عبادة: النحو العربي قضاياه وأسسه، ص272.

[5] - علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص23.

عن العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، خبر عن الأول، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء.»[1] وقد بَانَ إذن تسلط النحاة على الحركة الإعرابية؛ فكانت لديهم مدار التعريف وكأنها عَلَمُ المبتدأ وبها يعرف. جاء في مفهوم الابتداء عن الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي،ت215هـ)، قال: في قولنا (الحمد لله) فرفعه على الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلا من بعده، فهو مرفوع وخبره إن كان هو هو أيضا مرفوع، نحو قوله تعالى: (محمد رسول الله)[2] وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها.[3] فآية المبتدأ عند الأولين الرفع، ودليله أن يتصدر الكلام مبني عليه اسم آخر.

و ما إن تتقدم عجلة البحث؛ حتى يتجلى المبتدأ بَيِّنُ الرسوم، واضح القسمات؛ ليصبح إطلاقاً على مفهومين لا مفهوم واحد. فالمبتدأ يحمل بالاشتراك على شيئين: أحدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى، من حيث هو اسم للإسناد إليه. نحو:زيد قائم. والثاني: الصفة المعتمدة على حرف الاستفهام والنفي رافعه الظاهر، أو ما يجري مجراه. نحو: أَقَائِمٌ زَيْدٌ.[4]

فقد كان تعريف المبتدأ يفتقد الدقة والشمول إلى عهد ابن جني على وجه التقريب. ليشمل فيما بعده وجهيه المعهودين في الكلام؛ وذلك ما نلفيه لدى النحاة بعد ابن جني، حيث صار المبتدأ: الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتف به.[5] و يجعل ابن الحاجب المبتدأ ينطوي على الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر: زيد قائم، ما قائم الزيدان، أقائم الزيدان.[6] فالمبتدأ بناء على هذا صنفين أوضحهما ابن مالك بقوله:

مبتـــدأ زيد، وعاذر خـــر   إن قلت: زيد عاذر من اعتذر

---

[1] - اللمع في العربية، ص71

[2] - سورة الفتح، الآية 67.

[3] - شعبان صلاح: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، القاهرة، دار غريب، 2005، ص15.

[4] - الإسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، ص63.

[5] - الفاكهي: كشف النقاب عن مخذرات ملحة الإعراب، ص103.

[6] - علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ً86.

وأول مبتـدأ والثانـــــــــي   فاعل أغنى في أســـار ذان

بحيث ذكر أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.[1] و في أوضح المسالك: المبتدأ اسم أو بمنزلته، مجرد من العوامل أو بمنزلته، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفي به. والوصف نحو: أقائم هذان، ولابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام.[2]

وإذا كان العصر الحديث؛ فإن المبتدأ يصبح أعرف ما يكون بشقيه، بل قد يقوم البحث في المبتدأ على الفصل بين النوعين. و المبتدأ اسم أو ما في تأويله، معرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، أو وصف في قوة الفعل رافع لمستغنى عنه:" أفاتح المحمدان". و المبتدأ قسمان: مبتدأ يأتي بعده خبر، ومبتدأ يأتي بعده فاعل أو نائب فاعل يسد مسد الخبر، ويشترط فيه أن يكون وصفاً في قوة الفعل، مقترناً بنفي أو استفهام.[3]

و اغتدى المبتدأ لدى المحدثين أكثر وضوحا؛ إذ انبروا يشيرون إلى كل ما من شأنه أن يقع مبتدأ من: اسم إشارة، واسم صريح، واسم موصول، والوصف العامل فيما بعده، أو هو بمنزلة هذا الاسم الصريح. وكذا المصدر المنسبك من الحرف المصدري المعين وما بعده مجرد من أي عامل لفظي.[4] ويكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ صريحاً أو مؤولاً، أو ضميراً يلحظ العقل معنـــــاه أولا، ثم ليحكم عليه بحال من أحواله أو مجال من أحوال متعلقه.[5]

ويذهب بعضهم في التعمق أدنى من ذلك بُعْداً؛ ليركز على ماهيتي المبتدأ ويورد الفروق بينهما. فهو(المبتدأ): يطلق للدلالة على نوعين من الأسماء يقعان موقعا محدداً، في إطار جملة بعينها في العربية. أما النوع الأول: فهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، بينما النوع الثاني: الصفة المعتمدة على نفي أو استفهام؛ إذا رفعت اسماً ظاهراً، ويراد بالصفة: كل من(اسم المفعول، اسم الفاعل، الصفة المشبهة) فيكون المبتدأ بهذا اسم مشترك

---

[1] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: إبراهيم قلاتي، ص57.

[2] - ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، مج01، 106.

[3] - هادي نهر: النحو التطبيقي، ص140. وينظر: الإتقان، ص239.

[4] - هادي نهر: الإتقان في النحو وإعراب القران، ص237.

[5] -هو تعريف للمرصفي، ينظر: النحو العربي بين القديم والحديث، ص40.

من أركان الجملة الاسمية، فهو الحكم والحدث والمسند، نحكم فيه على المبتدأ، ونتحدث به عليه؛[1] فإن الأصل فيه أن يكون مفرد مشتقاً، لأنه يكون صفة في المعنى، والصفة مشتقة. وقد يكون مفرداً جامداً؛ أي اسماً محضـــــــاً، ليس وصفاً مأخوذاً عن غيره. [2]

وهده صورة الخبر التي يتلبس بها: الخبر الجامد الغير مؤول بمشتق، الخبر الجامد المؤول بمشتق، الخبر المشتق الجاري بين ماهيتيـــــن _ على حد قول الرضي_ لا يمكن جمعهما في حدٍّ؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية؛ لم يجتمعا في حد.[3]

ب-الخبر:

إن الخبر ملازم للمبتدأ؛ و لذلك جمعهما الزمخشري قائلاً: "الاسمان المجردان للإسنــــــاد"؛ "زيد منطلق" والمراد بالتجريد؛ إخلاؤهما من العوامل، وكونهما مجردين للإسنــــاد؛ هو رافعهما لأنه معنى تناولهما معاً من حيث الإسناد.» [4] فلا بد لكل مبتدأ من خبــــر؛ وإلا لم يكن الكلام كلاماً.

و خبر المبتدأ كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه؛[5] لأنك تقدم المبتدأ لتحدث عنه وهو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الواصف، وحكمهما أنهما مرفوعان باتفاق.[6]وقد رفع الخبر مع المبتدأ للدلالة على كونه عمدة، لا بد منه في الكلام، والطرف الثاني في العملية الإسنادية، المكمل للجملة، المقابل للمبتدأ فيها، وهو عند النحاة ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصلة بالإسناد، شريطة ألا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً، مكتفياً بمرفوعة [7].

---

[1] - الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص252

[2] - المرجع السابق نفسه، ص253

[3] - علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006، ص130-131

[4] - المفصل في صنعة الإعراب، ص 538. وهو على ذلك يساند الكوفيين في كون رافع المبتدأ والخبر هو الإسناد. عبده الراجحي: دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص85.

[5] اللمع في العربية، ص72.

[6] - كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، ص103

[77] - الجملة الاسمية، ص37

فالخبر ضرورة في كل جملة اسمية وبه تتم الفائدة.[1] ويمثل مع المبتدأ نواة التركيب المفيد في اللغة العربية.[2]وهو على ضربين مفرد وجملة، فالمفرد مرفوع، أما الجملة فعلى ضربين؛ جملة ابتدائية اسمية، وجملة فعلية،[3]وقد يكون شبة جملة[4].

وإذا كان الخبر لدى هادي نهر، الركن الثاني مجرى الجامد، الخبر المشتق الغير جاري مجرى الجامد، والخبر التركيب الإسنادي، الذي يشيع باصطلاح الجملة، والخبر الواقع ظرفاً، أو جاراً ومجروراً (الجملة الظرفية)[5]

و الخبر ما ورد مفرداً يكون هو عين المبتدأ في المعنى.[6] لذا بين سيبويه أن الخبر لا بد أن يكون شيئاً هو المبتدأ، أو زمانه، أو مكانه، ومن الخبر الجامد اسم الجنس، والأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها، ولا تكون صفة قد تبنى على المبتدأ، كقولك:"خاتمتك فضة"[7]

و إذا كان الخبر جملة؛ فإما أن تكون عين المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ. وإما ألا تكون نفس المبتدأ فتحتاج حينئذ إلى رابط يربطها بالمبتدأ.[8] وقد يكون هذا الراجع الذي يربطها معلوماً فيستغنى عن بيانه؛ وذلك مثل قولهم: "السمن منوان بدرهم".[9] وقد وردت الجملة بدون ضمير يعود على المبتدأ، ولكن هدا ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر،كقول أبو النجم العجلي:[10]

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي عَليَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَـــعِ

[1] - عبد الحميد السيوري: أسس النحو العربي قواعد وتدريبات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ص75

[2] - خير الدين فتاح حسن القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي ، دار الكتاب والوثائق القومية، 2012، ص168

[3] - تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، ص113

[4] - جميل علوش: الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة ، 1998، ص46

[5] - الجملة الاسمية، ص42

[6] - اللمع في العربية، ص72

[7] - مصطفى جطل، المرجع السابق، ص17

[8] - النحو التطبيقي، ص144

[9] - المفصل في صنعة الإعراب، ص54.

[10] - مصطفى جطل، ص20.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً؛ أن يصح وقوعها موقع الاسم، وإلا لم يجز أن تكون خبراً، كجملة الأمر، والدعاء، والنهي المصدرة بالفاء.[1] والحق أن هذا مدار اختلاف النحويين، في مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ، فرفض فريق ذلك بحكم أنها لا تحتمل الصدق، ولا تحتمل الكذب. وقبلها آخرون لأنها تحل محل المفرد، والمفرد لا يحتمل الصدق ولا الكذب. زد إلى ذلك أن وقوع الخبر مفرداً طلبياً، في نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق النحاة.[2]

ومن ذهب منهم مذهب الإباحة؛ التجأ إلى السماع، كقول المولى _تبارك وتعالى_:(والذين كذبوا بئاياتنا ولقاء الآخرة ولقاء الآخرة هل يجزون إلا ما كانوا يعملون)[3] فقول الباري:(حبطت أعمالهم) خبر للمبتدأ، ويجوز أن يكون الخبر هو قوله_ تقدست أسماؤه_(هل يجزون إلا ما كانوا يعملون). وكذا قوله_ جل ثناؤه_(والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم).[4] فقوله:(فبشرهم بعذاب أليم) خبر المبتدأ. وإذا كان هذا من السماع، ومن أفصح كلام على وجه هذه المعمورة؛ فعلام المحاجة والمماراة في النقض والرد.

ج- الأشكال النمطية للجملة الاسمية:

لعل أخص خصائص المبتدأ والخبر هو الرفع، كعلامة إعرابية. لذلك كانت أكبر ما أثار انتباه النحاة منذ القدم، فذهبوا في التعليل لها كل مذهب؛ بأن المبتدأ أشبه الفاعل في الرفع، لكونه مخبر عنه أو أنه أعطي الرفع لكونه أولاً، والرفع أول، فأعطي الأول الأول، أم أنه أعطي الرفع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات.[5]

---

[1] - المرجع السابق نفسه، ص20,

[2] - الإتقان في النحو وإعراب القران، ص261.

[3] - سورة الأعراف، الآية149.

[4] - سورة التوبة، الآية 34.

[5] - ينظر ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، وينظر: النحو العربي دراسة نصية، ص84.

واختلفوا في عامله كما اختلفوا في علته؛ فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، بأن أسند كل منهما إلى الآخر، وذهب البصريون إلى أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، بأن عُري من العوامل اللفظية، أو بما قام في النفس من معنى الإخبار عنه.[1] أما الخبر فاختلفوا فيه أيضاً، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وقوم إلى أنه يرتفع المبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.[2] ولو أنهم ذهبوا مذهب الكوفيين لكان خير لهم من أن يختلفوا ويتلاوموا. أَمْ لَمْ يَروا أن المبتدأ والخبر يتطالبان، ولا معنى لأحدهما إلا بالآخر.

وثاني الخاصيتين اللتين تميزان المبتدأ والخبر؛ هي كون الأول معرفة، والثاني نكرة. فإذا اجتمعت معرفة مع نكرة جعلنا المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر إلا صورتان تأتي فيهما النكرة مبتدأ. في قولنا:كم مالك؟ ف" كم" نكرة، وهي مبتدأ، و"مالك" خبر. وهكذا في قولنا: "خير منك زيد". وغير سيبويه يرفض هذا الاستثناء، ويجعل المعرفة مبتدأ في الموضعين.[3]

وإنما عرف المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه ومسند إليه، فلا بد أن يكون مألوفاً معروفاً، ونكر الخبر لأنه الحكم المستفاد، فلا بد أن يتوكد جهله لدى السامع، وإلا لم يكن الكلام و يكون المبتدأ كلاما. فماذا لو قلنا لإنسان عاقل: النار حارة، أليس من الهذر في الحديث. معرفة؛ لأنه مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا يفيد.[4] لذلك يعرفه بعض المحدثين أنه: "اسم مُعَيَّن الدلالة".[5] وكأن التعريف أظهر سمات المبتدأ.

ولما انتهى البحث إلى تمام حسان؛ جعل جملة المبتدأ والخبر يتضح معناها بعدد من القرائن بعضها معنوي، والبعض الآخر لفظي. فمن القرائن المعنوية: العهدية والإسناد، ومن القرائن اللفظية: البنية والتضام والرتبة والإعراب. فإذا كان من شأن الفاعل أنه فعل الفعل أو قام بـــــه، وأن من تعريف المبتدأ أنه قام به الوصف، لأنه الأصل في الخبر أن

---

[1] - النحو العربي دراسة نصية، ص84.

[2] - عبده الراجحي: دروس في كتب النحو.

[3] - الجملة الاسمية، ص40.

[4] - النحو العربي دراسة نصية.

[5] - علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص28.

يكون مشتقاً مفرداً؛[1] فإن أول القرائن المعنوية للمبتدأ: العهد والإسناد؛ بأن يكون معهوداً مسنداً إلى الخبر.

وفيما نرى أن مسألة التعريف والتنكير، وبمراعاة الدلالة والتوصيف اللغوي، خليقة بأن تكون المسألة التي نِيطَت بها العلاقة بين المبتدأ والخبر. وهي سر ارتباط المبتدأ بالخبر، بعلاقة إسنادية. هذه التي لا تظهر بحال كما في اللغات الأخريات، من اعتمادها روابط لفظية تصل المبتدأ بالخبر، في الفرنسية "être"، وفي الانجليزية "to be"، وفي الألمانية "sein"، مما يدعونه عندهم الأفعال المساعدة "copula".[2]

وقد يساندنا في تِهِ الرَّأْيَة، ما يسمى عندنا ب"ضمير الفصل"، الذي يتوصل به إلى الخبر متى كان معرفا، كقولنا: "الرجل هو الواقف".[3] وضمير الفصل هو: لفظ على هيأته ضمير منفصل، يؤتى به جوازاً بين ركني الجملة الاسمية غير المنسوخة أو المنسوخة، والغرض منه أحد أمرين، معنوي: لكونه يؤكد مضمون الجملة ويقويه؛ ولهذا سماه بعضهم دعامة، أو ضمير العماد. وكذلك كونه يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند دون غيره، وقصر الأول عن الثاني، وقد يأتي لتوكيد معنى الكمال كقوله تعالى:(إنك أنت السميع العليم)[4]

ولفظي: وهو الإعلام بأنه ما بعده خبر لا تابع؛ ولهذا سمي "فصلاً"؛ لأنه يفصل بين الخبر وبين ما يظن أنه تابع.[5] وكأن ضمير الفصل يأتي حين يقع الوهم حول الخبر مُعَرَّفاً؛ أَهو خبر أم هو تابع، ولو كان الخبر نكرة، ما كان من داع لهذا الضمير. ولذا سمي: "فصل" لدى البصريين، و"عماد" لدى الكوفيين.

---

[1] - الخلاصة النحوية، ص108.

[2] - اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة، ص105.

[3] - وإن كان - في رأينا- يمكن الاستعاضة عن هذا الضمير بالنقطتين التفسيريتين مثلا؛ " الرجل: الواقف" بحيث تدل النقطتان على أن ما بعد المبتدأ هو الخبر. وأكثر من ذلك، فقد يستعاض عن الضمير بالنبر؛ وذلك بأن تضغط بالصوت على "الواقف"؛ إيذانا بأنه الفائدة والخبر.

[4] - سورة آل عمران، الآية35.

[5] - النحو التطبيقي، ص45.

و المبتدأ لا يأتي نكرة؛ إلا في مواضع أحصاها النحويون، قد تُنَيِّف عن الثلاثين موضعاً .[1] وهذه المواضع جميعها يكون المبتدأ فيها مفيداً. ونِعْمَ ما ذهب إليه السهيلي(581هـ) من تحليل في هذا الشأن؛ أن يكون المبتدأ معرفة ومخصوصاً، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه. فإن لم يكن منعوتاً ولا مخصصاً ولا مستفهماً عنه ولا منفياً، نحو:" لا لغو فيها"؛ فلا يخبر إلا أن يكون الخبر مجروراً معرفة، لأن الخبر إذا كان مقدما ومعرفة؛ فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه، لأن التعريف والتقديم يجران إلى ذلك المعنى. فكأنك إذا قلت:"على زيد دين" ؛ إنما قلت :" زيد مديان ". وإذا قلت:" في الدار امرأة" ؛ إنما أردت الدار فيها امرأة. فلذلك حسن الإخبار عن النكرة هنا في اللفظ، لأنه ليس خبر عنهما في الحقيقة.[2]

ويعلل السهيلي لمجيء المبتدأ نكرة إذا دخل عليه النفي؛ فلا جرم أن يبتدأ بالنكرة، فقد تقدم حسن الإخبار عنها بالنفي، لما فيه من العموم من الفائدة.[3] وأما الابتداء بالدعاء؛ فلأنك لما كنت داعيا _وفق قول السهيلي_ وكان الاسم المبتدأ نكرة هو المطلوب بالدعاء، صار كالمفعول ووقع موقعه ، كأنك قلت: "أسأل الله سلاما لك" في قولك:"سلام عليكم". ولكنك لم تنصب كما نصبت "سقياً"و "رعياً"و"جذعاً"و "عقراً" ؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر، كأنك تريد:"سلام مني عليك". فصار السلام في حكم المنعوت، بقولك: "مني" ، فقوي فيه الرفع على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها.[4]

ومفيد هو هذا التعليل لمسوغات الابتداء بالنكرة، التي تقتضي في جميع أحوالها الإفادة والتمام. وقد أحصى لنا عاطف فضل محمد خليل أنماط الجملة الاسمية في جميع أحوالها فبلغ به العد ثمان وسبعين جملة. وذلك بالنظر إلى جميع أحوال المبتدأ والخبر من تعريف

---

[1] - ينظر الإتقان في النحو و إعراب القرآن، ص245، وينظر: الجملة الاسمية. وقد أشار ابن عصفور إلى جواز الابتداء بالنكرة المقاربة للمعرفة، نحو قولك: خير من زيد، شر من عمرو. مُثُلُ المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي، القاهرة، دار الآفاق العربية، 2006، ص142.

[2] - نتائج الفكر في النحو: تحقيق: أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، بيروت، ط1، 1992، ص315.

[3] المرجع السابق، ص316.

[4] - المرجع نفسه، ص318.

وتنكيـــــــر وتقديم وتأخير ، وتأكيد واستفهام ....[1] ونحن هنا سوف نكتفي بالإشارة إلى القوالب العامة التي تتخذها الجملة الاسمية، كأشكال نمطية للجملة الاسمية العربية.

أولا: الجملة المكونة من مبتدأ وخبر.[2]

1- مبتدأ + خبر مفرد جامد
2- مبتدأ + خبر مفرد مشتق
3- مبتدأ + خبر جملة(تركيب إسنادي)
4- مبتدأ + خبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور)
5- خبر مفرد جامد + مبتدأ
6- خبر مفرد مشتق + مبتدأ
7- خبر جملـــــــــــــــة + مبتدأ
8- خبر شبه جملـــــة + مبتدأ

ثانيا: الجملة المكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد(ليس مثنى ولا جمعا) + فاعل مثنى أو جمع

أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق المفرد(المنسوبـ) + فاعل مثنى أو جمع

أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفـــــرد + نائب فاعل مثنى أو جمع

ثالثا: الجملة مكونة مما أصله المبتدأ والخبر.

1-أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

2-أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

3-ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

4-ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

---

[1] - بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، ص65 وما بعدها.

[2] - ينظر الجملة الاسمية، ص18-19.

ملاحظة: هذه الأنماط وفق لما أورده علي أبو المكارم.[1]

ثانياً: بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

تدل الجملة الاسمية على الثبات والاستقرار، وتدل الفعلية على التجدد و الحدوث. وإذا كان الخبر اسما؛ فإنه يدل على الثبوت و الدوام. وإذا كان فعلا؛ فإنه يدل على الحدوث.[2] يقول عبد القاهر الجرجاني: «موضوع الاسم على أن تثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدداً شيئا بعد شيء، وأما الفعل؛ فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء.»[3] وفي قول الله جل ذكره:(سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون)[4]، عطف الخبر "صامت " وهو اسم على "دعوتموهم" وهو فعل لأن الدعوة تقتضي الحدوث مرة بعد مرة. والصمت هو الصفة المستدامة التي تعول على الاستمرار، فالجملة الاسمية تدل على ثبوت الصفة ودوامها وقوة رسوخها في صاحبها، وتدل على استقرار الأحوال واستمرارها. أما الجملة الفعلية؛ فدالة على الحالات الطارئة، والأزمنة المتجددة .[5]

والجملة الفعلية هي الأصل الغالب على التعبير العربي، ولقد أرجع علي الجارم ذلك إلى جملة من الأسباب:

- لأن العربي جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل فيقول:"عدا الفرس" ،"رعت الماشية"،"غادر المسافر".
- ولأن أساس ميل العرب البداءة بالفعل؛ لـأنهم كانوا يعيشون عيشة بداوة، تحيط بها المخاوف، ويكتنفها التوجس، وتكثر فيها المفاجآت، فكان يهمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه، فيقول:"سطا الذئب" "أغارت القبيلة" "نضبت البئر".

---

[1] - المرجع السابق، ص18-19.

[2] - محمود عبد الله شكر: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، عمان، دار دجلة، ط1، 2009، ص56. وينظر: فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، عمان، دار عمار، ط4، 2006، ص22 وما بعدها.

[3] - دلائل الإعجاز، ص174.

[4] - سورة الأعراف، الآية193.

[5] - دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، ص59,

- ولأن العربي ميال بفطرته إلى الإيجاز، وتجنب الفضول، فهو يقول: "جاء الرجل" ولا يقول: "الرجل جاء"؛ لأن الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا محالة، وهو لا يلجأ إلى تكرار الإسناد إلا لغرض بلاغي.[1]

وهذا اجتهاد علي الجارم يوافقه إبراهيم السامرائي، بقوله:«من اهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب.»[2] وإن كان يعارضه في الأسباب التي ذهب إليها.[3]

أما مذهب جمال صقر؛ فلا يتعارض مع مذهب الرجلين، ولقد أثبت استقراؤه للأمثال العربية، التي هي أوثق كلام العرب صدق كلام الأستاذ الجارم، ويعززه قول الرضي في تعليل قول النحاة بأصلية الإسناد في الفعل دون الاسم. وهو يعني أن الجملة الفعلية الأصل:«لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعل مخصص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازما له دون الاسم.»[4]

أما الأمثال الحكمية والتعبيرية التي آثرت الجملة الاسمية دون الجملة الفعلية؛ فمرد ذلك_على رأي جمال صقر_ إلى أن الحكيم الذي يفكر في المعنى الحكمي زمناً، ثم يريد أن يخرج قصداً إلى الوعظ والنصح يكون بين حالين:

-أن يكون المعنى الحكمي من الطرافة والغرابة، بحيث يحتاج إلى تأكيد وإثبات. أم أن يتوقع تشكيك المتلقي بأن يدل سلوك الناس على هذا، فيحتاج المعنى الحكمي إلى تأكيد وإثبـــــــــات، والجملة الاسمية سبيله إلى هذا.[5] وكأن تقديم الاسم يكون لتأكيد نسبة إذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره ثم بنيت«الخبر إليه؛ ذلك أنك: الفعل عليه... قد يرتد إلى أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك.

---

[1] - ينظر محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة(دراسة نحوية)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، مطبعة المدني، ط1، 2000، ص135.

[2] - المرجع السابق، ص135.

[3] - المرجع نفسه، ص136 وما بعدها.

[4] - المرجع نفسه، ص137.

[5] - المرجع نفسه، ص133.

فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط والتزيد.» [1]

و يطالعنا بعض العجب، إذا ما قارنا بين بحث جمال صقر، وبحث نوار عبيدي، الذي أحصى الجمل الاسمية الواردة في مجمع الأمثال للميداني؛ حيث بلغ به العد إلى ما يقرب من ألف وستمائة واثنين وأربعين (1642) جملة اسمية. منها سبعمائة وإحدى وستين (761) جملة بسيطة، وثمانمائة وثلاث وستين (863) جملة مركبة.[2] وهذه الأرقام ليست بالعدد اليسير، وإن كان الدارس قد وضع أرقاما تقريبية، ولم يضع المقابل من الجمل الفعلية.

ولكن الناظر إلى استعمال المعلقات لكل من التركيب الاسمي، والتركيب الفعلي؛ يجد أن الأول يكاد يغلب الثاني فيطغى. وبالنظر إلى إحصاءات أحمد عثمان أحمد؛ نجد استعمال الحارث55,9% ، وطرفة 52,5%، وزهير بنسبة55,9% لجملة المبتدأ والخبر بنسبة 35,9%، ولا يتردى استعمال الجملة الاسمية نسبياً إلا 38,4%، ولبيد بن ربيعة بنسبة 21,3%[3] 15,9%، وعمرو بن كلثوم بنسبة15,6%، وامرئ القيس بنسبة لدى عنترة بنسبة بَلْهَ معلقة عبيـــــد، التي ترتفع فيها نسبة استعمال الجملة الاسمية نسبياً.

ولقد رأى العلامة عبد الملك مرتاض أن النسج الشعري يهيمن عليه النظام الاسمي مع أن نظام العربية النحوي على الأقل قائم على الفعلية.[4] فدراسته وإن اقتصرت على مطالع الأبابيـت، وأواخر أعجازها في المعلقات؛ إلا أنها انتهت إلى أن الشعراء كانوا يجنحون للتعامل مع النظام الاسمي، أكثر من جنوحهم للتعامل مع النظام الفعلي، لأسباب مختلفة عدها كما يلي:

---

[1] - دلائل الإعجا، ص128.

[2] - التركيب في المثل العربي القديم (دراسة نحوية للجملة الاسمية)، ص74.

[3] - المعلقات دراسة أسلوبية، ص110.

[4] -السبع المعلقات، ص214.

- أن الأسلوب العربي ينهض أساسا على النظام الاسمي، أكثر من نهوضه على النظام الفعلي. وهو قائم على نقيض اللغات الأوربية، وحتى بعض اللغات الشرقية على الاستغناء عن الفـــعل، حيث لا يستطيع الاستغناء عن الاسم.

- أن النظام الاسمي يفيد الثبات والسكون، ولعل السكون أن يكون الديدن الغالب على حياة أهل الجاهلية، الذين كان الرتوب يحكم حياتهم، والسكون يقيدها ....فالنظام الاسمي في المعلقات السبع؛ لا يعدوا فوق كونه امتداداً للحياة الجاهلية، بمظاهرها الاجتماعية والعقلية والاقتصادية والثقافية، التي كانت تتجسد خصوصا في رواية الشعر.

- أن الاسم يحيل على الكائن الحي ويعينه، فهو يحيا، يحب، يكره إن كان عاقلا. ويضطرب ويتحرك إن لم يكنه. في حين أن الفعل حدث، والحدث لا ينشئ ولا يقوم بذاته بمعزل عن الاسم؛ لأنه مجرد خادم له.[1]

واجتهاد الأستاذ محمود في رد غلبة التركيب الاسمي إلى طبيعة العربي حيناً، وإلى طبيعة الاسم أحياناً أخرى، واحتساب الظاهرة من طبائع اللغة واستعمالاتها أطواراً. وقمين بنا الآن أن نوفق بين مذهب الجارم ومذهب مرتاض، وإن لم يكونا مختلفين في شيء؛ لأن القول بأصلية الفعل إنما هو القول بأصلية التعبير عن الحدث والحركة. لأنك في جميع تعابيرك، إن قدمت اسماً فليس لك إلا أن تنسب إليه فعلا أو حركة ، أو أن تقدم له وصفاً على أبعد الاحتمالات. والقول بنهوض الأساليب العربية على التركيب الاسمي ذلك ما كانت تقتضيه الحياة البدوية الجاهلية، من طول سكون، واستمرار هدوء ؛ لتقوم الأساليب على الوصف. وأن العربي كانت تسعفه قريحته وسليقته على طول نفس في النسج الاسمي والاستغراق في الوصف....وما أبعد اليوم عن الأمس؛ لأن النسج اليوم قائم فيما نرى على النظام الفعلي، حتى ما يكاد يخلوا تركيباً من تراكيبنا العربية من فعل، لنقص المادة اللغوية. وإذا طُلِب من أحدنا أن يأتي بخمس جمل اسميات متواليات حول موضوع واحد، لكان بالنسبة إليه من الإفحام والإعجاز بمكان.

[1] -المرجع نفسه، ص215 وما بعدها

ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة

النمط الأول: الجملة الاسمية البسيطة

النمط الثاني: الجملة الظرفية

النمط الثالث: الجملة الوصفية

النمط الرابع: الجملة المركبة

النمط الخامس الجملة الاسمية المنفية

النمط السادس: الجملة

ثالثا: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة

لا يمكن أن نعرف شيئاً من نظم العرب في جاهليتهم؛ إلا إذا درسنا لغة العرب في نحن بدراستنا للجملة الاسمية في المعلقة تمثلها العصر الجاهلي دراسة مستفيضة.[1] و وصفاً وتحليلاً لا غير؛ ذلك أن اللغة موضوعاً من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. إن الباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يتوقع منه أن يعبر من أفكاره بقولـــه؛ بحيث يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الحجم أو بهذه الصورة، وأن الباحث في تشريح اللغة والمقصود هنا تحليلها تحليلاً دراسياً؛ لا ينبغي أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز ومالا يجوز، وهَمُّ اللغوي لهذا السبب أن يصف الحقائق، لا أن يفرض القواعد.[2]

ذلك رأي تمام حسان الذي ينعي على الدارسين القدامى فلسفتهم؛ بأن يقول ظلت دراسة اللغة حيناً من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذي يتكلم هذه اللغة؛ فكان اللغويون وهم يسجلون دراستهم أشبه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعيـــــة، ومرجع ذلك إلى تناسيهم بأن اللغة وعاء التجارب، ودليل النشاط الإنسانـــي، ومظهر السلوك اليومي.[3]

والحق أن هذا ما ظهر جلياً في النحو العربي، من خلال التمرينات والتدريبات التي بدأت مطلع القرن الثاني الهجري، وكذا ارتباط النحو بمبدأ العلّية، فكانت أوثق ما تكون بعلمي الكلام والأصول؛ أيّ أن هذه العلوم الثلاثة كانت أكثر العلوم تبادلاً للتأثير والتأثر.[4] ويزعم عبده الراجحي أن التأثيرات الكلامية في النحو العربي ظهرت في فترة مبكرة عند سيبويه، فهو يقول مثلاً :« اعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك:" هذا زيد طويل" ويكون هو هو ليس اسمه، كقولك: "هذا زيد ذاهباً"، ويوصف بالشيء الذي ليس به، ولا من اسمه كقولك:" هذا درهم وزناً"، لا يكون إلا

---

[1] - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص16

[2] - المرجع السابق، ص24

[3] - المرجع نفسه، ص15

[4] - عبده الراجحي، النحو العربي الدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية،1971، ص17

نصباً». [1] نقول: أما القول بالتلاقي المعرفي الطبيعي؛ فقد يكون شيء من هذا، وهذه سُنَّة العلوم والفنون؛ بأن تتصاقب وتتجـــــــانب، بينما تأثر سيبويه بعلم الكلام قصداً ومعرفة به مستبعد. أَفَلَا ينظر الراجحي ياقوت بأن ذات الأمثلة التي أوردها سيبويه، قام فيها بالوصف، مُجَرَّدُ وَصْفٍ لِتَرَاكِيبَ لسانية بدت له عياناً. [2] ويقرر عبده الراجحي؛ بأن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي، فيقول:« ومنذ كتاب سيبويه، رأينا معالجة للتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد، والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعـــــل، والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس الأشكال، وليس على أساس المعاني.» [3]

وما علمنا من دراسة سيبويه والخليل؛ إلا كونها دراسات وصفية طبيعية، تعرض للظاهرة اللغوية فتشرحها على ما هي عليه، وإن كان الخليل عرف بتعليلاته مما ثبت عنه في الكتاب، فيرجح أن تكون تعليلات لغوية أصيلة،لم تخالطها شائبة من شوائب تعليلات علم الكلام ولا غيره، وسرعان ما حوّل الموالي النحو العربي من منهج علمي إلى منهج تعليمي، وشَتَّان بين المنهجين-وفقاً لرأي تمام حسان- وبالسعي إلى تحقيق الغاية التعليمية؛ وجدنا المؤدبين من النحاة يكتبون المختصرات مند عهد الكسائي (189هـ)، لا ليؤدبوا بها أبنا الخلفاء، وأبناء أعيان الدولة فقط؛ ولكن ليجعلوا تعلم اللغة في متناول من شاء من المولدين على حد سواء. [4] فالغاية التعليمية إذاً في الغالب؛ هي ما أدى بالنحاة إدخال التعليلات الفلسفية الكلامية، وقل إن شئت اختراع نظرية العامل.

وما كان لسهام النقد الرائشة التي تصيب النحو العربي وتَسِمُه بالتعقيد لتكون؛ لو نظرت إلى حقائق التاريخ التي تُنْهي بأن هذا التعقيد الذي يزعمونه، إن كان له مدخل؛ فمدخله دولة بني العباس خصوصاً، التي قوي الاتصال والاحتكاك، وتماوج الحياة العربية

---

[1] - المرجع السابق، ص18. وثمة من يذهب إلى أبعد من هذا زعما؛ بأن النحو العربي مدين في وضعه ليعقوب الرهاوي الذي كان يتقن معرفة النحو السرياني، فتأثر أبو الأسود الدؤلي بالرجل. عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993، ص14.

[2] - ولذلك أطلق على النحو اسم"صناعة" لما فيه من إمكان اختيار القواعد بالشواهد، ثم تتولد جمل جديدة صحيحة بحكم تركيبها تصدق على هذه القواعد. تمام حسان، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010، ص20.

[3] - المرجع نفسه، ص13

[4] - تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة،عالم الكتاب، ط2009، ص28

وعنفوانها؛ وإلا فمن الآيات العلامات على حرص النحاة على تجنبهم التعقيد في قواعدهم؛ نَصِّهم على أنه كلما كان الإضمار أقل كان أولى، وإن حذف شيء واحد، أحسن من حذف شيئين، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير. وقد صرّح الفارسي بالعلاقة بين كثرة التقدير، وسهولة القواعد أو بساطتها، يقول كلما كان الإضمار أكثر؛ كان أضعف، ومن السهولة أبعد.[1]

النمط الأول: الجملة الاسمية البسيطة

تسمى الجملة البسيطة، أو الجملة الصغرى كما أوردها ابن هشام، وهي بكل بساطة الجملة المفردة، التي هي مع الفاعل أو المبتدأ الذي خبره مفرد، وسائر الجمل التي يقوم كل منها برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالا إسنادياً؛ هي جمل صغرى.[2]

وبما أننا بصدد الجملة الاسمية؛ فهي ما اشتمل مبتدأ وخبر، والابتداء يختص به الاســــم، ويعني ما تقدم ذكره من أن الفعل لا يكون مبتدأ؛ وإنما لم يجز فيه أن يكون مبتدأ لأجل أنه خبر، والمبتدأ من شأنه أن يكون مخبراً عنه.[3] وليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظا أولاً؛ فيقال أن الفعل والاسم واحد في ذلك؛ وإنما المقصود بالابتداء: أن تعريه من العوامل لتخبر عنه، وذلك لا يتأتى إلا في الأسماء، وإنما يكون ذلك المعنى في الابتداء الذي هو نقيض الوقف.[4]

فالجملة الاسمية البسيطة؛ هي الجملة القائمة على ركني الإسناد وحدهما دون عناصر إضافية، تكون قيداً على الإسناد أو موسعة لأحد عنصريه، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركن الإسناد.[5]

1. اسم + اسم، مثل: زيد رجل.
2. اسم + وصف، مثل: زيد قائم.

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط1، 2006، ص24

[2] - صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 20

[3] - عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، : دار الريشة، 1986 ج1، ص223

[4] - المرجع السابق، ص223

[5] - ينظر: محمود أحمد نحل، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 92

3. اسم + جار ومجرور، أو ظرف، مثل: زيد في البيت، أمام البيت.

وإذا كانت هذه مكونات الجملة الاسمية البسيطة في كل الأحوال؛ فأن ثمة قرينة معنوية إسنادية وسيطة بين ركني هذه الجملة (المسند والمسند إليه)، ويتصل بهذه العلاقة الدلالية أن ثمة إسناد على جهة الحقيقة، وإسناد على جهة المجاز، ويتحقق الإسناد الحقيقي حين يكون المسند إليه هو المسند أو بسبب منه. ويتحقق الإسناد المجازي -فيما يرى محمود أحمد نحلة[1] حين يختلف المسند إليه عن المسند في ملمح من الملامح المميزة Distinctive Features، كأن يدل أحدهما على عاقل أو حي(animate+)، والآخر على غير العاقل أو الجامد (animate-)، أو إذا اتحدا من هذه الناحية، وأريد تشبيه أحدهما بالآخر في صفة من الصفات.[2] وقد أشار الزجاجي (ت337هـ) وابن عصفور (ت669هـ) إلى هذا اللون من الإسناد المجازي، يقول الزجاجي: الابتداء قولك: "زيد الأسدُ شدةً"، ومثل ذلك "عبد الله حاتم جوداً"، و"زهير شعراً". وكذلك ما شابهه من التشبيه في هذا المجرى، ويقول ابن عصفور عن قسم من أقسام الخبر: وقسم ينزل منزلته؛ يعني المبتدأ من جهة المعنى، نحو قولك: زيد حاتم جوداً، ويردف محمود أحمد نحلة قوله: « وليس من شك أن الإسناد المجازي سمة من سمات لغة الشعر.[3]

ونتقصى الآن الجملة الاسمية البسيطة في نص المعلقة:

<u>قــــــــــــولـه:</u>كل من حلّها محروب.[4]

المبتدأ			الخبر
المبتدأ	مضاف إليه	جملة (فعل فاعل)	
كل	من	حلّها	محروب

---

[1] - المرجع السابق، ص97

[2] - المرجع نفسه، ص97

[3] - المرجع عينه، ص98

[4] - هدا عجز البيت الذي صدره: أرض توارثها شَعُوبُ

فالخبر نكرة مشتق صفة، على وزن "مفعول"؛ وبهذا يكون أتى على أصله، (لأن الخبر نكرة مشتق).[1] بينما المبتدأ هو من أتى على غير أصله (اسم معرفة).[2] والعلة المسوِّغة لصلاحيته للابتداء؛ هي كونه دال على العموم.[3] وإن كانت إضافته إلى الاسم الموصول (من) قد عرفته قبلاً، ويمكن أن ندرج الأمثلة التي وردت على هذا الشكل هكذا:

المبتدأ			الخبر
المبتدأ	مضاف	مضاف إليه	
كل	ذي	أمل	مكذوب
كل	ذي	ابل	موروث
كل	ذي	سلب	مسلوب

قـــــــــوله: الشيب شين لمن يشيب.[4]

المبتدأ	الخبر	
اسم معرف	خبر نكرة	شبه جملة(جار ومجرور)
الشيب	شين	لمن يشيب

المبتدأ معرف بالألف واللام، والخبر نكرة. ويذكر محمد حماسة عبد اللطيف أن من الروابط بين المبتدأ والخبر المساعدة للعلاقة الإسنادية؛ التعيين في المبتدأ، أي أن يكون

[1] تُراجع كتب الإعراب والقواعد مثل: القواعد الأساسية للغة العربية: حسب منهج الألفية، متن الألفية لأبن مالك، تأليف: أحمد الهاشمي، عنابة (الجزائر)،، دار الرجاء، ص125 وما بعدها.

[2] المرجع السابق، ص125 وما بعدها

[3] - يجوز للمبتدأ أن يكون نكرة ما دل على العموم. يراجع الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص245

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره: "إما قتيل وإما هالك"، وقوله: "الشيب شين لمن يشيب"، يقول: إن لم يقتل وعمّر حتى يشيب فشيبه شين له. وكانوا يستحبون أن يموت الرجل وفيه بقية، قبل أن يفرط به الكبر. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص370

معرفاً فإن لم يكن؛ فنكرة مخصصة، أو ما هو في حكمها حتى تحصل الفائدة في الأخبار، لأن الإخبار حكم، ولا يُحْكم على مجهول.[1]

قـــــــــوله: سبيله خائف جذيب[2]

ويمكن أن نلحق بهذا المثال قـــــــــــوله: صاحبي بادنٌ خبــوب[3]

الخبر		المبتدأ	
صفة	خبر نكرة	ضمير مضاف إليه	اسم مضاف
جذيب	خائف	الهاء	سبيل
خبوب	بادنٌ	الياء	صاحب

والمبتدأ في كلا المثالين مضاف إلى الضمير، وإذا توافر كل من التعريف والتنكير في المبتدأ و الخبر؛ فإن من الروابط المساعدة للعلاقة الإسنادية، والتي تتجلى بوضوح في هذين المثالين، المطابقة بينهما، (بين المسند والمسند إليه) في التذكير والتأنيث، لأن من مقتضيات عنصري الجملة الاسمية؛ المطابقة ما كان الخبر مفرداً، لا جملة. لأن ذلك يحل عقدة التـــــرابط، ولا يخرج الكلام عن هذه المطابقة؛ إلا فيما يسمح الوضع اللغوي به، مثل قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت) [4] حيث اكتسب المبتدأ (كل) التأنيث من المضاف إليـــــــه (نفس)، فأخبر عنه بمؤنث، لأن معنى (كل نفس) النفوس.[5]

قـــــــــوله: المرء ما عاش في تكذيب.[6]

---

1 - بناء الجملة العربية، ص370

2 - هذا عجز البيت الذي صدره: بل رُبَّ ماءٍ وردته آجنٍ

3 - هذا عجز البيت الذي صدره: قطعته غدوة مشيحاً

4 - سورة آل عمران، الآية185.

5 - بناء الجملة العربية، ص99

6 - هذا صدر البيت الذي عجزه: "طول الحياة له تعذيب". حيث يقول: الحياة كذب وطولها عذاب على من أعطيها لما يقاسي من الكبر وغيره من غِيَرِ الدهر.

المبتدأ		الخبر	
اسم معرف	ظرف	جار	مجرور
المرء	ما عاش	في	تكذيب

وما يميز هذا المثال؛ مع كون المبتدأ فيه معرفة والخبر شبه جملة وورود الظرف[1] متوسطاً بين عنصري الجملة، ويمكن أن نلحق به المثال التالي:

قـــــــــــوله: طول الحياة له تعذيب

المبتدأ		الخبر	
مضاف	مضاف إليه	جار ومجرور	خبر
طول	الحياة	له	تعذيب

ويمكن أن يلحق بالمثالين قـــــــــــوله: ريش الحمام على أرجائه[2]

المبتدأ		الخبر	
مضاف	مضاف إليه	جار	مجرور
ريش	الحمام	على	أرجائه

و الملاحظ على هذا المثال؛ هو كون المبتدأ معرف بالإضافة، والخبر جار ومجـــــرور، والظاهرة المشتركة بين الأمثلة الثلاث الأخيرة هي كون الخبر "جار

[1] - ما: مصدرية زمنية والتقدير: مدة عيشه. ينظر: شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص375

[2] - هذا صدر البيت الذي عجزه:"للقلب من خوفه وجيب"، الأرجاء: النواحي، الوجيب: الخفقان. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص376

ومجرور" متأخر، وإنما تأخر "الجار والمجرور"؛ لأن تقدمه إذا تقدم، يكون مصححا للابتداء بالنكرة.[1] أي يتقدم على المبتدأ متى وقع نكرة ليسوغ تنكير المبتدأ.[2] و لله درُّ السهيلي؛ إذ يعلل ورود الخبر(جار ومجرور) متقدم، لأنه(الخبر) إن كان كذلك فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه، لأن التعريف والتقديم يجران إلى ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: "على زيد دين"؛ إنما قلت "زيد مديان"، وإذا قلت "الدار فيها امرأة "؛ إنما أردت الدّار فيها امرأة. فلذلك حَسُنَ الإخبار عن النكرة هاهنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبر عنها في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ فقلت: "رجل في الدار" كيف يبقى الكلام ناقصاً؛ لأن النكرة تطلب الوصف فيسبق إلى الوهم أن "الجار والمجرور" وصف لها، لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف بها.[3]

وقد زال الاضطرار إلى تقديم الخبر (الجار والمجرور) هنا، لما كان المبتدأ معرفة معهوداً، فتعين وقوعه للابتداء دونما حاجة إلى التأخير. ويمكن أن نسوق هنا ملحوظة أولية حول الجمل التي مر وصفها؛ بأنها اقتصرت أو تكاد على أشطر الأبيات، حتى ما تتجاوز الجمل في الغالب حدود الأشطر، وكأن الأشطر صيغت فيها الجمل كقوالب، ووضعت بإزائه.

قـــــــوله: ذاك عصـــــــر.[4]

و قريب منه على هذا النسق قـــــــوله: ذاك من نهضة قريب.[5]

الخبر		المبتدأ	
-	شبه جملة	-	اسم إشارة

[1] - الجملة الاسمية، ص34

[2] هادي نهر: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص245

[3] - نتائج الفكر والنحو، ص315

[4] - من البيت: ذاك عـــــصر وقـــــد أراني تحملـــــني نهـــدة سُرْحُــــوبُ

[5] - عجز البيت الذي صدره: فنفضت ريشها وولــــــــــت

ذا	ك	-	عصر
ذا	ك	من نهضة	قريب

وما ينماز به الخبر في المثال الأول؛ أنه اسم دال على شيء، في حين كان الثاني وصفاً. والنحاة على أن الجامد لا يتحمل ضميراً يربطه بالمسند إليه، وأما المشتق فيتحمل الضمير لأنه ينزل منزلة الفعل ومتضمن معناه. وذلك عَيْنُ الصواب فيما نرى بالاستناد إلى المثالين، خلاف ما ذهب إليه محمود أحمد نحلة؛ وذلك بحكم أن الباحث يرى أن ثمة فروقاً بين الوصف والفعل سوغت لبعض المحدثين من علماء اللغة أن يجعلوا الوصف قسماً قائماً برأسه من أقسام الكـــــلام، ومن ثم لم يجد من داع إلى تقدير الضمير، فيكون حينئذ الرابط بين المسند الوصف والمسند إليه، هو نفسه ما يربط الجامد بالمسند إليه، وهو علاقة الإسناد.[1]

و نحن بالاستناد إلى هذين المثالين، وأخذاً بما أشار إليه الباحث الأخير ذاته، مما أورده النحاة وآمن به؛ أن العلاقة الدلالية بين المسند إليه والمسند لا تتحقق؛ إلاّ بكون الأول هو عَيْنُ الثاني، أو خاصية من خواصه، أو شيءٌ يشبهه.[2] فتعين أن المبتدأ ذا الخبر الجامد هو إياه. وتتضح هذه المطابقة مع حرف الإشارة أكثر. أما المبتدأ ذا الخبر المشتق هو صفة من صفاته أو خاصية من خواصه، كما يتبين في المثال أعلاه، فيوحي الحال بتقدير ضمير يعود على المبتـــدأ؛ وإلا كان بينهما تنافر ونشاز.

والاختلاف في المثالين عَالِيَه؛ يتجسد في توسط شبه الجملة في المثال الثاني، بين المبتدأ والخبر، على أن ما يهمنا في المثالين؛ هو كون المبتدأ اسم إشارة (معرفة) حيث يشغل المرتبة الثالثة في توالي المعارف، بعد الضمائر والأعلام.[3] يقول ابن عصفور: "وأعرف هذه الأصناف المضمرات، ثم الأعلام، ثم المشارات، ثم ما عرف بالألف واللام،

[1] - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص96

[2] - المرجع السابق، ص97

[3] - النحو التطبيقي، ص39

والمضاف إلى معرفة من هذه المعارف، إضافة محضة بمنزلة ما أضيف إليه من التعريف؛ إلاّ المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم".[1]

واسم الإشارة؛ اسم ظاهر، يدل على مسمي حاضر حضور عينياً، أو ما نزل بمنزلته بإيماء أو إشارة محسوسة إليه، أو هو ما دل على مسمى، والغرض الحقيقي من ألفاظ الإشارة هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة أو الجمل، فهي كالضمائر من سمات التعبير الموجز.[2] وقد ورد في حاشية الصبان عن اسم الإشارة، أنه: ما وضع لمشار إليه أي تصحبه الإشارة الحسية، و الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية، والمطلق يحمل حقيقته فلا يرد ضمير الغائب و"أل" ونحوهما؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية، ولا دور في التعريف لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه بجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسية بشيء آخر.[3]

واسم الإشارة إذا لم يأت عمدة (مبتدأ، خبر، فاعل)؛ يقرب من ضمير الفصل في عدم التأثير بالعامل لعلة البناء وجواز إسقاطه تركيبيا.[4] ذلك بأن أسماء الإشارة مبنية إلاّ "هاتـــان" و "هذان" تعربان إعراب المثنى، بيد أنهما لا تضافان كالمعرب.[5] وإذا كان هذا حال أسماء الإشارة في بعض التراكيب، بأن تتصدر الجملة ولا يكون لها كبير شأن في الكلام؛ فإن هدا يؤدي ببعض المحدثين إلى عد اسم الإشارة لا محل له مطلقا من الإعراب.[6] و هذا من المذاهب الغريبة في مزاعم المحدثين؛ لأن اسم الإشارة نادراً ما يأتي غير عمدة في الكلام، وهل لنا أن نذهب في المثالين السابقين هذا المذهب؛ فتبنى حينئذ الجملة على عنصر إسنادي واحد، وهذا مالا يقبله العقل بحال.

---

[1] - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص94

[2] - النحو التطبيقي، ص68

[3] - الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ج1، ص227

[4] - خير الدين فتاح عيسى القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية،2012، ص114.

[5] - النحو التطبيقي، ص70

[6] عزا هدا الرأي خير الدين فتاح إلى أبي أوس الشمسان، ينظر أبحاث ودراسات في النحو العربي، ص116

قــــــــــــوله: إما قتيلٌ وإما هالكٌ[1]

أورد التبريزي رواية أخرى في هدا التركيب نذكرها؛ لأن الجملة تتغير بمقتضاها، وهي قوله: "إما قتيلاً وإما هالكاً" بالنصب، يريد: إما أن يكون ذلك المحروب قتيلاً، وإما أن يكون هالكاً.[2] ونحن في التحليل سوف نعتمد الرواية الأولى؛ رواية الرفع، التي تكون الجملة بمقتضاها اسمية لا فعلية.

وذكر الخويسكي أن: "أَمَّا" حرف تفضيل وشرط، إذا جاء بعدها اسم مرفوع؛ أعرب مبتدأ.[3] وفي نص المعلقة وإن ورد الحرف "إِمَّا" بالكسر؛ إلا أن فخر الدين قباوة يعلق في التهميش؛ بأن الأصل "أَمَّا" بالفتح.[4] والسؤال الذي لا ينفك يطرح نفسه؛ هو: أَنْ ماذا بينهما: "أَمَّا و إِمَّا"؟ أما المفتوحة؛ ففيها معنى المجازاة، كقولنا: "أما زيد؛ فله درهم". لأنه بدلالة: "مهما يكن من شيء"، ولذلك لزم جوابها الفاء.[5]

"إِمَّا" المكسورة تكون في موضع "أو"، قال تبارك وتعالى:(إما العذاب وإما الساعة) وإذا ذُكِرَت؛ فلابد من تكريرها.[6]

وزعم الخليل أن الفصل بين "إِمَّا" و "أو"؛ أنك إذا قلت: ضربت زيد أو عمر، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع، ثم حدث الشك ب"أو"؛ فإذا قلت: ضربت إِمَّا زيد؛ فقد بنيت كلامك على الشك[7]. وزعم ابن هشام أن: "إِمَّا" يُبْنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره؛ ولذا وجب تكرارها في غير نذور، و(أو) يُفْتَح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره؛ ولهذا لم يتكرر.[8]

---

[1] - قد أوردنا البيت سابقا.

[2] - المرجع نفسه، ص347.

[3] - سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2002، ص53.

[4] - ينظر شرح المعلقات العشر، تهميش ص370

[5] - يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، ص344

[6] - المرجع السابق، ص346

[7] - المرجع السابق، ص346

[8] - المرجع السابق، ص346

وذهب كل من الخليل والمبرِّد إلى أن (إمَّا) إنما هي: "إنْ" ضُمَّتْ إليها "مَا" لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر شاعر. وقد وردت في هذين البيتين:

لقد كذبتك نفسك فأكذبها   فإن جـــزعاً وإن إجمــالَ صبر

أورد سيبويه هذا الشاهد في باب: "ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، فيكون الاسم بعد "إن" منتصباً على إضمار فعل مقدر.[1]

وفي قول الشاعر: قد قيل ذلك إنْ حقاً وإن كذباً   فما اعتذارك من شيء إذا قيــلا

"إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، والتقدير: إن كان المقول حقاً، وإن كان كذباً وقد أغنى ما قبل "إن" عن جوابها، ونصب المصدر بفعل مضمر يقتضيه حرف الشرط.[2]

وما يهمنا نحن من المثالين: وإن كانت "إن" في البيت الثاني شرطية؛ فإن "إن" في المثال الأول ليست شرطية، وإنما هي بمعنى "أو"، حذفت منها "ما" ضرورة، حيث يجوز فيها القول (إِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرِ) بالرفع، كأنك قلت: (إما أمري جزع وإما إجمال صبر).[3] فتكون الجملة اسمية.

<u>النمط الثاني</u> <u>: الجملة الظرفية في المعلقة:</u>

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول، إلى اصطلاح الزمخشري للجملة الظرفية، وفصلها عن الجملة الاسمية، واختلاف ابن هشام معه في تحديد المفهوم، وكنا قد رأينا أن الجملة الظرفية إنما هي ضرب من الاسمية؛ لأنها في الأخير مبتدأ و خبر، بل هذا الخبر حينما يتقدم عن المبتدأ ينقلب في الحقيقة مبتدأ مخبر عنه، فتسميه "الجار والمجرور" و"الظرف"

---

[1] - المرجع السابق، ص347

[2] - المرجع السابق، ص347

[3]- المرجع السابق، ص348

خبراً على الحقيقة غير مقبول؛ ولذلك يشترط تعليق ما يسمى شبه الجملة بمحذوف هو الخبر.[1]

و علي أبو المكارم حينما أراد أن يفرق بين الجملتين الاسمية والظرفية؛ لم يجد أمامه إلا كون الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بين شقيها بحال، عددياً كان أو نوعياً، مباشراً كان أو غير مباشر، وكون الظرفية بسيطة دائماً ولا تقبل التركيب بحال.

و الواقع أن هاتين الخاصيتين لا تتميز بهما الجملة الظرفية دون الاسمية، بل قد تشتركان فيهما، أَمَا وإن الاسمية قد تتوافر على هاتين الميزتين؛ فإن ذلك دليل على أن الجملة الظرفية في الأول والأخير ليست إلا اسمية.

ولقد أدرك النحاة منذ عصر مبكر وجود علاقة خاصة تجمع بين "الظرف" و"الجار والمجرور"، وهي علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهم في اللفظ والوظيفة معاً. فكل منهما يحتاج إلى نوع من العلاقة، التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناه في التركيب اللغوي، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة به، لا يجوز وقوع غيره فيها، ومن ذلك قولهم: أنه يتوسع في "الظرف" و"الجار والمجرور"، ما لا يتوسع في غيرهما.[2]

و"شبه الجملة" تحتاج إلى متعلق مادام "الجار والمجرور" ليس لهما معنى مستقل بنفســـــه؛ لأنهما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه، وأن الظرف بنوعيه لا يتم المعنى المراد من دون ملاحظة العامل فيه، والظرف لا وجود له مجرد من الحدث الذي يقع فيه؛ وإنما حذف الكون العام كثيراً قبل شبه جملة أو بعدها؛ لأنها تدل عليه.[3]

أما تأخير المبتدأ في الجملة الظرفية يَطَّرِد؛ لكونه نكرة، فيكون تأخيره وتقديم الجار والمجرور مسوغ للابتداء بالنكرة.[4] ولنا حديث الآن عن مادة الجملة الظرفية ومكوناتها،

[1] - الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص265

[2] - التراكيب الإسنادية، ص18

[3] - النحو الوظيفي، ص35. وينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البذرية في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، بغداد، مطبعة الجامعة، بمساعدة الجامعة المستنصرية، 1977، ص363

5- التراكيب الإسنادية، ص17

ذلك أن الظروف لا تصلح جميعها للإخبار بها، كما أن حروف الجر لا تصح جميعها للإخبار بها.

و الظروف من حيث المعنى ظروف زمان، وظروف مكان. ومقتضى هذه التفرقة بين ظرف الزمان والمكان؛ أن ظروف الزمان لا تسع دلالتها ألا للأحداث، لأنها ترتبط بالأزمنـــــة، وأنه لا سبيل لها إلى أن تتناول الذوات، من أشخاص، و أشياء إلا من حيث ما قد يكون لها من صلة بالأحداث، ذلك أن الأحداث أفعال وحركات وغيرها، فلابد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها. أما ظروف المكان فأكثر إحاطة وأعظم شمولا؛ إذ تسع الأحداث والأشخاص والأشياء جميعاً، لأنها بأسرها في حاجة إلى مكان تقع فيه، وحيز تشغله، فتحديد المكان لها مفيد سواء أكان محدوداً، أم غير محدود.[1]

وهكذا انتهى النحاة إلى القول بصلاحية ظرف المكان، متى استوفى سائر الشروط للإخبار عن نوعي المبتدأ (اسم ذات، اسم معنى)، أما ظروف الزمان فإنها لا يخبر بها إلا عن أسماء المعاني والإحداث دون غيرها من أسماء الذوات.[2] وعندما جَابَه النحاة ما يخالف قاعدتهم، مثل قولهم: "الليلة الهلال"، وقول امرئ القيس: "اليوم خمر، وغداً أمر"، و"الرطب شهري ربيع" و"البلح شهران"، حيث أخبر عن اسم ذات بظرف زمان، وَلُّوا يَتَأَوَّلُون هذه الشواهد بتقدير محذوف، كقولهم: "الليلة رؤية الهلال".[3] و"اليوم شرب خمر"، و"ظهور الرطب شهرا ربيع"، و"مدة البلح شهران".[4] وقد استدرك ابن مالك على النحويين، جواز الإخبار بظرف الزمان عن الاسم الذات، متى أفاد بقوله:

و لا يكـــون اسم زمان خبراً   عن جثة وإن يفـــــــــد فأخبرا.[5]

ومن جهة أخرى ظروف الزمان والمكان مختصة تدل على مقدار من الزمن معلـــــــــوم، وأحياز من الأمكنة محدودة مرسومة الأبعاد، مثل (اليوم والليلة والمسجد

---

[1] - المرجع السابق، ص22

[2] - المرجع نفسه، ص22. وينظر: الإسفرائيني، مرجع سابق، ص66

[3]- المرجع السابق، وينظر الشنتريني، مرجع سابق.

[4] - التراكيب الإسنادية، ص30

[5] - ابن مالك: نص الألفية، الجزائر، دار الإمام مالك للكتاب، طبعة209. ص24

والطريق). و ظروف أخرى غير مختصة لا تدل على أزمنة معلومة، ولا تفصح عن أمكنة مفهومة موسومة؛ فلا تنحصر بحدود ولا ترتسم بقيود، مثل (وقت، ساعة، زمان، وكـــذا خلف، قدام، أمام، وراء).[1]

و بهذا التقسيم؛ فظرف الزمان المختص لا خلاف في صلاحيته للإخبارية، وإنما الخلاف واقع حول نصبه باعتبار الأصل في الظروف، أم رفعه باعتبار الحكم (حكم الخبر)، أم جره بفي لأن الأصل في الظروف أن تتضمن معنى (في) باطراد.[2] أما ظرف الزمان غير المختص فلا يصح الإخبار به، لانعدام الفائدة في هذا الإخبار، فلا معنى لقولنا (القتال زمان).[3]

وظرف المكان غبر المختص يجوز أن يقع خبراً بلا خلاف، وإنما وقع الخلاف في رفعه ونصبه.[4] و الأخفش أجاز في ظرف المكان الواقع خبراً عن اسم عين أن ينصب على الظرفيـــة، فيكون الخبر شبه جملة، وأن يرفع إذا جعل هو المبتدأ، فيكون الخبر حينئذ مفـــرداً، قال تعالى (والركب أسفل منكم)[5] فجعل ال"أسفل" ظرفاً، ولو شئت قلت: (أسفلُ منكم) إذا جعلته الركب، ولم تجعله ظرفاً.[6]

أما الإخبار بالجار والمجرور فيقتضي الحال أن يكون تاماً، يفهم بمجرد ذكره، فلا يجوز: "محمد عنك أو بك.[7] و انقسام حروف الجر إلى فئات، حسب الاسمية، والحرفية، والفعلية يجعل بعضها صالح للإخبار، ويقصي البعض الأخر، فالكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تقع أخباراً، وهي: (خلا، عدا، حاشا). وكذا الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسميـــــــــة: (مذ، منذ، الكاف، عن وعلى مسبوقتين بمن الجارة) لا تصلح للإخبار، باستثناء (متى)، فإنها تصلح للإخبار بها حال وقوعها حرف. وكذا الحروف الصالحة لوقوعها زائـــــــــدة (الباء، اللام، الكاف، من) لا تصلح لأن

[1] - التراكيب الإسنادية، ص25

[2]- المرجع السابق، ص23-25

[3]- المرجع نفسه، ص27

[4]- المرجع نفسه، ص27

[5]- سورة الأنفال، الآية 42

[6]- الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، ص36

[7]- الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص265

تكون أخباراً، ويصلح ما عدا هذه لحروف التي ذكرت للإخبـــار (الباء، الكاف، اللام، من) ونعرج الآن [1] في حال عدم زيادتها، وكذا الحــــــــــروف (إلى، عن على، في، حتى). على ما ورد من جمل ظرفية في المعلقة، مما لم نتطرق إليه في سلك الجملة البسيطة أو الجمل المركبة لسبب من الأسباب.

قـــوله : دونهــا لهــــــوب.[2]

ويمكن أن نلحق بهذا المثال قـــوله: دونه سبسب جذيب.[3]

الخبر		المبتدأ	
ظرف مضاف	ضمير مضاف إليه	اسم نكرة	صفة
دون	ها	لهوب	-
دون	ه	سبسب	جذيب

فقد أخبر عن المبتدأ في المثالين بظرف مكان، ولا يفترق المثال الثاني عن الأول إلا من كون المبتدأ في المثال الثاني موصوف، ويضطرنا هذا الموقف إلى الإيماء إلى قضية أخرى من قضايا الخبر والظرف المتصرف منه والغير المتصرف. فالمتصرف منه ما غادر النصب على الظرفية إلى محل سواه رفعاً وجراً، شغل موقعاً إعرابياً غير الظرفية من فاعل ومفعول ومبتــدأ، مثل : (اليوم، يمين، شمال). أما غير المتصرف؛ فهو مالا يغادر النص على الظرفية إلى محل سواه، فلا يرد أبداً سرمداً إلا منصوباً، مثل: (قط)، في استغراق الماضي، و(عوض) في استغراق الاستقبال، و (قبل) و(بعد)، مما تردد بين

[1]- التراكيب الإسنادية، ص30 وما بعدها

[2]- من البيت: واهية أو معيـــن ممعن من هضبة دونها لـــــهوب.

و اللُّهُوب: جمع لِهْب، وهو شق في الجبل، ينظر: شرح المعلقات العشر، ص371

[3]- هذا عجز البيت الذي صدره : فأبصرت ثعلباً سريعاً.

ويروي في هذا الصدر : "فأبصرت ثعلبا من ساعة". ويروى: "فأبصرت ثعلبا بعيداً". ويروى في العجز: و"دون موقعه شنخوب "، ويروى: "ودونها سربخ". والسربخ: أرض واسعة، أما الشنخوب؛ فهي مفرد الشناخيب، وهي رؤوس الجبال، بينما السبسب: الأرض المستوية، والجذيب: الأرض التي لا نبات فيها ولا مرعى. ينظر: شرح المعلقات العشر، ص379.

النصب على الظرفية، والجـــــــر ب"من"، ومنها ظروف المكان الغير متصرفة بنوعيها: المعرب، مثل: حول، حوالي وشطر(بمعنى جهة)، والمبني مثل: حيث، دون، بين.[1]

ولا خلاف بين النحاة في جواز استخدام الظرف المتصرف خبراً، سواء أكان ظرفي زمان أم مكان، أما وقوع الظرف الغير متصرف خبر؛ ففيه عند بعض النحاة نظر، مرده إلى أن عدم التصرف بما يستلزمه من وجوب النصب على الظرفية، أو الجر بمن يقتضي القول بعدم جواز وقوع هذا النوع من الظروف خبراً، لما يتطلبه الإخبار من تغير في الحالة الإعرابية، وهو تغير يرفضه ما تتصف به هذه الظروف من ثبات.[2]

ورأينا بالاستناد إلى المثالين السابقين في هذا مع علي أبو المكارم، حين يقر بأن الكلمة منفردة شاردة غيرها في التركيب مسوقة مع قريناتها، وقد ثبت بالأمثلة المتبادلة والتراكيب المتداولة، الإخبار بالظرف الغير متصرف، كأن نقول: التوفيق من عند الله، والنجاح من لدنه فظرفي المكان قد وقعا ركنا إسناديا في الجملة مع عدم تصرفهما، ومثلهما لو قلت: الصبر قبل اليأس، والعمل بعد الأمل؛ فإن ظرفي الزمان قد أفاد كذلك مع المبتدأ معنى تاما، مما يعني وقوعهما ركنا إسناديا برغم عدم تصرفهما.[3] وما كان أغنى الباحث عَالِيَه عن ابتداع هذه الأمثلة وقد انتدبنا أنفسنا حين التقعيد اللغوي، للوفاء لكلام القبائل العربية الفصيحة، وَمَا تِهِ الجمل التي تقدمت إلا بعض كلامها.

<u>قـــوله :</u> للقلب من خوفه وجيب.[4]

ويمكن أن يلحق بهذا المثال: <u>قـوله:</u> بصفحـته نــــــــدوب.[5]

---

[1]- التراكيب الإسنادية، ص28،29

[2]- المرجع السابق، ص29

[3]- التراكيب الإسنادية، ص30

[4]- المقطع ورد سابقاً

[5]- هذا بعض قوله: كأنها من حمير عانات جون بصفحته نــــــــدوب

وصفحته: جنبه، ندوب: آثار العض

الخبر		المبتدأ
جار و مجرور	شبه جملة	المبتدأ نكرة
للقلب	من خوفه	وجيب
بصفحته	-	ندوب

و الملاحظ على المثالين وقوع الجار والمجرور خبراً عن المبتدأ النكرة الذي تأخر، ولا يفرق بين المثالين الأول والثاني إلا توسط شبه الجملة (جار ومجرور) بين المبتدأ والخبر في المثال الأول. وما ينبغي الإشارة إليه هو: ضرورة تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه، وقد أحصى السيوطي مواضع وجوب تعلقها بمحذوف في ثمانية مواطن : أن يقعا صفة، حال، صلة، خبر، أو يرفعا الاسم الظاهر، أو يكون المتعلق محذوفاً شريطة التفسير، كقولك: أيوم الجمعة،[1]صمت، أو قسماً بغير الياء.[2] وقال صاحب "التعليقة" عن الظرف والجار والمجرور: إذا وقعا خبرين؛ فلابد لهما من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو: فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره "استقر"أو "كان" أو "وجد" ،"ثبت"، إذ الفعل أصل في العمل. وقالوا إن موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل؛ وهو ما إذا وقع الحرف والمجرور صلة، لأن الصلة لا تكون مفردا.[3] وذهب آخرون إلى تقدير اسم، وهو: مستقر وشبهه.

النمط الثالث : الجملة الوصفية

الجملة الوصفية التي نريدها هنا تتداخل اصطلاحا مع أخرى غيرها في التراث النحوي، نبينها لنجلي الالتباس من البداية. وتعني الوصف بالجملة كما في وقوع الجملة بعد

[1]- وجوب التعليق يختص بالظرف والجار والمجرور سويا.

[2]- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت المكتبة العصرية، صيدا، 2006 ص265

[3]- ينظر المرجع السابق، ص265

نكرة النكرات المحضة ،كما في قوله تعالى: (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك).[1]

وما نريده هنا من إطلاق الجملة الوصفية، هي ما توصل إليه بعض المحدثين بعد اجتهاد، بالرجوع إلى تقسيمات الدكتور تمام حسان للكلم، وبعد عد "الصفة" منها قسما قائما بذاته.[2] وقد أوردنا في تعريفات المبتدأ نوعية: المبتدأ الاسم أو ما في تأويله، والمبتدأ الوصف الذي يكتفي بمرفوع، وقد اجتزأ هؤلاء المحدثون القسم الثاني على أنه قائم برأسه.

والظاهر أن بين المبتدأ الأول والثاني فروقات عديدة نوردها للتوضيح[3]:

المبتدأ الاسم أو ما في تأوليه	المبتدأ الوصف
-يكون اسما صريحا كما يكون مؤولا . -يكون ضميرا كما يكون اسما ظاهرا مشتقا وجامد. -لا يشترط فيه أن يسبق باستفهام أو نفي . - يأتي مفردا كما يأتي مثنى أو جمعا. -له حرية التقدم والتأخر عن الخبر . - الأصل فيه أن يكون معرفة ولا يقع نكرة إلا بمسوغ. - الأصل فيه أن يتطابق خبره معه تطابقا كاملا عددا ونوعا .	-لا يكون إلا اسما صريحا. -لا يكون إلا أحد المشتقات الثلاثة. - يشترط فيه أن يسبق بواحد منهما. - لا يكون إلا مفردا. - لا يكون إلا متقدما. - يكون نكرة ولا سبيل إلى تعريفه. -لا تتحقق دائما إلا المطابقة النوعية أما العددية فقد تتحقق وقد لا تتحقق. - لا سبيل إلى حذفه البتة

[1]- سورة القصص، الآية 20

[2]- التراكيب الإسنادية، ص83

[3]- ينظر الإتقان في النحو وإعراب القرآن، ص235 وما بعدها

يمكن أن يحذف.	

فالجملة الوصفية بكل وضوح هي الجملة التي يتصدرها الوصف المعتمد على الاستفهام أو النفي، وهذا الوصف هو أحد المشتقات المعروفة:

اسم الفاعل: ولكي يقع ركناً إسنادياً فلا مناص من أن يتلبس بالحالتين الحُلَّتين: أن يكون مقترناً ب"أل" التعريف الموصولة لا العهدية، ويكون مفرداً أي ليس مثنى أو جمعاً، أو أن يتجرد من "أل" التعريف، فيكون عاملا عمل الفعل، معتمداً على نفي أو استفهام وأن يكون مفرداً أي ليس مثنى أو جمعا.[1] ولا يقال عن المفعول إلا ما قيل عن الفاعل.[2]

صيغة المبالغة: لكي تقع ركنا إسنادياً؛ يشترط فيها أن تقترن ب"أل" الموصولة، أن تكون مفردة أي غير مثناة أو مجموعة، أم أن تتجرد من "أل" التعريف، فتكون عاملة عمل الفعل مفردة.[3] وهكذا الشأن مع الصفة المشبهة من وجوب الاقتران ب"أل" الموصلة، وإلا فالانسلاخ منها، واعتماد الاستفهام أو النفي مع العمل بعمل الفعل.[4]

يقول أبو علي الفارسي في شأن الجملة الوصفية: «ومن ذلك قولهم، أقائم أخواك و أذاهب الزيدان، ف"قائم وذاهب" يرتفعان بالابتداء، و"أخواك و الزيدان" يرتفعان بفعلهما وقد يسد الفاعلان في كل واحدة من المسألتين مسد خبر المبتدأ، وحسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى: "أيقوم أخواك؟. أيذهب الزيدان؟."»[5]

وإذ يتلقى عبد القاهر الجرجاني مقالة الفارسي بالشرح، فيفيض فيها بفكر ثاقب، ومذهب صائب، قائلا: «وقد اعتمد "قائم" و"ذاهب" على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في "أخواك "كما يعمل في"يقوم"، إذا قلت: أيقوم أخواك؟. وهكذا حكم قولك : أذاهب الزيدان؛ لأن "ذاهب" قد جرى مجرى "يذهب" في رفع "الزيدان"، وهذا تفسير المعنى. وأما رفع "قائم"

---

[1]- التراكيب الإسنادية، ص101

[2]- المرجع السابق، ص114

[3]- التراكيب الإسنادية، ص109

[4]- المرجع نفسه، ص112

[5]- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ص246

و"ذاهب" فبالابتداء؛ لأنهما وإن نزلا منزلة الفعل؛ فلا يمكن تعريتهما من الإعراب الذي للأسماء كما لم يعريا من التنوين المختص بالاسم، وحقيقة الأمر أن: "أقائم الزيدان" لما كانا بمنزلة الفعل لم يكن أن يخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبرا عنه. فكما أنك إذا قلت: "أيقوم الزيدان"، لم يكن ليكون خبر لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون ل"قائم" الكائن بمعناه خبر؛ إلا أنه لما رفع لكونه اسما في اللفظ؛ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى.[1]

ونفلي الآن المثال الأوحد، الذي يمكن أن نجد فيه مثال الجملة الوصفية في المعلقة، وهو:

قـــوله: أعاقر مثل ذات رحم.[2]

ويتبعه عطفا بـ"أو"   قـــوله : غانم مثل من يخيـــب.

حرف الاستفهام	الوصف	الخبر	إضافات
المبتدأ		الخبر	
أ	عاقر	مثل	ذات رحم
-	غانم	مثل	من يخيب

فالمبتدأ اسم فاعل، اقترن باستفهام ارتفع به، واكتفى بما يسد مسد الخبر؛ في حين أن جملا مثل:

قـــــوله : مُؤْجَـــــــــدٌ فَقَـارُهَا.[3]

قولـــــــه: مُضَبَّرٌ خَلْقُهَا تَضْبِيـــراً[4]

[1]- المرجع السابق، ص247

[2]- هذا صدر البيت الذي عجزه: أو غانم مثل من يخيب؟.

[3]- من قوله: "عيرانة مؤجد فقارها". المؤجد: التي لا يكون عظم فقارها واحدا، ويروى: "مضبر فقارها". المضبر: المؤلف. ينظر: شرح المعلقات العشر، ص376.

[4]- البيت ذكر سابقاً.

قولـــــه: نَائِـــــــمٌ عُرُوقُـــــهَا[1]

-		-
إضافات	معمول الوصف	وصف غير مقترن باستفهام ولا نفي
ها	فقار	مؤجد
ها، تضبيرا	خلف	مضبر
ها	عروق	نائم

فهذه الجمل لا تقع وصفية في نظر النحويين؛ إذ أن تخريجها يكون أحد اثنتين: إما أن يكون الوصف صفة أو حال لما قبلها، وما بعدها معموله، لأنه في قوة الفعل، أو نُخَرِّج لها على أنها خبر للمبتدأ بعدها في الأمثلة الثلاث، وبالنظر إلى هذه الأمثلة لنا موقفين:

1- التخفيف من وطء القوانين النحوية؛ إذ أن ظاهر الأمثلة الأربعة أو الخمسة التي وردت هي في نسق واحد، ولا فرق إلا في كون المثالين الأولين اقترنا باستفهام فكان الوصف مبتدأ. وفي الأمثلة الثلاث التالية لها لم يقترن الوصف باستفهام ولا بنفي يجعله مبتدأ، فلم يكنه، ولكن الدلالة اللغوية للجمل في سياق الكلام تحيل على أن الشاعر يريد أن يجعلها مسندا إليه لا مسنـداً، فهو يريد أن يسند إليها خبراً، وهذا هو مقتضى الكلام. فهل يمكن بعد ذلك أن نخفف من حدة قوانين النحاة، التي ناءت بكلكلها اللغة، ونسلم التخريج إلى الدلالة والسياق العام، فنجوز ألا يقترن الوصف بنفي أو استفهام في جميع الأحوال على سبيل الإلزام، وهذه أمثلة شواهد تراثيــة، إلى جانب ما نتداوله من قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا   مقالة لهبي إذا الطــــير مـــــرت.[1]

---

[1] - من قوله: "زيتية نائم عروقها   ولين أسرها رطيب"
ويروى: "ناعم عروقها" ينظر المرجع السابق، ص378.

2- إن عد الجملة الوصفية قسم قسيم للجملة الاسمية من طرف المحدثين ليس أمر ذا بـــال، لأنهم انصرفوا إلى هذا التقسيم، منطلقين من كون الوصف قسم قسيم للكلم العربية، من اسم وفعل وحرف...[2] والحق أن الوصف لا يكون في الأخير إلا اسم في قوة الفعل يدخل في زمرة الأسماء بالنظر إلى عدة خصائص، وعده نوع قائم برأسه، هو إغفال لما لا يصح إغفاله من السمات المشتركة، وهو أمر يأباه التحليل اللغوي.[3] ثم إن هذه الجملة الوصفية وُشْكَانَ ما ترتد إلى الاسمية؛ فلا تكاد تستميز عنها، كما في هذا الموضع الذي لم يقترن فيه الوصف بنفي ولا استفهام. وفي حال كان الوصف مطابقاً لما بعده تثنيةً وجمعاً؛ إذ يكون الوصف خبــراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخر.

---

[1]- بنو لِهْب: بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد مشهورون بزجرهم للطير وعيافتها. والمثال شاهد على المبتدأ الوصف الغير مقترن بنفي ولا استفهام شذوذا. ينظر: جامع الدروس العربية، ص346.

[2]- قد أشرنا من ذي قبل إلى التقسيم السباعي للكلم الذي قال به الدكتور تمام حسان، وتبناه تلميذه الدكتور مصطفى الساقي.

[3]- ينظر: التراكيب الإسنادية: علي أبو المكارم، ص84.

<u>وصف للجملة الاسمية البسيطة:*</u>

النوع	الجمل	الوصف	
		المبتدأ	الخبر
الجملة البسيطة	كل من حلها محروب كل ذي أمل مكذوب كل ذي إبل موروث كل ذي سلب مسلوب المرء ما عاش في تكذيب الشيب شين لمن يشيب سبيله خائف جذيب ريش الحمام على أرجائه صاحبي بادن جنوب طول الحياة له تعذيب ذاك عصر ذاك من نهضة قريب	نكرة مضاف " " " " " " معرفة معرفة مضاف " " " اسم إشارة اسم إشارة	متأخر عن الجار والمجرور متأخر عن الجار والمجرور متأخر عن الجار والمجرور متأخر عن الجار والمجرور شبه جملة تتأخر عن الظرف نكرة مشتق نكرة مشتق جار ومجرور نكرة مشتق نكرة متأخر عن الجار والمجرور

			اسم جامد وصف مشتق
الظرفية	دونها لهوب للقلب من خوفه وجيب بصفحته ندوب دونه سبب مذيب	نكرة متأخر نكرة متأخر نكرة متأخر نكرة متأخر	ظرف مضاف جار ومجرور جار ومجرور ظرف مضاف
الوصفية	أعاقر مثل ذات رحم غانم مثل من يخيب مؤجد فقارها مضبر خلقها تضبيرا نائم عروقها لين أسرها	وصف مقرون بالاستفهام وصف معطوف مضاف متأخر مضاف متأخر مضاف متأخر مضاف متأخر	اسم جامد اسم جامد وصف متقدم وصف متقدم وصف متقدم وصف متقدم

ملاحظة: الجمل الأخيرة (مؤجد فقارها، مضبر خلقها تضبيرا، نائم عروقها، لين أسرها.) هي في الأصل جمل اسمية لا وصفية تأخر فيها المبتدأ عن الخبر الوصف لأن الوصف لم يقترن بالاستفهام.

النمط الرابع: الجملة المركبة في المعلقة

تعد الجملة قصيرة إذا اكتفي بعنصريها المؤسسين فحسب؛ ففي الجملة الاسمية يكتفى بالمبتدأ والخبر المفرد، وفي الفعلية يكتفى بالفعل والفاعل، وقد كان على النحاة أن يحددوا

أدنى قدر تنعقد به الجملة كلاما مفيدا، ولم يكن عليهم بطبيعة الحال أن يحددوا الجملة الطويلة لأن الجملة الطويلة لا تنتهي بحد معين يجب التوقف عنده، ولكنهم حَدَّدُوا العناصر غير المؤسسة التي يتم بها إطالة الجملة وتشابك بنائها، بحيث تصبح الجملة مركبة لا بسيطة.[1]

ذلك كلام محمد حماسة عبد الطيف، وهو يريد إلى ما لا نريده في هذا العنصر لأنه أورده في معاريض حديثه عن إطالة بناء الجملة، وتكلم حينها عن طرق إطالة بناء الجملة من طول تقييد، وطول تبعية، وطول التعاقب، وطول الترتيب.[2] فواضح أنه يريد إلى العطف والوصف والإبدال وغيرها من أبواب النحو؛ أما ما نحن بصدده فلا يشغل إلا عنصراً واحداً من تلك العناصر؛ ألا وهو طول التعاقب، وهو يروم به؛ إحلال الجملة أو شبه الجملة محـــل المفـــرد، وصلاحيتها في بعض المواقع أن تقوم بما يقوم به وتعاقبه حيث يقع، والجمل التي تعاقب المفرد؛ هي الجمل ذات المحل الإعرابي، وقد أتاح النظام اللغوي لعدد من الوظائف النحوية أن تشغل إما بالمفرد وإما بالجملة، وتؤذي شغل هذه الوظيفة النحوية أو تلك بالجملة إلى طول الجملة الأساس؛ وهي الجملة: "الكبرى" أو "المركبة".[3]

وإذا كان هذا الباحث يشغله بناء الجملة أكثر من أي شيء آخر؛ فلا مشاحة عنده في الاصطلاح، إذ يجاري سمت القدماء في إطلاقه الجملة "الكبرى" و"المركبة"، فالكل جائز. بينما محمود أحمد نحلة يطلق تسمية؛ الجملة "الجملية"، راغباً عن مصطلح الجملة "الكبرى".[4] ولم يذكر سبباً لإطلاقه مصطلح "الجملية"، وإن كان أورد أسباب إقلاعه عن المصطلح الأول إلى الثاني.[5] نقول عن هذه الأسباب أنها لا تقوى على إقناع الدارس، حتى يقلع عن مصطلح "الكبرى" إلى اصطلاح "الجملية".

1- بناء الجملة العربية، ص57

2 - المرجع السابق، ص57 وما بعدها

3 - المرجع نفسه، ص70

4 - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص137.

5 - المرجع السابق، ص138.

وقد أورد الباحث مصطلح "التركيب"؛ فالجملة المركبة complex sentence التي تتركب من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين؛ فيصير عندنا إطلاقان: التركيب المفرد للنوع الأول، والتركيب المتعدد للنوع الثاني.[1] ونرى أن اصطلاح "الجملة المركبة" أَلْيَقْ؛ في مقابل "الجملة البسيطة"، الذي أورده الباحث ذاته. أَوَلَمْ يؤمن ببساطة الجملة التي تحتوي علاقة إسنادية واحدة، والبسيط لا يقابله إلا المركب، وإن أدق مصطلح في رأينا هو مصطلح "الجملة المركبة"، التي تأتي ضد "البسيطة: لما في المصطلح من دلالة على التعقيد والتركيب، من أكثر من علاقة إسنادية؛ أما مصطلحي الجملة "الكبرى" و"الصغرى" الذين أطلقهما ابن هشام؛ فلا يدلان حق الدلالة على أحادية وازدواجية العلاقة الإسنادية.

والجملة المركبة أو الكبرى: هي التي تتكون من جملتين أو أكثر.[2] تكون أحادية الوجه وثنائيته؛ أما الجملة ذات الوجه الواحد فهي التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية، أو فعل ناسخ خبره ومفعوله الثاني جملة فعليـــــة، كأن تقول : المدرج طلابه متأخرون.[3]

والجملة ذات الوجهين: هي الجملة التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل، والخبر جملة فعلية أو شرطية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية : الطالب يقرأ ، والطالب إن يقرأ ينجح.[4]

وقد يكون للجملة حكمان؛ أحدهما تبع لما قبلها، فتكون الجملة صغرى (بسيطة) والثاني تبع لما بعدها، فتكون الجملة كبرى (مركبة) .[5] ولنا الآن وقفة مع الجمل المركبة التي وردت في المعلقة :

<u>قـــوله</u> : عيناك دمعهما سروب.[1]

---

[1] - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص145.

[2] - صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ص20.

[3] - المرجع السابق، ص20.

[4] - المرجع السابق، ص21.

[5] - المرجع نفسه، ص21.

ويمكن أن نلحق بهذا المثال: قـــوله : العين حملاقها مقلوب.[2]

المبتدأ		الخبر		
اسم مضاف	-	المبتدأ		الخبر
		اسم مضاف	مضاف إليه	نكرة مشتق
عينا	ك	دمع	ها	سرروب
العين	-	حملاق	ها	مقلوب

المبتدأ في الجملة الأولى مضاف إلى الضمير، وفي الجملة الثانية معرف ب"أل"التعريف وقد سيقا معاً، لكون الخبر في الجملتين جملة اسمية.

قـــوله: القول في بعضه تلغيــب.[3]

ويمكن أم نلحق بهذا المثال قـوله: الصيد من تحتها مكــروب.[4]

المبتدأ	الخبر	
المبتدأ معرفة	الخبر	المبتدأ

---

[1] - هذا صدر البيت الذي عجزه :" كأن شأنيهما شعيب". والسَّروب : من سرب الماء، يسرب؛ الكثير الجريان. والشأن: مجرى الدمع. والشعيب: المزادة، والقربة من الماء. ينظر: شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص370.

[2]- هذا عجز البيت الذي صدره : "فدب من رأيها دبيبا." يعني الثعلب لما رآها (العقاب) دب، ويروى: "ودب من حولها دبيباً". والحماليق: عروق في العين؛ يقول من الفزع، انقلب حملاق عينه. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص381.

[3] - ذكر البيت سابقا.

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره: "فأدركته فطرحته" والمكروب: الواقع في البلاء الشديد

-	جار و مجرور متقدم	نكرة متأخر
القول	في بعضه	تلغيب
الصيد	من تحتها	مكروب

و في الجملتين المبتدأ معرفة، والخبر عبارة عن جملة ظرفية، المبتدأ فيها نكرة تأخر عن خبره (الجار والمجرور). والحق أن المثال الأول يكاد يكون غير الثاني إن لم يكنه؛ ذلك أن الخبر في المثال الثاني يمكن أن يكون "مكروب" وحده دون الجار والمجرور، فتنقلب الجملة بذلك جملة بسيطة توسطت بين المبتدأ والخبر فيها شبه جملة؛ إلا أن المتأمل ملياً في الجملة الثانية، وبمقتضى المعنى يلتمس ما يوحي إلى أن الإخبار أولى له أن يكون بالوصف المشتق والجار والمجرور جميعاً.

قـــوله: كل ذي غيبة يـؤوب.[1]

ويمكن أن نلحق به قـــوله: كل ذي نعمة مخلوسها.[2]

المبتدأ		الخبر	
اسم نكرة	مضاف و مضاف إليه	فعل	فاعل
كل	ذي غيبة	يؤوب	-
اسم نكرة مضاف	مضاف و مضاف إليه	مشتق اسم مفعول	نائب فاعل
كل	ذي نعمة	مخلوس	ها

[1] - هذا صدر البيت الذي عجزه: وغائب الموت لا يؤوب.

[2] - هذا صدر البيت الذي عجزه: "وكل ذي أمل مكذوب". والمخلوس، والمسلوب واحد. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص372.

الجملتان تتفقان حول المبتدأ كونه نكرة مضاف، فيكون بهذا مركب اسمي. أما الخبر في الجملة الأولى فجملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر تقديره: "هو"، بينما الخبر في الجملة الثانيــــــة، يتألف من مشتق ومعموله هو اسم مفعول الذي هو اسم مشتق من المضارع المتعدي المبني للمجهول، وهو يدل على وصف مما يقع عليه الفعل على وجه الحدوث والتجدد، لا الثبوت والدوام. فإذا كان على وجه الثبوت والدوام؛ كان صفة مشبهة.[1] وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل[2]، ملحق في العمل بالفعل المبني للمجهول.

قـوله: غائب الموت لا يؤوب.[3]

ويمكن أن نلحق به قـولـه: سائل الله لا يخيــــــب.[4]

المبتدأ		الخبر		
مضاف	مضاف إليه	أداة النفي	الفعل	الفاعل
غائب	الموت	لا	يؤوب	-
سائل	الله	لا	يخيب	-

تتفق الجملتان تمام الاتفاق في كون المبتدأ معرف بالإضافة، والخبر جملة فعلية منفية.

قـــولـه: بل رُبَّ ماءٍ وردته آجِنٍ.[5]

إلى قوله: قطعته غدوةً مشيـــحاً.[6]

---

[1] - خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، عمان ، دار الفكر، ط1، ص384.

[2] - سر الإعراب، ص13.

[3] - الشطر ورد سابقاً.

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره: من يسأل الناس يحرموه.

[5] -آجن: متغير، ويروى: "بل إن أكن قد علتني كبرة والشيـــب شين لمن يشيب".

ويروى:" يا رُبَّ ماء حرى وردته"، جمع حارات وهو المتغير الأصفر. ويروى: "وردت آجن". وفي الأصل : "أجن". ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص357.

[6] - قطعته : اجتزته، وخلفته ورائي. وغدوة: صباحا قبل شروق الشمس، ومشيحاً : مسرعا. ينظر المرجع السابق، ص376.

المبتدأ		الخبر	
حرف جر شبيه بالزائد	مبتدأ مرفوع محلا مجرور لفظا	فعل	فاعل
رُبّ	ماء	وردت	ه
		قطعت	ه

والملاحظ على هذه الجملة؛ أن المبتدأ مجرور لفظا بحرف جر شبيه بالزائد، والخبر يقول عنه فخر الدين قباوة،[1]بأنه جملة (قطعته) في البيت الثاني التالي للبيت الذي ورد فيه المبتـــــدأ، فتكون الجملة قد استغرقت بيتين وشطر.[2] أما جملة (وردته آجن) فيرى فيها قباوة أنها صفة المبتدأ. ولنا رأي يخالف مذهب فخر الدين قباوة بعض الإختلاف كما مبين في الجدول؛ بأن المبتدأ أُخبر عنه بجملتين لا جملة واحدة، هما: الجملة التي تليه مباشرة (وردته) والجملة الأخرى (قطعته). أما ما وَهِمَ فيه قباوة هو الوصف الذي تمثل في لفظة "آجن" فقط دون الجملة "وردته"، والمعنى واضح؛ لأن الماء ورده، ثم قطعه واجتازه، فتكون جملة "وردته" خبر لا صفة.

و مهما يكن من أمر؛ فإن الجملة الشعرية هاهنا استغرقت ثلاث أبيات كاملة، على وجه التقريب.[3] لأن الجملة الشعرية في حقيقتها؛ هي ذات الجملة التي وظفها الشعراء و أضفوا عليها قدراً من المرونة، كي تستوعب دفقتهم الشعرية، فلم يلتزموا أحيانا بأن تكون القافية نهاية للبيـت، والجملة تجاوزها إلى الأبيات التالية لينهوا الجملة التي بدءوها في

---

[1] - ينظر هامش الصفحة 376 من شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي.

[2] - قوله: " رب ماء وردته آجـــن سبيـــله خائف جذيب."

"ريش الحمام على أرجائه للقلب من خوفه وجيب."

"قطعته غدوة مشيحا".

[3] - لأن الشطر المتبقي من البيت الثالث؛ هو في الحقيقة جملة معطوفة: "وصاحبي بادن خبوب".

البيت الثاني أو الثالث، بل ووصلوا بها إلى البيت السابع، بغض النظر عن مقولة: "إن البيت هو الوحدة الدلالية المتكاملة والقافية قفلها".[1]

وهم الجملة الشعرية أن تحافظ على إتمام الصورة التي رسمها الشاعر، مهما تعدد الأبيـــــات، ليس هذا فقط بل قد تحتوي الجملة على عدة جمل صغيرة في داخلها قبل أن تنتهي.[2] فهل يكون عبيد مثل أبي تمام، الذي كان ملتزما باستيفاء أركان الجمـــلة النحويـــــــــة، ومخلصا لدفقته الشعرية، حتى اتسعت المسافة بين المسند والمسند إليه لتطوي سبع أبيات كاملة.[3]

<u>قـــــــوله</u>: الله ليس له شريــــــــــك.[4]

علام ما أخفت القلوب.

المبتدأ	الخبر الأول			الخبر الثاني		
	ناسخ	خبره	اسمه	خبر نكرة	معموله مضاف	مضاف إليه
الله	ليس	جار ومجرور	اسم نكرة	صيغة المبالغة	اسم موصول	جملة(فعل وفاعل)
		له	شريك	علاّم	ما	أخفت القلوب

والملاحظ على هذا التركيب تعدد الخبر. أورد ابن هشام في "أوضح المسالك" جواز تعدد الخبر، تعقيباً على قول ابن مالك "تعدد الخبر".[1] وكأن الأصل في الخبر أن يكون

[1] - منير سلطان: بديع التراكيب في شعر أبي تمام (الكلمة والجملة) ، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط3 1973، ص174.

[2] - المرجع السابق، ص174.

[3] - أطول جملة لدى أبي تمام استغرقت سبع أبيات، وأقصر جملة استغرقت بيتين

[4] - ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص373. وينظر البيت في الديوان.

واحداً، فيقال في التعدد مثلا: زيد شاعر، كاتب. وقد يُدَّعي تقدير "هو" للخبر الثاني، فينتفي حينئذ التعدد، أو أن المبتدأ جامع للصفتين، لا مخبر عنه بهما.[2]

أما هذه الجملة التي استغرقت بيتا كاملا غير منقوص، وقع المبتدأ معرفة وأخبر عنه أولا بالجملة المقيدة ب"ليس"، وهذه الجملة ذاتها ظرفية تقدم فيها الجار والمجرور عن المبتدأ النكرة. أما الخبر الثاني؛ فكان وصف مشتق لم يخالف طبيعة الخبرية في شيء، فكان عبارة عن صيغة مبالغة على زنة" فَعَّال"، وهي صيغة مبالغة من روح اسم الفاعل، الذي هو اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به على قصد التجدد والحدوث. و يعمل ما اقترن ب" أل" التعريفية بدون شروط، أما إذا تجرد من" أل" فيلـــــزمه للعمل أن يدل على الحال والاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مبتدأ.[3] و إذا أريد باسم الفاعل من الثلاثي المتعدي إفادة المبالغة والتكثير؛ حُوِّل قياساً إلى إحدى صيغ المبالغة، وهي تعمل عمل اسم الفاعل المحولة عنه بشروطه.[4]

قـــــوله: أرض توارثها شعوب.5		
المبتدأ	الخبر	
اسم نكرة	فعل+مفعول به	فاعل
أرض	توارثها	شعوب

---

[1] - هكذا أورد ابن هشام في "أوضح المسالك"، والحق أن الألفية لم يضمنها ابن مالك ما يشير إلى تعدد الخبر.

[2] - ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1917 ، ص124.

[3] - القواعد الأساسية للغة العربية، ص310.

[4] - المرجع السابق، ص310.

[5] - " شعوب: اسم للمنية، وتوارثها: تتوارثها، حذفت التاء للتخفيف. يريد : تتوالى عليها المنايا. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص370.

الجملة مركبة لأن الخبر كما هو بادي جملة فعلية تأخر فاعلها عن مفعولها؛ لكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل يعود على ما تقدم. ووجب علينا من البداية أن نقر بأن ثمة اجتراح لقوانين اللغة وقواعد النحويين، في القول بالتعريف في المبتدأ أبداً؛ إلا أن يكون مسوغ لتنكيره. ونص ابن مالك صريح بقوله:

ولا يجوز الابتـــــدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمـــــــرة

والحق أن ابن مالك استثنى إفادتها؛ لأن الغرض من تعريف المبتدأ، هو العهدية حتى يكون صالحا للإخبار عنه، ولكن إفادتها (النكرة) تأتي على وجوه، بأن تدل على عمـــوم أو خصوص؛ لأن اختصاصهـــا يقربها من المعرفة، وعمومها يستغرق بهـــا في كل أفراد الجنــس(لا فرد واحد منه)، فتشبه المعرفة ب" أل" الجنسية.[1] والتخصيص يكون بالوصف لفظاً وتقديراً.[2] أما التعميم؛ فيكون بطرق عدة تذكرها كتب النحو.[3]

والظاهر أن "أرض" أفادت و عهدناها؛ لأن الشاعر أوردها في معاريض حديثه عن إقفار ملحوب، فهي التي توارثها شعوب، غير أنه يفترض علينا الأخذ بكلام النحويين في القول بتقدير مبتدأ محذوف، كلما بدئ بنكرة لا مسوغ للابتداء بها. وهذه تقاليد العرف النحوي، وهذا دَأْبُنَا مع الأمثلة التالية: قوله تعالى: (براءة من الله ورسوله)[4] وقوله:(سورة أنزلناها وفرضناها)[5] وفي مثل قولنا: "دار العلوم"، بتقدير مبتدأ "هي" في جميع ذلك.

غير أن ما يفرض سلطانه بإلحاح أمام هذا المثال الشاهد؛ هو النظر إلى المعنى؛ أَلَا يمكننا أن نستغني عن التقدير في هذا الموضع؛ لأن المبتدأ مبني عليه كما هو واضح، ومحكوم عليه كما هو جلي بجملة بعده. والعلاقة الإسنادية تجسدت بالنكرة وما بعدها. وَهَلَّا

---

[1] - القواعد الأساسية للغة العربية، ص26

[2] - الوصف لفظاً، مثل:عدو عاقل، خير من صديق من جاهل. والوصف تقديراً، مثل: ويل أهون من ويلين (بمعنى: ويل واحد) . الإضافة لفظاً، مثل: حلية الأدب خير حلية. والإضافة معنى، مثل: كلٌّ يموت (أي كل واحد). والتصغير لأنه في معنى الوصف، مثل: كُتَيِّبٌ هذب أخلاقي. (بمعنى كتاب صغير)

[3]- المرجع السابق، ص127.

[4] - الآية الأولى من سورة التوبة.

[5] - الآية الأولى من سورة النور.

أمكن لهذا التنوين (تنوين التمكين)[1] أن يقوى ويقتدر على شحن النكرة دلالياً حتى يتهيأ لها سبل الابتداء. إن للغة العربية خصوصيات، وإن للكلام العربي ميزات لا تستجيب دائما لسطوة قوانين النحاة؛ إلا أن تتعسف على المعنى، فتلوي عنقه. وإن للاسم قوة فوق الفعل في اللسان العربي، بحيث يمكن أن يشحن دلالياً، حتى تتقوم به الجملة وحده منفرداً، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: (الرحمان)[2] فاستغل الاسم آية بمفرده؛ لما شحن دلاليا.[3]

النمط الخامس: الجملة الاسمية المنفية.

و ما كان ينبغي لنا أن نضع هذا العنوان؛ لأن الجملة الاسمية المنفية أنواع، غير أن نص المعلقة لا يشتمل إلا على ثلاثة أمثلة متباينة، ما جعلنا نسوغها جملة واحدة، وهذا ذكر لها فيما يلي:

قـــــــوله: ليس بها منهم عريب.[4]

أداة نفي	خبرها		اسمها
ناسخ	جار ومجرور متقدم		اسم نكرة
ليس	شبه جملة	شبه جملة	عريب
	بها	منهم	

الملاحظ أن الجملة ظرفية منسوخة (مقيدة) ب"ليس"، و"ليس" في العرف النحوي من أخوات كان، تدخل على الجملة المطلقة فتقيدها، وتنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر،

[1] - هذا التنوين الذي لحق "أرض" هو تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربة المتصرفة ك"رجل، كتاب". ينظر جامع الدروس العربية، ص15.

[2] - الآية الأولى من سورة الرحمان

[3] - السبع المعلقات، ص217.

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره : "فعردة فقفا حبر"، وهي مواضع. و عريب: أحد، لا يستعمل إلا في النفي، ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص370.

فترفع الأول وتنصب الثاني، فيلحقان بها اسماً وخبراً. وتستوقفنا مع "ليس" نظرة من مهدي المخزومي؛[1] يري فيها بأن "صار" و"ليس" يجب إخراجهما من باب كان وأخواتها، لأن "صار" تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ و خبر، ولأن ليس تدل على نفي أن يكون الخبر بعدها وصفا للمبتدأ في المعنى، أو يكون عين المبتدأ؛ ولهذا يرى المخزومي أن المنصوب بعد "ليس" إنما نصب لمخالفته للمبتدأ، ولم ينصب بها، وليس هو خبر لها.[2] وتابع المهدي المخزومي صاحب أبو جناح في ذَا الزعم؛ لكن على أن تضم "ليس" إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، فهي عنده حرف وليس فعلاً.[3] ونحسب أن رأي صاحب أبو جناح أعدل من رأي سابقه. فإذا كان ولابد بأن تخرج من باب "كان" و أخواتها، لأن تلك تفيد الدلالة على الزمن، وهذه[4] تفيد النفي؛ فقد بات لِزَاماً أن تساق في زمرة من قريناتها، وليس في باب الأدوات النحوية أصلح لها من هذه المجموعة؛ لأنها تدل على النفي.

وربما تهيأ لنا بالنظر إلى المعنى من الفصل في حرفيتها من اسميتها؛ ذلك أن النحويين يختلفون أي اختلاف حول هذا الموضوع، فابن السراج يذهب إلى أنها حرف، ومعه أبي علي الفارسي في "البغداديات"، والبصريون على أن "ليس" فعل، ويسير ابن معط في ألفيته على مذهب سيبويه والبصريين قولا بفعليتها.[5]

أما ابن جني فيهتدي بنزعته الصرفية إلى أصل الكلمة مقراً بفعليتها، فأصلها على زعمه "لَيِسَ"، يقول أبو الفتح أن "ليس" فعل، لقولهم "لست ولسنا" ك"قمت وقمنا". و إذا ثبت أنها فعل؛ فلا يجوز أن تكون كانت "فَعُلَ"، ولا يجوز أن تكون كانت "فَعَلَ"؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة، لا يجوز إسكانها، فلا تسكن عين "ضرب"و "قتل"، إذاً لابد أن تكون

[1] - النحو العربي بين القديم والحديث، ص51.

[2] - المرجع السابق، ص51.

[3] - المرجع نفسه، ص51.

[4] - نريد"ليس" وحدها لا "صار"، التي ليست من موضوع بحثنا.

[5] - عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الجزائ، دار البصائر، ط1، 2007، ص101.

من أصل "لَيِسَ"على وزن "فَعِلَ"، مثل صَيِدَ البعير وصِيِدَ، وأُلْزِمَ "ليس" الإسكان في كل قول؛ لأنها لا تنصرف، فشبهت ب"ليت"، فقصرت على سكون العين لا غير.[1]

و رأي ابن جني مقنع إلى حد ما؛ لأنه تطرق إلى أصل الكلمة وبنائها، فانبنى زعمه على أساس من الأسس، وغيره يرى أنها ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الاسمية، مركبة من "لا أيس" وهذا الشق الأخير معناه الكينونة؛ "لا وجد" يقابلها في الآرامية "lait"، وفي العبرية "ies"، وفي الأكادية "isu"، [2]. فإذا كان هذا معناه في اللغات السامية القديمة يكاد يكون مشترك؛ فإن إبراهيم السامرائي يقول في شأنها: «ولو رجعنا إلى العربية وقصرنا عليها دون النظر في اللغات السامية؛ لوجدنا فيها ما يؤيد القول بتركيب "ليس" من "لا" و"أيس"، فقولهم "أيس" للدلالة على الوجود، يقابله في العربية مادة "شيء"، وهو مقلوب الكلمة "أيش" السامية التي وجدت في العبرانية بهذا المعنى، وقد تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في كتب اللغة بقولهم "أيس"، فكأن "ليس" : لا "أيس"، أي أنها من "لا أيش"، ومعناها "لا شيء"، ثم قوي التركيب على طريقة النحت فصارت ليس.[3]

وشَتَّانَ بين هذا القول، وبين ما كان يخوض فيه ابن جني من ذي قبل، الذي تطرق إلى البنية التصريفية للكلمة وكأنها عربية خالصة العربية، فهذا الزعم في رأينا مقنع، بالموازاة مع قول ابن جني، لا لشيء إلا أن هذا قال بتكوين الكلمة عن طريق النحت، واقترب إلى الحقيقة ببقايا الكلمة مما هو متداول. و ذاك (رأي ابن جني) زعم لنا أن الأصل في الكلمة فعل، فكان رأيه مقطوعا، لا يسنده شاهد ولا يعضده دليل.

وقد عرض محمود أحمد نحلة لبحث "ليس"، فارتضى رأي المالقي في عدها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، على انه يرجِّح أن تكون حرفا بمعنى "ما" أو"لا"، لجمودها وإبائها الدخول في جدول تصريفي، ولدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية وكلتاهما إسنادية قبل دخولها، دون أن تغير شيئا في علاقة الإسناد فيهما، أو في

---

[1] - ابن جني: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج1 ص259.

[2] - النحو التطبيقي، ص 220.

[3] - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص113.

نظام الجملة.[1] ورأي الباحث نحسبه يصب في مجرى الحقيقة، ويتسم بسمة الاعتدال؛ ذلك بالنظر إلى ما كنا نخوض فيه من ذي قبل، في البحث في أصل "ليس". ولأن الفعل هو ما دل على حـدث أو زمن، وهذا ما لم تشمله "ليس"، حتى وإن اعتبرنا بنقصان الفعل؛ فهو في هذه الحالة يدل على زمن مفرغ من عنصر الحدث، وهذا ما تتجانف عنه دلالة "ليس". وكان علينا قبل الخوض في الحديث أن ننظر في دلالتها ومعناها لنحكم على حرفيتها، فهي(ليس) لنفي الحال على الإطـلاق؛ إذا كانت من أخوات "كان".[2] و أنها تدل على النفي، وهو معنى تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي، وقد وضعت سالبة للمعنى، والأفعال ليست في أصلها سالبة للمعنـى، وإنما وضعت لإيجابه.[3] ولذلك نرتضـي رأي مهدي المخزومي الذي أوردنـاه سابقا، من إخراج "ليس" من باب "كان"؛ فما انتصاب خبر "ليس" كانتصاب خبرها. على أن النصب بالمخالفة الذي قال به الدكتور مهدي المخزومي يحتاج إلى نظر، ذلك بأنه قال بأن خبر "ليس" انتصب بمخالفته للاسم لا ب"ليس"، ونحن نطرح السؤال من أين كانت لـه هذه المخالفة ؟ أليست إلا ب"ليس"؟.

قـــــــوله: لابد حيزومه منقوب.[4]

المبتدأ		الخبر	
نفي	اسم (مبتدأ)	خبر مضاف	مضاف إليه
لا	بد	حيزومه	منقوب

الملاحظ على الجملة أنها منفية ب"لا" النافية للجنس، كقولنا "لا بأسَ" و"لا ريبَ"، مما يبنى فيه اسم "لا" بناءً عارضاً؛ وذلك إذا كان مفرداً، أي ليس مضافاً ولا مشبـهاً

[1] - محمود أحمد نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص390.
[2] - النحو التطبيقي، ص220.
[3] - دراسات في اللغة والنحو و الأدب، ص141.
[4] - هذا عجز البيت الذي صدره : يضغوا ومخلبها في دفِّه.
والحيزوم: الصدر ، يضغوا: يصيح، مخلبها: ظفرها، دفه: جنبه، ولابد: لا شك عن الفراء. وقيل لابد : لا ملجأ ولا وعل. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، ص386.

بالمضـــــاف، فيبنى على فتح آخره نحو: "لا رجلَ في الدار".[1] و إذا كان خبر "لا" النافية للجنس يحذف في أغلب الأحيان؛ فإن ما يميز هذا التركيب أنه ورد فيه الخبر (حيزومه).

وقد نتساءل عن ماهية "لا" النافية للجنس، فنقول : هي التي تدل على نفي الحكم أو نفي الخبر عن جنس اسمها، نفياً على سبيل التنصيص، أي بغير احتمال لأكثر من معنى، ويسميها البعض (لا التبرئة)؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر.[2] على أن يكون عملها مبنياً على شروط.[3]و إنما يبنى اسم "لا" على الفتح تعليلا -على رأي بعض النحاة- أنه أصبح مع "لا "ككلمة واحدة، فأشبها الأعداد المركبة.[4]

و"لا" تقترن بالتعبير عن مقولة النفي المتصلة بشحنة السلب.[5]ولعل هذا ما كان ابن معطي يريد إليه في ألفيته لكنه يلحقها ب"إن" في العمل :

و يجعلون "لا" كـ"إن" في العمل تقول لا ذا نجدة غير بطل.[6]

بحيث يرى شارح الألفية.[7] بأن القياس يقتضي ألّا تعمل "لا"؛ لعدم اختصاصها، وإنما أعملوها لشبهها ب"أن"، لأنها تقضيها. وربما جعلوا أحد المتناقضين مشابهاً للآخر، من حيث أن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأنهما للتوكيد، لأن نفي الجنس توكيد في المعنى؛ كما أن "إن" لتوكيد الإثبات، ولأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ويطلبان التصدر.[8] و قيل بأن "لا" مشبهة ب"إِنْ" المخففة؛ لأنها على حرفين ثانيهما ساكن مثلها، والمخففة تعمل وتُلْغـى، فكـــــذلك "لا"، وقيل أن "لا" هذه غير التي تدخل على الأفعال، لاختلاف

[1] - مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، بيروت، دار الكتاب العالمي، ظ2 1998، ص100.

[2] - المرجع السابق، ص17.

[3] - تنظر الشروط مفصلة في المرجع السابق، ص174 وما بعدها.

[4] - المرجع نفسه، ص175

[5] - الأزهر الزناد: ما بين المعجم والدلالة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص64.

[6] - شرح ألفية ابن معطي، ص166.

[7] - عز الدين أبو الفضل: هو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (672ه)، ينظر شرح ألفية ابن معطي.

[8] - المرجع السابق، ص166.

معنييهما.[1] ومهمـــا يكن من أمر؛ فإن ما استجد في هذا التركيب؛ هو ورود الخبر على غير دَأْبِ مجمل تراكيب العربية في هذا الشأن.

قـــــــــــــوله: لا حقة هي ولا نيوب.[2]

أداة نفي	الخبر	المبتدأ	أداة نفي	المبتدأ	الخبر
أداة نفي	وصف مقدم	ضمير مؤخر	أداة نفي	محذوف	وصف نكرة
لا	حقة	هي	لا	ø	نيوب

وهنا الجملة اسمية تقدم الخبر فيها المبتدأ، وأخرى معطوفة عليها حذف منها المبتدأ لما دل عليه الأول. وهذه الجملة منفية ب"لا" كسابقتها، لكن هذه غير الأولى؛ لأن "لا" هذه مشبهة ب"ليس" وما يفرق بينهما دلالة (فوق التفريق بينهما عملا)، هو أن "لا" العاملة عمل "ليس" يصح أن ينفى بها الواحد، وأن ينفى بها الجنس على سبيل الاحتمال، لا على سبيـــــل التنصيص، فقولنا: لا رجلٌ في الدار. ينفى بها الواحد فقط، فيقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو أكثر. وإن نفي الجنس بها على سبيل الاحتمال؛ فيقال: لا رجلٌ في الدار بل امرأة. وهذه تسمى "لا" التي لنفي الوحدة.[3]

ف"لا" في هذه الجملة لا تستغرق في جميع جنس اسمها؛ فكان عملها كعمل "ليس" لمشابهتها في المعنى مع (ما، لا، لات). ومن بعض ما تتميز به "لا"؛ أن يكون خبرها محذوفاً غالباً، غير أننا نلفيه في هذا المثال وارداً، كما أنها تعمل غالبا في النكرة كما في قول الشاعر :

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزر ممـــا قــــــضى الله واقياً.[4]

[1] - المرجع نفسه، ص166.

[2] - الحِقَّةُ : التي أتى عليها من نتاجها أربعة سنوات. و النَّيُوبُ: هي التي لها سبعة عشر سنة. وقد سُكِّنَتْ الياء من "هي"، وهي لغة بعض أهل تميم. ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص377.

[3] - قواعد اللغة العربية، ص173.

[4] - حاشية الصبان، ص199.

وإذا كنا رأينا فيما سبق جعلَ "ليس" مع شبيهاتها؛ فإن رأياً غريباً لدى شوقي ضيف يقضي بحذف هذا الباب باب("ما" "لا" "لات") العاملات عمل "ليس" حذفاً على سبيل الوجوب.[1]

وفي الحقيقة أنه لابد أن ينبني انتقاد الدرس النحوي، ومحاولات تجديده على تصور واضح ودقيق لهذه المفاهيم.[2] ومن ثم فأي محاولة لنقد الفكر اللغوي العربي دون اكتشاف نظريته الأصيلة هي محاولة محفوفة بالمخاطر، بل هي من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ.[3]

إن أهم ما أغفله المحدثون هو معرفة مفهوم التيسير والتبسيط، الذي يريدونه للنحو ومن ثم يرى اللسانياتي[4] عبد الرحمان الحاج صالح أنهم من دون شك شوَّهُوا صور النحو العربي، ولم يعطوه حقه من الفهم والاجتهاد.[5] ذلك أن التبسيط ينحصر في كيفية تعليم النحو، لا في النحو نفسه؛ لأنه علم محض، وهل يعقل أن يُجْحَفَ بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله.[6]

<u>النمط السادس: الجملة المنسوخة (المقيدة):</u>

تكاد تنحصر الجملة المقيدة في المعلقة، في جملة "كأن" التي أثبت منها أربع جمل على ثلاث أشكال نوردها هكذا:

<u>قـــــوله:</u> كأن حاركها كثيـــــب.[7]

- النحو العربي بين القديم والحديث، ص56.[1]
- النظرية اللغوية في التراث، ص24.[2]
- قول لخليل حلمي، ينظر المرجع السابق.[3]
- اللسانياتي: نسبةً إلى اللسانيات، تفريقاً بين النسبة إلى اللسان: "لساني" وإلى اللسانيات، يراه رأياً رشداً الدكتور عبد الملك[4] مرتاض.وهذا دأبه مع مصطلحي: "الرياضي"و"الرياضياتي" نسبة إلى "الرياضة"وإلى"الرياضيات" على التوالي. مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999، ينظر التقديم.
- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد (دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية)، بيروت، دار ابن حزم،[5] ط1، 2008، ص241.
- المرجع السابق، ص 242.[6]
- هذا عجز البيت الذي صدره: عيرانة مؤجد فقارها.[7]

حاركها : مِنْسَجُهَا، وهو ما شَخُصَ من فروع الكتفين إلى أصل العنق. والكثيب: الرمل. وصف حاركها بالإشراق والملاسة.

ومثله: كأن شأنيهما شعيـــــــــب.[1]

خبره	اسم الناسخ		ناسخ
نكرة	ضمير مضاف إليه	اسم مضاف	من أخوات "إن"
كثيب	ها	حارك	كأن
شعيب	هما	شأني	كأن

والملاحظ على المثالين ان اسم "كأن" مضاف إلى ضمير، والخبر اسم نكرة؛ لكن عبيد فيما يلي من الأبيات سرعان ما يعطف جملتين متتاليتين على خبر "كأن" ليتخذ حكمه، على أن يكون كل من الخبرين المعطوفين يستحوذ على بيت كامل نسوقهما فيما يلي:

قـــــــــوله: أو جدول في ظلال نخــــل

للماء من تحته سكوب.[2]

وكذا قـــوله: أو فلــج ببــطن واد

للماء من تحته قسيب.[3]

الخبر				عاطف
جملة ظرفية	جار ومجرور	جار ومجرور	اسم نكرة	حرف تخيير
من تحته قسيب	للماء	ببطن واد	فلج	أو

[1] - الشطر ذكر وبيته سابقا.

[2] - جدول: نهر صغير. قسيب: الماء أليله، وثجيجه، وعجيجه، صوت جريه. ينظر شرح المعلقات العشر، ص373.

[3] - فلج: نهر صغير. ينظر المرجع السابق، ص371.

أو	جدول	في ظلال نخل	للماء	من تحته سكوب

و قد وصف كلا الخبرين بجملة ظرفية تربعت على شطر كامل، لتكون جملة "كأن" هذه مسوقة في ثلاث أبيات وشطر

قــــــــــوله: كأنها من حمير عانات جون.[1]

ويلحق به قوله: أو شبـــــــب يرتعي الرخامى.[2]

ناسخ	اسم الناسخ	الخبر	عاطف	الخبر المعطوف
من أخوات "إن"	ضمير متصل	جار ومجرور ومضاف	حرف تخيير	اسم نكرة
كأن	ها	من حمير عانات جون	أو	شبب يرتعي الرخام

و ما يميز هذه الجملة هي كون اسم "كأن" ضمير متصل بها؛ أما خبرها فكان أولا شبه جملة، ثم عطف عليها خبر اسم مفرد، وقد اتخذت جملة "كأن" بيتين كاملين. ويرى فخر الدين قباوة أن شبب معطوف على الخبر المحذوف.[3]

قــــوله: كأنها لقوة طلـــــــوب.[4]

ونلحق به قــــوله: كأنها شيخة رقوب.[5]

---

[1] - هذا صدر البيت الذي عجزه: "جون بصفحته ندوب".ويروى "كأنها من حمير غاب" و"غاب" اسم مكان .

[2] - هذا صدر البيت الذي عجزه: تلفه شمأل هبوب.

[3] - ينظر شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي. ص377.

[4] - اللِّقوة : العقاب ، والطَّلُوب: الملحة في طلب الصيد. ينظر شرح المعلقات العشر، ص378.

[5] - الشيخة: العجوز، ولم تؤنث رقوب، لأنها "فعول" بمعنى "فاعل" ، ينظر المرجع السابق.

ناسخ	اسم الناسخ	خبر الناسخ	
من أخوات "إن"	ضمير متصل	اسم نكرة	صفة
كأن	الهاء	لقوة	طلوب
كأن	الهاء	شيخة	رقوب

اسم "كأن" ضمير متصل، وخبرها اسم نكرة موصوف في كلا المثالين. والجدير بالملاحظة هو اقتصار جملة "كأن" على شطر واحد مع كل مثال. وتستوقفنا ملاحظة أخرى وهي كثرة استعمال "كأن" دون غيرها من أخوات "إن" نحوياً، ودون غيرها من أدوات التشبيه بلاغياً، حتى تغتدي هذه الظاهرة سيرة لدى عبيد، والحق أنه ليس بدعاً من الشعراء المعلقاتيين في هذا الاستعمال. فتستوقف الظاهرة عبد الملك مرتاض إبّان دراسته للمعلقات كيف تستبد "كأن " بالتواتر دون سواها من أدوات التشبيه؟ وفِيمَ كَلَفَ المعلقاتيين بهذه الأداة التشبيهية من دون سوائها؟ فيرجِّح أن يرجع ذلك إلى جمالها المتمثل في رصانة إيقاعها، علاوة على أنها مركبة من عنصرين اثنين "الكاف"وأداة التوكيد"أن "،فكأن"كأن" إذن ليست أداة للتشبيه فحسب، ولا أداة للتوكيد فحسب، ولكنها إياهما معا.[1]

وبذلك قد نسلم بتركيبها؛ هذا التركيب الذي أكسبها قوة الربط بين المشبه والمشبه بـه نحويـاً، حتى وإن كان البحث في البساطة والتركيب أضحى لا يجدي ولا يفيد، مما كان يخوض فيه النحاة من ذي قبل، فيتَكَلَّفُون الحجج والأدلة لمذهبهم. و لكن قد نرتضي مذهب ابن جني في أن: مثل قولنا:"كأن زيداً الأسد" هي في الأصل: "إن زيداً كالأسد.[2] ولشدة الشبه تقدمت "الكاف" تستبق فَفُتِحت لأجلها همزة "إن"، فاشتد بذاك الشبه بين زيد والأسد أشد ما يكون، حتى صار هو إياه.

ومُحَيِّرٌ حَقّاً ما ذهب إليه محمود أحمد نحلة في شأن "كأن" بقوله : «وليس لها من أثر في نظام الجملة؛ وإن يكن لها أثر في الحالة الإعرابية للمسند إليه دون مساس بوظيفتها

1 - السبع المعلقات: ص250.

2 - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص108.

الإسنادية في الجملة، فهو يرد معها منصوباً بعد أن كان قبل دخولها مرفوعاً»[1] ولن نسيء الظن به لأننا لا نعرف ماذا يريد بنظام الجملة الوارد في كلامه، الذي لا تؤثر فيه "كأن"، والباحث هو من درس نظام الجملة في شعر المعلقات الجاهليات في موضع آخر، فهل يكون معناها (كأن) كمعنى أحد أخوات "إن"، مثل"لكن" "ليت". نزعم أن لكل معناه تصطبغ به الجملة التي تقترن به، وأن حديث محمود أحمد نحلة هو حديث النحو جافاً؛ وذلك بحديثه على الحركة الإعرابية. والحق أن الحركة الإعرابية ما هي إلا علامة وأمارة تابعة للمعنى في الأصل.

وإذا كان محمود أحمد نحلة يقصر عمل "كأن" في تغيير الحركة الإعرابية ولم نتبن رأيه، ذلك لأن "كأن" تغذي العلاقة الإسنادية بين الاسم والخبر من أساسها، فتوشك أن تمازجهما؛ فإن من آراء المحدثين التيسيرية، لَمَا يذهب برواء اللغة ومرونتها، إذ تراهم ينادون بإعراب اسم "إن " وأخواتها، اسم إن منصوب، ولا حرج؛ لأن المبتدأ_برأيهم_ قد جُرَّ بـ"رُبَّ" بالكسرة؛ فيجوز فيه إذن قياسا أن ينصب بـ"إن"، ويعرب اسم منصوب بـ"إن". وهذا رأي عبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف اللذان يدعوان كذلك إلى عدم الاشتغال بإعراب الكلمات التي لا تجدي نفعاً من حيث صحة النطق وأداء المعنى، مثل"إن" المخففة و"كأن" و"سيما" و"كم"الاستفهامية.[2] وهذه الأدوات التي ذكرها شوقي ضيف هن في درجات من حيث الأهمية والجدوى، وليست جميعها مما لا يتقوم به المعنى.

إن ما أغوى الباحثين قبلاً هو انفصال علم المعاني عن علم النحو، أين اقتصر النحو على النظر في أواخر الكلم، مما أدى بشوقي ضيف وعبد المتعال الصعيدي إلى عد المجرور ب"رُبَّ" والمنصوب ب"إن " متماثلان، وإن حرف الجر الشبيه بالزائد، وحرف التوكيـد سواء، حتى يقاس هذا على ذاك. وكيف نغفل توكيد "إن" وأخواتها، بل كيف نغفل شدة التوكيد من قبل "كأن" حتى نكفها عن العمل، ونشلها عن إحداث النصب في الاسم.

---

[1] - المرجع السابق، ص107.

[2] - النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص226.

وتالله هل يمكن لنا أن نغفل عمل"إن"في قول بديع السماوات-معاذة بالله- قوله:(وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون)[1] فهم قد سبقت منهم كلمة الإيمان، ولما لقوا شياطينهم أكدوا تبعيتهم ب"إن" ثم أردفوا قصر قولهم الأول على الاستهزاء ليس إلا. فكيف إذا جئنا نتلافى عمل "إن" وقد أصبحت كلا الجملتين مجـــــرد إخبار، كيف نعرف نواياهم ومُلْتَحَدَهم. وهل يمكن أن ننسى أن "إن" وأخواتها تعمل هذا العمل (النصب والرفع) مماثلة للأفعال تماثلاً قوياً بمعانيها وألفاظها، فاتسع في هذه الأفعال تقديم منصوبها على مرفوعها، فهي فروع عن تلك الأفعال المشبهة بها.[2] وإن من معانـــي "إن" الثبات، والدوام، والوثاقة في الوجود، وفي العلم بالشيء.[3]

قـــــــــــوله:وكم يصيرن شانئاً قريب.[4]

كناية عن عدد	ناسخ	خبر الناسخ	اسم الناسخ
خبرية	من أخوات "كان"	وصف نكرة	وصف نكرة
كم	يصيرن	شانئا	حبيب

ولعلنا أن نقدم وصفا للتركيب قبل التطرق إلى أحكامه؛ ذلك أن الجملة قد خالجتها أداتان تتباينان في العمل:

أما "كم"؛ فالمعلوم أنها على قسمين استفهامية وخبرية والأرجح أن تكون اسمية، وإن ذهب بعضهم إلى حرفيتها.[5] وقد قلنا سابقا أن التطرق إلى أصل الأداة أَمرُكبة هي أم بسيطة، أضحى لا يجدي مما كان النحاة يتكلفون فيه الأدلة. فالبصريون على أن "كم" بسيطة، والكوفيون على أنها مركبة من الكاف والميم. وإن ما يهمنا هنا هو معناها، فهي أكثر

[1] - سورة البقرة، الآية14.

[2] - دراسات في اللغة والنحو والأدب،ص159.

[3] - أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تحقيق وتعليق وتقديم: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ص61.

[4] - هذا عجز البيت الذي صدره: إلا سجيات ما القلوب.

[5] - قطبي الطاهر: بحوث في اللغة والاستفهام النحوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1994، ص97.

كنايات العدد استعمالا في كلام العرب. و "كم" الخبرية التي نحن بصددها لتكثير المعنى الذي يعنيه المتكلم.

وقد حملت "كم" الخبرية على "رُبَّ"، فأخذت مجمل أحكامها من بناء وتصدر الكلام، كما حُمِلَت على "العدد الكثير" و "العدد الكثير" يجر ما بعده؛ فلذلك كان عملها جر ما بعدها؛ وإنما جاز معها النصب حين يفصل بينها وبين معمولها عدولا عن الفصل بين الجار والمجرور لكونهما بمنزلة الشيء الواحد، وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد، على إن بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل.[1]

ويذكر ابن الأنباري في شأن تنكيرها:أن "كم" لما كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة، لأن المعرفة تدل على شيء مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير.[2]

ولكن في هذا التركيب وردت "كم قبل "ناسخ"؛ ذلك أن أخوات "كان" تعمل عملها متصرفة في جميع الأزمنة، وحتى المصدر منها يعمل. وفي هذه الجملة ورد الفعل "صار" مضارعاً متبوعاً بنون التوكيد، والفعل المستقبل يؤكد بنون ثقيلة أو خفيفة.[3]وإنما لحقت نون التوكيد الفعل على سبيل الجواز.[4]

أَمَا وإن "كم" هاهنا خبرية، والخبرية يُجَر مميزها بالإضافة إليها ما لم يفصل بينهما بفاصل، فيُنْصب حينئذ مميزها وجوباً لعدم جواز الإضافة مع الفصل.[5] وقد انتصب "شانئ" هنا لا على أنه تمييز "كم"؛ لكن على أنه خبر "يصيرن" متقدما اسمها تبعا لما تقتضيه الدلالة اللغوية، فتكون الأداة الناسخة "يصيرن" استبقت "كم" إلى العمل في "شأني"

---

[1] - أبو سعيد الأنباري: كتاب أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ص216.

[2] - المرجع السابق، ص217.

[3] - قواعد اللغة العربية، ص131.

[4] - تراجع أحكام التوكيد بالنون الخفيفة والثقيلة في: علم الصرف، لنهاد الموسى، ص390. و الصرف الوافي، لهادي نهر، ص309. ويراجع محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005، ص145.

[5] - جامع الدروس العربية، ص466-467.

فنصبته، ويبقى للأداة "كم" الخبرية فعل التكثير في الصيرورة ذاتها. و "كم" أتت لتعويم فعل الصيرورة، أما مميزها "شانئ"؛فلا تكاد تصل إليه إلا بواسطة.

النوع	الجمل	الوصف	
		المبتدأ	الخبر
المركبة	عيناك دمعهما	مضاف	جملة اسمية
	سروب	معرف بـــ"أل"	جملة اسمية
	العين حملاقها	معرف بـــ"أل"	جملة ظرفية
	مقلوب	معرف بـــ"أل"	جملة ظرفية
	القول في بعضه	دال على العموم	جملة فعلية
	تلغيب	مضاف	اسم مفعول عامل
	الصيد من تحتها	دال على العموم	جملة منفية
	مكروب	مضاف	جملة منفية
	كل ذي غيبة يؤوب	مضاف	متعدد(جملتين
	كل ذي نعمة	مضاف	فعليتين)
	مخلوسها	مجرور لفظاً	(وردته)(قطعته)
	غائب الموت لا	بـــ"رب"	متعدد(جملة منفية
	يؤوب	مرفوع محلاً	(صيغة مبالغة)
	سائل الله لا يخيب	لفظ الجلالة معرفة	جملة فعلية
	بل رب ماء (وردته)		
	(قطعته)	اسم نكرة	
	الله ليس له شريك		
	علام ما...		
	أرض توارثها		
	شعوب		

المنفية	ليس بها منهم عريب لا بد حيزومه منقوب لا حقة هي ولا نيوب	نكرة مؤخر - ضمير مؤخر	جار ومجرور اسم ظاهر اسم جامد مؤخر
المقيدة	كأن حاركها كثيب كأن شأنيهما شعيب كأنها من حمير عانات كأنها لقوة طلوب كأنها شيخة رقوب وكم يصيرن شانئاً قريب	اسم مضاف اسم مضاف ضمير متصل ضمير متصل ضمير متصل اسم مؤخر	اسم جامد اسم جامد جار ومجرور اسم جامد اسم جامد وصف متقدم

رابعاً: خصائص الجملة الاسمية في المعلقة

أسفرت الدراسة التحليلية للجملة الاسمية في معلقة عبيد عن النتائج التالية:

-: وردت في المعلقة: 42 جملة اسمية، بنسبة 51;85% مقابل 39 جملة فعلية، بنسبة: 48,14.%

- الجمل البسيطة: 22 جملة، بنسبة 52,38%، في مقابل عشرين جملة غيـــــر بسيـــــطة، بنسبة 47,61.%

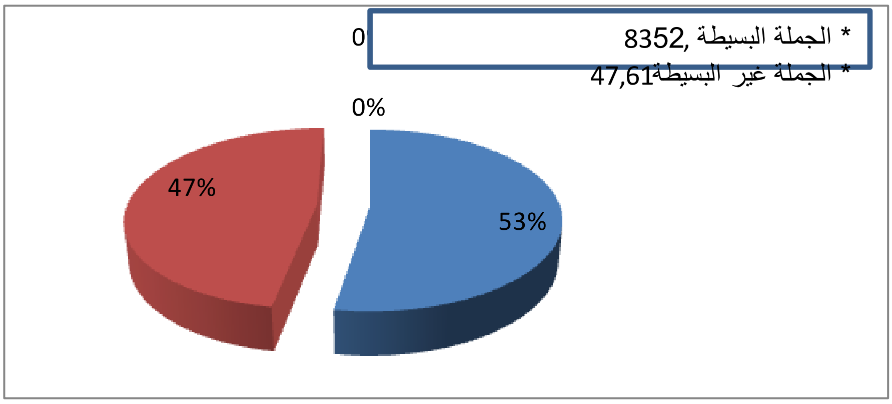

-26,19.% الجمل الاسمية المركبة: 11 جملة، بنسبة

.% (الجمل المنفية: 03 جمل 21,42- الجمل المقيدة(المنسوخة): 09 جمل، بنسبة

.%(14,28%. الجمل المنسوخة(المقيدة): 06 جمل، بنسبة07,14بنسبة

-28,57.% الجمل البسيطة: 12، جملة بنسبة

-09,52.% الجمل الظرفية: 04 جمل، بنسبة

-14,28.% الجمل الوصفية: 06 جمل ، بنسبة

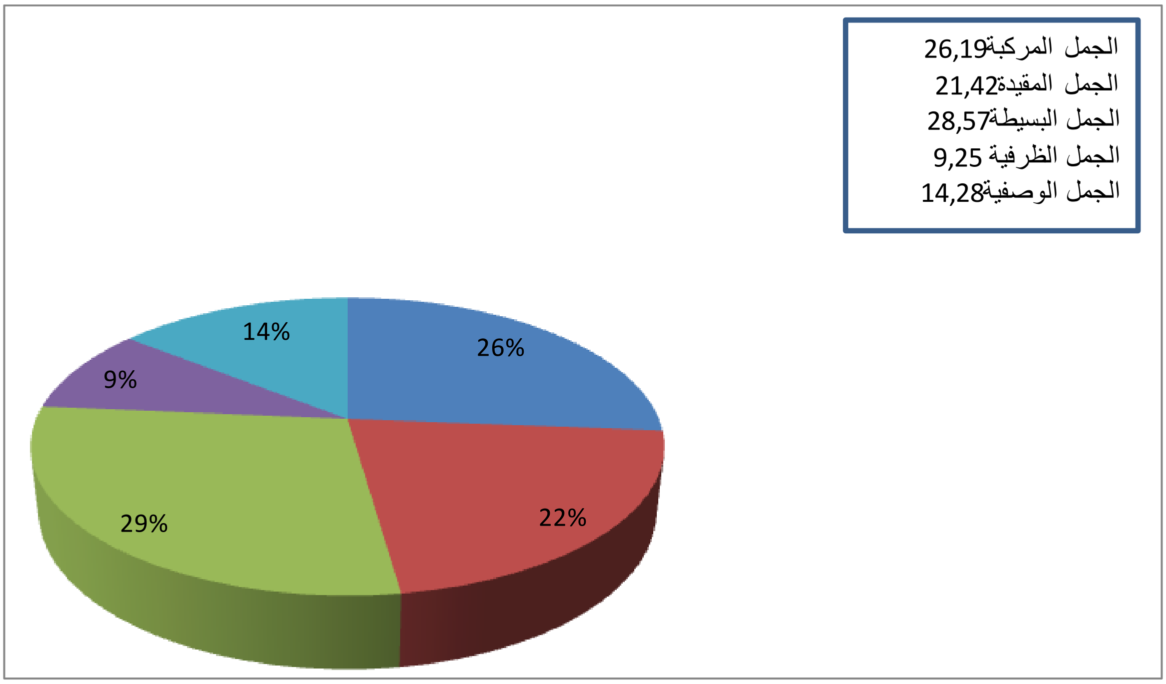

أما التغيرات الطارئة على الجملة الاسمية؛ فقد اعترى الجملة حالة "التقديم والتأخير" إحدى عشر مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرة (11 حالة)، بنسبة 26,19 %. وبالقياس مع الحالات العادية: 31 حالة، بنسبة 73,80.%

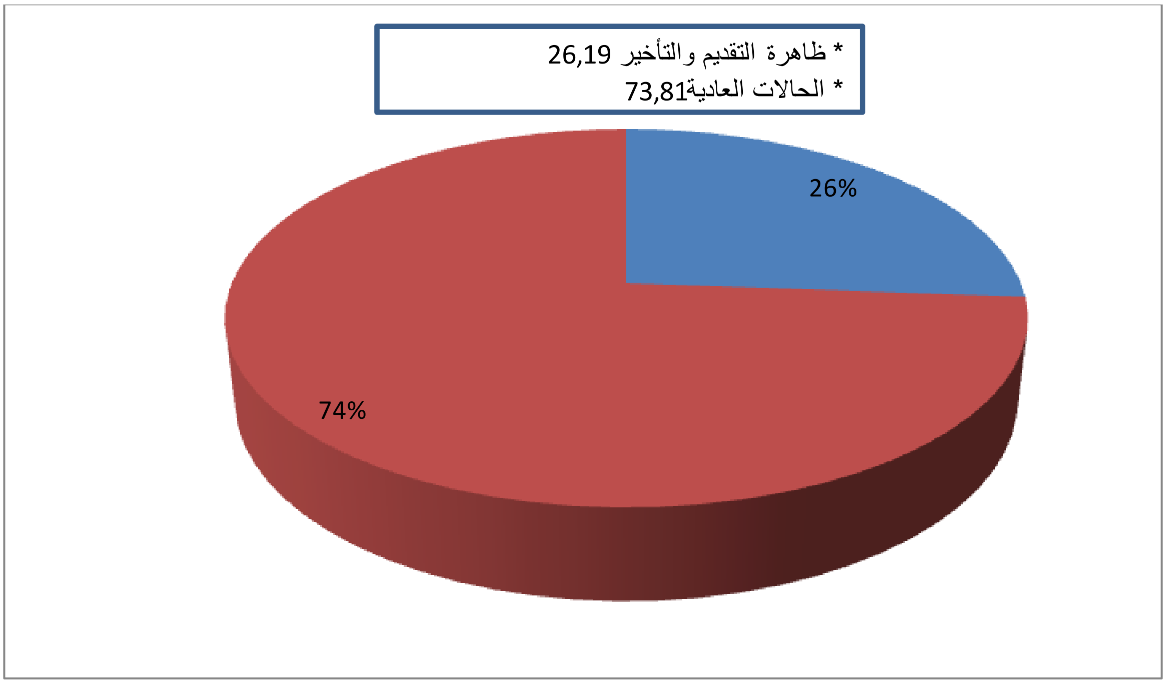

وحري بنا الإشارة قبل الوصف العام للجملة الاسمية؛ إلى أن "الحذف" ينعدم في الجملة الاسمية في المعلقة؛ مما يدل على أن الشاعر عبيد يهتم بالجملة وبأركانها كعمد أساسية لا تتقوم الجملة إلا بهما، ويشغله عنصر الفائدة في الجملة النحوية، التي لا تستوفي مهامها إلا بعنصري المسند والمسند إليه.[1]

أما التقديم والتأخير الظاهرة التي استولت على 11 حالة، وهي كثيرة بالنظر إلى جميع العلاقات الإسنادية في الجملة الاسمية، زكاها وجود الجملة الظرفية التي يكون تأخر مبتدأها مطَّرداً. وكذا بعض الجمل التي أُدْرِجَت ضمن الجمل الوصفية، لا لشيء إلا لدحض زعم بعض المحدثين في عد الجملة الوصفية نوع من أنواع الجمل قائم بنفسه، ودمغ زعم القدماء بأن الوصف المتقدم لا يكون مبتدأ إلا إذا اقترن بالنفي أو الاستفهام. وقد أجاز الكوفيون والأخفش في:"قام زيد"؛ أن يكون "قائم" مبتدأ وفيه معنى الفعل، و"زيد" فاعل سد

[1] - حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1، 2007، ص21.

مسد الخبر[1]، وبالتالي يكون الكوفيون قد جوزوا الابتداء بالوصف دون اعتماد الوصف أو الاستفهام، وتعضد رأيهم الشواهد الشعرية التي ادعى البصريون التزامهم بها. و الحق أن الخليل البصري يجوز ذلك غير أنه يستقبحه،[2] لتتجلى لنا صرامة البصري في عده الاسم المعرف الجامد مبتدأ أَنَّى وقع، وعد الوصف المشتق خبراً أينما حل.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الاختلاف يجيزه المنطق، ويتقبله المنهج السليم، وما أردنا به إلى ترجيح رأي على آخر، بقدر ما نود نقض زعم المحدثين في اعتدادهم بالجملة الوصفية كنوع من أنواع الجملة؛ لأن هذه الجملة تلتبس بالاسمية التباساً شديداً، والصلة بينهما ما تلبث أن تقتصر، حتى توشكان أن تشكلان جسماً واحداً، غير أن هذا الجسم يتلون بألوان شتى، ويصطبغ بأصباغ عدة، وما انتقال الاسمية إلى الوصفية إلا بدخول بعض التغيرات والحالات الطوارئ على الاسمية؛ أَوَكُلَّمَا تغيرت الجملة لغرض من الأغراض معنوي أو بلاغي؛ جعلنا لتلك الصورة الجديدة اسماً خاصاً، وذلك لَعَمْري إسفاف وتبديد للاصطلاحات والمفاهيم، وهكذا لا تكاد تنتهي، بل هذا لا يليق بعلم ينبغي أن تحكمه قواعد وضوابط بَيِّنَة ومحصورة.

والقصد من التقديم والتأخير؛ هو تقديم الخبر عن المبتدأ، أما إذا اعتبرنا بانزياح أحدهما عن رتبته في الجملة؛ فسوف يزيد عدد حالات التقديم إلى 14 حالة؛ لأننا نجد في الجملة الاسمية البسيطة تقدم الجار والمجرور عن الخبر في حالتين، وتقدم الظرف عن الخبر في حـــالة واحـدة، ليلفت نظرنا في الجملة الاسمية البسيطة تمثلها في قوالب شعرية، كما عهدناها في الجملة الفعلية، وكأني بقالب الشعر يستجيب لشكل ومعنى الجملة.

كل من حلها محـــــــــــــروب

كل ذي أمل مكـــــــــــــذوب

كل ذي إبل مـــــــــــوروث

كل ذي سلب مسلـــــــــــوب

---

[1] - هادي نهر: نحو الخليل من خلال الكتاب، عمان، اليازوري، 2006، ص79.

[2] - المرجع السابق، ص79.

مما يجعلنا نراجع مسألة الضرورة لدى عبيد ونحن نجد التراكيب النحوية والجمل الشعرية تتراسل وتتوامق؛ فيأخذ الشاعر من تساهل الشعر بطرف، ومن مرونة قواعد اللغة وطواعيتها بطرف؛ ليشكل مادته الشعرية غير مخلة بقواعد اللغة، ولا نابية عن قوالب الشعر. وقد نستحكم رأي ابن فارس في مسألة الضرورة؛ ذلك بأنه لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه في العربية، حينئذ لا يكون ضرورة. و إما ألا يكون له وجه فيها، وعندئذ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، وإما أن يكون مردوداً فحينئذ ينبغي أن يسمى باسمه الحقيقي وهو الغلط والخطأ.[1]

وسوف يغادر الشاعر عادته في قصر الجمل البسيطة القصيرة على الأشطر، إلى أن يتجاوز بالجملة أبياتاً عدة مع الجملة المركبة و الجملة المقيدة، لتبلغ أطول جملة عنده بيتين وشطر، على أنها متعددة الخبر، هذا التعدد للخبر الذي أتت منه حالتين. والديدن الغالب على الشاعر هو قصره الجمل على الأبيات والأشطر، حتى مع الجمل المركبة التي تحتوي علاقتين إسناديتين، وخبر المبتدأ فيها متنوع بين الجمل الفعلية والجمل المنفية والجمل الاسمية وحتى المقيدة؛ مما ينم جلياً على تآزر التراكيب النحوية مع القوالب الشعرية مع كل الأوصاف، ويرفع علياً القول بتوفر الأدوات اللغوية، ومكنة الشاعر من الأبحر الشعرية؛ وذلك بتكافؤ ناصيته الشعرية وملكته اللغوية.

التقديم والتأخير في الجمل المقيدة نسجل فيه ثلاث حالات، وهو عدد يلفت النظر بالقياس إلى عدد الجمل المقيدة جميعها (03جمل منفية، و06 جمل مقيدة)؛ ذلك أن الجمل المنسوخة باستثناء واحدة؛ منسوخة ب"كأن" من أخوات "إن" التي لا يتقدم خبرها على اسمها ولا يحذف خبرها إلا في أمثلة نوادر؛ لأن خبرها هو نفسه اسمها، وهو المراد في الإثبات.[2] ولكن ما قد يفاجئ أفق القارئ؛ هو توافر الجمل المنفية ب"لا" بشقيها (النافية للجنس، والمشبهة بليس) على الخبر الذي قلما يرد معها. وكذا "ليس" الداخلة على الجمل الظرفية التي من شأنها أن يكون خبرها نكرة متأخر. زد على ذلك دخول الناسخ "يصيرن" على الجملة المتأخر خبرها ربما بفعل دخول "كم" الخبرية عليها التي تستدعي تمييزا

---

[1] - شعبان صلاح، مرجع سابق، ص06.

[2] - رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص27.

مجرورا ما لم يفصل بينها وبينه أما إذا فصل بينها وبينه فينصب، وهكذا بتوسط الناسخ بينهما توصل إلى العمل في المنصوب دون "كم"؛ لأن العمل النحوي يكون من فعل العامل الأقرب على مذهب الجمهور.

تبقى لنا ملاحظة وتنبيه ينبثقان من موضوع واحد في الجملة في المعلقة؛ ألا وهو طولٌ في الجملة المؤكدة المنسوخة يزاحم فيها القصر، لنجد الشاعر يكتفي في بعض الجمل باسم "كأن" وخبرها، ويتعداهما في البعض الآخر إلى ذكر الأوصاف، وربما تطول الجملة بالعطف وبغيره، لنجد الجملة تشمل البيتين والثلاثة؛ ما اضطرنا إلى أن نلحق جميع تبعات الجملة بأصلها الأول، وبالتالي أَدَّانَا هذا إلى إقصاء بعض الجمل التابعة لغيرها ارتباطاً وحكماً ووظيفة، والتفصيل وارد بين طيات البحث في مظانه ومواضعه.

وهل يكون علينا بعد أن رأينا التركيب النحوي للمعلقة، وله مرد القول الفصل، وقد حَكَّمَ الشاعر قواعد اللغة فلم نجد منه عنها حِوَلاً، وما أتى مما نسميه الضرورة بشيء يذكر؛ لكأن لقواعد اللغة عليه سلطان فوق سلطان الشعر ومقتضياته وضروراته، وهذا عين الصواب أن يتنازل الشعر للغة، لا أن تتنازل اللغة للشعر؛ بكل بساطة لأن الشعر في الأول والأخير هو نظم يشكل طريقة من طرق التعبير، يقاسمه في هذا النثر؛ فيمكن أن نستغني عن الشعر على ما له من أهمية وحلاوة وطلاوة، ونحن نرى اليوم بأن دولته قد دالت، ونجمه قد أفل. وفي مقابل ذلك لا يمكننا الاستغناء على اللغة وقواعدها في أية حال؛ فالأجدر إذن أن تُحَكَّم قواعد اللغة أكثر من تحكيم قواعد الشعر.

أما من توفرت له مكنة باللغة و أدواتها، وتيسرت له سبل الشعر فأسلس له قياده، فما أوسع اللغة بمفرداتها، وما أشد طواعية الشعر؛ لأن يحيط بمكنونات نفسه ومختلجات قلبه، وسبحان من جعل من بعض البيان سحراً؛ فَوَطَّن الإنسان على بديهة، ويسَّر له سبل المجاز حتى يخترق حجب التصوير، ويجتاز أعتاب الخيال؛ فلا يقف به وصف، ولا يضيق صدره بما لا ينطلق به لسانه. وتلك سيمى الشعراء الخناديد، والأبيناء الصناديد، لا يأتون من الضرورة ما يحسب عليهم، ولا يركبون من الضرائر ما يضير في أشعارهم.

فهل لنا أن نستهدي سِمْت القدماء على غير هدىً، ونقتفي آثارهم في كل سبيل متشبثين بآرائهم، ونوقوق مع الموقوقين؛ فنردد اضطراب أشعار عبيد، ونحن لا نعرف لهذا

الاضطراب مأتى ولا مخرج. ونقول بما قال به ابن سلام، ونزعم زعم ابن رشيق،[1] وأقوالهم في الأول والأخير آراء تفتقد إلى نظرة تحليلية، تغافل عنها نقادنا المكرمون؛ لأنهم أصدروا آراءهم بالتعميم وعن عفو خاطر. ونردد قول أبي العلاء المعري:

وقد يخطئ الشعر امرؤ وهو حازم   كما اختل في وزن القريـــــــض عبيد

ومتى كان الشعر دليلاً عقلياً على حقيقة من الحقائق. إن منه لحكمة حقاً؛ لأنه غالباً ما يصدر عن تجربة وعن خبرة ومداراة للحياة؛ ولكن لم نسمع عن شاعر من الشعراء؛ أنه تقصى حقيقة من الحقائق، وقلَّبها على وجوهها، وتفحص جزئياتها قبل أن يرى رأياً فيها ثم أن يخرجه للناس. إن غاية ما في الأمر؛ أن الشعر لعبة لغوية سحرية، تدهش من يتلقاها فيطرب لسمـــاعها، وهو تعبير عما يكمن في الجوانح من عوطف وأحاسيس.[2] يزين به الشاعر رأيه في صورة أدبية أنيقة، ويبثه في روع المتلقي كيفما اتفق.

هل لنا أن نزعم هذه المزاعم أم نطرح سؤالا ذكيا كالذي طرحه حسن ظاظا مفاده: كيف حدث أن تعلق العرب بقصيدة مختلة الوزن؟ و كيف اعتبروها واحدة من عشر قصائد وصل حبهم لها إلى درجة التقديس؟ وكيف حفظوها وتناقلوها وهي قصيدة طويلة؟...يبدوا عجيبا وغير جدير بالتصديق أن يكون العرب قد قصرت أذواقهم وأفهامهم من إدراك الخلل في وزن هذه القصيدة وهم معجزة الشعوب في تنميق الكلام.[3]

إن هذه الأسئلة أكبر من أن نجيب عنها في سفر أو كتاب، وقد كنا نبدئ ونعيد من بداية البحث نِشْدَانا لهذه الغاية، على ضعف حيلتنا، ووهن عزمنا، وارتباك رأينا، وقصر نفسنا. فلعل هذه المعلقة وسوائها من الأشعار المضطربة تحتاج إلى وقفة أطول من وقفتنا، ونفس أطول من نفسنا، ورأي أسد وأقوم من رأينا، وعزم أعظم من عزمنا، ولا نكتفي نحن إلا بشرف إعلاء غباره، وإذكاء ناره، وإضرام أوَّاره.

---

[1] - ينظر قول ابن سلام وزعم ابن رشيق في مدخل هذا البحث.

[2]- عبد الملك مرتاض: قضايا الشعريات، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009، ص11.

[3] - الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، دمشق، دار القلم، ط2، 1990، ص145.

أم هل يمكن أن نلحق هذه المعلقة بالمنحول الموضوع، وندعي فيها الزيف، ونجعل عبيدها أسطوريا خرافياً، لا وجود له إلا في خيال الأدب، كما فعل طه حسين؟ وهذا سؤال يستفـــــزنا، وشبح كان يتراءى لنا طوال البحث، تكاد تصدقه بعض الظواهر التركيبية التي تتكرر، تلوح منها يد الصانع والتصنع وفعل التعمل والتكلف، ولكن ما ينفك هذا الذي كان يتراءى أن يتوارى؛ لما نعرض المعلقة على بساط الموازنة بينها وبين المعلقات، لنجد من التراكيب النحوية والظواهر اللغوية ما يربطها بسواها، ويردها إلى مَعْدِنِها؛ فما أفكار المعلقة إلا أفكار الإنسان البدائي الجاهلي، وما تراكيبها إلا تراكيب ذاك العصر. فلا يمكننا إلا أن نحيلها إلى مستقرها، ولو ذهبنا بعيدا وتقبلنا فكرة الوضع في بعضها أو في مجملها؛ فإنه لا يمكننا أن نصدق بأن واضعاً على عهد بني العباس؛ حيث علا كعب الشعر، وأُمْعِن في التصوير، و بولغ في التخييل؛ أن يضع أبياتا بدائية، ويختلق أفكاراً ساذجة، فينسبها لشاعر جاهلي، ولو كان فعل لتَخَيَّر من الأفكار ما هو جدير بأن يعزوه، ونَخَلَ من الصور ما هو حرياً بأن ينسبه.

وإذ يقرر سليمان ياقوت؛ بأن القواعد المعيارية التي وضعها النحاة طبقت على كل المستويات، فلم يفصل بين لغة الشعر ولغة النثر؛ ما أدَّاهم إلى اضطراب في بعض أحكامهم؛[1]نرى أنه لا سبيل إلى معرفة اللغة إلا من خلال مدارسة الشعر خاصـة والأدب عامــة، وتحليله كدراسة وصفية يستنبط منها القواعد؛ لأن إقامة الفلسفة اللغوية على أساس عقلي أو منطقي بات أمراً مرفوضاً.[2] ولقد انتهى فقهاء اللغة اليوم إلى أن وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق، لا فرض القواعد، وتلك وظيفة لم يفهمها أحد مثلما فهمها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين.[3] و ربما كان التحليل غاية في نفسه؛ لأنَّنا نرى جميع الأمم الكبيرة قديماً وحديثاً وشرقاً وغرباً تعنى بلغاها، وتتفانى في خدمتها، وتجتهد في تيسيرها وفي ضبط صعوبتها، حتى تنتشر بين عدد أكبر من الناس.[4]

---

[1] - الكتاب بين المعيارية والوصفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص27.

[2] - محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ، بيروت، دار النهضة العربية، ص72.

[3] - صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط16، 2004، ص26.

[4] - قضايا الشعريات، ص149.

وإذا كان لنا أن نقتفي خطاهم، ونستهدي هديهم، ونكيِّف دراستنا اللغوية مع معطيات الدرس الحديث والنحو الوصفي، الذي يقوم تحليله للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على ارتباطها بالدارس نفسه؛[1] فإن أول ما ينبغي أن يُقَوَّم؛ تلك الاجتهادات الفردية، والدعوات الشاردة التي لا تسندها حجة قوية دامغة في الدعوة نحو التيسير والتغيير، وقد مرت معنا إشارات إلى بعضها بين ثنيات البحث، ولربما أتوك بداهية الدواهي؛ حين يريدون إلى تنازل الفصحى لصالح العامية في مدارسنا ومنتدياتنا الرسمية[2] وزعموا أن علوم اللغة لا تحتاج إلى التيسير، بل تحتاج إلى وضع علوم جديدة تقوم على أساس يختلف كل الاختلاف عن نظريات العلماء القدماء.[3]

والرأي عندنا لا يستقر على التغيير تغيير بجذاميره، وتبديل بحذافره في المواضع كلها؛ وإن كان ينبغي النظر في مجملها؛ كأن نقر بألا نعتد كل الاعتداد بالمتن والنظم النحوية، كألفية ابن مالك وألفية ابن معطي. و قد كان الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح قد أعلن انصرافه عنها، وأنها مرحلة تحنيط وتشييع لقواعد النحو.[4] بل ردها الدكتور تمام حسان إلى تأثر العرب بالسريان وقد ألفت هذه الأخيرة إقحام الشرح (شرح المفردات) دون النظر في الهياكل العامة.[5]

هذه وبعض الموضوعات التي لا تمس بجوهر المعنى إلا من بعيد، والموضوعات التي أشار إليها الباحثون أمثال شوقي ضيف.[6] وإن ما ينبغي النظر فيه هو التعليمية،

---

1 - الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص31.

2 - و ربما كان منطلق هذا الرأي هو القول بأسبقية اللهجات العامية على الفصحى لمن قال بذلك وأن اللهجات العامية هي مرتكز الفصحى أول الأمر. كزعم أحمد تيمور بأن اللهجات العامية اجتمعت وانحصرت في هذا القالب الذي سميناه الفصحى. ينظر أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص13

3 - هو قول لمحمد كامل حسين في كتابه "اللغة العربية المعاصرة"، ينظر كتاب النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص229.

4 - هذا بالنسبة لمن يستعملونها (النظم) من المعلمين كمدونة رئيسية يقوم عليها شرح الدرس؛ أما من يعتمد أبياتاً منها على سبيل الاستئناس فليس ذلك بضائر؛ لأن أبلغ طريقة للتلقي في النحو كما ينادي بذلك بعض الباحثين هي النظر في الظاهرة النحوية غير مجتثة من نصها، ولا مقتطعة من سياقها، وذلك أحسن من تلك الطرق التي تقتلع القواعد من تراكيبها، وتدرسها شاردة، هذا بالنسبة للنحو وحتى البلاغة؛ ينظر رأياً مثلاً لعبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة، وهران، دار القدس العربي، 2010، ص07.

5 - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص10.

6 - يذهب شوقي ضيف إلى اقتراح خمس مواضيع نحوية، (التحذير، الإغراء، الترخيم، الاستغاثة، الندبة). ينظر ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، 2008، ص262.

وطرق التعليم التي نبه إليها القدماء منذ مقدمة خلف الأحمر،[1] الذي ركز على القواعد الأساسية للغة العربية دون مكابدة التعليل ومبالغة التأويل، بحكم أن قوانين اللغة الأساس التي يحتاجها متكلم اللغة لا تزيد عن عشرين قاعدة مركزية على أكثر تقدير، كما يقول الدكتور عبد الملك مرتاض.[2] ولأن التبديل الذي نريده يكون حركة من الخارج إلى الخارج، ليبقى اللسان آلة الفكر، وصولجان ملكه، و إزميل نحته.[3]

.

[1] - مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961. و ربما كان التيسير أسبق عهدا من المقدمة بكتاب الجمل المنسوب للخليل إن صح نسبة، هذا الذي بسط فيه الخليل أحكاما وتوجيهات في الإعراب واللغة والبيان تفتقدها كتب النحو والمعاجم وأمهات المطولات والحواشي. الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،

[2] - نظرية اللغة العربية،تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، الجزائر، دار البصائر، 2012، ص09.

[3] - محمد صبري راضي: تجديد دماء اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2006، ص05.

الخاتمة

وهذه هوادي البحث تتبع بواديه، لنصل إلى الختام الذي يفرض علينا استجماع القوى لحصر مجمل نتائجه التي انتهى إليها، نوجزها فيما يلي:

- ترتد معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلي بالنظر إلى لغتها ومقارنة بينها وبين المعلقات الأخريات في بعض الظواهر اللغوية.
- رجح البحث أن يكون سبب اختلال معلقة عبيد لكونها تعود إلى فترة متقدمة من الزمن مع بدايات الشعر الأولى.
- رأى البحث في تعريف الجملة أن تقام على حد الإسناد وتفسر بالإفادة؛ لأن الإسناد ضابط وموجه للكلمات، والفائدة غايتها.
- رأى البحث في تقسيم الجملة ألا يُعتد بغير الاسمية والفعلية، ولا يستميز من الجمل إلا الشرطية التي هي تركيب لغوي متفرد؛ لأن عنصر الإفادة فيه يتوقف على اتحاد جملتين. و تنماز كذلك الأساليب العربية التي نعهدها كأسلوب النداء وأسلوب التعجب وأسلوب الندبة وهي أساليب موضوعها علم المعاني في حقيقة الأمر لا علم النحو حتى لا نُسْرف معها في التقدير والتأويل كما فعل القدماء. أمــا إذا كان ولا بد من التصنيـــف؛ فالبحث آخذ مما ذهب إليه القدماء بطرف، ومما ذهبت إليه الدراسات الحديثة بطرف. فأخذ بتأويل القدماء وتقديرهم الفعل مثلا في أسلوب النداء، ويأخذ مما قال به تشومسكي من إطلاقه البنية العميقة والبنية السطحية، لأن البنية العميقة التي تجانس الدلالة فعلية في أسلوب النداء، حتى لا يقول أحد بأن تقدير الفعل هو مجرد تأويل، أم أنه يحول الجملة الانشائية إلى خبرية، فالبنية العميقة في كل تركيب لا تظهر بحال وإنما تقدر من لدن المستمع والمتلقي.
- أقر البحث بضرورة التسامح مع القول بتلازم عنصري الإسناد كخصوصية من خصوصيات العربية على الأقل؛ لأن من التراكيب ما لا يتقوم فيها المعنــى إلا بالفضلة، ومن التراكيب ما يقوم على عنصر إسنادي واحد حيث يشحن دلاليا فيكون الأساس والمرتكز.
- رأى البحث ضرورة التركيز على التركيب النحوي سيراً في مهيع المحدثين، وبالتالي التركيز على المستوى النحوي في الكلام أكثر من سواه لأنه سبيل الدلالة على أن تترافد المستويات الأخرى لتعضد هذا المعنى سعياً إلى التدقيق في المعنى.

- رأى البحث أن تعريف الجملة لدى الغربيين تخيم عليه ظلال التمذهبات فيسقى التعريف بماء المدرسة والمنهج المتبع غالباً دون النظر في جميع عناصر الظاهرة.
- أثبت البحث أن نظرية العامل التي لَحَن إليها القدماء هي نظرة دقيقة في الدرس اللغوي، وأنها كانت نتيجة لنظرهم في العلامة الإعرابية وانشغالهم بها؛ ولذلك اقتادوا إلى مسبب هذه الحركة، ففطنوا إلى نظرية العامل. ونعجب لاجتماعهم عليها بالأمس إلى ما ينيف عن الست قرون فلا يختلفون إلا في تفاصيلها، بينما يتفرق المحدثون اليوم في الانفصام عنها طرائق قدداً، وغالباً ما يكون الاقتراح فرديا خذمة للهوى.
- تساهل البحث مع ما يطلق عليه المدارس النحوية في القديم لأننا كثيرا ما نجد قولا لأحد البصريين يتفق مع رأي الكوفيين أو العكس مما يدل على أن الاختلاف نسبي يجمعه الهدف الموحد.
- رأى البحث ضرورة تكثيف الدراسات التطبيقية على الأدب الجاهلي عصر الاستشهاد لإعادة النظر في قواعد اللغة التي يزري بها الاستقراء الناقص، وبالتالي مراجعة أحكام الكوفيين الذين وسعوا من دائرة الاستشهاد، وكان مما يحسب على صاحب الإنصاف[1] أنه حاج الكوفيين بمعايير علماء البصرة.
- أثبت البحث أن دراسة قواعد اللغة العربية لابد أن تقوم بين دراسات اللغات السامية، لأن العربية سامية الأصل ولا بد للظاهرة أن تدرس ضمن محيطها؛ فهذا كفيل بتفسير العديد من الالتباسات.
- أقر البحث بحرفية "ليس" ذلك بالنظر إلى أصلها السامي، وباعتبار دلالتها فهي مشبهة بالحروف وتعمل عملها.
- أثبت البحث ارتباط المعلقة بنظيراتها وأنها تتصل بها بسبب من الأسباب جعلت التبريزي يضمها إليها.
- أثبت البحث أن الأوزان في المعلقة انكسرت في سبيل تقويم قواعد الإعراب وصاحبها من الأعراب الجفاة الذين لا يتسامحون مع الإخلال بقواعدهم.

[1]- أبي البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص44.

- رأى البحث أن غرض الشعر غالبا ما يقوم على أسلوب معين؛ أي أن لكل غرض أدواته النحوية واللغوية، ولذلك نجد الأدوات النحوية كثيرة الشبه بين زهير بن أبي سلمى وعبيد بن الأبرص لاتحادهما في غرض الحكمة.
- يشيد البحث في الإعراب النموذجي بطريقة فخر الدين قباوة في مورده النحوي، ويدعوا إلى مثل ذلك؛ لأن لعلم الصرف علاقة وثيقة بعلم النحو، ومازال النحو ينطلق من الصرف ليأتي ثمره وينعه.
- دعا البحث إلى تهذيب محاولات التيسير التي تريد التغيير؛ لأن التيسير في النحو ليس معناه الحذف والتبديل بقدر ما هو مجرد النظر في طرقنا التعليمية التلقينية.
- يدعو البحث إلى الاعتماد في تدريس النحو على النصوص العربية الفصيحة من الآيات القرآنية، وأحاديث خير البرية- محمد صلى الله عليه وسلم- وخطب العـــرب وأشعارهم، فتكون هذه النصوص معينه الذي لا ينضب ليكتسب لغة سليمة.
- دعا البحث إلى النظر في لغة الحديث والشريف، وإلى النظر في لغة القراءات القرآنية التي لم يمسها الاستشهاد في الأغلب؛ للتعرف إلى لغتها وظواهرها.
- أَمَا وإنَّا قد رأينا من فجوات البحث وثغراته التي لم تسد، وما يزال الباب مفتوحا في هذا المجال من الأشعار المضطربة، التي سبقتها الأحكام النقدية فضللت طريقها لتعالج لغوياً إن حدث اضطرابها شعرياً أو عروضياً؛ فإنه ليجدر بالجهود أن تتكاتف وتتوافد للنظر في هذه الأشعار من جوانب مختلفة، وتستقصي لغتها وأساليبها، فإن التركيب اللغوي هو الدال على صاحبه قبل أي شيء آخر في غياب الحقائق التاريخية. فالبَدَارَ البَدَارَ قبل الفوت، فإن الدراسة للغة حياة وتركها موت؛ إن أردنا لها حقاً رقيها ومناطحتها لغيرها في سوح التفكير و التلاغي؛ لأن مواكبة الجديد لا يكون إلا بالانطلاق من القديم، واللغة العربية يتوجب أن تدرس في أرضها، ومن أبنائها حتى تستوعب الدراسة خصائصها، وتأتي على كل دقيقة من دقائقها، ويأتمن عليها من الأحقاد، ومن ثمة لا يضيرها أن تقرن بسوائها، وتباري في الدراسة قريناتها.

ملحق بالبحث:
نص المعلـــقة

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُــــــــوبُ   فَالقُطْبِيَاتُ   فَالذَّنُــــــوبُ[1]

فَرَاكِسٌ   فَثُعالِبَــــــــاتٌ   فَذَاتُ فِرْقَيْنِ   فَالقَلِيــــــبُ[2]

فَعَرْدَةٌ   فَقَفَا   حِبِــــــــرٍّ   لَيسَ بِهَا مِنْهُمُ   عَرِيــــــبُ[3]

وَبُدِّلَتْ مِنْ أَهْلِهَا وُحُــــوشاً   وَغيَّرَتْ حَالَهَا الخُطُــــــوبُ[4]

أَرْضٌ تَوَارَثُهَا شَعُــــــوبٌ   وَكُلُّ مَنْ حَلَّهَا مَحْـــــــرُوبُ[5]

إِمَّا قَتِيــــــلٌ وَإِمَّا هَـــــالِكٌ   وَالشَّيْبُ شَينٌ لِمَن يَشِيــــــبُ[6]

عَيْنَاكَ دَمْعُهُمَا سَـــــرُوبٌ   كَأَنَّ شَأْنَيهِما شَعِيـــــــبُ[7]

واهِيَةٌ أو مَعِيــــنٌ مُمعِنٌ   من هَضْبَةٍ دُونَها لُهُــــــوبُ[8]

أو فَلَـــــــــجٌ بِبَطْنِ وَادٍ   لِلماءِ من تَحتِه قَسِيـــــــبُ[9]

أو جَدْوَلٌ فِي ظِـــــلالِ نَخْلٍ   لِلماءِ من تحتِه سُكُـــــــوبُ[10]

تَصْبُوا وَأَنَّى لَك التَّصَـــابِي؟   أَنَّى وَقَدْ رَاعَكَ المَشِيـــــــبُ[11]

إِنْ يَكُ حُوِّلَ منهــــــا أَهْلُهَا   فلا بَدِئٌ ولا عَجِيـــــــبُ[12]

أو يَكُ قد أَقْفَـــــرَ منها جَوُّهــا   وعادَهَا المَحْلُ والجُـــــدُوبُ[13]

فكُلُّ ذِي نِعْمَةٍ مَخْلُــــــوسُهُا   وكُلُّ ذِي أَمَلٍ مَكْـــــذُوبُ[1]

---

[1] ـ ملحوب، القطبيات، الذنوب جميعها مواضع.

[2] ـ ويروى: فثعيلبات. وراكس وثعالبات مواضع، والقليب: البئر.

[3] ـ ويروى: ففرددة، وكذا: فقفا عِبِرٍّ، وعريب: أحد، لا يستعمل إلا في النفي.

[4] ـ ورواية الديوان؛ إن بدلت، ويروى: أن بدلت. والخطوب: جمع خطب، وهو الأمر الشديد.

[5] ـ شعوب: اسم للمنية، ويروى: فكل من حلها، ومحروب: مسلوب.

[6] ـ ويروى: إما قتيلاً، وإما هالكاً بالنصب. والشين: العار والعيب.

[7] ـ الشعيب: المزادة المنشقة (القربة من الماء)، والشأن: مجرى الدمع.

[8] ـ ويروى: أو معين معن، وفي الديوان: أو هضبة، والواهية: البالية، المعين: الذي يأتي على وجه الأرض من الماء فلا يرده شيء. والممعن: المسرع. واللهوب: جمع لِهْبٍ، وهو شق في الجبل.

[9] ـ وفي الديوان: للماء من بينه سكوب. فلج: نهر صغير، قسيب: صوت جري الماء.

[10] ـ الجدول: النهر الصغير، والسكوب: مصدر سكب إذا انصب وأفاض.

[11] ـ تصبوا من الصبوة يعني العشق، أنى لك: كيف لك، راعك: أفزعك.

[12] ـ وفي الديوان: إن تك حالت وحول منها أهلها. البدئ: المبتدأ؛ يعني ليس أول ما خلا من الدار، وقد يكون بدئ بمعنى عجيب.

[13] ـ وفي الديوان: أو يك أقفر منها جوها. جوها: وسطها، عادها: أصابها، والمحل والجدب واحد.

وكُلُّ ذِي إِبِــــــلٍ مَورُوثُ　　وكُلُّ ذِي سَلَبٍ مَسْلُـــــــــوبُ[2]

وكُلُّ ذِي غَيْــــــــبةٍ يَؤُوبُ　　وغَــــــائبُ المَوتِ لا يَؤُوبُ[3]

أَعَـــــــاقِرٌ مِثْلُ ذَاتِ رِحْمٍ؟　　أو غَانِمٌ مِثْلُ مَن يَخِيـــــــبُ[4]

مَن يَسْأَلِ الناسَ يَحرِمـــــوه　　وَسَـــــــــائِلُ اللهِ لا يَخِيبُ[5]

باللهِ يــــــــــُدْرَكُ كُلَّ خَيْرٍ　　والقَولُ في بَعضِهِ تَلْغِيـــــــبُ[6]

و اللهُ ليسَ لَهُ شَريـــــــــكٌ　　عَلَّامُ مَا أَخْفَتِ القُلُـــــــــوبُ[7]

أَفْلِحْ بِمَا شِئْــتَ فَقَد يُفْلَح بالـ　　ضَّــعفِ وَقَد يُخْدَعُ الأَرِيــبُ[8]

لا يَعِظُ الناسُ مَــن لا الــــ　　دَّهْرِ ولا يَنفعُ التَّلْبِيـــــــبُ[9]

إلاَّ سَجِيَّاتُ مَـــا القُلُـــوبُ　　وَكَم يَصِيرَنَّ شَانِئاً حَبِيـــــبُ[10]

سَاعِدْ بِأَرْضٍ إذا كُنْتَ بــــها　　ولا تَقُلْ إنَّني غَرِيـــــــــبُ[11]

قد يُوصَلُ النَّازِحُ النَّائِـــي وقــد يُقْطَعُ ذو السُّهْمَةُ القَرِيـــــــبُ[12]

والمَرْءُ مَا عَاشَ فِي تَكْذِيــب　　طُـــولُ الحَيَاةِ لَـــه تَعْذِيـــبُ[13]

بَل رُبَّ مَاءٍ وَرَدْتُه آجِــــنٍ　　سَبِيلُهُ خَــــــائِفٌ جَدِيـــبُ[14]

رِيشُ الحَمَامِ علـــى أَرْجـائِهِ　　لِلْقلبِ مِن خَوْفِهِ وَجِيـــــــبُ[1]

---

[1] ـ وفي الديوان: مخلوس، و المخلوس: المسلوب.

[2] ـ ويروى: مورثها؛ أي يورثها غيره.

[3] ـ يؤوب: يرجع.

[4] ـ العاقر من النساء: التي لا تلد، ومن الرمال التي لا تنبت، ويريد بذات الرحم الولود.

[5] ـ قال ابن الأعرابي: هذا البيت ليزيد بن ضَبَّة الثقفي، وفي الديوان: من يسل، وقد أورد الديوان البيت في موضع آخر، كما أنه أسقط البيتين التاليين لهذا البيت.

[6] ـ تلغيب أي ضعف؛ رجل لغب: رجل ضعيف.

[7] ـ علام: خبر ثان للفظ الجلالة، أخبر بالمفرد بعد الخبر بجملة "ليس".

[8] ـ ويروى: أفلج بالجيم، يعني فز وانجح، وأفلح بالحاء من الفلاح وهو البقاء.

[9] ـ ويروى: من لم يعظ الدهر، والتلبيب: تكلف اللب من غير طباع ولا غريزة.

[10] ـ "ما" صلة، والشانئ: المبغض.

[11] ـ و قيل: لا تقل إني غريب، أي ساعدهم ودارهم ولا تقل أنني غريب.

[12] ـ النازح والنائي واحد، ويقطع: يعق، السهمة: النصيب.

[13] ـ يقول الحياة كذب وطول العذاب على من أعطيها لمن يعاني من غيرالدهر.

[14] ـ آجن: متغير، خائف: أراد أنه مخوف المسلك. ويروى: بارب ماء صَرّي وردته؛ جمع صراة وهو المتغير الأصفر.

قَطَعْتُهُ غُدْوَةً مُشِيحاً   وَصَاحِبِي بَادِنٌ خَبُوبُ[2]

عَيرانةٌ مُؤْجَدٌ فَقَارُهَا   كَأَنَّ حَارِكَهَا كَثِيبُ[3]

أَخلَفَ مَا بَازِلاً سَدِيسُهَا   لا حِقَّةٌ هِيْ ولا نَيُوبُ[4]

كَأَنَّهَا مِن حَمِيرِ عَانَاتٍ   جُونٌ بِصَفْحَتِهِ نُدُوبُ[5]

أَوْ شَبَبٌ يَرْتَعِي الرُّخَامَى   تَلُفُّهُ شَمْأَلٌ هَبُوبُ[6]

فَذَاكَ عَصْرٌ وقد أَرَانِي   تَحْمِلُنِي نَهْدَةٌ سُرْحُوبُ[7]

مُضبَّرٌ خَلْقُهَا تَضْبِيراً   يَنْشَقُّ عَن وَجهِهَا السَّبِيبُ[8]

زَيتيةٌ نائِم عُرُوقُهَا   وَلَيِّنٌ أَسْرُهَا رَطِيبُ[9]

كَأَنَّهَا لِقْوَةٌ طَلُوبُ   تَخِرُّ فِي وَكْرِهَا القُلُوبُ[10]

بَاتَتْ عَلَى إِرَمٍ عَذُوباً   كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبُ[11]

فَأَصْبَحَتْ فِي غَدَاةِ قَرَّةٍ   يَسْقُطُ عن رِيشِها الضَّرِيبُ[12]

---

[1] - أرجاؤه: نواحيه، الوجيب: الخفقان.

[2] - مشيحا: مجدا، بادن: ناقة ذات بدن وجسم، خبوب: تخب في سيرها، قطعته: يعني الماء، ويروى: هبطته.

[3] - ويروى: مضبر فقارها، والمؤجد: التي يكون عظم فقارها واحدا، ومضبر: موثق، الفقار: خَرَزُ الظهر، حاركها: منسجها(ما شخص من أصل الكتفين إلى أصل العنق) والكثيب: الرمل.

[4] - أخلف السديس البازل؛ أي جعله خلفاً له. والسديس ينبت قبل البازل، يكون في السنة الثامنة، بينما البازل: آخر ناب ينبت للإبل. والحقة التي أتى عليها من نتاجها أربع سنين. والنيوب هي التي لها سبع عشرة سنة. وتسكين الياء من "هي" لغة بعض بني أسد وقيس وتميم.

[5] - أي: كأن هده الناقة حمار جون، والجون: يكون أبيض وأسود، وعانات: اسم موضع، وصفحته: جنبه، وندوب: آثار العض. ويروى: كأنها من حمير غاب، وغاب: مكان.

[6] - الشبب: الذي قد تم شبابه وسنه، ويريد هنا الثور الوحشي، و الرخامى: نبت، والشمأل: ريح الشمال، وهي باردة. ويروى: يحفر الرخامى، ويحتفر. وتلفه: يعني تأتيه من كل جانب، والهبوب: الهابة.

[7] - أي: ذاك عصر قد مضى، ونهدة: فرس مشرفة، وسرحوب: سريعة السير، وقيل طويلة الظهر.

[8] - السبيب: شعر الناصية(في مقدم الرأس)، وهي: حادة البصر، فناصيتها لا تستر بصرها.

[9] - ويروى: صليب. ويروى: ناعم، ونائم عروقها: أي ساكنة لصحتها، أسرها: خلقها الذي خلقها الله عليه، ورطيب: مُتَثَنٍّ، وقيل في قوله نائم عروقها: أي ليست بناتئة العروق، وهي غليظة في اللحم.

[10] - اللقوة: العقاب، لأنها سريعة التلقي لما تطلب، والقلوب: يعني قلوب الطير. ويروى: تيبس في وكرها القلوب، وفي الديوان: تُخْزَنُ في وكرها القلوب.

[11] - ويروى: على إرم رابئة، والإرم: العلم، والعذوب: الذي لا يأكل شيئا، والرقوب: التي لا يبقى لها ولد. والشيخة: العجوز.

[12] - ويروى: في غداة قُرٍّ، ويروى: ينحط عن ريشها الضريب، والضريب: الجليد، وأصبحت: دخلت في الصباح.

فَأَبْصَرَتْ ثَعلباً سَرِيـــــــــعاً   وَدُونَه سَبسَبٌ جَدِيــــــــــبُ[1]

فَنَفَضَتْ رِيشَهـــــــــا وَوَلَّتْ   فذاكَ مِن نَهْضَةٍ قَرِيــــــــــبُ[2]

فَدَبَّ مِـــــن رَأْيِهَا دَبِيـــــباً   وَالعَيْنُ حِمْلاقُـــــــــهَا مَقْلُوبُ[3]

فَنَهَضَتْ نَحْـــــــوَهُ حَثِيــثَةً   وَحَرَدَتْ حَرْدَه تَسِيــــــــــبُ[4]

فاشتـــــالَ وارتـــــــاعَ من حَسِيـــسٍ وَفِعْلَهُ يَفْعَلُ المَـــــذؤوبُ[5]

فَأَدْرَكَتْـــــــهُ، فَطَرَّحَتْـــــــهُ   وَالصَّيْدُ مِن تَحْتِهَا مَكْـــرُوبُ[6]

فَجَدَّلَتـــــــهُ، فَطَرَّحَتْـــــــهُ   فَكَدَّحَتْ وَجْهَهُ الجَبُـــــــوبُ[7]

فَعَـــــــاوَدَتْهُ، فَرَفَّعَتْـــــــهُ   فَأَرْسَلَتـــــــهُ وَهْوَ مَكْـرُوبُ[8]

يَضْغُـــــــو، وَ مِخلَبُها في دَفِّهِ   لا بُـــــــدَّ حَيزُومُهُ مَنْقُـــوبُ[9]

---

[1] - وفي الديون: فأبصرت ثعلب من ساعة، ويروى: فأبصرت ثعلبا بعيدا، ويروى: ودون موقعه شنخوب؛ والشناخيب: رؤوس الجبال. ويروى: ودونها سربخ؛ وهي أرض واسعة، والسبسب: الأرض المستوية، والجديب: الذي لا نبات فيه ولا مرعى.

[2] - وفي الديوان: " فنفضت ريشها وانتفضت   وهي من نهضة قريـــــــب" النهضة: الطيران، ولت: التفتت متجهة نحو مكان الثعلب.

ويروى: "فنشرت ريشها، فانتفضت   ولم تطر نهضها قريــــــب"

[3] - وفي الديوان: يدب من حسها دبيباً، وقد اختلف الترتيب بين رواية التبريزي ورواية الديوان تقديماً وتأخيراً، ودب: يريد الثعلب، ويروى: ودب من حولها، والحماليق: عروق العين، وقيل الحملاق: جفن العين، وقيل: ما بين المأقين، وقيل: بياض العين ما خلا السواد، وقيل: العروق في بياض العين، والرأي: الرؤية، ودب: مشى رويداً، وفي الرواية: ذب من رأيها ذبيباً؛ ذب: يعني راوغ وانطلق مسرعاً.

[4] - نهضت: طارت نحوه سريعة، حردت: قصدت، تسيب: تنساب.

[5] - اشتال: يعني الثعلب، رفع ذنبه من حسيس العقاب، ويروى: من خشيتها، ومن حسيسها، المذؤوب: المزؤود، الفزع.

[6] - ويروى: فخوتته؛ يعني اختطفته، والمكروب: الواقع في البلاء الشديد، وعجز هذا البيت في الديوان هو: فكدحت وجهه الجبوب.

[7] - ويروى: "فرفعتـــه، فوضعتـــه   فكدحت وجهه الجبـــوب" وقد سقط هذا البيت من الديوان، والجبوب: الحجارة، وقيل: الأرض الصلبة، وقيل: القطعة من المدر، وقيل: وجه الأرض، وجدلته: طرحته بالجدالة؛ وهي الأرض.

[8] - ابن الأعرابي لم يرو هذا البيت، ولم يرد في الديوان، وقوله: وَهْوَ؛ الصواب فيها "وَهُوْ" لغة لبعض بني أسد.

[9] - يضغو: يصيح؛ من الضغاء، ومخلبها: ظفرها، ودفه: جنبه، والحيزوم: الصدر.

مكتبة البحث

*القرآن الكــــــريم: تنزيل العزيز الرحيــم

الألف

1- الأبدي(عبد الرحمان بن محمد بن محمد ابن القاسم المالكي النحوي ت 920هـ):شرح كتاب الحدود، تحقيق المتولي بن رمضان أحمد الدميري.
2- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.
3- إبراهيم السامرائي:
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان، دار الفكر، ط1، 1987.
- من سعة العربية، بيروت، دار الجبل، ط1، 1994.
4- إبراهيم محسن: التطبيق في الإعراب و الصرف، حلب، دار القلم العربي، ط1، 1995.
5- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992.
6- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1980.
7- أحمد أبو حاقة: معجم النفائس الوسيط، بيروت، دار النفائس، ط1، 2007.
8- أحمد أمين: فجر الإسلام، موفم للنشر.
9- أحمد الأمين الشنقيطي: شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، حققه وأتم شرحه: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 2005.
10- أحمد تيمور زيات: السماع والقياس، القاهرة، دار الآفاق، ط1، 2001
11- أحمد حساني:
- السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- مباحث في اللسانيات، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،1999.
12- أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي، القاهرة، دار نهضة مصر.
13- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2007.
14- أحمد الخوص: قصة الإعراب، عين مليلة، دار الهدى، ص135.

15- أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي(دراسة نقدية تحليلية)، القاهرة، دار الثقافة، 1990.
16- أحمد علم الجندي: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1987.
17- أحلام ماهر محمد حميد: صيغة فعل في القرآن الكريم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
18- أحمد رضا: متن اللغة بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959
19- أحمد عثمان أحمد:
- في اللغة والأدب الجاهلي واللغة العربية، مكتبة الشروق.
- المعلقات دراسة أسلوبية، القاهرة، دار طيبة، 2007.
20- أحمد عبد الله فرهود: المعلقات العشر، حلب، دار القلم، ط1، 1988.
21- أحمد عبد الوهاب بكير: دار الغرب الإسلامي،ط1، 1997.
22- أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
23- أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج الألفية، عنابة (الجزائر).، دار الرجاء.
24- الأخفش الأصغر(أبو الحسن علي بن سليمان ت315هـ): كتاب الاختيارين المفضليات و الأصمعيات، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق ، ط1، 1999.
25- الأزهر الزناد: ما بين المعجم والدلالة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.

26- الاستربادي رضي الدين (686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزقزاق و آخرون، دار الفكر، 1975.
27- الاسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
28- ابن الأنباري (577هـ):

- كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي.
29- أديب النوايسة: المعجم الشامل للقبائل العربية والأمازيغية، عمان، دار كنوز للمعرفة العلمية، ط1، 2007.
30- أنطوان الدحداح: معجم لغة النحو العربي، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، 2001.
31- الأصفهاني أبو الفرج: الأغاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 2004.
32- إميل بديع يعقوب: موسوعة أمثال العرب، بيروت، دار الجبل.
33- إيمان بقاعي: معجم الإعراب، البليدة، الدار الثقافية، ط1، 2009.

الباء

34- بدوي طبانة: معجم البلاغة العربية، بيروت، دار ابن حزم، ط4، 1997.
35- بطرس البستاني: أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام، بيروت، دار نظير عبود، 1989
36- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1.
37- بوعلام بن حمودة : مفاتيح اللغة العربية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
38- بوقرة نعمان: المدارس اللسانية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الآداب.

التاء

39- التبريزي :الخطيب التبريزي، شرح المعلقات العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ، 2012.

40- التفتازاني مسعود بن عمر بن سعد الدين: شرح مختصر التصريف العِزي في فن التصريف، تحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997.

41 - تمام حسان:

- الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتاب، ط2009.

- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

- اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة عالم الكتب.

- مفاهيم و مواقف في اللغة والقرآن، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2010.

- مناهج البحث في اللغة: الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986.

42- التواتي بن التواتي: المدارس اللغوية في العصر الحديث، الجزائر، دار الوعي، ط2.

الثاء

43- ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (291هـ):

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

- الفصيح، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، دار الشهاب.

الجيم

44- الجاحظ (255هـ):

- البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل.

- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، 1999.

45- عبد القاهر الجرجاني (471هـ):

- دلائل الإعجاز، قراءة محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط3، 1992.

- العوامل النحوية، تحقيق و شرح محسن قطب معالي، الإسكندرية، مؤسسة حورس، ط2، 2010.

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الريشة، 1986.

46- الجرجاني علي بن محمد بن علي (816هـ): التعريفات، تحقيق نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس، ط1، 2007.

47- جرير: الديوان، ضبط وشرح: إيليا الجاوي، الجزائر، دار الأبحاث للترجمة والنشر، ط1، 2009.

48- الجمحي محمد ابن سلام (232هـ): طبقات فحول الشعراء: تحقيق محمود أحمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني.

49- جمال حسين أمين إبراهيم: بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008.

50- جميل علوش: الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة ، 1998.

51- الجويني أبي يعقوب يوسف بن طاهر النحوي(549هـ): فرائد الخرائد في الأمثال، تحقيق عبد الرزاق حسين، الأردن، دار النفائس.

52- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني 391هـ):

- الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي.

- اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1985.

- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.

- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

الحاء

53- حسن خميس الملخ:

- التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشرق، ط1، 2002.

- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1، 2007.

54- حسن عباس: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط14.

55- حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، دمشق، دار القلم، ط2، 1990.

56- حسني عبد الجليل يوسف:

- الأدب الجاهلي قضايا وفنون ونصوص، القاهرة، المختار، الطبعة الثانية، 2003.
- علم العروض، القاهرة، المختار، ط1، 2003.
- اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، الاسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2007.

57- حسن عبد الجواد الأسدي: مفهوم الجملة عند سيبويه: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2007.

58- حسن موسى الشاعر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، دار البشير، ط1، 1994.

59- حسين الحاج حسن: حضارة العرب في عصر الجاهلية، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط4، 2006.

60- حسين منصور الشيخ: الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، بيروت، المؤسسة العربية، ط1، 2001.

61- حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي وتاريخه، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثالثة، 2003م.

الخاء

62- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، الأردن، دار الأمل، ط2، 2001.

63- محمد بن مصطفى الخضري الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005.

64- ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، صيدا، ط2، 1996.

65- خلف الأحمر (180هـ): مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961.

66- ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط4، 2005.

67- الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ):
- الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985،
- كتاب العين، تحقيق: أحمد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003.

- كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

68- خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2006.

69- ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة.

70- خلود بنت دخيل آل خوار: مغني الألباب عن كتب الصرف والإعراب، عمان ، دار الفكر، ط1.

71- خير الدين فتاح عيسى القاسمي: أبحاث ودراسات في النحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية،2012.

الراء

72- رابح بومعزة:

- الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، وتوجيهها الدلالي، عمان، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007.

- الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجيهها البياني، دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2008.

- الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، دمشق، دار مؤسسة رسلان.

73- رضوان محمد حسين النجار:

- الحس الجمالي في النقد الأدبي الاستحساني، تلمسان، مطبعة كنوز، ط1، 2010.
- الخليل إلى الخليل، تلمسان، مطبعة برصالي.
- دراسات في الأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام، مطبعة برصالي، ط2، 2009.
- اللآلئ المنظومة في أمالي البحث ومناهجه المعلومة، تلمسان، مطبعة برصالي، ط1، 2009.
- المنظومة في العروض و القوافي الموسومة، تلمسان، برصالي، ط1، 2007،ص 164.

74- رفعت كاظم: المنهج التوليد التحويلي، عمان، دار دجلة، ط2009.

75- ريمون طحان: الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبنانية، ط2، 1981.

الزاي

76- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار مكتبة الحياة.
77- الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
78- زبير دراقي: محاضرات في موسيقى الشعر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،.1998
79- الزركلي خير الدين: معجم الأعلام، دار العلم للملايين، ط17، .2007
80- الزمخشري (538هـ):
- أساس البلاغة، بيروت، دار صادر، ط1، 1992.
- المفصل في صناعة الإعراب، تقديم إميل بديع يعقوب، محمد على بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، .1999
81- زين كامل الخويسكي:
- الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986.
- الجملة الفعلية المنفية في شعر المتنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986.
- سر الإعراب، الإسكندرية، دار الوفاء.
82- زهير بن أبي سلمى: الديوان، شرح حمدو الطماش، بيروت، دار المعرفـــــــــة،ط2، .2005
83- الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين 486هـ):
- شرح المعلقات السبع الزوزني: الطبعة الرابعة، 1980.
- شرح المعلقات العشر، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991.
- شرح المعلقات العشر، بيروت، دار الفكر، 2010.

السين

84- ابن السراج (316هـ): الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، .1985

85- سعد بوفلاقة: دراسات في الأدب الجاهلي، النشأة والتطور والفنون والخصائص، منشورات باجي مختار، عنابة.
86- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994.
87- سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص39 2006.
88- سناء حميد البياتي: قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، عمان، دار وائل، ط1، 2003.
89- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب(244هـ): إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف.
90- سامي يوسف أبو زيد، منذر كفافي: الأدب الجاهلي، دار المسيرة، ط1، 2011.
91- السهيلي: نتائج الفكر في النحو: تحقيق: أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، بيروت، ط1، .1992
92- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر(180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجبل، ط1، 1991.
93- السيد أحمد الهاشمي (1878-1943): جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، بيروت، مؤسسة المعارف.
94- سيدي محمد ولد داد وأحمد: ألفية النحو العربي، الجزائر، دار المعرفة، .2009
95- السيوطي أبو عبد الرحمان جلال الدين (911هـ):
- الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت المكتبة العصرية، صيدا، 2006
- بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004.
- المزهر في علوم اللغة و آدابها: ضبط فؤاد على منصور، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية.

الشين

96- شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، عمان، دار اليازوري، 2006.

97- شعبان صلاح: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، القاهرة، دار غريب، 2005.

98- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بيروت، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004.

99- الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، عمان، جدارا، ط1، 2006.

100- شوقي ضيف:

- فصول في الشعر و نقده، مصر، دار المعارف.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط7.

101- الشوكاني (ركن الدين جمال الإسلام بن محمد بن محمد ابن الحسن الحاوزاني الشوكاني: القواعد والفرائد في الإعراب، تحقيق عبد الله بن حمد الخثران، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

102- شيماء رشيد زنكنة: الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، عمان، دار صفاء، ط1، 2011، ص77.

الصاد

103- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط16، 2004.

104- صبحي عمر شو: أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، عمان، دار الفكر، 2008.

105- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

106- صابر بكر أبو السعود: النحو العربي دراسة نصية، القاهرة، دار الثقافة، 1987.

107- صبري إبراهيم السيد: لغة القرءان الكريم في سورة النور، دراسة في التركيب النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.

108- محمد علي الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، بيروت، دار القرآن الكريم، ط7، 1987.

109- الصادق خليفة راشد: درو الحرف في أداء معنى الجملة، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1996.

110- الصديقي محمد علي بن علان: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية،ط1، 2001.

111- صالح بلعيد:

- فقه اللغة العربية، دار هومة، 2003.
- النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

الطاء

112- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير(310هـ): بيروت، دار الفكر، .1984

113- طه حسين: من تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي والإسلامي، بيروت، دار العلم، ط1991.

114- الطيب محمد سليمان: موسوعة القبائل العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001.

الظاء

115- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002.

116- ظاهر شوكة البياتي: تيسير الإعراب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسـات، ط1، 2004.

العين

117- عبد الجبار توامة:

- التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- زمن الفعل في اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

118- عبد الجليل مرتاض:

- بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1، 1988.
- دراسة في الساميات واللهجات العربية القديمة، الجزائر، دار هومة، طبعة2005.

- العربية بين الطبع والتطبع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- في رحاب اللغة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.
- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، الجزائر، دار هومه، ط2، 2009.
- اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، دار الغرب، 2000.
- اللغة والتواصل، الجزائر، دار هومة.
- مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، الجزائر العاصمة، ثالة، 2003.
- مفاهيم لسانية ديسوسورية ، دار الغرب.
- الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة، دار الغرب، 2002.
- الوظائف النحوية في مستوى النص، الجزائر، دار هومة، .2011

119- عبد الحميد السيوري: أسس النحو العربي قواعد وتدريبات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996.

120- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، الأردن، دار الحامد، ط1، 2003.

121- عبد القادر عبد الجليل: المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية، عمان، دار الصفاء، ط1، .2007

122- عبد الخالق زغير عدل: بحوث نحوية في الجملة العربية، العراق، زند للطباعة والنشر، ط1، 2011.

123- ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، بيروت، المكتبة العصرية، .2004

124- عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، .2007

125- عبد السلام هارون: قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مكتبة السنة، ط1، .1986

126- عبد العزيز نبوي: دراسات في الأدب الجاهلي، مؤسسة المختار، ط3، .2004

127- عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الجزائر، دار البصائر، ط1، .2007

128- عبد العال سالم مكرم:

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح، 1987.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993.
- قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988.
129- عبد الفتاح محمد: الفصيح في اللغة والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، عمان، دار جرير، ط1، 2008.
130- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية،(رؤية جديدة في النحو العربي).
131- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1985.
132- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتبويب: إبراهيم قلاتي، عين مليلة ، دار الهدى.
133-عبد الله أحمد بن أحمد محمد: النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عمان، دروب، الطبعة العربية، 2011.
134- ابن عبد الله أحمد شعيب: معجم الأدوات النحوية وإعرابها، بيروت، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2008.
135- عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة، العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
136- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد (دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية)، بيروت، دار ابن حزم.
137-عبد الملك مرتاض:
- قضايا الشعريات، متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة، وهران، منشورات دار القدس، ط1، 2009.
- نظرية البلاغة، وهران، دار القدس العربي، 2010.
- نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، الجزائر، دار البصائر، 2012.
- السبع المعلقات، الجزائر، دار البصائر.

138- عبده الراجحي:
- التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998.
- دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.
- النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
139- عبيد بن الأبرص، الديوان، بيروت، دار صادر، .1964
140- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1988.
141- ابن عصفور الإشبيلي(669هـ): مُثُلُ المقرب، تحقيق صلاح محمد المليطي،القاهرة، دار الآفاق العربية، 2006.
142- عاطف محمد خليل: بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004.
143- العكبري:(أبو البقاء العكبري): مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشروق العربي، الطبعة الأولى،1992.
144- علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، عمان، الدار العلمية الدولية، ط1، .2002
145- علي أبو المكارم:
- أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006.
- التراكيب الإسنادية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.
- الجمل الاسمية، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى2007.
- الجملة الفعلية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.
- مقومات الجملة العربية، القاهرة، دار غريب ط1، 2006.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، دار غريب، ط1، 2006.
146- علي بهاء الدين بوخدود: المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات .

147- علي محمود النابي: ما يدور بين الاسمية والفعلية، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2003.
148- عمر بن أبي ربيعة: الديوان، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب.
149- عمر رضا كحالة، القبائل العربية القديمة و الحديثة، بيروت، دار العلم لملايين، الطبعة الثانية، 1968.
150-عنترة بن شداد: الديوان، بيروت، دار بيروت، 1984.
151- العيني (بدر الدين العيني): شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2007.
152- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1983.

الفاء

153- فتح الله محمد سليمان: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.
154- فخر الدين قباوة:
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: بيروت، دار الآفاق، ط2، 1981.
- تحليل النص النحوي، الجزائر، دار الوعي،ط2.
- تصريف الأفعال والأسماء
- المورد النحوي، نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف، دمشق، دار الفكر، ط5، 2002.
155- الفارابي: أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تحقيق وتعليق وتقديم: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق.
156- الفرزدق: الديوان ، شرح وتقديم كرم البستاني، دار الأبحاث، ط1.
157- الفارسي (أبي علي الفارسي277)، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الرياض، كنوز إشبيليا، ط1، 2004.

158- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيرت، دار الجبل، ط1، 1991.

159- فاضل صالح السامرائي:

- الجملة العربية والمعنى، عمان، دار الفكر، ط1، 2007.

- الدراسات النحوية واللغوية، دار النذير.

- معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط3، 2008.

- التعبير القرآني، عمان، دار عمار، ط4، 2006.

160- الفاكهي: كشف النقاب عن مخذرات ملحة الإعراب، تقديم وتحقيق: عبد الرحمان بن عبد القادر المعلمي، بيروت، مكتبة الإرشاد ط1، 2009.

161- فهد خليل زايد، النحو الميسر التعليم الذاتي، عمان، دار اليازوري، 2006

162- الفيروز أبادي:البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مراجعة: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001.

163- الفيومي: المصباح المنير، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1996.

القاف

164- ابن قتيبة(276هـ): الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، 2003.

165- أبى زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار المسيرة،1978

166- قطرب أبو علي محمد بن المستنير قطرب(207هـ):

- كتاب الفرق، تحقيق ودراسة: صبيح التميمي، محمد علي الرديني، بيروت، مؤسسة الأشرف، ط1995.

- مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم.

167- قطبي الطاهر:

- أسلوب الاستفهام في ديوان عمر بن أبي ربيعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- بحوث في اللغة والاستفهام النحوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1994.

168- القفطي جمال الدين:إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 2004.
169- ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعراء و آدابه، تحقيق ، محمد قزاقزان و آخرون، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1988.

الكاف

170- كارلوا نالينوا: تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى بني أمية، مصر، دار المعارف، ط2.
171- كريم ناصح الخالدي:
- أصالة النحو العربي، عمان، دار صفاء، ط1، 2005.
- نظرات في الجملة العربية، عمان دار صفاء، ط1، 2005.
172-كاصد الزيدي: دراسات نقدية في اللغة والنحو، عمان، دار أسامة، ط1، 2003.

اللام

173-اللغوي (أبوالطيب اللغوي): مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولــى، 2002.
174-لوحيشي ناصر: الميسر في العروض و القافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

الميم

175-المؤدب(القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب): دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1987.
176-المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي 285هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994.
177-محمد أحمد برافق: النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي.
178- مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، بيروت، دار الكتاب العالمي، ط2 1998.
179- محمد إبراهيم عبادة:

- الجمل في النحو المنسوب للخليل، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- الجملة العربية دراسة لغوية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- النحو التعليمي في التراث العربي الإسكندرية، منشأة المعارف، 1986.
- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس الحديث، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1 2009.
180- محمد جمال صقر: الأمثال العربية القديمة، دراسة نحوية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.
181- محمد حسني مغالسة، النحو الشافي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997.
182- محمد حماسة عبد اللطيف:
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب.
- الجملة في الشعر العربي، القاهرة، دار غريب، 2005.
- النحو الأساسي، بالاشتراك مع أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس الزهران، الكويت، دار السلاسل، ط4، 1994.
183- محمد الخضر حسين: نقض كتاب في الشعر الجاهلي، طبعة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
184- محمد سعيد إسبر: الخليل معجم في العروض، بيروت، دار العودة، ط1، 1986.
الجامعية، 2003.
185- محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين إزاء القراءات القرآنية الشاذة، عالم الكتب، ط1، 2001.
186- محمد صبري راضي: تجديد دماء اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2006.
186- محمد بن صالح العثيمين محمد بن أحمد الهاشمي: الدرة النحوية في شرح الأجرومية، القاهرة ، دار ابن الجوزي ، ط1، 2006.
187- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المعارف.
188- محمود عبد الله شكر: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، عمان، دار دجلة، ط1، 2009.

189- محمد عوني عبد الرؤوف: قواعد اللغة العبرية، القاهرة، مكتبة الآداب، .2006
190- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط1، 2006، ص2416
191- محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2007، ص .176
192- محمد مرتاض: مفاهيم جمالية في الشعر العربي القديم: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، .1989
193- محمد سالم محسن: تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.
194- محمود أحمد نحلة:
- في المصطلح النحوي، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية1994.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988.
- نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، 1991.
195- محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ، بيروت، دار النهضة العربية.
196- محمود سليمان ياقوت:
- الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، .1995
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
197- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط4.
198- مختار بوعناني: نحو الجمل، وهران، الفجر، .1995
199- مختار عطية: الجملة الفعلية في شعر محمد بن حازم الباهلي(دراسة أسلوبية)، الاسكندرية، دار الوفاء.
199- امرؤ القيس: الديوان، بيروت، دار صادر.

200- الشريف المرتضي: أمالي المرتضي، غرر الفرائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967.
201- مصطفى جطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنيين الثاني والثالث الهجري، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1978.
202- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة دار نوبار،ط.1979
203- مصطفى سعيد الصليبي: الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري(دراسة نحوية تطبيقية إحصائية)، الجزائر، دار هومة.
204- مصطفى السقا: مختارات من الشعر الجاهلي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2007م. ص27.
205- مصطفى صادق الرافعي: تاريـــــخ آداب العرب، القاهرة، مكتبة الإيمان، ط1، 1997.
206- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، القاهرة، دار الغد الجديد، ط1، 2007.
207- مصطفى السيوفي: تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، القاهرة، الدار الدولية، ط1، 2008.
208- مطهري صفية: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003.
209- المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1982،
210- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة، ط1، 1990.
211- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار المعارف.
212- مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت، المكتبة العصرية، ص57.
213- المهلهل بن ربيعة: الديوان، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.
214- منير سلطان: بديع التراكيب في شعر أبي تمام (الكلمة والجملة)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط3 1973.

215- الميداني: مجمع الأمثال، بيروت، دار مكتبة الحياة.
216- ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2004، ص58.

النون

217-النابغة الذبياني: بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986.
218- نجاة عبد العظيم الكوفي: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989.
219- نجيب محمد البهيتي:
- تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1989.
- المعلقات سيرة وتاريخا: الدار البيضاء، ط1، 1982.
213- أبو جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس(338هـ):
- شرح القصائد المشهورات، بيروت، دار الكتب العليمة.
- عمدة الكتاب، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2004.
214- ابن النحاس: التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، 2004.
215- ندى عبد الرحمان الشايع: معجم لغة دواوين الشعراء، المعلقات العشر تأصيلا ودلالة وصرفا، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1993.
216- نهاد الموسى، عودة أبو عودة: علم الصرف، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008.
217- نوار عبيدي: التركيب في المثل العربي القديم، مطبعة المعارف ،ط1 ، 2005.

الهاء

218- ابن هشام الأنصاري:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق محي الدين محمد عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: تقديم، إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004.
- شرح قواعد الأعراب: تحقيق محمد بن مصطفى القوجري، بيروت، دار الفكر، ط1، 1997.
- شرح اللمحة البذرية في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، بغداد، مطبعة الجامعة، بمساعدة الجامعة المستنصرية، 1977.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت، المكتبة العصرية، 1995.
219- هادي نهر:
- الإتقان في النحو وإعراب القرآن، عمان، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2010.
- التراكيب اللغوية، عمان، دار اليازوري، 2004.
- النحو التطبيقي، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008.
- نحو الخليل من خلال الكتاب، عمان، اليازوري، 2006.
220- هلال عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطور، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

الياء

221- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث، 2008.
222- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1988.
223- يوسف خليف: الروائع في الشعر الجاهلي، الهيئة المصرية العامة، 1983.
224- يعقوب بكر السيد: نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، دار النهضة العربية، 1970.
225- ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت، دار صادر.

الكتب المترجمة

226- إيفالد فاجنر: أسس الشعر العربي الكلاسيكي، ترجمة: سعيد حسن بجيري: القاهرة ، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى: 2008.

227- براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994.

228- بلاشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1973.

229- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بغداد، دار آفاق عربية، 1985.

230- ماري نوال غاري باريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، ط1، 2007.

الرسائل الجامعية

231- أمين مصرني: شعرية الإيقاع في القصيدة العربية الجاهلية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م – 1433هـ.

232- بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء: التركيب النحوي للفعل في معلقة امرئ القيس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغات والآداب، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.

233- توامة عبد الجبار: القرائن المعنوية في لنحو العربي ، رسالة الدكتوراه، معهد الآداب واللغة العربية ، جامعة الجزائر، 1994.

234- لحسن بلبشير: تركيب الجملة في مقامات الحريري، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة تلمسان، 1994.

235- عبد الجليل مرتاض: دراسة سانتكسية للهجات العربية القديمة، رسالة دكتوراه، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1994.

236- عبد الكريم براشد: التضمين في اللسان العربي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004.

المجلات

237- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، مج2، نوفمبر .2000

238- مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999.

239- مجلة اللغة العربية، المجلس الـأعلى للغة العربية، مجلة فصلية، 2001.

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

كشاف الرموز و الإشارات

مقدمة ....أ

المدخل: معلقة عبيد بين الشعر الجاهلي...1

أولا : المعلقات الجاهليات...03

1-1: الشعر العربي (فذلكة تاريخية)...04

1-2: تعريف المعلقات.. 12

1-3: المعلقات بين السبعة والعشرة..17

ثانياً: عبيد بن الأبرص، معلقته و شعره..22

2-1: عبيد بن الأبرص...23

2-2: شعر عبيد...28...

3-2: معلقة عبيد...37

ثالثاً: حصيلة المدخل...43

الفصل الأول: التركيب النحوي...45

أولا: مفهوم التركيب في النحو...47

1-1: التركيب في اللغة والاصطلاح...48

2-1: التركيب الإفرادي...48

أ- المركب الإضافي...49

ب- المركب المزجي...50

ج- المركب
الوصفي...
51
3-1: المركب
الإسنادي..52
أ- قرينة
الإسناد..
53..
ب- المسند والمسند
إليه..55
ج- علم
التراكيب...
57....
ثانياً: مفهوم
الجملة...59
1- الجملة عند
القدماء..60
1-1: الجملة العربية (اصطلاح
المصطلح)...61
2-1: الجملة هي
الكلام..63
أ- ابن
جني..
64.....

ب- عبد القاهر
الجرجاني..66
ج- أبو البقاء
العكبري..
66
د- الزمخشري..
67.........
1-3: الجملة غير
الكلام..67
أ- رضي الدين
الاسترابادي..67
ب- ابن هشام
الأنصاري..68
ج- جلال الدين
السيوطي..69
1-4: تقسيم الجملة عند
القدماء..70
- تقسيم الجملة عند ابن
هشام..71
2- الجملة عند
المحدثين..73
1-1: إشكالية
العامل..74

2-1: الاتجاه المحافظ...75
3-1: الاتجاه المجدد...76
أ- تمام حسان...76....
ب- إبراهيم أنيس...77
ج- مهدي المخزومي..77.
4-1: تقسيم الجملة عند المحدثين...78
أ- الاتجاه الأول..78.
ب-الاتجاه الثاني...79.
ج- الاتجاه الثالث..80.

د- الاتجاه الرابع...81.

3- الجملة عند الغربيين...83

1-1: الجملة عند فرديناند دي سوسير...85

1-2: الجملة عند بلومفيلد...86

1-3: الجملة عند أندري مرتنيه...88

1-4: الجملة عند نوام تشومسكي...90

ثالثاً: حصيلة الفصل الأول...93

الفصل الثاني: الجملة الفعلية في المعلقة...97

أولاً: مفهوم الجملة الفعلية...99

أ- الفعل...100........

ب- الفاعل...104
ج- الأشكال النمطية للجملة الفعلية..107
ثانياً: الزمن في الجملة الفعلية..110
ثالثاً: أنماط الجملة الفعلية في المعلقة..113
النمط الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي...115
النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع...130
النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول..144
النمط الرابع: الجملة الشرطية..153
النمط الخامس: الجملة المنفية..163
النمط السادس: الجملة الطلبية..165
أ- الأمر...165

ب- النهي...167
رابعاً: خصائص الجملة الفعلية في المعلقة..169
الفصل الثالث: الجملة الاسمية في المعلقة...176
أولاً: مفهوم الجملة الاسمية...177
أ- المبتدأ...179
ب- الخبر...182
ج- الأشكال النمطية للجملة الاسمية...184
ثانياً: بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية...189
ثالثاً: أنماط الجملة الاسمية في المعلقة...193
النمط الأول: الجملة الاسمية البسيطة...196

النمط الثاني: الجملة الظرفية...206

النمط الثالث: الجملة الوصفية...212

النمط الرابع: الجملة الاسمية المركبة...218

النمط الخامس: الجملة المنفية...228

النمط السادس: الجملة المقيدة (المنسوخة)...234

رابعاً: خصائص الجملة الاسمية في المعلقة..242

الخاتمة..252.........

ملحق بالبحث: بائية عبيد بن الأبرص...256

مكتبة البحث..262.

فهرس الموضوعات...287

الملخص:

تناول هذا البحث الجملة الفعلية والجملة الاسمية في معلقة عُبَيد بن الأبرص، فأحصاها وأحاط بمجمل جوانبها، فوجد أن الأنماط التي وردت في المعلقة ستُّة أنماط في الجملة الفعلية تقابل ستَّة أنماط في الجملة الاسمية، وقد حاول قبل ذلك أن يحيط بعبيد الشاعر وبمعلقته والمعلقات الجاهليات تعريفها وتعدادها ليفضي إلى فصل عقده حول التركيب النحوي تعريفاً لسماته واصطلاحاته.

الكلمات المفتاحية: المعلقة، التركيب، النحو، الجملة.

Résumé :

L'intitulé de l'exposé : la phrase verbale et la phrase nominale dons l'épopée d'Obeid Ibn El Abrass.

L'épopée qui est un long récit eu vers ou en prose raconte les exploits des héros souvent légendaires avec un caractère merveilleux (surnaturel).

C' est une suite d'actions réelles étonnantes par leur caractère extraordinaire .Mème au moyen âge les épopées avaieut les mêmes caractéristiques qui abontissent a plusieurs dénouenements analogies à la rêverie.

Les mots clé : une épopée, la structure, la grammaire, la phrase.

Abstract:

This research is about the verbal sentence and nominal one in the hanging poems of "Abid Ibn El Abras", this research delt with all the part and aspects of his hunging, So there are six partterns in nominal sentence which corresponded with six patherns in the verbal one. First, this research presented "Abid Ibn El Abras" as a poat and talked about his hunging poems and the other ones before Islam.In the conclusion it come to the grammar structure definition.

Key words: Hunging poems, structure, grammar, sentence

ملخص المذكرة:

لقد كانت بيئة الإنسان العربي في العصر الجاهلي قاهرة بالنسبة لذلك الإنسان الذي وجد نفسه في بحبوحة من المشاكل البيئية حيث شدة الحرارة في المصيف وقسوة القر في الشتاء وحيث الجبال الشاهقة والوهاد المنخفضة السحيقة هذه الأرضية التي لا يمكن أن تلبي مطالبه ومتطلباته من زراعة وصناعة ورعي.

وكان من جانب آخر بدائي التفكير إن صح هذا التعبير فلم يكن يحسن من العلوم إلا ما يسمى بالعيافة التي تقوم على الحدس والتخمين وحدهما، وكان لزاما عليه أن يخلد مناقبه وآثاره بشكل من الأشكال ووجه من الأوجه، فكان اهتدى كما قال الجاحظ مبدأ الأمر إلى العمران ليخلد مناقبه كغيره من الأمم الأخرى فلم يحسن له ذلك، أين طلب تخليد مناقبه في الكلمة الشعرية وحدها فحسن له نظمها وتيسرت أسبابها؛ فكانت مجده وأثرة فتاه في صرحها وشاد لها من القصور التي كانت بحق مأثرة ومنقبة فعرف بها واشتهر باسمها، فاتفق أن وضع الشعر عنوانا للأدب الجاهلي، ومثل الأسلوب التعبيري الذي عرف به هذا الإنسان معبرا به عن مناقبه وحياته وبيئته.

ولقد خفيت عنا بدايات الشعر الحقيقية زمنيا؛ لأن ثمة من الأساطير من تعود ببدايته إلى عاد وإلى ثمود وإلى إبليس، وجميعنا الآن يردد المقولة المشهورة للجاحظ أما الشعر فحديث الميلاد صغير السن وأبعد مراحله الزمنية هي 150 سنة قبل الإسلام أو 200 سنة على أقصى تقدير. والظاهر أن الجاحظ يريد نضوجه الحقيقي وإلا فإن الرواة ينقلون لنا شعرا من القرن الثاني والثالث الميلادي. أما ما أشار إليه الجاحظ وابن قتيبة وحتى ابن سلام إلى تحديد البداية الزمنية للشعر وتقصيد القصائد وتطويلها من قبل المهلهل بن ربيعة على عصر هاشم بن عبد مناف؛ فهي المرحلة التي علا فيها كعب الشعر وبلغ قمته الشماء؛ لأننا في أغاني الأصهاني ذكرا لأمثال جديمة الأبرش (286م) ، وآكل المرار جد امرئ القيس الثالث الذي كان أمير كندة.

واحتجاب البداية الزمنية للشعر كاحتجاب البداية الفنية حيث يختلف الباحثون إئن كانت بداية الشعر الفنية بالرجز أم بالرمل لا لشيء إلا لأننا لا نجد اليوم ما يقوم من الأشعار دليلا على زعم نزعمه ولغياب المدونات التاريخية والنصوص الشعرية. ولقد نقل إلينا الشعر

الجاهلي عن طريق المشافهة والراوية لذلك ضاع أكثره كما يقول أبو عمرو بن العلاء، ثم إن مسألة الوضع والنحل قد فعلت فعلتها في الشعر على عهد دولة بني العباس من قبل حماد الراوية فشوه هذا الأدب للذي فعل به الراوية وغيره من الوضاعين على اختلاف أهوائهم واختلاف أهدافهم تجاه عملية النحل والوضع.

ومن هنا كان المساغ والمنفذ لطه حسين للتشكيك في هذا الأدب وفي مادته لأن أغلبه منحول ولأنه يخلو من الدلالة على العصر الجاهلي كما أنه يحتوي على بعض ألفاظ التوحيد ولا يذكر وثنية الوثنيين في طياته كما أن مجمل الشعراء هم شعراء شمال الجزيرة حيث العدنانيين الذين ليسو أصلاء في التلاغي باللغة اللغة العربية بل إن الأصلاء هم القحطانيين الذين يسكنون جنوب الجزيرة والذين سوف يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا. وهذه المسألة كانت من المفارقات العجيبة التي لم يستوعبها طه حسين، وتأويل هذا الإشكال هو أن هؤلاء الذين حدثنا عنهم أبو عمرو غير الأصلاء الذين تمثلوا في قبائل الأوس والخزرج الذين انتقلوا إلى شمال الجزيرة بعد سيل العرم. وعلى كل فقد تفل بالرد على طه حسين جملة من الباحثين الذين تتداول كتبهم وبحوثهم بين المكتبات.

وما يهمنا هو أمر المعلقات لأنها عيون الشعر الجاهلي والمقدمة من قصائده. وبين من اسمها أنها سميت بالمعلقات انطلاقاً مما يتوارد علينا اليوم من أنها علقت بالكعبة في العصر الجاهلي أيام الموسم لاشتهارها؛ لأن المادة "ع ل ق" تعني في أصلها التعليق الشيء وإناطة بالشيء بيد أن من القدماء والمحدثين من ينفي هذا الزعم من أنها علقت على أستار الكعبة وإنما تسميتها بذلك حسب نودلكه أنها معلقة بالقلوب. والحق أن من يتتبع هذا الحدث تاريخيا يشك على الأقل بصحة هذا الخبر إن لم يقتنع بصحته أصلا وإن كان مجمل الرواة قالوا به (التعليق) ولم ينفه إلا هشام الكلبي. ونفاه كذلك من المحدثين مصطفى صادق الرافعي.

وقد دافع في المقابل محمد نجيب البهيتي على القول بالتعليق مستندا إلى هذا التواتر التاريخي الذي وأطبق عليه مجمل الرواة ويبدوا من كلامه أن تسمية هذه القصائد بالمعلقات وقع انطلاقاً من وصف معاوية بن أبي سفيان لها. وقد ورد خبر في الخزانة مفاده أن معاوية رأى قصيدتي الحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم معلقتين على الكعبة زمانا؛ فيون اسم المعلقات قد وضع من طرف معاوية بهذا الوصف. أما البحث فقد ارتضى ما ذهب إليه عبد

الملك مرتاض وأعلاه بأن يكون التعليق إن كان تم فعلا فيكون قد تم على عهد بني أمية لا على عصر الجاهلية. على أن تكون هذه القصائد وجاهة الشعر الجاهلي ومقدمته وتكون هذه القصائد قد اشتهرت فعلا كأحسن القصائد في العصر حتى تختار هي بدل غيرها وتصطفى دون سواها.

وعلى أية حال فقد تميزت هذه القصائد بكونها عاكس بيئة الأدب الجاهلي والدالة على ذلك الإنسان في تفكيره وحضارته وحياته واهتمامه. وما يثير الانتباه إزاء هذه القصائد أننا نجدها تارة سبعة وتارة عشرة ونسائل أنفسنا عن هذه الحقيقة. وذلك أن هذه القصائد كانت مبدأ الأمر سبعة؛ ولكن يقع الاختلاف حول هذه السبعة ممن يضيف شاعر ويتلافى آخر حتى كان أبو جعفر النحاس الذي تجاوز هذا الرقم ليجمع جميع القصائد المختلف حولها ليصل به العد تسع قصائد، ولما كان الخطيب التبريزي ضم قصيدة عبيد بن الأبرص إلى التسعة استجابة لمن طلب منه ذلك، فوردت شروح المعلقات على هذه العشرة والتي منها شرح التبريزي وشرح محمد الأمين الشنقيطي، أما من وجد شرح الزوزني للمعلقات العشرة فالثلاثة إضافة المحقق بغية تعميم الفائدة.

وصاحبنا هو عبيد بن الأبرص بن جشم أو بن حنتم الذي يرتد أصله إلى قبيلة بني أسد، يقال أنه عمر طويلا وقد ذكر في بعض أشعاره ما يحيل على ذلك، كان نديم أبو امرئ القيس وقد دافع عن عائلته عندما أسرهم حجر أبو امرئ القيس وشفع في قومه أمام هذا الرجل الذي كان حاكمهم كما كان نافح على قبيلته عندما تهددهم امرؤ القيس عندما قتلوا أباه بأنه سيحكم فيهم شبا السيوف وظبا الأسنة.

ولكن تفاصيل مقتله واختلاف الرواة فيها هذه التي تذهب فيها الروايات إلى حد الخرافة ما جعل طه حسين يجعله إنسانا خرافيا وصاحب كرامات. وهذه الروايات هي الباعث على أحكام النقاد على شعره ويأتي في مطلع هذه الأحكام قول ابن سلام بأن شعره مضطرب ذاهب لا يعرف له إلا "أقفر من أهله ملحوب" ولا يعرف ما بعدها، وتبعه في ذلك ابن رشيق القيرواني بعض المحدثين هذه الاحكام التي أثبت البحث أنها لم تصدر عن حسن تدبر دائما.

وقد كان الشاعر عبيد مدافعا على قبيلته بلا منازع وشاعرها بلا مدافع لأن الكتب تكاد لا تذكر من شعرائها إلا هو؛ فمثل قبيلته أفضل تمثيل ودافع عن دمارها ونافح عن حياضها،

فكان من الشعراء الجاهليين الذين جسدوا البيئة الجاهلية في أشعارهم لذا كانوا ذا حظوة عند أفراد قبائلهم وذا شرف ومكانة لأن الشاعر في العصر الجاهلي كان يستمد مكانته من منطلق منافحته على قبيلته ولأنه صاحب الرأي فيهم والقدوة الأسوة ولذلك يذهب بعض القدماء الجاهليين إلى الارتفاع به إلى مقام النبي.

وكانت تستميله إلى جانب قبيلته بعض المعاني الإنسانية العامة والتي كانت معروفة عندهم في العصر الجاهلي من شجاعة وإقدام وكرم وتعفف فعبر عنها وتجسدت في أشعاره، ولعل ذلك بعض تأويل ما كان أشكل على طه حسين من ذي قبل مما وجده من ألفاظ التوحيد في أشعار الجاهليين من المعاني الإنسانية العامة التي لا يقتصر عليها عصر بعينه ولا مجتمع دون غيره؛ ولذلك لا نعجب لقول عبيد مثلا:

والله ليـــــــس له شريك علــــــلام ما أخفت القلوب

وإلى جانب هذا فقد استمالته (عبيد) المرأة كغيره من الشعراء فانساق للحديث عنها تغزلا وتزلفا؛ ولكن نقطة مثيرة للانتباه في شعر الشاعر وهو استيلاء الزمن عليه ولذلك تظهر تجربة الشيخوخة جلية في شعره عندما يقول مثلا:

زعمت أنني كبرت وأنـــــــي قل مالي وضن عني الموالي

وقد أثبت البحث أن عبيد زاوج بين موضوعات الشعر وأغراضه، كما انه زاوج بين الأبحر الشعرية التي تعد تدفقات للشعر وقوالب للانفعال إنما تتضح فحولة الشاعر في ترويض لسانه وتمرين شعره على هذه التدفقات الشعورية والشاعر المجيد من استجاب شعره لانفعالته ومطالب نفسه، ومن وافقت دفقته الشعورية جملته الشعرية، وهذا ما ألفيناه متوفرا في شخص عبيد الشاعر الذي وضعه ابن سلام في الطبقة الرابعة من طبقات فحول الشعراء ؛ فقد نسج على الرمل وعلى الطويل وعلى الكامل غير أن ما يغلب على مجمل شعره هو البحر البسيط حتى أنه ليطغى.

وقد خصينا معلقته بدراسة من مجمل شعره لأنها أحسن شعره وأجوده ولأنها من شعره الفخري ، وقد بان فعلا اضطراب الوزن فيها ما جعل شوقي ضيف يخرجها من أوزان الشعر والبحور الخليلية إلى جان بعض الأشعار الجاهلية المضطربة، فأتت القصيدة في

مجملها من مجزوء البسيط تحدث ابتدأها الشاعر بالبكاء على الأطلال وتذكر الديار ، وقد وردت عنده هذه المقدمة الطللية بشكل متكرر في مجمل أشعاره ثم انتقل إلى سرد أبيات حكمية ليعمد بعدها إلى وصف الناقة ثم ينتقل إلى الإيماء إلى فروسيته ووصف فرسه النهدة السرحوب التي شبهها بالعقاب.

وما يميز المعلقة عن سواها هو كونه أدرج موضوع الحكمة بين المقدمة الطللية ووصف الناقة وكذا تشبيهه فرسه بالعقاب الصائد، وقد أشارت المعلقة بأفكارها ومواضيعها وحتى لغتها إلى العصر الجاهلي؛ حيث يكون الموت هاجساً يتعقب الإنسان فيتصوره شبحاً يهيمن على فكره وعقله معا ليظهر في إنتاجه.

ومجمل ما يمكن أن نستخلصه من نتائج كنقاط عملية من مدارسة شعر عبيد؛ أن لم يخرج عن تقاليد الشعراء يومذاك في أغلب الأحايين؛ بحيث وقف على الأطلال فبكى وشكـــا، وخاطب الربع. بل إن الوقوف على الأطلال في شعره يتكرر بشكل مثير للانتباه.

- أنه استغرق في الوصف كغيره من الشعراء؛ فوصف الطبيعة البدائية التي تحيط بـــه، كما نال عنده موضوع الناقة و الفرس حظه من الوصف.
- تستثير الانتباه في شعره وجود أبيات حكمية في معظم قصائده؛ مما يحيلك على رجل نكبه الدهر، وطالته صروف الزمان .
- تتراءى في أشعاره بعض قصائد المدح، لكنها قد لا تجاوز في العدد عدد أصابع اليد الواحدة، حتى نسلكه في زمرة المتصلين بالملوك والأمراء. بل وبحسب إقلاله وضعف حيلته، يكون أقرب إلى الصعاليك أو إلى زهير بن أبي سلمى لاسيما إذ اعتددنا بأبياته الحكمية .
- تميز شعره ببعض القوافي العويصة، و الألفاظ الخشنة. تتوارى خلفها معان سطحية بدائية في الأغلب، بألفاظ غالبا ما تكون سهلة جزلة.

وبعدُ: بات لِزَاماً أن نقرر وبالنظر إلى معلقته؛ في اضطراب أوزانها، وفي سذاجة معانيـــها، مع أنها تخالف تقاليد المعلقات في إدراجها للحكمة بين الوقفة الطللية، ووصف الناقة. نزعم أنها لا تمثل إلا شعر جاهلي مُغْرِق في البداوة، وفي ثنيات أشعاره ما يوحي فعلا إلى قدم ذكره، وطول عمره. فَلِمَ لَا نسوِّغ لأنفسنا أن نظن إلا ظناً أ ن معلقة عبيد تمثل

مرحلة متقدمة للشعر، و لربما كانت أسبق من معلقة امرؤ القيس نفسه، وقد علمنا من تعريفه أنه من منادمي أبيه، ورأينا من بعض أمرهما أنهما التقيا يوماً فسأل عبيدُ امرئ القيس: كيف معرفتك بالأوابد فيجيبه امرؤ القيس: سل تجدني كما تريد. فهو يسأله سؤال الممْتَحِن المبْتَلِي. وهذا عبيد يصف طول عمره قائلا:

أدركت أول ملك نصر ناشئا   وبناء ســـــــــدان وكان أبيـــــــدا

وطلبت ذا القرنيين حتى فـــا   تنى ركضنا وكدت بأن أرى داؤودا

<u>التركيــــــب النحوي:</u> إن التركيب في اللغة إذا عدنا به إلى المعاجم اللغوية وجدناه دالا على الدمج في مختلف أحواله؛ لذلك نجد التركيب في النحو إفرادي وإسنادي:

أما الإفرادي فنجد منه في النحو الإضافي والمزجي والوصفي، ونمثل لهذه الأنواع بالأمثلة الواردة على التوالي: عبد الله، حضرموت، الرجل الكامل. وتندرج ضمن هذه المركبات العددي مثل قولنا أحد عشرة، ومركب مثل قولنا: بيت بيت؛ فلان جاري بيت بيت.

والمركب الإسنادي هو ما تركب من عنصرين بينهما علاقة إسنادية ليدلا على فائدة تامة ونساق في هذا الموقف إلى الحديث عن الإسناد كعلاقة ربط بين الكلمات هذه العلاقة التي لا تظهر بحال من الأحوال في قواعد اللغة العربية وإنما يناط بها والمسند و المسند إليه من حيث لا تظهر. أما المسند والمسند إليه فهما العنصران الضروريان في كل تركيب من الراكيب ولقد تشدد القدماء كثيرا أو قليلا في ضرورة توافر الجملة على هذين العنصرين ، وجعلوا ما عداهما فضلة يمكن للكلام أن يستغني عنها وهذا ما أخطأ فيه النحاة لاسيما في اللغة العربية التي قد يقوم فيها التركيب على الكلمة الواحدة ويمكن أن يقوم فيها على السلسلة من الكلمات حيث لا يتم المعنى إلا بذكرها جميعاً. رأينا أن إقامة الجملة على حد الإسناد ابتدأ مع عبد القاهر الجرجاني؛ وهذا مفيد في تحليلها ودراسة العلاقة بين عناصرها، كما يرى عبد الحميد السيد؛ لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة إسنادية؛ لتكون هذه البنية هي وحدة الكلام.

رأينا الاختلاف في حد الجملة تغذيه قضايا ثلاث: تمام الفائدة، والإسناد، و إمكان السكوت؛ فأدخلنا ذلك في عُوَار الامتزاج بين الجملة و الكلام. ونرى رأياً نبنيه على ما

ذهب إليه بومعزة باصطلاح " الوحدة الإسنادية"؛ لكل تركيب مرتبط بتركيب سابق أو لاحق؛ إذ أن الوحدة الإسنادية لا تستقل بمعنى بذاتها، و إنما هي تعتمد على غيرها. أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى و معنى؛ فأولى له ثم أولى أن يسمى جملة، و أساس ذلك أن الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزءاً لما قبلها. و إذا اعترضت لنا جمل متناسقة بحال ما؛ بحيث تتكامل في مجموعها لتفيد بفكرة واحدة سميناها كلاماً .

أما اختلافهم في تقسيم الجمل؛ فالتقسيمات لا تخرج وإن تعددت عن التقسيم القديـــــــم. و نعتقد أن تقسيم القدماء يغنينا عن التكثر من التقسيمات التي تؤول في النهاية إلى تقسيمين. أما قولهم بعدم اختلاف الجملتين اللتين يقع فعلهما مسنداً أتقدم الفعل أم تأخر ما دام يحمل معنى التجدد و الاستمرارية، مثل:" الولد جلس" ، و"جلس الولد"؛ فبين الجملتين من دقيق المعاني التي تختص بها العربية ما لا يخفي، فقولنا لشخص: الولد جلس إنما يعني أن الشخص يعلم أحداً ما جلس فأخبرناه أن الجلوس وقع من الولد لا من غيره، أما قولنا له: جلس الولد؛ فهو إخبار بالحدث (حدث الجلوس) الذي لا يعلم من أمره شيئاً.

بينما اختلافهم في تقسيم الكَلِم؛ فالتقسيم كذلك لا يخرج عن الثلاثي، إلا أن تحت هذه الأقسام أقسام فتحت قسم الاسم أنواع بحسب طبائعها، وتحت نوع الأفعال أنواع بمقتضي مرجعية ما، كما أن تحت الحرف أقسام وتقسيم كل فرع من هذه الفروع هو إغفال لما بين عناصره من خصائص مشتركة.

بقى أن نشير إلى جهود المحدثين في نبذ نظرية العامل، وهي جهود محمودة، وتأثرها أو تلاقيها معرفيا مع المناهج الغربية، وأن غدا بيّن؛ فما هم عليه بملومين ما داموا يُرَاكِضُون باللسانيات العربية مع نظيرتها الغربية لعلَّها أن تلحق يوما، و ليس عليهم كبير تثريب؛ إلا أن للساننا خصوصية يجب أن تُرَاعَى. و نرى في العامل رأي عبد الحميد السيد؛ بكونه ضابطاً للمكونات التي تتجلى في الإسناد، فهما محورين مهمين في بنية الجملة العربية.

ونظرية العامل لا تعدو فوق كونها نظرية تعليمية، فالعامل يُسَهِّل على متعلم اللغة العربية الاهتداء إلى الحركات الإعرابية التي تتطلبها، وإن كنَّا ننعى على القدماء إمعانهم

في التأويل، و التّبلُّغِ في التعليل؛ كأن يقول أحدهم: العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، كما أن عامل غليان الماء هو النار؛ إلا أنه ليس إلا فيما يحتويه، فتلك يَدٌ للمنطق وللفلسفة لا تُجْحَد.

وإذا تم لنا الآن تعريف الجملة لدى القدماء والمحدثين والغربيين؛ فإن ذلك لم يقودنا إليه العبث أو ابتغاء ملء الصفحات من تشعيب متردم، وإعادة مكرور من الحديث. و لا بد أن تكون لهذه الدراسة غاية، وإنما غايتنا هي الوقوف على الجملة وما يحكمها، حتى يتأتى لنا تعريفها. و إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الجملة وجدنا لها ضابط يضبطها وغاية ترتجيـــــــــها؛ فالضابط هو الإسناد، والغاية هي الفائدة. و سوف لن نحتاج في تعريفها إلى أكثر من هذين بعد أن نفترض -بالطبع- وجود المادة الأولية الخام لكل جملة، وهي الكلمات.

ولو نظرنا إلى تعاريفنا للجملة لما وجدناها تخرج عن هذا الإطار؛ فماذا لو نظرنا مثلا إلى هذا التعريف الذي ورد في أحد كتبنا التعليمية المبسطة؛ الجملة: «كل كلام تقرؤه أو تسمعه، مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكل وحدة من هذه الوحدات تسمى جملة؛ فالجملة هي وحدة الكلام»

والناظر إلى تعاريف الجملة يجدها كهذا التعريف، ولا يفرق بينها إلا الصياغة؛ غير أن الباحثين إذا التجؤوا إلى الجزئيات تفرقوا واختلفوا. وإذا اتفقت التعاريف وجدنا منفذاً إلى القول في أنواعها(الجملة)؛ فهي جميعها ترتد إلى نوعين (اسمية وفعلية)؛ وذلك بحكم العلاقة الإسنادية، وبمقتضى الدلالة والإفادة. ولا يستميز من الجمل إلا الشرطية وإن كانت في الأخير ترتد إلى الفعلية؛ إلا أنها بحق أسلوب عربي متفرد وذلك بمرجعية دلالتها وإفادتها، التي لا تتمحض إلا عن جملتين.

وانطلاقا من هذا الأسلوب المتفرد، ومن تميز الأسلوب العربي، فقد «كانت تلك التراكيب العربية الشفوية السليقية محكمة في نسجها، متقنة في بنيتها، ذات سعة مذهلة في حقيقتها ومجازها،...الأمر الذي جعل السانتكسيين العرب الأولين يختصرون الزمن بفضل الإدراك العلمي السريع، الذي كان يطبع الفضاء العربي الإسلامي في كل الميادين الباقية خلال تلك الفترة الروحية المبكرة» وجب أن ننظر في شأن العُمُد التي تحاك بها العلاقة

الإسنادية دون الفضلة، ووجب ألا نبالغ في الاعتداد بالعمد في السياقات كلها؛ لأن من التراكيب ما لا يستوي فيها المعنى إلا بالفضلة، وأكثر ما يتجلى ذلك في الجمل الشرطيـــة، ولقد حشد أستاذنا عبد الجليل مرتاض عدداً من الأمثلة غير قليل، وعد التسليم بالنواة مقابل الفضلة من قبيل ما لا يمكن قبوله لسانيا، باعتبار الموضوع والمحمول عنصرين أساسيين وما عداهما توسع أو تشعب أو فضلة. و الأمثلة على ذلك في لساننا تعد بالمئات من التراكيب التي يقوم فيها المعنى على جميع العناصر المكونة.

أحلامنا تزن الجبال رزانة وتخالنا جنا إذا ما نجـــــهل

لتقرعن علي السن من ندم إذا تذكرت يوما بعض أخلاقي

إذا بلغ الفطـــــــــام لنا صبي تخر له الجبابرة ساجديــنا

وهذه ثلاث أمثلة، والثلاثة أقل الجمع على هذه التراكيب اللسانية التي تنبوا عن الانصياع لمبدأ أهمية العمدة دون الفضلة.

الجملة الفعلية في المعلقة:

لا يختلف اثنان حول كون الجملة الفعلية تتمايز عن الجملة الجملة الاسمية بشيئين ؛ أولاهما أنها ترد لوصف الأحداث حيث الحركية والدينامية بينما تختص الجملة الاسمية بكونها تستعمل في مواطن السكون حيث الرتابة والسكون ؛ لا لشيء إلا لأن مسند الأولى هو فعل ؛ والفعل زمن وحدث، ومسند الثانية اسم والاسم لا يحوي عنصر الحدث. وثانيهما أن الجملة الفعلية تتميز بعنصر الزمن الذي تدل عليه الصيغة الصرفية للفعل، ولا يهمنا هنا التنظير بقدر ما تهمنا ميزات وخصائص الجملة الفعلية داخل المعلقة.

نجد عبيد يقلل نسبياً من استخدام الجملة الفعلية، شأنه شأن الحارث بن حلزة، إذ أنه أكثر الشعراء المعلقاتيين استخداما لجملة المبتدأ والخبر، وأقلهم استخداماً للجملة الفعلية. على أن التفاوت بين عدد الجمل الاسمية، بالقياس إلى الجمل الفعلية يكاد يكون يسيراً، وإن غدا بَيِّناً. والجمل الفعلية في معلقة عبيد تتوزع على المعلقة جميـــــعها؛ غير أنها تتكاثف وتتكاثر في الختام، وصفاً للمشاهد، وكأن الجملة الفعلية أليق بالوصف من الجمل الاسمية،

لاسيما المشاهد التي تتسم بالحركية والحيوية؛ ولذلك نجد الجملة الفعلية ابتدأ بها في المطلع، وأكثر منها في الختام.

وما قد يثبت المشابهة بين معلقة عبيد وسوائها؛ مطلعها الذي يصف حركة التحـــول، شأنه شأن معظم المعلقات. فيكاد يكون طبق الأصل لمطلع معلقة الحارث. مما يوحي بأن ملهم الشاعر الشعر يكاد يكون واحداً؛ الجفاء والخراب والاغتراب. لكن عبيداً يفترق عن الحارث، ويتخذ أدواته الإجرائية غير التي يتخذها وشيكاً؛ ذلك لاختلاف الغرض لدى كل واحد منهما.

و ربما كانت فكرة الربط بين الأسلوب والغرض على بعض الصحة، عكس ما دعا إليه أحمد عثمان أحمد. ذلك لأننا نجد مشابهة في الأدوات لدى كل من عبيد وزهير بن أبي سلمى؛ لاتفاقهما في الغرض (الحكمة)، وذلك يتجلى في استخدامهما لضمير الغائب بشكل ظاهر، واستخدمهما للفاعل مضمراً بشكل واضح أيضاً. و ما أبعدهما عن أسلوب عنترة بن شداد وطرفة ابن العبد، في استخدام عنترة لضمير المتكلم مكلفاً نفسه إثبات ذاته، واستخدام طرفة أيضا ضمير المتكلم مما ينم عن ذاتيته.

وهذه المشابهة في التركيب وفي المطلع تعزز عزو معلقة عبيد إلى الشعر الجاهلـــــي، وتشي بفكرة مفادها: أن صلة ما تربطها بالمعلقات الأخريات، جعلت الخطيب التبريزي يدرجها ضمنها، وإن لم يفصح عنه، وجعلت قبله أبي زيد القرشي يدرجها في المجموعة الثانية من جمهرة أشعار العرب، وإن هذه الصلة تنم جلياً عن أن فكرة السرقات ووضع الشعر مسألة نسبية لا ترقى إلى وضع قصيدة كاملة؛ إن دست بها بعض أبيات القصيدة.

وظاهرة مهمة يتميز بها التركيب في المعلقة: هي التقديم والتأخير؛ تقديم الفاعل عن المفعول، وبدرجة أكبر تقديم الجار والمجرور عن الفاعل. فقد يندرج ذلك فيما يسمى بموسيقى التراكيب؛ ذلك أن ترجيع الأصوات وتكرارها، والتزام الشاعر بنفس التركيب في بيتين فأكثر يؤدي إلى خلق إيقاع موسيقي متميز؛ يمثل وقفة تأمل واستراحة باستعادة النشاط قبل التمادي في القصيدة، كما يساعد على خلق جو ملحمي هائل يقوم على الاستقصاء دون الإيحاء .

و ملفتة للانتباه حقاً ظاهرة التقديم والتأخير في معلقة عبيد، حتى تمسي عـــادة تَطَّــــرِدُ، والمتأمل للجمل التالية:

أقفر من أهله ملحـــــــــوب.

غيــــرت حالها الخطـــــــوب.

ينشق عن وجهها السبيــــــــب.

تخر في وكرها القلــــــــوب.

يسقط عن ريشها الضريــــــب.

نلفي من التناغم وموسيقى التراكيب ما يشنف الآذان، وأخص ما في هذه التراكيب تعدي الفعل بالخافض؛ مما يكثر حروف الجر التي قد تؤدي إلى ثقل في التراكيب، وقد لا ينتج عنها ثقل. والمتحكم في هذا توزيعها على شطري البيت أو المجموعة من أبيات القصيدة، وكذلك بحسب تقارب معانيها أو تباعدها على حد زعم أحمد سليمان. أما هنا فسرعان ما يخف هذا الثقل؛ إذ يتقدم الجار والمجرور، وكأني بالفعل في المعلقة يطلب الجار والمجرور حثيثاً، وأن الفاعل والجار ذهبا يستبقان؛ فإذا بالجار يسبقه.

و ظاهرة أخرى هي اعتماد عبيد الجمل القصيرة، فيقصرها على الشطر من البيت غالباً فلا يتعداه. فتضحى الأشطر قوالب للجمل، وتكون الجمل منسوجة على قَدِّ الأشطـر، وهنا ربما ذهبنا مذهباً غير مذهب الناس في الضرورة، وقد ألفينا محمد حماسة عبد اللطيف يذهب إلى أن الشعر يكسر البناء المنطقي للجملة، فتقف على غير مواضع الوقوف، ويفصل بين أجزاء الجملة بعضها عن بعض، ويشعث كثيراً من هذه الأجــــزاء، ويكون هذا مقبولاً فيه؛ لأنه فصل وتشعيث في مقابل غاية.

ويقول في موضع آخر: إذا وجد صراع بين البحر والتركيب؛ فإن البحر دائماً هو الذي ينتصر، وينبغي أن تخضع الجملة لمتطلباته، وكل بيت بلا استثناء تعقبه وقفة طويلة إلى حد ما. ولا مشاحة فيما ذهب إليه لأن في كتابه أدلة نماذج على النحو الذي تنكسر فيه

الجملة والتركيب؛ ليتقوم ساعد الوزن، وربما وجدنا في المعلقة بعض الصور من ذاك القبيل كفصل الاسم عن "أل" التعريف؛ مما ورد بين طيات البحث أو لم يرد.

غير أن التراكيب في معلقة عبيد تغلب الوزن وتنتصر غالباً، فينكسر الوزن في سبيل إقامة التراكيب، وينكفئ سلطان الشعر في مواجهة الجمل؛ فإذا هي توجهه. وبهذا نعلل انكسار الوزن لدى عبيد؛ وإن كانت هذه ملاحظة شاردة تفتقر إلى العموم؛ فإنا نجد أقوال علمائنا تساندنا في مسألة الضرورة، وهذا رأي لأبي العلاء مفاده: أن الفصيح من الشعراء لا يتعمد إدخال صيغ تندرج في باب الضرورة.

الجملة الاسمية في المعلقة:

إن الجملة الاسمية تتألف من المبتدأ والخبر مسندا ومسندا إليه ولكن المبتدأ ينقسم إلى قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر الذي هو الوصف الذي يعتمد الاستفهام أو النفي، وفيما يلي وصف للجملة الاسمية في المعلقة:

وحري بنا الإشارة قبل الوصف العام للجملة الاسمية؛ إلى أن "الحذف" ينعدم في الجملة الاسمية في المعلقة؛ مما يدل على أن الشاعر عبيد يهتم بالجملة وبأركانها كعمد أساسية لا تتقوم الجملة إلا بهما، ويشغله عنصر الفائدة في الجملة النحوية، التي لا تستوفي مهامها إلا بعنصري المسند والمسند إليه.

أما التقديم والتأخير الظاهرة التي استولت على 11 حالة، وهي كثيرة بالنظر إلى جميع العلاقات الإسنادية في الجملة الاسمية، زكاها وجود الجملة الظرفية التي يكون تأخر مبتدأها مطَّرداً. وكذا بعض الجمل التي أُدْرِجَت ضمن الجمل الوصفية، لا لشيء إلا لدحض زعم بعض المحدثين في عد الجملة الوصفية نوع من أنواع الجمل قائم بنفسه، ودمغ زعم القدماء بأن الوصف المتقدم لا يكون مبتدأ إلا إذا اقترن بالنفي أو الاستفهام. وقد أجاز الكوفيون والأخفش في:"قام زيد"؛ أن يكون "قائم" مبتدأ وفيه معنى الفعل، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، وبالتالي يكون الكوفيون قد جوزوا الابتداء بالوصف دون اعتماد الوصف أو الاستفهام، وتعضد رأيهم الشواهد الشعرية التي ادعى البصريون التزامهم بها. و الحق أن

الخليل البصري يجوز ذلك غير أنه يستقبحه، لتتجلى لنا صرامة البصري في عده الاسم المعرف الجامد مبتدأ أَنَّى وقع، وعد الوصف المشتق خبراً أينما حل.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الاختلاف يجيزه المنطق، ويتقبله المنهج السليم، وما أردنا به إلى ترجيح رأي على آخر، بقدر ما نود نقض زعم المحدثين في اعتدادهم بالجملة الوصفية كنوع من أنواع الجملة؛ لأن هذه الجملة تلتبس بالاسمية التباساً شديداً، والصلة بينهما ما تلبث أن تقتصر، حتى توشكان أن تشكلان جسماً واحداً، غير أن هذا الجسم يتلون بألوان شتى، ويصطبغ بأصباغ عدة، وما انتقال الاسمية إلى الوصفية إلا بدخول بعض التغيرات والحالات الطوارئ على الاسمية؛ أَوَكُلَّمَا تغيرت الجملة لغرض من الأغراض معنوي أو بلاغي؛ جعلنا لتلك الصورة الجديدة اسماً خاصاً، وذلك لَعَمْري إسفاف وتبديد للاصطلاحات والمفاهيم، وهكذا لا تكاد تنتهي، بل هذا لا يليق بعلم ينبغي أن تحكمه قواعد وضوابط بَيِّنَة ومحصورة.

والقصد من التقديم والتأخير؛ هو تقديم الخبر عن المبتدأ، أما إذا اعتبرنا بانزياح أحدهما عن رتبته في الجملة؛ فسوف يزيد عدد حالات التقديم إلى 14 حالة؛ لأننا نجد في الجملة الاسمية البسيطة تقدم الجار والمجرور عن الخبر في حالتين، وتقدم الظرف عن الخبر في حـــالة واحدة، ليلفت نظرنا في الجملة الاسمية البسيطة تمثلها في قوالب شعرية، كما عهدناها في الجملة الفعلية، وكأني بقالب الشعر يستجيب لشكل ومعنى الجملة.

كل من حلها محـــــــــــــروب

كل ذي أمل مكـــــــــــــذوب

كل ذي إبل مــــــــــــوروث

كل ذي سلب مسلـــــــــــوب

مما يجعلنا نراجع مسألة الضرورة لدى عبيد ونحن نجد التراكيب النحوية والجمل الشعرية تتراسل وتتوامق؛ فيأخذ الشاعر من تساهل الشعر بطرف، ومن مرونة قواعد اللغة وطواعيتها بطرف؛ ليشكل مادته الشعرية غير مخلة بقواعد اللغة، ولا نابية عن قوالب الشعر. وقد نستحكم رأي ابن فارس في مسألة الضرورة؛ ذلك بأنه لا يكاد يعترف بما يسميه

النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه في العربية، حينئذ لا يكون ضرورة. و إما ألا يكون له وجه فيها، وعندئذ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، وإما أن يكون مردوداً فحينئذ ينبغي أن يسمى باسمه الحقيقي وهو الغلط والخطأ.

وسوف يغادر الشاعر عادته في قصر الجمل البسيطة القصيرة على الأشطر، إلى أن يتجاوز بالجملة أبياتاً عدة مع الجملة المركبة و الجملة المقيدة، لتبلغ أطول جملة عنده بيتين وشطر، على أنها متعددة الخبر، هذا التعدد للخبر الذي أتت منه حالتين. والديدن الغالب على الشاعر هو قصره الجمل على الأبيات والأشطر، حتى مع الجمل المركبة التي تحتوي علاقتين إسناديتين، وخبر المبتدأ فيها متنوع بين الجمل الفعلية والجمل المنفية والجمل الاسمية وحتى المقيدة؛ مما ينم جلياً على تآزر التراكيب النحوية مع القوالب الشعرية مع كل الأوصاف، ويرفع علياً القول بتوفر الأدوات اللغوية، ومكنة الشاعر من الأبحر الشعرية؛ وذلك بتكافؤ ناصيته الشعرية وملكته اللغوية.

التقديم والتأخير في الجمل المقيدة نسجل فيه ثلاث حالات، وهو عدد يلفت النظر بالقياس إلى عدد الجمل المقيدة جميعها (03جمل منفية، و06 جمل مقيدة)؛ ذلك أن الجمل المنسوخة باستثناء واحدة؛ منسوخة ب"كأن" من أخوات "إن" التي لا يتقدم خبرها على اسمها ولا يحذف خبرها إلا في أمثلة نوادر؛ لأن خبرها هو نفسه اسمها، وهو المراد في الإثبات. ولكن ما قد يفاجئ أفق القارئ؛ هو توافر الجمل المنفية ب"لا" بشقيها (النافية للجنس، والمشبهة بليس) على الخبر الذي قلما يرد معها. وكذا "ليس" الداخلة على الجمل الظرفية التي من شأنها أن يكون خبرها نكرة متأخر. زد على ذلك دخول الناسخ "يصيرن" على الجملة المتأخر خبرها ربما بفعل دخول "كم" الخبرية عليها التي تستدعي تمييزا مجرورا ما لم يفصل بينها وبينه أما إذا فصل بينها وبينه فينصب، وهكذا بتوسط الناسخ بينهما توصل إلى العمل في المنصوب دون "كم"؛ لأن العمل النحوي يكون من فعل العامل الأقرب على مذهب الجمهور.

تبقى لنا ملاحظة وتنبيه ينبثقان من موضوع واحد في الجملة في المعلقة؛ ألا وهو طولٌ في الجملة المؤكدة المنسوخة يزاحم فيها القصر، لنجد الشاعر يكتفي في بعض الجمل باسم "كأن" وخبرها، ويتعداهما في البعض الآخر إلى ذكر الأوصاف، وربما تطول الجملة

بالعطف وبغيره، لنجد الجملة تشمل البيتين والثلاثة؛ ما اضطرنا إلى أن نلحق جميع تبعات الجملة بأصلها الأول، وبالتالي أَدَّانا هذا إلى إقصاء بعض الجمل التابعة لغيرها ارتباطاً وحكماً ووظيفة، والتفصيل وارد بين طيات البحث في مظانه ومواضعه. وهل يكون علينا بعد أن رأينا التركيب النحوي للمعلقة، وله مرد القول الفصل، وقد حَكَّمَ الشاعر قواعد اللغة فلم نجد منه عنها حِوَلاً، وما أتى مما نسميه الضرورة بشيء يذكر؛ لكأن لقواعد اللغة عليه سلطان فوق سلطان الشعر ومقتضياته وضروراته، وهذا عين الصواب أن يتنازل الشعر للغة، لا أن تتنازل اللغة للشعر؛ بكل بساطة لأن الشعر في الأول والأخير هو نظم يشكل طريقة من طرق التعبير، يقاسمه في هذا النثر؛ فيمكن أن نستغني عن الشعر على ما له من أهمية وحلاوة وطلاوة، ونحن نرى اليوم بأن دولته قد دالت، ونجمه قد أفل. وفي مقابل ذلك لا يمكننا الاستغناء على اللغة وقواعدها في أية حال؛ فالأجدر إذن أن تُحَكَّم قواعد اللغة أكثر من تحكيم قواعد الشعر.